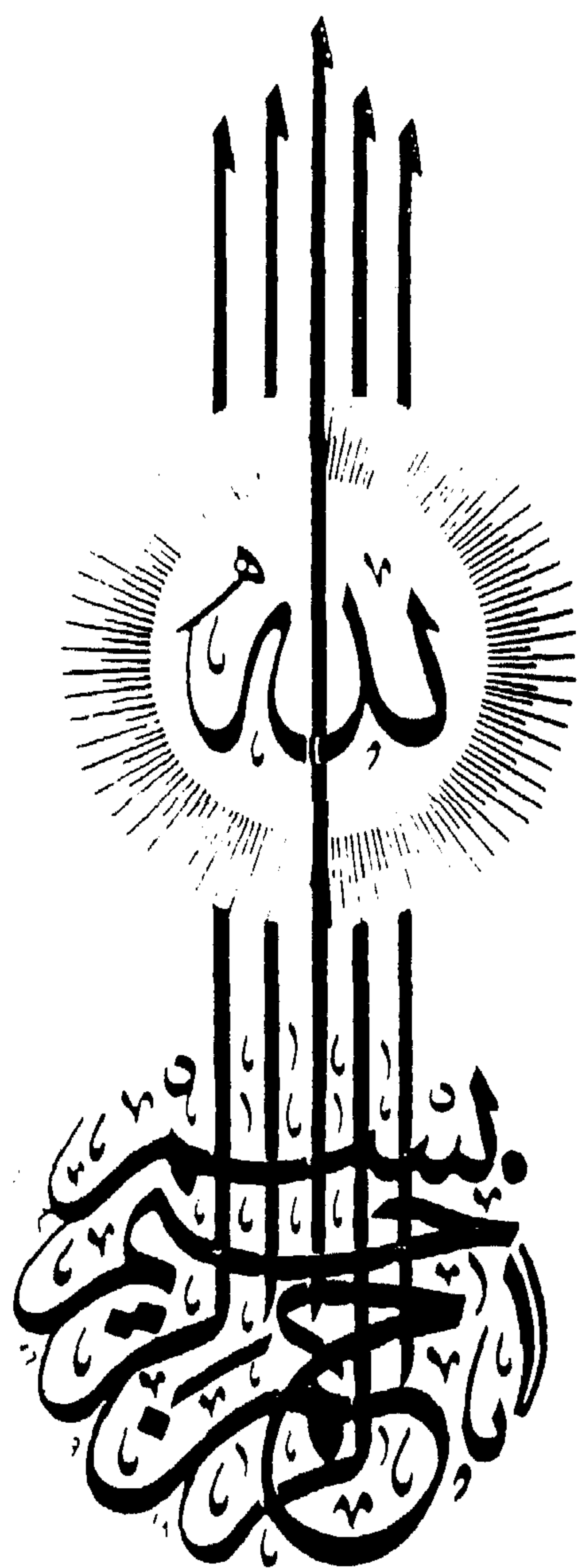


الملف الوثائقي
للأدوية

المجلد الأول

الملف الوثائقي
للأدوية

الجزء الأول



مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
١	المدخل المصرى الخاص الى سوق التكنولوجيا	١
٢	شبح التخلف التكنولوجى	٥
٣	قبل ان تستفحل ازمة الدواء	٨
٤	الواقعية بدلا من الفوضوية فى صناعة الدواء	١١
٥	السياسة الدوائية المفقودة	٢٤
٦	سوق سوداء فى الدواء	٣١
٧	وحتى الدواء ينتظر العلاج	٣٧
٨	توفيراً لنوعى الدواء اللذين يمنعان طرد الجسم للكلى المزروع	٤٢
٩	اين كانوا يوم الثميرة ؟	٤٥
١٠	الديون .. الداء .. والدواء	٤٩
١١	د .. على الدين هلال : رؤية شاملة لعلاج قضية الديون	٥٤

مسلسل	عنوان القصاصـة	رقم الصفحة
١٢	د. ابراهيم الدسوقي اباظة : مطلوب صياغة قانونية محددة للقرض	
	الاهرام الاقتصادى	٥٨
١٣	مستحضرات مصرية لعلاج الانيميا من الاعشاب الطبية	
	الاهـرام	٧١
١٤	الدواء البديل بين رفض الطبيب واصرار الصيدلى وحيرة المريض	
	اكتوبر	٧٤
١٥	هيئة مصرية للرقابة الدوائية	
	الجمهورية	٧٧
١٦	٦,٥ مليون دولار قرض كويتى لتطوير شركة ممفيس للأدوية	
	الاهـرام	٧٨
١٧	الدواء المهمل بالجمارك ٠٠ كيف يمكن انقـاضه	
	الاهـرام	٧٩
١٨	توفير ٢٨ دواء فى الاسـواق	
	الاهـرام	٨١
١٩	نجح العلماء المصريون فى انتاج الكبسولات الدوائية الجيلاتينية من البقر	
	الجمهورية	٨٣
٢٠	الزجاج الدوائى المصرى يصدر للعراق والدول العربيه	
	الجمهورية	٨٧
٢١	فضيحة الادوية الفاسـدة	
	روز اليوسف	٨٨
٢٢	سكرتير النقابة : سبب رواج الادوية الفاسدة القيادات الفاسدة	
	روز اليوسف	٩٥

<u>رقم الصفحة</u>	<u>عنوان القصاصة</u>	<u>مسلل</u>
٩٨	نقيب الصيادلة : لا توجد رقابة على الادوية فى مصر روز اليوسف	٢٣
١٠١	الكرمون من هيئة الدواء فى حفل دار التحرير الجمهورية	٢٤
١٠٢	مليار جنيه قيمة استهلاكنا من الدواء هذا العام الاهرام	٢٥
١٠٥	ليسوا موظفين ٠٠ الفنية لمواجهة مكاتب الخبرة الاجنبية علمية لمصر روز اليوسف	٢٦
١٠٨	لا دواء فاسد الان فى الصيدليات والرقابة صارمة على الشركات روز اليوسف	٢٧
١١٢	مافيا استيراد الدواء الجمهورية	٢٨
١١٣	وزير الصحة يعترف امام مجلس الشعب : حاولوا رشوتى ٠٠ فطردتهم الجمهورية	٢٩
١١٥	الجمهورية تواصل كشف اسرار الحرب الخفية بين المنتجين والمستوردين الجمهورية	٣٠
١١٨	وجهة نظر ٠٠ حكاية دواء الاهرام	٣١
١١٩	ندوة علمية فى القاهرة عن اعداد وتعبئة وتحضير الدواء الاهرام	٣٢
١٢٠	جامعتا المنوفية وقطر تكتشفان دواء لعلاج امراض الدم والقلب الاهرام	٣٣

مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
٣٤	رئيس مجلس ادارة شركة ادوية يطرح ادوية فاسدة بالاسواق بعد ان رفضتها	
	المعامل	١٢١
٣٥	التحذير من استخدام المضادات قبل استشارة الطبيب المختص	
	الاهـرام	١١٢
٣٦	بيان لوزير الصحة يؤكد : تلوث الادوية غير صحيح	
	الاهـرام	١٢٣ .
٣٧	الرئيس يفتتح احدث مصنع لانتاج الادوية فى اكتوبر	
	الاهـرام	١٢٤
٣٨	نصف الحقيقة .. كذب كامل	
	الاخبار	١٢٥
٣٩	ثقة كاملة فى صناعة الدواء المحلى	
	الاهـرام	١٢٧
٤٠	صرف الادوية المسكنة لمدة بين شهر و٦ اشهر بتذكرة طبية	
	الاهـرام	١٢٨
٤١	شركة ادوية مصرية تسجل براءة اختراع لمستحضرات طبية من المسواك	
	الاهـرام	١٢٩
٤٢	التوسع فى تصنيع الدواء محليا الاقلال من الاصناف المتشابهة	
	الاهـرام	١٣٠
٤٣	فضيحة كبرى فى احدى شركات الادوية	
	الوفـد	١٣١
٤٤	١٠ ملايين دينار لتطوير شركات الادوية	
	الاهـرام	١٣٤
٤٥	الهجمة الشرسة على الدواء المصرى لمصلحة من ؟	
	الاهـرام	١٣٥

مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
٤٦	توفير ادوية السكر والقلب	
	الاهرام	١٣٦
٤٧	هيئة الرقابة على الادوية تطلب رفع الاسعار	
	الوفد	١٣٧
٤٨	الهجمة الشرسة على الدواء المصرى لمصلحة من ؟ (٢)	
	الاهرام	١٣٨
٤٩	ادوية واساليب جديدة لمنع تكون جلطة القلب والاصابة بالذبحة الصدرية	
	الاهرام	١٤٠
٥٠	الدواء المصرى فى دائرة الاختبار	
	الاهرام	١٤٢
٥١	قصة الدواء الذى رفضته هيئة الرقابة الدوائية	
	الاهرام	١٤٤
٥٢	الفاء حظر استخدام الادوية المصرية بالسعودية	
	الاهرام	١٤٧
٥٣	متى نعطى الطفل ادوية السعال ؟	
	الاهرام	١٤٨
٥٤	رسالة ٠٠ الدواء للتجارة لا ٠٠٠٠ الشفاء	
	الاهرام	١٤٩
٥٥	توافر حقن علاج مرضى الانيميا بكلية طب بنها	
	الاهرام	١٥١
٥٦	شركة مصرية اردنية للمستلزمات الطبية	
	الاهرام	١٥٢

مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
٥٧	من الاعجاز النبوى الشريف : العلم الحديث يكتشف فوائد كبرى لاستخدام المسواك	١٥٣
٥٨	شركة مصرية اردنية لانتاج المستحضرات الدوائية	١٥٤
٥٩	افتتاح ٣ مصانع للادوية خلال الاسابيع القادمة	١٥٥
٦٠	وزير الصحة يفتتح اليوم شركة ادوية باستثمار مشترك وطنى	١٥٦
٦١	الدواء المصرى يغطى ٨٢% من الاحتياجات	١٥٧
٦٢	يجمعون الادوية الزائدة لاعادة توزيعها على المستشفيات والمرضى	١٥٨
٦٣	الصحة وصناعة الدواء	١٦٠
٦٤	ادوية مصرية للسودان قيمتها ٣ ملايين دولار	١٦١
٦٥	افتتاح مصنعين لانتاج خامات الدواء	١٦٢
٦٦	مليار جنيه حجم انتاج الدواء سنوياً	١٦٣
٦٧	وزير الصحة : مصر تنتج ٤٤ مجموعة عالمية من الدواء	١٦٤

مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
٦٨	توفير العلاج والدواء ٠٠ والنظرة الصائبة	
	الاهرام	١٦٥
٦٩	خبرات مصرية وتعاون عربى دولى وراء هذا المشروع	
	الاهرام	١٦٦
٧٠	مولد صرح دوائى جديد بمنطقة العامرية بالاسكندرية	
	الاهرام	١٦٨
٧١	٣٠٠ الف عبوة مقلدة لاحد المراهم فى صيدلية بالخليفة	
	الاهرام	١٧٠
٧٢	مؤتمر عن الالام المزمنة بالقاهرة غدا	
	الاهرام	١٧١
٧٣	التوسع فى الادوية المسكنة لالام مرضى السرطان	
	الاهرام	٧٣
٧٤	ندوة حول تعبئة الدواء افتتاحها بالاسكندرية اليوم	
	الاهرام	١٧٤
٧٥	دواء يمنع قرحة المعدة	
	الجمهوريـة	١٧٥
٧٦	$\frac{3}{4}$ مليار جنيه استهلاكنا من الدواء انتاجنا يوفر ٧٥% من العملة الصعبة	
	الاهرام	١٧٦
٧٧	لماذا نشترى اختراع الدواء المصرى من الاجانب بملايين الدولارات سنويا	
	الاهرام	١٧٧
٧٨	٩٠ طنا من الادوية والعقاقير وصلت الى السودان من مصر امس	
	الاهرام	١٧٩
٧٩	من ينقذ الدواء المصرى من ازمته الخطيرة ؟	
	الوفد	١٨٠

مسلسل	عنوان القصاصـة	رقم الصفحة
٨٠	مشاكل الصادرات المصرية بالاسواق الخليجية ندوة لمناقشتها الاحد القادم	
	الاهــــــــــــــــرام	١٨٦
٨١	انقذوا صناعة الدواء فى مصر	
	الشعب	١٨٧
٨٢	بسبب حل المؤسسات ٠٠ الشركات الاجنبية تخترق القطاع العام من الداخل	
	الشعب	١٩٣
٨٣	شحنة الدواء المصرى لارمينيا الانتهاء من اعدادها وتسليمها اليوم	
	الاهــــــــــــــــرام	١٩٧
٨٤	وزير الصحة : لا زيادة فى اسعار الادوية	
	الاهــــــــــــــــرام	١٩٨
٨٥	صرف الادوية المستحقة للمنتفعين بالتأمين الصحى	
	الاهــــــــــــــــرام	١٩٩
٨٦	شركات القطاع العام الدوائى وفرت ٨٧٪ من الاحتياجات	
	الاهــــــــــــــــرام	٢٠٠
٨٧	حظر الدعاية للمستحضرات الدوائية المحظور استيرادها ومنع توزيع عيناتها	
	الاهــــــــــــــــرام	٢٠١
٨٨	الصيادلة المستقيلون من عضوية النقابة يرفضون محاولات التشكيك فى صناعة	
	الدواء	٢٠٢
٨٩	اتفاقية دولية جديدة لمنع تهريب الادوية المخدرة	
	الاهــــــــــــــــرام	٢٠٣
٩٠	ارغاع اسعار الادوية بنسبة تصل الى ٤٦ ٪	
	الرفد	٢٠٤

<u>رقم الصفحة</u>	<u>عنوان القصاصـة</u>	<u>مـسـلسـل</u>
	نجحت المفاوضات	٩١
٢٠٥	الاخبار	
	ترشيد استخدام الادوية فى ندوة علمية السبت القادم	٩٢
٢٠٦	الاهرام	
	نجاح علماء مصر فى انتاج دواء لعلاج البهاق وطرحه بالاسواق من امس	٩٣
٢٠٧	الاهرام	
	تصنيع ٤٠% من خامات الادوية محليا	٩٤
٢٠٨	الاهرام	
	قصة الدواء الجديد لعلاج البهاق	٩٥
٢٠٩	الاهرام	
	توريد ادوية للسودان قيمتها ٤٠ مليون دولار	٩٦
٢١١	الاهرام	
	محمد ابراهيم وكيل وزارة لقطاع التطوير بهيئة الادوية	٩٧
٢١٢	الاهرام	
	الدواء المصرى ينافس الاجنبى فى جودته	٩٨
٢٢٨	الاهرام	
	تجارة الادوية الفـسـرط	٩٩
٢٣٠	الاهرام	
	صرف الادوية بالتذكرة الطبية	١٠٠
٢٣١	الاهرام	
	تهريب الدواء المصرى المدعم الى الخارج	١٠١
٢٣٢	الوفد	

<u>مسلسل</u>	<u>عنوان القصاصة</u>	<u>رقم الصفحة</u>
١٠٢	ادوية القلب والسكر محليا	
	الاهـرام	٢٤١
١٠٣	مشروعات لانتاج الخامات الدوائية مع العـراق	
	الاهـرام	٢٤٢
١٠٤	تقدير عالمى لصناعة الدواء المصرى ونحن نظلم انفسنا	
	الاهـرام	٢٤٣
١٠٥	وزير الصحة : الدواء لمرضى الاورام باسعار مدعمة	
	الاهـرام	٢٤٤
١٠٦	قائمة تضم ٢٧٦ دواء اساسيا	
	الاهـرام	٢٤٥
١٠٧	الدولة تتحمل ٢٠ مليون جنيه سنويا لادوية القلب وتشجيع تصنيعها محليا	
	الاهـرام	٢٤٧
١٠٨	نجاح تجارب انتاج المضاد الحيوى ((تتراسيكلين))	
	الاهـرام	٢٤٨
١٠٩	بحث زيادة تصدير الادوية المصرية لزامبيا	
	الاهـرام	٢٥٠
١١٠	ضبط دواء مقلد يصيب المواطنين بالحساسية	
	الجمهورية	٢٥١
١١١	وصف دواء واحد لكل تذكرة طبية	
	الاهـرام	٢٥٢
١١٢	الاقتصار على وصف دواء واحد او اثنين فى كل تذكرة طبية	
	الاهـرام	٢٥٣

مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
١١٣	دواء الانتزفيرون لعلاج التهاب الكبد الفيروسي	
	الاهـرام	٢٥٥
١١٤	٢٥٩ شقة للعاملين بشركة الادوية فى ١٠ رمضان	
	الاهـرام	٢٥٦
١١٥	قرار جمهورى بإنشاء : صندوق للعلاج الاقتصادى البيطـرى	
	الاهـرام	٢٥٧
١١٦	صناعة الدواء تبدأ من هنا	
	الاهـرام	٢٥٨
١١٧	خطة للمركز القومى للبحوث حتى عام ١٩٩٢	
	الاهـرام	٢٧٢
١١٨	التلوث بالادوية والفيتامينات ظاهرة تهدد الانسان المصرى بأمراض الكلى والكبد	
	الاهـرام	٢٧٣
١١٩	مطبوعة بدون ترخيص تكشف ادوية يديرها طبيب بيطرى لانتاج ادوية مغشوشة	
	الاهـرام	٢٧٦
١٢٠	تصنيع الادوية المستوردة محلياً	
	الاهـرام	٢٧٧
١٢١	مؤتمر طبى يناقش تأثير بعض الادوية على الحامل والمرضع	
	الاهـرام	٢٧٨
١٢٢	مركز جديد لفحص الادوية للتأكد من جودتها وفعاليتها وتحقيق الامان فى استخدامها	
	الاهـرام	٢٧٩
١٢٣	عقبات امام استخدام القرض الكويتى للادوية	
	الجمهورية	٢٨٥
١٢٤	وما زالت ازمة الدواء مستمرة	
	الوفد	٢٨٨

المدخل المصري الخاص الى سوق التكنولوجيا

التكنولوجيا ليست سلعة تباع وتشترى ... ولكنها خبرة تتحول الى إنتاج وهي تكتسب ولا تنقل ولا زلنا نستورد الآلات والمعدات والخبرة نون توفير القومات الضرورية لبناء القدرات التكنولوجية المحلية ... ويوجد انفصال بين الجهاز العلمى والجهاز الإنتاجى وتوجد العديد من التوصيات والمقدمات التى لم تنفذ بدعوى نقص الموارد . ولكن الواقع هو عدم إدراك خطورة التخلل التكنولوجى الذى نعيشه . فهل يمكن وضع معالم لسياسة تكنولوجية قومية ؟؟ وما هو دور التكنولوجيا فى حل القضايا العاجلة التى تتمثل فى ضعف الإنتاج وإنهيار المرافق ونقص المساكن واختلال نظم الأجور وارتفاع الأسعار ؟ هذه القضية محل نقاش ساخن الآن فى ندوة بولية بالقاهرة تنظمها أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (نحو سياسة تكنولوجية فى مصر) .

الاستراتيجية التكنولوجية

يقول الدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن وزير التخطيط
الاسبق ومستشار رئيس الوزراء . ان مصر لا يمكن ان تعتمد
على التكنولوجيا المتوالده محليا في هذه المرحلة من نموها ..
ولا ان تعتمد على تبادل المعرفة التكنولوجية مع الدول النامية
الآخري ولذلك يمكن ان تتبع تكنولوجيا ذات شقين :
○ الاول : حسن إختيار وتطويع وتطبيق التكنولوجيات
المستوردة بأفضل شروط واقل نفقة .
○ الثاني : زيادة قدرتها الذاتية على التقسم والمعرفة
التكنولوجية بما في ذلك ما يلزم لتقوية قدرتها التفاوضية في
تنفيذ الشق الاول .

ومما يزيد الامر صعوبة ان بناء القدرة التكنولوجية عملية
طويلة المدى تحتاج الى سنوات وجهود متتابعة مستمرة من
اجهزة الدولة . ولذلك لا بد من ان توجد سياسة (فوقية) ذات
صفة استمرارية تقيم البناء التكنولوجي وترعاه في مراحله
الاولى .

ومازلنا حتى الان تسيطر علينا فكرة (المصنع) او
(المشروع) ولا نكاد ندرك الانراك الواجب لفكرة
(الاستراتيجية التكنولوجية) ومازلنا نبحث عن الخيوط الاولى
لتكوينها . وتوجد صعوبة في التفرقة بين (الكيان العلمى
والبحثى) من ناحية وبين الكيان (التكنولوجى والتطبيقى) من
ناحية اخرى مع ما بينهما من ترابط وتشابك وتباين .
وإنفصل الأخير عن اجهزة الانتاج التى كانت ومازالت تعتمد
الى حد كبير على الخبرة الخارجية بون ترابط او تفاعل قوى
مع القدرات التكنولوجية المحلية التى ضمرت هى الآخري
لسنوات طويلة .

والسياسة العامة لعدة سنوات ماضية كانت ومازالت
(استيراد الآلات والمعدات والخبرة) سواء من الكتلة الشرقية
او الغربية بون توفير المقومات الضرورية لبناء (القدرات
التكنولوجية المحلية) حتى ولو فقط للاستفادة منها في استيراد
المعدات والآلات والخبراء والتراخيص وغيرها اى لاكتساب

الحد الأدنى للتعامل التكنولوجي وهو دون الخلق بكثير .
ولم تحدث حتى الآن المراجعة اللازمة للتوفيق بين التوسع
الكبير في الاستيراد والاستهلاك وبناء القوى العاملة والموازنة
مع الانتاج والتخطيط التكنولوجي . بل ليس هناك إتفاق حول
ضرورة حدوث مثل هذه المراجعة إكتفاء بالسعى الى تحقيق
(اهداف معينة) .

وهنا يبرز تساؤل هل كانت الاجهزة التكنولوجية في مصر
مشاركة اصيلة وفعالة في إحداث التغيرات في مختلف فروع
الانتاج ومناشط الحياة . ام كانت منعزلة كلياً او جزئياً عن
الاحداث ؟ وهل قامت الاجهزة التكنولوجية بالدور الهام
المخصص لها لمعاونة الاجهزة الانتاجية في تحقيق الاهداف
التي حددتها السياسة العامة للدولة ؟

وإذا كانت قد وجدت معوقات من داخل الاجهزة
التكنولوجية ذاتها او في التشريعات والتنظيمات او في
الاساليب كيف يمكن التعرف عليها واقتراح الحلول لعلاجها ؟
وبالتالى كيف يمكن تقوية الاداء التكنولوجي في مصر عامة .
في عصر لم يبق لدى أى فرد اية شكوك بشأن اهمية العلم
والتكنولوجيا في تقرير مصير الشعوب وتحديد مستقبلها ؟

القاعدة التكنولوجية

ويضيف د . ابراهيم حلمي عبدالرحمن ان المعرفة التكنولوجية
الفرعونية الضخمة كانت في اساسها مكتسبة ذاتياً واصيلة في
ارضها دون ان تنكر انها قد تفاعلت بعض الشيء مع ما
عاصرها من معارف وخبرات تكنولوجية وخاصة في الأسر
المتأخرة .. وذن في هذا العصر لا نكاد ننجح في (متابعة)
الخبرة المكتسبة ولا التجربة بين افراد وادارات تعمل في ذات
الزمان والمكان على الرغم مما وهبنا الله من مخترعات
ومعدات وعقول الكترونية ومراكز معلومات واجهزة حفظ ونقل
وتسجيل .

وهناك نماذج لبعض الدول استطاعت في العصر الحديث
(نقل) التكنولوجيا جنباً الى جنب مع اجهزة (خلق)
التكنولوجيا وتاصيلها .

وقد اعتمدت تجربة اليابان سنوات طويلة على المحاكاة .. ولكن استكمالا للصورة يجب ان ننكر انها كانت قد بدأت بتكوين قواعد داخلية قوية من الخبرة والمعرفة التكنولوجية والتدريب والتنظيم الانتاجي . وامكنها بواسطة تلك القواعد ان ترسل الاف (الجواسيس) العلميين الى الخارج . ثم تعيد تصميم هذه المعدات والآلات وتصنيعها بواسطة عمال مهرة ويتكلمون تنافس بها المصانع الاوربية . اى ان عملية المحاكاة لم تتم الا استنادا الى قاعدة تكنولوجية محلية والى قاعدة صناعية منظمة وموجهة ومهذبة .

وهنا يشير د . ابراهيم . الى ضرورة التنسيق والتعاون بين (ثالث) التكنولوجيا والأجهزة الانتاجية واجهزة السياسة العامة . اما المشاركة في سوق نقل التكنولوجيا الدولية لا ضرر فيه ولكن هناك شروط خمسة ضرورية لانجاح عمليات نقل التكنولوجيا

- حسن الاختيار
- الحصول على افضل شروط مالية وفنية واقتصادية
- توافر القدرة المحلية للتطوير والتطبيق الانتاجي
- حساب تكلفة العائد بحيث يزيد على النفقة
- تفادى الاضرار بالأجهزة التكنولوجية والانتاجية المحلية .

وفي مصر تم في السنوات الأخيرة (نقل) التكنولوجيا في غالبية الاحوال عن طريق شراء المعدات وبناء المصانع والخبرة الأجنبية والمشاركة مع الشركات والمؤسسات الخارجية

بشروط كثيرا ما تكون غير معلنة وتوقيع عقود واتفاقيات خبرة وإدارة وحقوق إنتاج وفي هذا كله لا تحدث مشاركة حقيقية مع المؤسسات العلمية والتكنولوجية المحلية . او تحدث فقط مشاركة مع افراد من داخل تلك المؤسسات مما يضر بكيانها بالإضافة الى الاضرار الأخرى مثل الهجرة الى الخارج او التسرب الى القطاع الخاص .

فنحن عموما (نشتري) المعدات والمصانع ولا نقيم الصناعة الكاملة ذات القدرة المرنة المتجددة .

ولعل أخطر ظاهرتين في الموقف الانتاجي المصري حاليا هما :

- اولاً : زيادة تكلفة العمالة بدرجة اكبر من زيادة الكفاءة الانتاجية مما يضر بالقدرة التنافسية للمنتجات المصرية من الداخل والخارج . ويشمل هذا تكلفة العمالة الزراعية والخدمات وبذلك تضيع فرص التطوير وتزداد الحاجة الى الاستيراد .
- ثانياً : الاعتماد شبه الكامل على الاستيراد والتعاقد مع الخارج بشروط وأوضاع لا تسمح للإنتاج المحلي (الصناعي خاصة) ان يغد نفسه لتوريد الكثير من المعدات والمواد التي يمكنه ان يصنعها لو هينئ له الفرص المناسبة .

وبذلك نرى ان كل المشروعات تعتمد اعتمادا متزايدا على الاستيراد من الخارج بما في ذلك استيراد الخبرة والادارة بل

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

نعم مصر في حاجة ماسة الى سياسة تكنولوجية فورية . وهذه هي مسئولية القيادة السياسية لاجداث التغيير الحاسم المنشود من مجتمع استهلاكي مستورد الى . تمنع انداجي مسطر . يعكس البلاد عن التبعية التكنولوجية وبالتالي التبعية الاقتصادية . ماضو الدرس الذي يجب ان تعيه مصر ؟ وما هو الاسلوب العائلي للسياسة التكنولوجية ؟

مسئولية القيادة السياسية

يلول الدكتور بهاء هـايز نائب رئيس اكايمية البحث العلمي والتكنولوجيا ان الدرس الذي يجب ان تعيه مصر لابد ان يكون هـائما على الادراك بان القوة والاستقلال والرخاء والرفاهية في عالم اليوم كلها ترتكز الى ابعاد الحدود بامتلاك ناحية العلم .. واكتساب القدرة التكنولوجية .

وهوام الدرس الذي ندعو لاستيعابه هنا هو ان ملاتبع بنوك المعلومات العلمية والتكنولوجية في العالم واموال المعونة الرسمية وغير الرسمية التي تقدمها الدول المتقدمة لمصر .. وكل انواع الموانيق لتنظيم المعاملات الدولية كل ذلك لا يكفى وحده لازالة اسباب واثار التخلف التكنولوجي في مصر . ان هذه الموارد قد تفيد بل انها تفيد بالفعل ولكن المفتاح الحقيقي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي يكمن في تولد العزيمة السياسية في البلاد لاجداث التغيير الحاسم المنشود . اما التغيير الحاسم المنشود فهو ما عبر عنه الخبراء بان التحول بالمجتمع المصري من مجتمع استهلاكي مستورد الى مجتمع انتاجي مصر .. وشو تحول خطير بمقدار ١٨٠ درجة لا يمكن ان يتحقق بالمسير البطيء او استخدام الاساليب التقليدية .. بل يستلزم

اتباع اساليب « النخبة الكبرى » التي تحدث في الاقتصاد المصري لدعة لسيولة نشي . فيه تخديرا ديتاب كيا يؤثر في هـاراته الخاصة . وتيمطه بعد ذلك هـائرا على الاستجابة للنفقات التلبية والمنايعة التي تنبع من ذاتيته .. وان السبيل لكل ذلك هو من خلال العمل لاجداث ارتقاسا تكنولوجي حليفي في مصر .. ياخذ البلاد في خطوات تبعتها بأكبر هـدر مستطاع عن التبعية التكنولوجية (ومعها بالضرورة التبعية الاقتصادية) . وتحقق هـدرا مغلولا (يتزايد مع الوقت) من الاعتماد التكنولوجي على الذات .. وهذا بالضبط هو ما ترمي اليه السياسة التكنولوجية التي تعمل مصر لصياغتها .

التوازن بين الوطني والاجنبى

ويضيف الدكتور بهاء هـايز ان التكنولوجيا بتعبير مبسط ومبشر هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات .. والقصور هو العمل على تحقيق توازن بين المصالح الوطنية والمصالح الاجنبية التي تقدم التكنولوجيا التي من خلالها يتم إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون او تتطلبها إحتياجات التصدير في الدولة ومن هنا نجد ان الفارق بين التقدم والتخلف هو الفارق بين نسبة المعطيات الوطنية الى المعطيات الاجنبية من حيث مصادر المعطاء للسلع والخدمات المطلوبة والتكنولوجيا اللازمة لانتاجها .

فعلى جانب نجد التقدم حيث يطلب إنتاج السلع والخدمات واستنباط تكنولوجياتها بالفترات الوطنية وحيث يطلب بالثقل الاعتماد التكنولوجي على الذات وعلى جانب اخر نجد التخلف حيث يطلب الإحتياج الى

والعمالة الخارجية كما حدث مع العمال الكوريين وربما نسمع مستقبلا عن استيراد عمال زراعيين .

موطن الداء

ويقول ابراهيم عبدالرحمن ان الجهاز العلمى منفصل الى حد كبير عن الجهاز الانتاجى .. وأن نمو الجهاز العلمى والبحث لا يعتمد على تفاعله مع القطاع الانتاجى بل على التمويل الحكومى والخارجى كما عمدت الدولة الى انخيل المعرفة الحرفية والتكنولوجية فى انظمة التعليم العام ولكن هذه سياسات طويلة المدى وستأخذ وقتا طويلا .. وفى المدى المباشر فإن موطن الداء هو التنظيم الانتاجى وليس نقص الخبرة القريبة .

خطورة التبعية التكنولوجية

وينتهى د . ابراهيم حلمى عبدالرحمن الى عدة توصيات بعد تشخيصه لقضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر .
● الحاجة الملحة الى تعديل سياسة الدولة فى مجال التعليم وتوجيه الشباب المتعلم الى العمل فى الزراعة والصناعة والانصراف عن التكسب بغير عمل حقيقى فى المكاتب والمصانع والمساجد نظرا لتراكم الضغوط الناشئة من ضعف الانتاج وإنهيار المرافق ونقص المساكن واختلال نظم الأجور وارتفاع الاسعار .

- الابتعاد عن الاهداف والسياسات وانماط الاستهلاك السائدة فى الدول الغنية . ولا يعنى ان الاساليب التكنولوجية التى تبتكر وتنتج فى الدول الغنية هى بالضرورة الاساليب التكنولوجية المناسبة للدول الفقيرة . بل يجب علينا ان نبحث عن حلول اخرى لمشكلاتنا وبناء تكنولوجيا تتناسب مع مستوى الدخل المحدد وتكاثر السكان .
- الحذر من خطورة اتباع سياسات تؤدي الى زيادة (التبعية) التكنولوجية لأن هذه التبعية تعد نوعا من التبعية الاقتصادية مما ينقص من الاستقلال .
- تقوية القاعدة التكنولوجية المحلية واعداد سياسات تكنولوجية واضحة تحدد اولويات للموضوعات والقطاعات الرائدة ودور الحكومة والقطاع الخاص والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تحقق النهضة التكنولوجية وتستفيد بها .
- الافصاح بان (التكنولوجيا) ليست سلعة تباع وتشترى وانها ليست مستقرة فى المعدات والالات الحديثة ولا فى المعاهد والمؤسسات ولكنها فى النهاية (خبرة) يكتسبها (افراد) يعملون فى إطار مؤسسات تتيح لهم ان يحولوا هذه الخبرة والمعرفة الى (انتاج) وعمل فى ظل سياسات عامة وأوضاع اقتصادية واجتماعية تسمح بهذا النشاط الانتاجى .

ولذلك يصق القول بأن التكنولوجيا تكتسب ولا تنقل .

استيراد السلع والخدمات (ومع السرتاض توافر القدرة المالية على هذا الاستيراد) أو استيراد تكنولوجياتها والاعتماد على الغير في كل ذلك .. وهنا تتضح ظاهرة التبعية التكنولوجية نظرا لأن هناك عجزا تكنولوجيا على المستوى الوطني .

الأسلوب العلمي

(ندرس السياسة التكنولوجية الوطنية المنشودة لمصر التي احداثها المهندسين الاتيين بصورة تكاملية وفي تزامن واعتماد متبادل .

١- أولا :

حاز الفترات التكنولوجية الوطنية لزيادة اسهاماتها (في مقابل الاسهامات الاجنبية) كما وكيفا في توفير احتياجات المجتمع من صنوف السلع والخدمات وتكنولوجيات الانتاج والاستثمارات وذلك بتقوية الامكانيات الابتكارية والقطرية والانتاجية وتنسيق اسهاماتها وتحقيق التكامل فيما بينها .

٢- ثانيا :

ترشيد الاسهامات الاجنبية كما وكيفا بحيث يرد منها مايتحاجه المجتمع من صنوف السلع والخدمات وتكنولوجيات الانتاج والاستثمارات في توازن بيناميكي مع الاسهامات الوطنية .

والدعوة في مجملها هي الدعوة لتنظيم الاسهامات الوطنية وفي نفس الوقت لتنظيم الاسهامات الاجنبية تكنولوجيا، وبما يسفر عن تدبير نسبة متزايدة من احتياجات المجتمع (للاستهلاك والتصدير) بالفترات الوطنية في مقابل النسبة التي يحتاج الامر لتدبيرها بالاسهامات الاجنبية . لأن اللحاق في ذلك فقد تحقق

الارتفاع التكنولوجي الذي نشرة لمصر والارتقاء التكنولوجي ان - هو عملية متحركة وككل ارتقاء يلحق الى تحرير البلاد تدريجيا ريثم ثابته من ريلسة التبعية التكنولوجية .

السياسة التكنولوجية

ويتولف النجاح في تنفيذ السياسة التكنولوجية على وجود قدرة وطنية لتدبير صنوف السلع والخدمات التي يمكن تدبيرها بالفترات الوطنية .. وتلك الصنوف التي لا يمكن تدبيرها من المصادر الاجنبية .

ويمكن تصور العملية التكنولوجية على اساس ان الاحتياجات من انواع السلع والخدمات ومخرجاتها يمكن تصنيفها وفقا لمصادر تدبيرها على النحو التالي .

□ طائفة من السلع والخدمات التي يجب انتاجها محليا باستخدام التكنولوجيا المستقبلية محليا . ورأس المال الوطني وهنا لا يوجد محل للاستعانة بسايات اسهامات اجنبية .

□ طائفة اخرى من الاصناف التي يجب إنتاجها محليا ومن اجل هذا تدبر استثمارات من المصادر المحلية ويغتنر على استجلاب التكنولوجيا اللازمة لها من المصادر الاجنبية

□ طائفة اخرى من الاصناف التي يجب إنتاجها محليا وينبغي لهذا الغرض ان يستعان بمشاركة رأس المال الاجنبي الذي توفر له الحوافز وتستقيم من اجلها التكنولوجيا اللازمة في المضل ظروف الانتقاء والتفاوض والتنفيذ .

□ طائفة رابعة من الاصناف التي يرى عدم البحث في إنتاجها محليا ولو لفترة من الزمن والاقتصر على اقتضاها من السوق العالمية كأي سلعة من السلع .

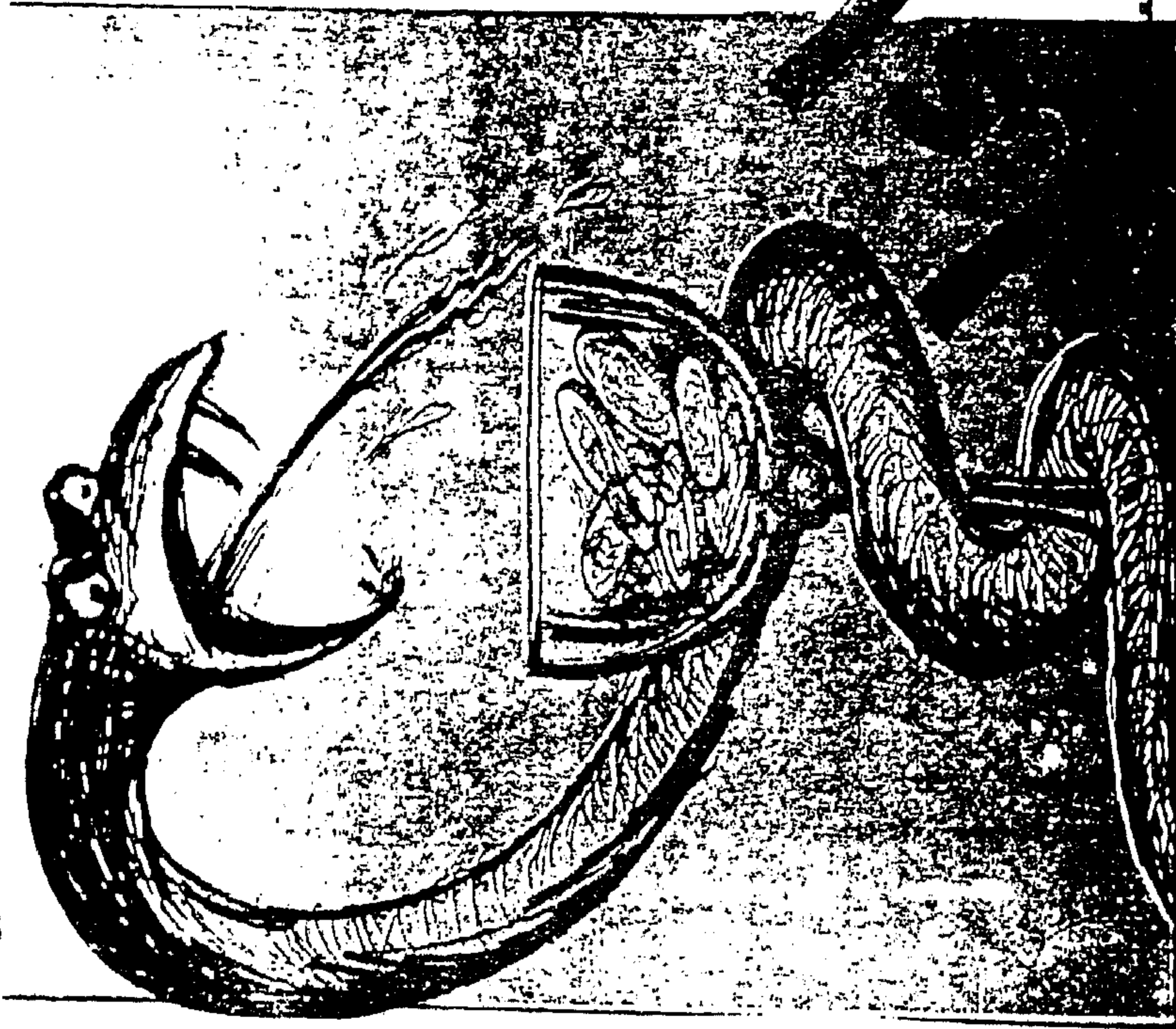
الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيم

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٢

الحق في
الحرية

تحقيق شهيرة الراقص



على الرغم من مرور ما يزيد عن أربعين عاماً هي عمر صناعة الدواء في مصر التي بدأت في الأربعينات من هذا القرن إلا أن الأزمات تلاحقها .. وتزايدت حدة هذه الأزمات بدءاً من ارتفاع أسعار المواد الخام التي تدخل في هذه الصناعة وانتهاء بتسعير منتجات الدواء مروراً باختفاء بعض الأدوية الهامة التي تنتج محلياً من الأسواق بالإضافة هذا في الوقت الذي قفر فيه الاستهلاك المحلي من الدواء قفزة كبيرة من ٢١,٥ مليون جنيه عام ١٩٦٥ إلى ٧٥٠ مليون جنيه في ١٩٨٦/٨٥ وذلك بمعدل زيادة في الاعوام الأخيرة بلغ ١٥٪ وهو معدل لا يتناسب مع الزيادة السكانية ولكنها ربما تعكس بعض مظاهر الإسراف في استهلاك الدواء ..

فأين تكمن أزمة الدواء في مصر .. في نقص الانتاج المحلي أم في التسعير الجبري الذي يسبب الخسارة لبعض الشركات فخفضت انتاجها .. أم أنها تكمن في كل هذه الأسباب مجتمعة



البحث عن الدولار

لاقتصاديات الدواء خصوصية معينة هذا مايقوله الدكتور ممدوح جبر نقيب الأطباء وتأتي هذه الخصوصية من كون المنتج هنا لا يتبع

القاعدة الاقتصادية العامة بأن السعر عامل مؤثر في تحديد حجم الطلب فالطلب هنا الى درجة كبيرة عديم المرونة ..

ولكن من ناحية أخرى فالسعر يؤثر في العرض تأثيراً كبيراً وهذا هو جوهر المشكلة

التسعير الجبري

فالدولة حرصاً منها المريض رأت ان تتبع سياسة التسعير الجبري للأدوية وبذلك اخرجت قوى السوق نهائياً من هذه العملية ..

ولكن مع ارتفاع سعر العملة وما يؤدي ذلك من ارتفاع تكاليف الاستيراد وخاصة وان حصول ٦٠٪ من مكونات الدواء مستوردة جاءت أسعار الأدوية غير سعيرة انطلاقاً عن الواقع وبيدات شركات الأدوية تسير وكانت النتيجة الحقيقية

لهذا الوضع هو تقليل الانتاج وتقليص الاستيراد ..

وبالتالي اختلفت نوعيات معينة من الادوية من السوق وظهر سوق سوداء للدواء ..

ويضيف الدكتور ممدوح جبر بأن اغلب الادوية الناقصة هي من انتاج القطاع الخاص او من استيراده لانه غير قادر على مجابهة سعر الدولار في الوقت الذي لاترتفع فيه وزارة الصحة سعر الدواء ..

ولكن هذا لايعنى انه لا يوجد نقص م ادوية القطاع العام فارتفاع سعر العملة ادى ايضا الى زيادة الدعم الذي تقدمه الدولة بحوالي ثلاثة اضعاف ..

اما الدكتور حمد السيد نقيب الاطباء السابق فيقول اننا في الماضي كنا محددين ومقيدين بعدد معين من الادوية المسموح بتداولها في مصر وبشروط قاسية للغاية وضعتها منظمة الصحة العالمية للدول النامية فكانت المنظمة ترى ان هذه الدول لاتحتاج الى اكثر من ١٥ مجموعة دوائية ..

تكال عددا حوالي ٢٠ الف مستحضر تقلص

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٨٢

فلو أننا اصلحنا اقتصاديات الدواء منذ
البداية بأن رفعنا سعره بعض الشيء ليقاسم ولو
قليلا مع الواقع لكانت الشركات زادت انتاجها .

الدعم

يرتبط بشبكة التسعير الجبرى مشكلة اخرى
هى دعم الدواء فلا ينكر احد ما للدواء من اهمية
تستوجب ان يحظى هو بالاولوية والى الدعم ولكن
مع زيادة اعباء الدولة ومع المشاكل التى تواجه
صناعة الدواء يجب ان يعاد تقييم هذا الدعم .

من المعروف ان ٢٠٠٠ تدب ان مرة اخرى في
الحل دوية جديدة تلبية لضغط الأطباء
والمرضى .

كانت الدولة في وقت من الاوقات مزممة
على استيراد الادوية او كانت تستورد من
طريق الشركة المصرية لتجارة الادوية .

وهنا طبعا ليس المقصود ادوية جديدة
مواقعا وانما هى ادوية قديمة مضاف اليها
بعض المكونات ومدرجة باسماء جديدة .

ان هذه الفوضى في صناعة الدواء في رأى
دكتور حمدى السيد ناتجة من عدم اتباعنا
سياسة واقعية لحل المشاكل وكانت تستورد
كثيرا من الادوية المدعمة وتحمل خسائر كبيرة
لذلك رأت الدولة ان تسمح للقطاع الخاص كما
بدأت هى باستيراد انواع ترفية من الادوية التى
تستطيع ان تحقق فيها ارباحا تعوض خسارتها في
الادوية الاخرى .

وهنا جعلت الدولة مواطنا يدعم مواطنا
اخر ..

ومن ناحية اخرى هناك شركات تنتج ادوية
مسعرة منذ الستينات واصبح سعرها اليوم
لايكفى حتى ثمن العبوة .

ولكن الدولة تحت تأثير ارهاب رفع الاسعار
رفضت زيادة السعر وفرضت على الشركات ان
تنتج ولو بخسارة ولجأت الابحاث خروجها من هذا
المأزق الى انتاج مركبات ليست ضرورية كما
سعت ايضا لتسجيل ادوية جديدة باسعار
عالية .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

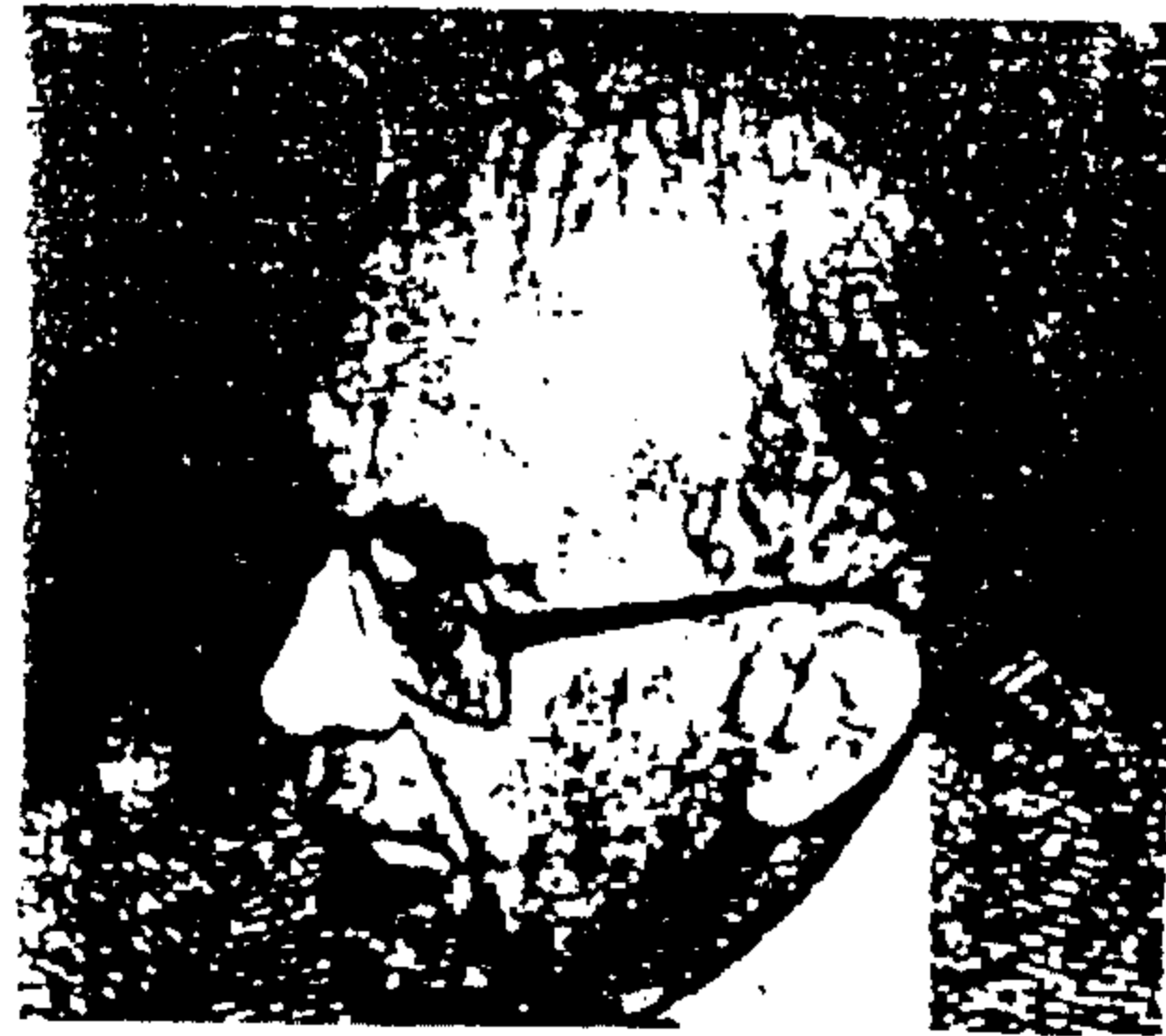
المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١ يونيو ١٩٨١



د/حمدي السيد
الدعم على مستوى التوزيع

الواقعية بدلاً من
الفوضوية
في صناعة
الكساء

من إنتاج الأدوية
الضرورية إلى
استيراد الأدوية
الترفيهية



د/مدوح جبر
الإنتاج المحلي .. أدوية تقليدية

نقص النقد الاجنبى

اما الدكتور احمد حامد - رئيس مجلس ادارة شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) فيرجع ازمات الادوية الى النقص في النقد الاجنبى هذا فيما يخص شركات القطاع العام حيث لا تستطيع توفير النقد الاجنبى اللازم لاستيراد المواد الخام فيتعطل انتاج بعض الادوية ..

اما عدم توافر الادوية المنتجة من القطاع الخاص فيرجعه دكتور حامد الى ان القطاع الخاص هو الذى يقوم بالتوزيع بمفرده وليس عن طريق الشركة المصرية لتجارة الادوية التى تقوم بالتوزيع لشركات القطاع العام ولا يملك منافذ توزيع كبيرة كالمتوفرة لدى الشركات المملوكة للقطاع العام .

تكون النتيجة ان تنصب ادوية القطاع الخاص الى عدد قليل من الصيدليات وقد عقدت اجتماعات مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص ووزير الصحة الاسبق لتحديد نسبة ٥٠ ٪ من ادوية القطاع الخاص يتم توزيعها عن

وهنا يطرح دكتور حمدي السيد حلا لهذه المشكلة يتلخص في ان يكون الدعم على مستوى التوزيع وليس على مستوى الانتاج .
فهناك اربعة مستويات للتوزيع نستحق دعمها اولها المستشفيات المجانية ثم الوحدات الصحية الحكومية والتأمين الصحى واخيرا العلاج الاقتصادى في بعض المستشفيات فلا يعقل ان تدعم الادوية المستخدمة في المستشفيات الاستثمارية على سبيل المثال .

اما الذى يعاني من امراض مزمنة يمكن اعطائه كارتا يصرف له بمروجة الادوية المدعمة .

سوء التخطيط

وهنا راي اخر تطرحه احدى شركات الادوية الاستثمارية بخصوص ازمة الدواء فيرجع السبب في ذلك الى سوء التخطيط وعدم دراسة احتياجات الجماهير بالاضافة الى عدم الدراية الكافية بالنمط التسويقي للمستحضرات المختلفة .

فقد حدث في وقت ما الغاء استيراد بعض المستحضرات فانتقل الطلب من هذا المستحضر المستورد الى المستحضر المحلى البديل دون سابق تخطيط فزاد الطلب على الانتاج المحلى دون استعداد مسبق من جانب الشركات المنتجة ولتلافى هذه المشاكل يجب ان تكون هناك مراقبة دقيقة للاستهلاك ليتمشى الانتاج معه .



د/ أحمد حامد

نعم للتصدير ولكن على أسس سليمة

مديرو الشركة المصرية إلا أنه إلى الآن لم يتم الاتفاق حول هذا الموضوع .

الانتاج

وفيما يخص الانتاج يقول دكتور معدوح جبر ان الانتاج المحلي في العشر سنوات الماضية

توقع في الادوية التقليدية ولم ينتقل الى مرحلة الادوية الحديثة وترك باب الاستيراد مفتوحاً لهذه النوعية ومع ارتفاع سعر العملة زادت تكاليف الاستيراد زيادة كبيرة .. لذلك يرى نقيب الاطباء ان عملية تطوير الانتاج عملية ضرورية للغاية مهما اختلفت من صعوبات .

فهى اولا عملية غير مريحة ولن يستطيع القطاع الخاص الدخول فيها الا اذا تعهدت الحكومة بشراء كميات معينة منه اما عن اسباب عزوف الشركات عن انتاج الادوية الحديثة ترجع الى ان معظم هذه الادوية لازال للشركات المنتجة لها حق الملكية فاذا اشتركت شركاتنا مع هذه الشركات الكبرى فسيكون هامش الربح ضئيلاً جداً هذا من ناحية من ناحية اخرى فان هذه الادوية تحتاج الى تكنولوجيا متقدمة ومعاملة تقييم ومراجعة للدواء من حيث التركيب والفاعلية وما الى ذلك وهذا غير متوفر لدينا واخيراً فان الشركات المحلية مشغولة في انتاج الادوية التقليدية التى لا يقطع الطلب عليها والتسى لا

تكفى الانتاج المحلي وبالتالي لا تستطيع هذه الشركات في الوقت الحالي الاستثمار في خطوط انتاج الادوية الحديثة .. وعن معوقات انتاج الدواء بصفة عامة يقول

مدير احدى الشركات الاستثمارية بحد انه انه اولى هذه المعوقات هى عدم الاستثمارية في امداد الكيماويات الدوائية ثم هناك ايضا عدم التحديث والتحديث هنا لايعنى استبدال الآلات القديمة بالآلات حديثة فحسب وانما الالم هو اتباع اساليب انتاج حديثة بما يتطلبه ذلك من الاهتمام بجانب التدريب ..

الاستهلاك

لا يمكن الحديث عن مشكلة توفير الدواء دون التعرض للنمط الاستهلاكي له فلا شك ان هناك عدم وعى من جانب المرضى في هذا الصدد ولكن لايجب القاء اللوم عليهم وحدهم . فترسيد الاستهلاك كما يقول دكتور معدوح جبر غير موجود حتى على مستوى السيارات والاطباء .

بهذا البرنامج يمكن الخروج من الأزمة .

يؤخذ في الاعتبار التخفيضات الاقتصادية ومراجعة أسعار الأدوية التي تحقق خسارة وتعديل أسعارها بحيث يسمح للشركات اشباع حاجة السوق المحلي منها والحد من استيراد الأدوية المماثلة التي تكلف الدولة والمواطن اعباء اقتصادية كبيرة .

اما فيما يخص توزيع الدواء فقد اوصت اللجنة ان يكون هامش الربح للصيديات ٢٠٪ على جميع الأدوية التي تصنع في مصر سواء شركات القطاع العام والخاص والمشارك حتى تتمكن الصيديات من اصلاح القصصياتها الوفاء بالاعباء المتزايدة العملة الفنية والتأمينات وعن التوزيع الادوية على التأمين الصحي الوحدات الحكومية رات اللجنة ضرورة ترشيد استهلاك الدواء في التأمين الصحي والنظر في امكانية عمل عيوات خاصة به حملة للأدوية من التسريب واخيرا تم مناقشة موضوع الاعلام الدوائي فتمتد للجنة ان الانفاق على الاعلام في شركات القطاع العام لايتعدى نسبة ١٪ من ايراد نشاطها الجارى في حين تصل هذه النسبة الى ١٠٪ لشركات القطاع المشترك الامر الذي ادى الى ضعف الاعلام عن المسحورات الطبية التي تنتجها شركات القطاع العام فضلا عن ازدياد استيراد الادوية المصنعة .

وعلى هذا الاساس رات اللجنة ضرورة النظر في انشاء مراكز لادلاعالم الدوائي في امكن التجمعات الطبية وفي الكليات والمستشفيات الكبيرة والتقليبات وغيرها وضرورة الارتقاء بمستوى كفاءة أجهزة الاعلام في الشركات الوطنية ودعم الجهاز المركزى للاعلام بالهيئة العامة للأدوية على ان يتولى القيام بالاعلام الجديد والتعريف بخطه احلال الادوية الوطنية للأدوية المستوردة .

اهتمت لجنة الشؤون الصحية بمجلس الشعب بمشاكل الدواء وانتهت الى تقرير وضعت في نهائية مجموعة من التوصيات التي في حالة تنفيذها يمكن حل مشاكل الدواء في مصر ... ماذا جاء في هذا التقرير ؟

لهمما يخص الانتاج اشارت اللجنة الى معاناة القطاع الدوائي تصنيها واستيراد من عدم توفر العملة الحرة مما ينتج عنه اختلافات في توفير المواد الخام ومستلزمات الانتاج او قلص استيراد الادوية قلعة الصنع وعليه فقد اوصت اللجنة بان يمنح قطاع الدواء اولوية خاصة في تدبير احتياجاته من العملة الحرة من موارد البنك المركزى اسوة بالسلع التموينية كما اوصت بضرورة صدور تعليمات واضحة للبنوك باعطاء قطاع الادوية الاولوية عند فتح الاعتمادات المستندية اما عن استيراد الكيماويات ونظرا لتباين اساليب الاستيراد باختلاف نوعية الشركات المنتجة رات اللجنة ان يتم اخضاع استيراد جميع الكيماويات ومستلزمات الانتاج لصناعة الدواء للجنة المشتريات الخارجية لوزارة الصحة وان يوضع استيراد الكيماويات ومستلزمات الانتاج لجميع الشركات سواء كانت قطاع عام او خاص او مشترك .

ومن الموضوعات الهامة التي ناقشتها اللجنة موضوع التسعير ودعم الدواء فتمتد انه نتيجة لكون كثير من الادوية مسعرة منذ حوال ربع قرن فقد اصبحت تشكل عبئا على الشركات المنتجة لها مما ادى بالدولة الى تحمل هذا العبء في هيئة دعم مباشر او غير مباشر وصل الى حوال ١٢ مليون جنيه وادى ايضا الى تسعير بعض الادوية المنتجة حديثا بأسعار يبلغ في نسبة الربح فيها حتى تعوض الشركات خسارتها .

لذلك رات اللجنة ان تتم مراجعة اسعار الادوية كل ثلاث سنوات حتى

ويتفق دكتور أحمد حامد مع هذا الرأي فيقول
ان التصدير لا يجب ان يكون شعارا وهدفا بمعنى
ان يتم باى ثمن وبأى تكاليف بل لابد اولا من
وضع مقومات التصدير .

فبعد قيام الثورة رفع شعار ان الدواء سفير
لبلادنا في الخارج ولابد من تصديره سواء ببيع او
خسارة . وهذه فكرة خاطئة ولكن لا يفهم من ذلك
انى ضد التصدير ولكن لابد ان يتم على اساس
سليمة .

ويستورد دكتور حامد قائلا ان فرصة القطاع
الخاص للاستثمار اكبر من فرص القطاع العام
ولكن للأسف فالشركات الاستثمارية نظرا
لتحملها مصاريف كثيرة عند انشائها ترغب في
تغطية هذه المصاريف سريعا فتركز اساسا على
السوق المحلية ونتيجة هذا الوضع تحدث بعض

وقد كثر الحديث عن منع بيع الادوية الا
بروشة طبيب ولكن الى الان لم يتحقق ذلك الا في
الادوية المؤثرة على الحالة العصبية والنفسية
فقط والتى كان البعض يستعملها كبديل
للمخدرات وهذه خطوة ايجابية ولكن لابد من
تعميمها لتشمل كافة الادوية فهذا ان كان
سيكلف المريض الذاب في كل مرة الى طبيب الا
انه من ناحية اخرى سيفرله ادوية قد لا يحتاج
اليها وسيجنبه مخاطر اخذ ادوية قد تكون ضارة
به .

ويرتبط بموضوع الاستهلاك اشكال اخرى
لا يقل اهمية وهو العبوة الدوائية .

فمن الملاحظ ان بعض العبوات لا تناسب
لامتوياتها ولا مع الجرعة العلاجية مما يضطر
المريض في بعض الاحيان لشراء كميات من
الادوية اكثر مما يحتاج اليه .

ان حل هاتين المشكلتين لاشك انه سيقفل كثيرا
من الفاقد من الادوية .

- التصدير -

في الوقت الذى نتحدث فيه عن ازمة الدواء
وعن مشاكل انتاجه ترتفع بعض الاصوات
مطالبة بالاهتمام بالتصدير وترى فيه الحل لهذه
المشاكل .

ولكن هنا يجب ان نتساءل عما اذا كان
التصدير هو هدف في حد ذاته ام ان الهدف
الاساسى هو تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات
وخاصة وان الفجوة بين صادرات وواردات
الدواء في مصر مازالت واسعة للغاية .

فميزان المدفوعات واجه - على سبيل المثال
عجزا في هذا المجال بلغ اكثر من ٢٢٣ مليون
جنيه في عام ٨٤ / ١٩٨٥ وقلت الصادرات
حوالى ٣,٦ ٪ من قيمة الواردات . افلا يكون
الاجدر بنا في هذا الوضع الاهتمام باحلال
الواردات وكما يقول دكتور حمدي السيد فان
صناعة الدواء في مصر هي صناعة تشكيلية ولا
تكفى الانتاج المحلى فما يحصل من التصدير
ينفق في الاستيراد .

فيما يخص السوق الأولى كان لنا وجود فيها في وقت من الأوقات ونتيجة لأسباب بعضها سيئ البعض الآخر قننى تراجعنا عن هذه السوق . أما السوق الثانية ونعني به السوق الأفريقية فهي على كبر حجمها واحتياجها للأدوية سوق تنتمي إلى العالم الثالث بما في ذلك من مشاكل اقتصادية وركود اقتصادي وما شاكل ذلك .

إن موضوع إنتاج الدواء وتوفيره موضوع يكتنفه مشاكل كثيرة فهذه المشاكل العامة التي تواجه الصناعة المصرية بصفة عامة ثم هناك مشاكل خاصة بصناعة الدواء على وجه التحديد .

وما يزيد المشكلة تعقيدا تعدد الأطراف الداخلة فيها من شركات الإنتاج والاستيراد والتوزيع من ناحية ومن ناحية الأخرى الأطباء الصيادلة وهناك جانب لا يمكن إغفاله وهو المريض نفسه وما جبل عليه من نمط استهلاك معين .

لذلك فنحن بحاجة إلى سياسة شاملة واضحة تعيد تقييم اقتصاديات الدواء ابتداء من استيراد المواد الخام وانتهاء إلى صرفه للمريض .

التجاوزات كانتاج بعض الأدوية غير الأساسية وطرحها في الأسواق بتعبئة جذابة لتحقيق مكاسب تغطي التكاليف الباهظة لتلك الشركات .

ألا إن انصرار التصدير يرون أن التصدير هو الحل الوحيد لتوفير العملة الصعبة ولكنهم يسلمون أيضا ببعض العقبات التي تواجه هذه العملية .

فهناك على سبيل المثال . المنافسة العالمية الشديدة وعليه يجب علينا أولا عدم الدخول في مجال المنافسة في الأدوية الحديثة التي تحتاج إلى تكاليف باهظة في الأبحاث .

وعند دخولنا السوق العالمية يجب مراعاة الجودة في التغليف وفي الإنتاج والأهم من هذا وذاك استمرارية هذه الجودة .

ويلقى دكتور ممدوح جبر الضوء على نقطة أخرى وهي أنه مع ازدياد أعباء شركات الأدوية لتغطية الإنتاج المحلي يجب تخصيص فروع لهذه الشركات أو شركة بعينها للتصدير فقط ويكون لديها اهتمام أكثر بالتعبئة وبالمراقبة وجهاز متطور للبحوث وما إلى ذلك .

أما عن الأسواق المفتوحة أمامنا للتصدير فهي السوق العربية والأفريقية .

في هذه الظروف

تتم الرقابة على الدواء في مصر!

قد نتحدث كثيرا عن تأثير ارتفاع سعر الدولار على استيراد مستلزمات صناعة الادوية وعن مشكلة دعم الدواء .. وعن تطوير العبوات الا انه تبقى هناك عقبات تحول دون اعطاء دفعة حقيقية لهذه الصناعة ويتضح هذا من خلال اعطاء صورة لما يجرى في هيئة الرقابة والبحوث الدوائية .. ففي مبنى مكون من عدة طوابق تجرى فيه اعمال البناء والتجديد وسالت متى تنتهى هذه التجديدات فقليل لي انها بدأت منذ حوالي ٥ سنوات ولم تنته الى الان في الردهات رايت بعض الشبان ينقلون المصاء في زجاجات كبيرة وقبل لي انها الصيدالة ينقلون المصاء الى معاملهم حيث لا يوجد ماء الا في معملين او ثلاثة على اكثر تقدير انها فرع للهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية حيث يجرى تسجيل الادوية والتفتيش عليها ومعالجة الادوية المصدرة للخارج .

صاحبت بعض الصيدالة العاملين في الهيئة الى معاملهم التي لا يصل اليها كهرباء او ماء ولا يوجد بها حتى صرف صحي والمعمل عبارة عن مكتب قديم يعلوه الاتريه يجلس عليه الصيدالة وبعض الدوابب المحتوية على الكيماويات البعوض منها مفتوح ولا يغلق والبعض الاخر مغلق ولا يدري احد كيف يفتحه . وهناك بعض المناضد المتناثر عليها بعض الزجاجات الفارغة وادوات التحليل الى جانب ثلاثة احواض اثنين منهما مملو من بماء عفن ..

وسالت الا يوجد هنا عمل نظافة .. فقليل لي يوجد واحد او اثنين ولا يعملون الا اذا اخذوا بقشيشا واشتكي الصيدالة من نقص الكيماويات اللازمة لعملهم ومن نقص الاجهزة بل وايضا من نقص ورق الكتابة الى بعض الاحيان يتعمل العمل لعدم وجود ورق يكتبون عليه نتائج التحليل اما المعامل الجديدة فهي احسن حالا ولكنها تقع في ادوار عالية وسط اكوام من التراب والطوب والحديد وما الى ذلك ويقول بعض العاملين في الهيئة انه لا يوجد توزيع محدد لهذه المعامل فالممتيع هنا هي قاعدة وضع اليد .

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١ - مارس ١٩٨٨

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

□ خسائر الشركات □

وفي دراسة أعدتها وزارة الصحة في مارس الماضي عن خسائر شركات الأدوية .. أوضحت ان المجموعات التي تحقق خسائر هي :

- بدائل الدم وتحقق مليونا و ٢٠٠ ألف جنيه
- أدوية العيون تحقق ٥٠٠ ألف جنيه .
- الأسهال والدوسنتاريا ٤٥٠ ألف جنيه .
- المسكنات ٣٠٠ ألف جنيه .
- أدوية الطفيليات ٢٥٠ ألف جنيه .
- الفيتامينات والمعادن ٣٠٠ ألف جنيه
- أدوية الأمراض الجلدية ٢٠٠ ألف جنيه
- أدوية القلب ٢٠٠ ألف جنيه .
- أدوية المعدة وأدوية مختلفة ٢٤٠ ألف جنيه
- كما وجدت الوزارة .. ان هناك مجموعات من هذه بعضها يحقق خسائر .. والبعض لا يخسر مثل مجموعة أدوية الأمراض الجلدية بها ٥٢ دواء يحقق خسارة و ٦٧ دواء لا يخسر .. وبذلك يمكن للشركة ان تحقق توازنا .. في مجموعة المسكنات ٣٨ دواء يخسر و ٦٢ دواء لا يحقق خسارة ، أدوية الجهاز التنفسي ٢٥ دواء يخسر و ٣١ دواء لا يخسر .

... وقد أوضحت ميزانيات شركات الأدوية في العام الماضي .. ان بعض هذه الشركات استطاعت بالفعل ان تحقق توازنا في ميزانياتها أو ان تقلل من الخسارة .. ويقول محمد القضاي رئيس الشركة المصرية للأدوية .. ان الشركات استطاعت حتى العام الماضي - ان تحقق هذا التوازن عن طريق عدة طرق - من أهمها انتاج نوعيات من الأدوية تحقق نسبة من الربح .. ولكن هذه النسبة انخفضت الى ١.٢٪ كانت منذ عشر سنوات ما بين ١٥٪ و ٢٠٪) ويرجع هذا الانخفاض .. لارتفاع الأسعار في العالم .. وثبات أسعار الأدوية محليا ..

□ اساليب تلافي الخسائر □

ويضيف : كما لجأت هذه الشركات الى اساليب أخرى لتحقيق التوازن منها تخفيض المصروفات - وترشيد المصروفات الادارية .. والبيعية .. والتسويقية وكذلك استخدام الاحتياطات .. أو عدم استخدام نشرات توضيحية بالعبوات .. مع ملاحظة ان عددا من الدول لا تضع نشرات في عبوات الدواء . أيضا انتاج اصناف جديدة .. ربما بتطوير نفس المنتج .. وعرضه بسعر يحقق نسبة من الربح .. ويعتبر منتجا جديدا .. وقد استطاعت بعض الشركات ان تحقق نسبة ربح (بعض الاصناف وصلت الى ٢٪) .

ويضيف د . حيدر غالب .. مقترحا لتلافي نزيف الخسائر المستمرة لشركات الانوية .. بالاضافة الى اعفاء الخامات ومستلزمات الانتاج .. وتوفير حصص نقد اجنبي للشركات للاستيراد .. يقترح تطوير ادارة الانتاج بالشركات بحيث يتم استخدام اساليب تمليك النظم .. عن طريق أجهزة الكمبيوتر لاشك فان ذلك سيساعد على زيادة الكفاءة الانتاجية .. ويضيف أن هناك برنامجا أعدته الوزارة لتحديث ادارة شركات الانوية في خمس سنوات .. بحيث يتم استخدام جميع الطاقات البشرية .. وغيرها بكفاءة عالية .

□ تحريك الاسعار □

ولكن تقضى الحقيقة .. التي لا بد من مواجهتها وهي ان شركات الانوية المنتجة .. والمستوردة تحقق خسائر .. وسوف تتزايد هذه الخسارة .. اذا لم تتحمل الدولة عبء زيادة دعم الانوية او تضطر الى اعادة النظر في تسعيرة الدواء .. بحيث يصل دعم الدواء لمستحقه .. لانه .. كما يقول محمد القاضي .. لا شك ان سعر الدواء في مصر .. منخفض عن سعر الدواء في بقية دول العالم .. وهو ما يثير لعاب بعض المهربين أو السبّاح الذين يتمتعون بنفس السعر .. ومن هنا يرى .. ان قضية « تحريك اسعار الانوية » .. في حاجة الى مناقشات واسعة .. ومن خلال المناقشات التي تمت في لجنة الصحة بالحزب الوطني .. وفي اتحاد النقابات الطبية .. يقول د . ثروت باسيلي : قدمت عدة مقترحات لعمل « سعر اجتماعي للدواء » .. وهو سعر يختلف عن السعر الاقتصادي للدواء .. حيث تقوم الدولة بدفع الفرق بين سعر الشركة المنتجة .. والسعر الذي تقدم به الدواء للمستهلك الذي ترى ان تدعمه .. وذلك لانه من غير المعقول ان تترك الشركات تخنق بخسائرها ..

□ التحريك .. كسياسة □

ولكن .. « تحريك الاسعار » كسياسة .. هل يوافق عليها .. الخبراء .. أم يرفضونها - أم هناك تحفظات عليها .. يقول محمد القاضي : ان تحريك الاسعار كسياسة يحقق ترشيد استخدام الدواء .. لان رخص سعر الدواء يشجع على سوء الاستخدام .. كذلك فان تحريك الاسعار سيقضى على عمليات تهريب الدواء .. خارج مصر .. ويمكن البدء بالأنوعيات التي لا يحتل رفع لا يمثل رفع سعرها خطورة على المريض ..

د . ثروت باسيلي : يمكن ان يقتصر الدعم على صنف او اثنين من كل مجموعة دوائية .. على أساس أهمية الدواء .. بحيث يمكن توفير جميع الانوية الضرورية وهي الانوية المعروفة بـ « الانوية المنقذة للحياة » .. أما الانوية التي تعالج امراضا بسيطة .. وبها بعض التوعيات الفاخرة .. فيمكن ان يقتصر الدعم على صنف او اثنين فقط .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٨٨



- إسرائيل ترفض المبادرة الأمريكية للسلام -



ملاحظات أساسية

رقابة - استهلاك - تسويق - اعلام - استثمار - الخ)
□ ان التقاقم الحادث لهذه المشكلات نتيجة حتمية لمزج سنوات عديدة في غيبة سياسية دوائية
□ ان المشكلات ستتفاقم اكثر واكثر اذا استمر الحال على ما هو عليه (استمرار غيبة سياسة دوائية)
وربما سيردد البعض ان هناك سياسة دوائية .. وبأدنى ذى بدء نشير الى السياسة الدوائية على انها القواعد التى تحكم القرارات والتنظيمات والاجراءات التنفيذية في قطاع الدواء وذلك في اطار العمل على تحقيق اهداف محددة
ونقول ان ما يوجد ليس سياسة دوائية .. بل على العكس توجهات وممارسات تدفع الى غيبة سياسة دوائية متكاملة .. وبمعنى آخر

وازاء ماظهر من مشكلات دوائية وردود الافعال حولها فان لنا ملاحظة اساسية وهى ان التعامل الذى حدث من الجهات التنفيذية او الشعبية
الاعلامية مع مشكلات الدواء لم يصل الى محاولة الربط بين المشكلات وبعضها البعض واكتشاف الاسس المشتركة المسببة لها وتوضح اهمية مثل هذه المحاولة من الملاحظات التالية
□ ان ايا من المشكلات التى ظهرت انما هى مجرد وجه لازمة الدواء في مصر والتى - في تقديرنا تتلخص في عدم وجود سياسة دوائية واضحة ومحددة المعالم تسيير على هداها وتتعامل معها كل القطاعات والانشطة (انتاج - ابحاث - استيراد - تصدير -

الشركات الجديدة

□ بينما الغرض الاساسى من السماح بإنشاء شركات الدواء الجديدة (استثمارى خاص ومشترك اجنبى) كان تقديم تكنولوجيا جديدة ليس للقطاع العام خبرة كافية فيها مثل : انتاج المواد الخام ونواتج التخمير .. الخ ، فان معظم هذه الشركات لم تبذل جهدا في هذا الصدد . وليست الا منافسة للقطاع العام ولبعضها البعض في انتاج مستحضرات صيدلية تقليدية وبالتالي فان الاستثمار المالى والبشرى في هذه الشركات لم يقدم جديدا بل ويعتبر عبء على الشركات المصرية الموجودة أصلا بل وعبئا على رأس المال الوطنى البشرى والمادى .. ذلك رغم ما للشركات الجديدة من مزايا في التعامل مع الدولة .

الرقابة الدوائية

□ بينما من المفترض ان الجهاز القومى للرقابة الدوائية يقوم بالرقابة والهيئة الفنية على الادوية بدءا من تجربتها على الانسان وتسجيلها وحتى انتاجها وجودتها واستخدامها فان هذا الجهاز كما وضع مؤخرا يعيش في ظروف وعقبات تتداخل سلبيا مع ادائه لمهمته ومن ذلك : خضوع الجهاز

د . محمد رؤوف حامد

الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية



فان ما يوجد في الواقع الحال هو مجرد مجموعة قوانين وقرارات واجراءات غير متناسقة مع بعضها البعض .. بل ان بعضها يصنع مع البعض الاخر تناقضات حادة تؤدي الى مشكلات جسيمة تدفع الى الاحباط .. احباط للتوجهات الوطنية في حقل الدواء . وفيما يلى بعض القرائن للتدليل على عدم وجود سياسة دوائية وعلى ما يمكن ان يتبع ذلك من مخاطر .

ما يحصها من هذا السردية
وحشى نخفى امان وشكوى و...
المضطربين من عدم حصولهم على الادوية
لعدم توفرها او لضيق ذات اليد
هذه النداءات التى تظهر كل يوم تقريبا على
صفحات الجرائد والتى تعتبر دليلا صارقا على
زعمنا بعدم وجود سياسة دوائية متكاملة
ومن جانب اخر، يتوجب وجود قاننة
بالمطالبات الوطنية بخصوص الدراسات
العلمية المحلية للامان والفعالية اولا
استيفائها على الادوية الجديدة المستوردة او
المنتجة محليا قبل تسجيلها للاستخدام في
مصر. ومن المعروف ان منظمة الصحة العالمية
تنصح بمطالبات معينة وان الدول المختلفة
تبدل وتطور في هذه المطالبات تبعا للظروف
مثل توفر العلماء وطرق البحث .. الخ
سوف ان مصر ليس لها متطلبات امان
خاصة بها قويا .. ذلك رغم الحجم
الكبير للاستهلاك والصناعة
رغم ان مصر تعتبر مرجعا علميا
على المستويين العربى

مسابقات الوطنية

لحقوقنا ادراك غيبة سياسة
الى التفكير في
طية سواء لبعض
الشركات لكنها تنزه عن
غيبة سياسة دوائية متكاملة
في وجود سياسات
دوائية فعالة في دول ومناطق مجاورة بسبب
نقصا نسبيا خطيرا في عجلة التقدم
الاقتصادي والتقني للدواء المصري وغنى عن
البيان ذكرنا لذلك من اضرار اقتصادية وفنية
وعمل المدى الطويل (فقد اسواق وتخلف جردة
الانتاج)

في غية سياسة دوائية تتدهور اكثر واكثر
مسألة عدالة حصول المواطن على ما يحتاجه
من دواء وبالتالي ينعدم بالتدريج دور الدولة في
الحماية الصحية للمواطنين وهذه في حد ذاتها
كارثة

□ وربما يكون متقبلاً في ضوء ما اشرنا اليه من حقائق معروفة لمعظم العاملين في قطاع الدواء والمهتمين بأمه ان غيبة سياسة دوائية متكاملة (رغم الحجم الحضارى لمصر ورغم حجم الكفاءات البشرية فيها ورغم ريادتها الطبية في الصناعة الدوائية بين دول العالم الثالث)

يعتبر امرا كوميديا ساخرا لا يقبله
الحساسات الوطنية ولا يقبله الشعور الوطني

بالصحة العالمية الادوية الاساسية على انها
ادوية تتسم باهمية قصوى وتعد اساسية
ولا غنى عنها وضرورية بالنسبة للاحتياجات
الصحية للسكان ، وقد وضعت هذه اللجنة
قائمة بحوالى ٢٠٠ من الادوية كقائمة ارشادية
يمكن لكل دولة ان تعدل وتتطور فيها تبعا
لاحتياجاتها وظروفها الصحية والاقتصادية
والتقنية

ومن مميزات قائمة العقاقير الأساسية ان
٥ ٪ فقط منها مشمول ببراءات اختراع سارية
المفعول وبالتالي فهي رخيصة الثمن .. ومن
شأن تحديد هذه القائمة والاعتصار عليها
الترشيح . الاعتصام بالموارد الدوائية

الاضافة الى ان العمل يساهم في التخلص من التوتر النفسي الذي قد يترافق مع الادوية غير المنطقية من خلال ممارستها الجانية مضار

استعمال الاسم المتعارف عليه دوليا للمادة
الدوائية كبديل للاسم التجاري الخاص
بالشركة المنتجة . ومن ضرورات وفوائد
الاقتصار على استعمال الاسماء النوعية في
شراء ووصف الادوية مايلي :

□ ان الشراء تحت الاسماء النوعية يؤدي الى
وفر كبير في السعر على مستوى المادة الخام
وعلى مستوى المنتج الصيدلي

توفير وتجنب ممارسات الترويج غير
المرغوبة والتي ترتبط بالاسماء التجارية حيث
ان هذه التفقات هي مجرد تعذير

□ القضاء على مشكلة ارتباط الطبيب أو المريض باسم تجارى معين

وغيره عن البيان ان استعمال الاسماء النوعية يستدعى رقابة دوانية قوية على التكافؤ البيولوجي لمفاعيل الادوية التي تحمل نفس الاسم الدولي لكنها من شركات مختلفة .

متطلبات انسانية ووظيفية

نقتضى الضرورة وضع برنامج يكفل وصول الدواء بطريقة مناسبة الى كل من في حاجة اليه ، بحيث تنشط الاجهزة والهيئات والشركات سواء حكومية او خاصة لتنفيذ

لتهيئت بواسطة هيئة الادوية وشركات الدواء
بينما من المفترض انه يرأب منتجاتها
□ تتداخل اجهزة اخرى مع اختصاصات هذا
الجهاز وعرقلة ادائه لوظيفة تردى اوضاع
الجهاز من داخله بسبب سلبيات تعترى اداء
بعض قياداته .. وقد بدا ذلك واضحا للرأى
العام من خلال ما نشر عنه في كل الصحف
المصرية تقريبا

□ تنازل قيادات هذا الجهاز عن قيام الجهاز بالكتير من مهامه سواء تلك التي وردت في القانون او التي من المفهوم منطقيا ووظيفيا انها جزء من رسالته (مثلا ليس للجهاز اى دور ايجابى فى الرقابة على تجريب الادوية على الانسان او الرقابة على اساليب الصناعة الجيدة او الرقابة على الادوية او على تقييم الادوية الجديدة

المسر .. والضرب

بينما من المفترض
احتياجات واعتبارات
نفسها على متخذ القرار
للابحاث او للدخول
صيدلية جديدة او
جديدة ، الا انه لا يمكن ان
متكامل معلن ومتفق
واحتياجات محددة
التصور ، سر ، لا يدخل في
الرقابة الدوائية ومراكز
التخطيط والمتابعة وبرامج
للتنمية الدوائية

□ بينما يصرح المسؤولون من وقت لآخر ان الانتاج الدوائى المحلى يعادل ٨٠ ٪ من الاستهلاك فان هذه التصريحات تغفل الاشارة الى ان ٨٥ ٪ من المواد الخام اللازمة للانتاج المحلى تستورد من الخارج

□ رغم ان مصر من الدول الرائدة في نطاق العالم الثالث بالنظر الى تجربتها الوطنية المتميزة في الصناعة الدوائية في الستينات ، وبالنظر الى امكانياتها البشرية من حيث الكم والكيف في العلوم الصيدلانية والطبية الا ان الوضع الدوائى فيها متخلف عن الاتجاهات العلمية والفنية الحديثة والمعروفة على الساحة العالمية - ونذكر من هذه الاتجاهات والتي ينبغي ان تتحول الى بنود تنفيذية في السياسة الدوائية المصرية مايل :

الادوية الاساسية

يجب اعداد قائمة بالادوية الاساسية
الملائمة لمصر. وقد عرفت لجنة الخبراء

على مدى العامين الماضيين برز للرأي العام العديد من مشكلات الدواء . وتباينت مظاهر هذه المشكلات من نقص حاد في بعض الادوية واختلاف واضح في تسعيرة ادوية متماثلة .. الى بعض المشكلات في الدواء المصدر للخارج وخلل في الرقابة الدوائية .. الخ ورغم ان ظهور هذه المشكلات قد جوبه بتصريحات عديدة من المسؤولين إلا ان المشكلات نفسها لم تختف بعد ، بل ظلت تطفو اعراضها على السطح من وقت لآخر .
وليس بلعيا حتى الان فن استلونا علاجيا واضحا ومحدد المعالم قد وضع - او في طريقه لان يوضع - لحل هذه مشكلات الدواء تلك رغم ان اطرافا عديدة قد ادلت بملوها في الموضوع (الجمهور - الصحافة - المسؤولين - مجلس الشئمة والتمريض)

سياسة

الدوائية

المفقودة

الأهرام

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٨٨

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

□ التنفيذ .. كيف

د . حيدر غالب يرفض سياسة ان تقتصر الدعم يقتصر على صنف أو اثنين من كل مجموعة ويرى أن ذلك سيؤدي الى تكالب المستهلكين على الاصناف الرخيصة - مما يعنى زيادة الضغط على خطوط انتاج هذه الاصناف .. ويؤدي الى ظهور ازمة الدواء .. بشكل حاد .. ويرى أن يتم تحريك الاسعار بطريقة تدريجية .. وبعيث يصبح القرار في يد الامانة العليا لقطاع الدواء .. ويمكن ان تتم هذه السيلة

الحقيقة .. حول استهلاكنا من الدواء !!

التدريجية .. عن طريق :
اولا : رفع الدعم عن بعض الانوية التي يستخدمها الطبيب في العمليات الجراحية .. مثل انوية الاشعة وانوية البينج ، وانوية الجراحات الخاصة مثل المطهرات .. وهذه الانوية يمكن ان تباع بالسعر الاقتصادي .. ولن يشعر المستهلك بزيادة اسعارها .. وانها جزء من تكاليف العملية ..

ثانيا : زيادة اسعار الانوية التي لن يستعملها المريض لمدة طويلة .. أي تلك التي يستخدمها مرة واحدة مثل المضادات الحيوية .. كما ان رفع اسعارها سوف يحد من سوء استعمالها نتيجة انخفاض اسعارها ..
ثالثا : انوية المهضمت .. ويمكن انخال بعض نوعيات الفيتامينات التي يسوء استعمالها مثل مجموعات فيتامينات الهرةينات ..

في دراسة هامة . حول توقعات استهلاكنا من الدواء في السنوات القادمة .. اعدها حيدر غالب رئيس اللجنة العليا لانوية ورئيس قسم الفارماكوجيا بقصر العيني .. اوضحت .. ان معدل الزيادة المتوقعة في استهلاكنا في السنوات القادمة ليس ١٢ ٪ سنويا كما اعلنت الدراسات المنشورة في وزارة الصحة .. بل سوف يصل الى ما بين ١٧ ٪ و ١٨ ٪ سنويا ..

وقد اعتمد د . حيدر في دراسته الاحصائية على التحليل البياني لمجموعة متغيرات مثل الكثافة السكانية ومعدل الزيادة ٢ ٪ تقريبا وزيادة متوسط الخدمات الصحية وزيادة عدد الاطباء وعدد الصيدلة والدخل القومي والفترة الشرائية للمواطن واسعار الخدمات .. وتم اعادة حساب معدلات الزيادة في الاستهلاك الدوائي .. على ضوء هذه المتغيرات وفقا للمعادلات .. والقوانين الرياضية ..

واوضحت الدراسة ان استهلاكنا قد قل من ٥ ملايين جنيه سنة ١٩٥٢ الى ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ الى ٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٧٠ الى ٢٤٠ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ .. وتتوقع الدراسة ان يتعد الاستهلاك الى ٦٥٠ مليون جنيه سنة ٨٥ والى ١١٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٩٠ وذلك بمعدل زيادة سنويا يتراوح ما بين ١٧ ٪ و ١٨ ٪ ويقول د . حيدر انه طبقا لهذه التوقعات لا بد ان نعيد النظر في احتياجنا المتوقعة من الدواء .. حتى لا نلجأ بلزمات ..

قلت للدكتور حيدر : هناك تقدير حالي لمعدل الزيادة المتوقعة ما بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ .. ترى على اي اساس تم حساب هذا التقدير قال د . حيدر هذا التقدير .. تم حسابه على اساس زيادة مئوية .. ثابتة تتراوح ما بين ١٠ ٪ و ١٢ ٪ .. وهذه النسب تم حسابها في رأيي احتياطيا .. وليس على اساس تقدير علمي ورياضي .. سليم □

ويقول د . حيدر : انه من المقترح ايضا . لوصول الدعم لمستحقه ان يتم عمل . بطاقة صحية ، خاصة بمرضى السكر .. او السرطان .. وكذلك بطاقة للبيان الاطفال .. ولكن المهم الوصول الى بطاقة لا يتم تزويرها .. ويضيف د . حيدر : ان هدف ترشييد استخدام الدواء .. يعنى .. كيفية وصول الدواء .. الى مستحقه .. وليس للقابر .. ولغير القادرين ..

□ التوقيت المناسب □

ويضيف د . حيدر : المهم .. ان اختيار التوقيت المناسب بتنفيذ ذلك .. عامل مهم جدا .. كما لابد من وضع مجموعة من الضوابط تضمن التنفيذ بطريقة لا تضر بالمستهلك .. مثل .. الشركة المنتجة ليس من حقها تحريك سعر الدواء .. انما يجب

ان يتم ذلك من خلال المجلس الاعلى لدواء .. وذلك لان قرار تحريك سعر أى دواء .. قرار سياسى الى النهاية .. كما يمكن تدعيم لجنة تسعيرة الدواء .. بحيث تضم مكتباً استشارياً من الخبراء .. المتخصصين في حساب التكاليف .. الخاصة بالادوية .. لدراسة .. الاسعار ..

□ □ وفي النهاية .. اذا كنا نترك جديداً ان تحريك سعر الدواء .. قضية بالغة الحساسية .. إلا ان نزيف الأسعار .. المستمر لشركات الادوية .. سواء المنتجة .. او المستوردة .. وزيادة ارقام دعم الدواء .. وحصول المستهلك .. القابر .. وغير القابر .. والمصرى .. وغير المصرى .. وعمليات تهريب الدواء كلها ظواهر تدفعنا الى طرح القضية للمناقشة .. مهما بلغت درجة حساسيتها ! □

تعتبر صناعة النواء في مصر من الصناعات الحيوية التي تلقى الاهتمام خاصة وأن انتاجها المحلي لا يوفّر إلا ٨٠٪ من الاستهلاك وحتى لا تستمر البلاد أسيرة للاستيراد ومع توقعات الطلب على الألوية حتى عام ٢٠٠٠ ما هو دور الأجهزة الحكومية في تنمية الصناعات النوائية ؟ قام فريق عمل من كبار اساتذة الصبيلة بحضر الأبحاث العلمية التي لها علاقة بصناعة النواء واعدوا دراسة هامة عن تطورات الانتاج والاستهلاك .

التصنيع والاستيراد

يلجول الدكتور عبده سلام نائب رئيس مجلس بحوث الصحة والنواء والسكان : أن السياسة النوائية اكدت على أن صناعة المستحضرات الصبيلية يجب أن تكون وطنية ١٠٠٪ أو بمشاركة اجنبية ضئيلة وفي إطار قانون الاستثمار رقم ٤٣ تمست الموافقة على إقامة شركة (سكوب) براسمال اجنبى ١٠٠٪ كما وافقت على إقامة مشروعات اخريين ويتوقع أن تتم الموافقة على عدة مشروعات وطنية خلال هذا العام في مجال إنتاج النواء والخامات النوائية ومواد التعبئة والتغليف وتعتمد مصر بصفة اساسية على استيراد الكيماويات النوائية بالإضافة الى ما تنتجه شركة النصر للكيماويات النوائية والمضادات الحيوية والذي يغطى قيمة إنتاجها ما يقرب من ١٠٪ من الاحتياجات وإن كانت قيمة إنتاجها قد ارتفعت من ٤.٤ مليون جنيه عام ١٩٦٤ الى ١٦ مليون عام ١٩٨٠ .

وتنتج الشركة حاليا ٢٠ مائة من مركبات السلالة وحامض الساليسليك وبعض المضادات الحيوية ومن المتوقع أن تنتج خلال العام الحالي خاصة الأميسلين النصف مخففة .

الاحتياجات عام ٢٠٠٠

ونظرا للتزايد المطرد في استهلاك النواء فإنه من المتوقع أن تصل الاحتياجات عام ٢٠٠٠ :

- خمسة الاف طن من المركبات العضوية ومشتقاتها والمركبات الطبيعية والأملاح غير العضوية .
- ٥٠٠ طن من المضادات الحيوية المخمرة ونصف المخلقة وغيرها .
- ١٥ الف طن من كيماويات نواتية معلومة تنتج أساسا في المصانع الغذائية وفي الصناعات الكيماوية الأخرى . ويحتتم على قطاع الدواء أن يوسع في أولويات اهتماماته التوسع في صناعة الكيماويات النواتية بنفسه بالتعاون مع القطاعات الصناعية المحلية الأخرى حتى لا تستمر البلاد أسيرة الاستيراد الذي سيكون عبئا على الميزان التجاري كما يجب تنسيق الجهود مع شركات صناعة الكيماويات والبتروكيماويات والصناعات الغذائية في القطاعين العام والخاص والتي تقوم بإنتاج عدد كبير من الكيماويات والأحماض والصبغات والمنبيات العضوية بمواصفات صناعية وتوزيع التعاون والتكامل بين الوحدات الإنتاجية المختلفة لإنتاج بعض إحتياجات صناعة الدواء من الخامات الأساسية أو الوسيطة وذلك بالمواصفات المطلوبة .

التعبئة والمعدات والخبرة

وفيما يتعلق بإنتاج مستلزمات التعبئة والتغليف فإن الإنتاج المحلي يغطي إحتياجات قطاع الدواء من العبوات المعدنية والبلاستيك وبعض العبوات الزجاجية بالإضافة إلى الطباعة كما يتم تشكيل الأنابيب الزجاجية على شكل أمبولات تغطي حاليا ما يقرب من ٢٥٠٪ من الإحتياجات ويقوم القطاع باستيراد بقية إحتياجاته من الأمبولات وزجاجات حقن المحاليل والمضادات الحيوية وزجاج السوائل والنقط والرقائق المعدنية اللازمة لتغليف الأقراص والكابسول والمسحوق وكتلة الكبسولات الجيلاتينية الصلبة .

أما صناعة الآلات ومعدات صناعة الدواء فإن الأمر يتطلب ضرورة البدء فورا في إمكانية صناعة بعض الآلات محليا ولا يمكن لقطاع الدواء متفردا أن يفعل ذلك إذ لابد من إشراك القطاعات الصناعية المتخصصة مثل الشركات الهندسية والمصانع الحربية وكتبات الهندسة ولا شك أن إنتاج هذه الآلات والمعدات سيوفر عشرات الملايين من

العملات الأجنبية خلال السنوات القادمة وأصبح من
للضرورة إقامة مركز تدريب نواشى متخصص يحتوى على
كافة التخصصات التى نحتاجها صناعة النواء على أن
يجهز المركز بالمعدات والآلات ووسائل التعليم والتوضيح
الحديثة .

التكنولوجيا

وتعتبر الصناعات النوائية من القطاعات التى تعتمد
اساسا على تكنولوجيا متطورة يضاف اليها كل يوم
الجديد وقد كان قطاع النواء المصرى من القطاعات التى
بالتت بالاستعانة بالتكنولوجيا المستوردة منذ منتصف
الخمسينات وفى إطار اتفاقات التصنيع امكن للصناعة
المحلية إكتساب خبرات متعددة فى إنتاج بعض الاشكال
الصينية الحديثة مثل كسوة الأقراص الفسائنية
والمستحضرات طويلة المفعول والمستحضرات المجففة
والأقراص الفوارة والأقراص الهرمونات بالجرعات
الضئيلة .

ويتم نقل التكنولوجيا الحديثة فى الصناعات النوائية
عن طريقين الأول اتفاقات التصنيع والثانى إنشاء شركات
براسمال مشترك وكذلك شركات أجنبية وهذه الشركات
تؤدى دورا اقتصاديا امسا عن الدور الفنى فى نقل
التكنولوجيا فلم يتحقق الى الآن وحتى يتم نقل
التكنولوجيا على اكمل وجه يتطلب د . عبده سلام
بضرورة الانفتاح على العالم وتوثيق الصلات بكل مصادر
المعلومات النوائية الدولية حتى يمكن معرفة المصادر
المختلفة للتكنولوجيا وحتى لا يضطر القطاع الى التعامل
مع مصدر واحد فى غيبة الاحاطة بإمكان التعاقد مع مصادر
لجبرى وبشروط الفضل .

ومن المتوقع أن يستمر الطلب المتزايد على الأدوية خلال
العقد الحالى والقادم حتى مطلع القرن الحادى والعشرين
ومن المتوقع ألا يقل الاستهلاك عن ١٥٠٠ مليون جنيه عام
٢٠٠٠ بسعر البيع للجمهور بالأسعار الحالية وبذلك يكون
على الصناعة المحلية زيادة قرائنها الإنتاجية بما يغطى
ملا يقل عن ٨٠٪ من هذا الاستهلاك أى ما يصل الى ١٢٠٠
مليون جنيه أى أنه من الضرورى مضاعفة الإنتاج الى ما
يقرب من خمسة أضعاف الطاقة الحالية .

كما تحتاج صناعة الأدوية الى كيمالويات دوائية تصل قيمتها الى ٣٥٠ مليون جنيه ومواد تعبئة وتغليف تصل قيمتها الى ٢٥٠ مليون جنيه بالإضافة الى ما يزيد على ٢٠٠ مليون جنيه معدات وآلات وقطع غيار واستهلاك في اصول ثابتة وذلك لا يمكن توفيره بالنوء محليا بدلا من اللجوء الى استيراده بأسعار تزيد عن ضعف تكاليف إنتاجه محليا وهذا عبء شديد لا يمكن مواجهته .

نور الأجهزة الحكومية

ويخلص د . عبده سلام الى توصيات هامة لتنمية الصناعات الدوائية على النحو التالي :

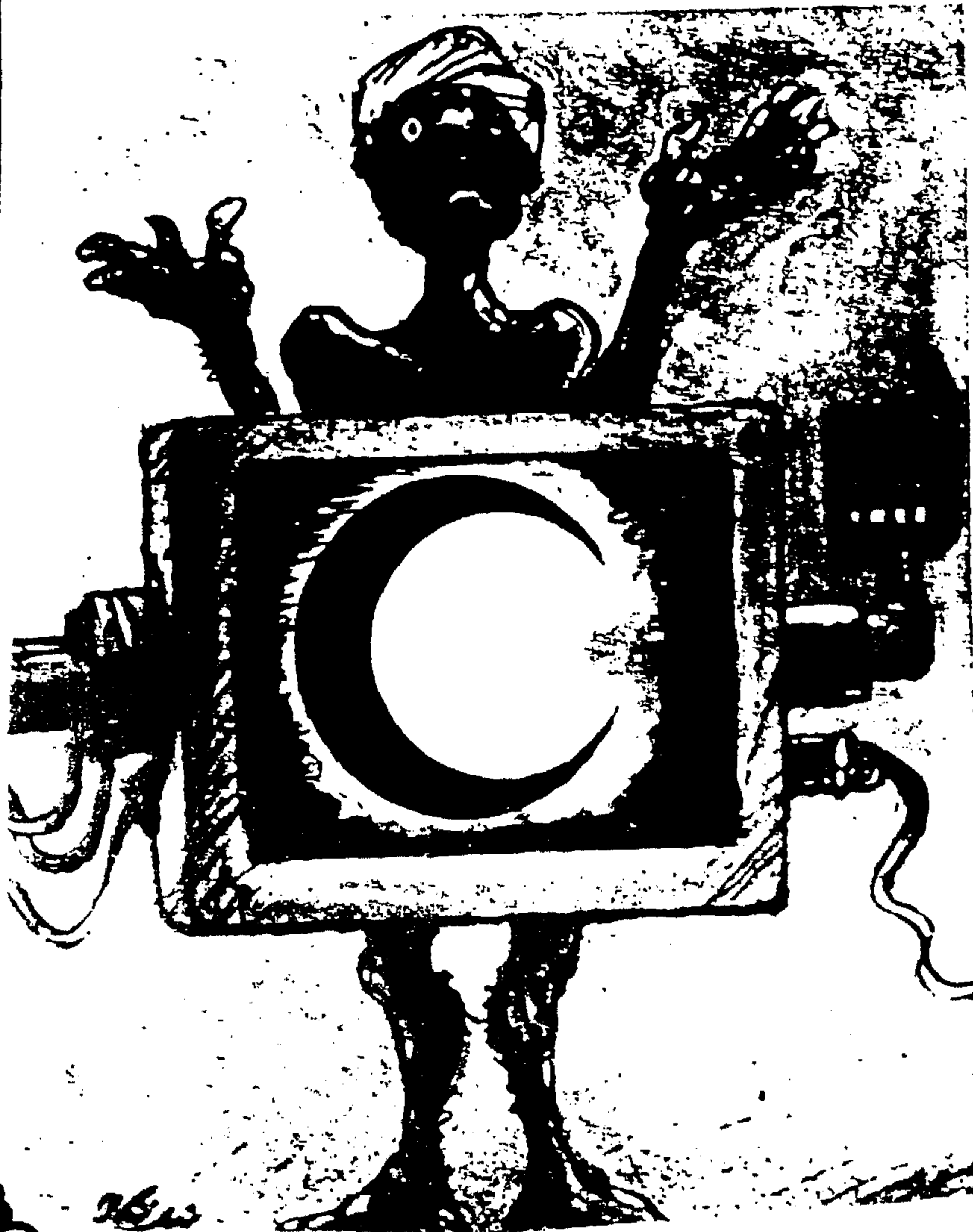
- اعتبار النوء على مستوى أهمية الغذاء والعمل على منحه كل التسهيلات والامتيازات والاعفاءات الجمركية التي تتوفر لمشروعات الأمن الغذائي .
- توفير الاستثمارات اللازمة للاستبدال والتوسع في المصانع الحالية لمواجهة زيادة الاستهلاك .
- الموافقة على زيادة الاستثمارات في القطاعين العام والخاص الوطنى لأقامة مصانع دوائية جديدة .
- ضرورة العمل على موازنة أسعار البيع وتكلفة الإنتاج بما يسمح بتحقيق عائد اقتصادى مناسب ووضع الأسس اللازمة للرقابة على تكلفة الإنتاج والتسعير .
- الاهتمام بصناعة الكيمالويات الدوائية على أسس اقتصادية وتكنولوجية مناسبة .
- ضرورة التنسيق والتكامل بين الصناعات الدوائية والصناعات المساعدة والتكيلية الأخرى مثل صناعة الكيمالويات العضوية وغير العضوية وصناعة البتروكيمالويات وصناعة مواد التعبئة والتغليف وصناعة المنبيات وصناعة الغازات الصناعية وصناعة قطع الغيار والمعدات .
- إعطاء المزيد من الرعاية والاهتمام بالرقابة على جودة الإنتاج في المراحل المختلفة وتدعيم الرقابة المركزية التى تتبع الدولة مع توفير الاستقلالية لها بما يضمن تحقيق أهدافها .
- تنظيم التدريب الفنى والإدارى بما يضمن خلق أجيال من الخبراء المتخصصين في المجالات المختلفة لصناعة النوء ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بإقامة مركز لتدريب الصناعات الدوائية .

الأهرام

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٨٨

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

سوق سوداء.. في الدواء



عندما نادى جميع
الاطباء السبان على مشكلة
الدواء في قاعة المؤتمرات
الكبرى بجامعة الدول
العربية كانت تهدف الى
طرح المشكلة الآن وبعد
١٢ عاما الى سنة ٢٠٠٠
وفي حقيقة الامر لم تكن
القاعة مستعدة لمناقشة
مستقبل الدواء لان حاضرو
ابدى بالمناقشة للدواء
غير متوافق وتتكبد به
المخازن والبنوك تطلب
بالفائدة والإقساط. وموعدا
صلاحية الدواء قاربت على
الانتهاء والمريض يدور
ويلف حول الصيدليات
للعثور على الدواء
الناقص.. ومتراذ في نوافذ
الصيدليات من دواء هو
عبارة عن ادوية لا تحتل اي
ادوية حيوية للمريض انها
ادوية ثانوية مثل
الستيرويدات وادوية الكحة
والجراح والكريمات اما
ادوية السكر والضغط
والقلب والاورام والسكري
وغيرها وغيرها فهي غير
متوافرة

شوق سوداء في الدواء !

استاد بكلية الصيدلة قال ان العقاقير في المستقبل سوف يتم تطويرها وتعبيير اشكالها الدوائية التقليدية وسوف تتحول الى العقاقير البيولوجية (الفاحات) وادوية تنشيط الساعة البيولوجية والنسبات الطبية والهرمونات والمضادات الحيوية والطب النبوي مع مراعاة زيادة الوعي الصحي كل هذا سوف يجعل السوق امام الدواء تواجه منافسة شديدة .

وانكماشها ونعود الى الدواء الى الاستيراد وقال ان احد المستثمرين الامريكيين بعد ندوة حوار لاستثمار الاموال في مصر في صناعة الدواء قال .. اننى استثمر اموالى في امريكا واحصل على ٣٠٪ ربح هل تضمن لي ربحا قدره ٤٠٪ في بلدكم !
د . مدحت القطان رئيس هيئة الدواء يقول ان امام وزير الصحة مذكرة عن القطاع العام والقطاع الخاص الدوائى وقد رفعناها الى رئيس الوزراء للنظر فيها في اللجنة العليا للسياسات لتصحيح المسار الاقتصادي للقطاع الدوائى في اطار سياسة متكاملة وقد تظهر النتيجة بعد ١٥ يوما .

● رئيس مجلس ادارة احدى شركات الدواء الاستثمارية : رفض ذكر اسمه قال : هذا الكلام سمعناه منذ ٨ شهور كسياسة لتسكين الناس بالوعود ولن نعد نثق في هذا الكلام .

● د . حيدر غالب نائب رئيس جامعة المنوفية : واستاذ الادوية يقول ان سلوك الفرد في المجتمع في الـ ٢٥ سنة الاخيرة يواجه الرعاية الصحية للمسنين والاطفال ادت بالضرورة الى طفرة في عدد السكان وارتفاع القطاعات التى تحتاج الى الرعاية الصحية وسوق يزداد الاستهلاك سنة ١٩٩٥ الى ٢,٥ مليار جنيه سنة ٢٠٠٠ (اي بعد ١٢ سنة) سيكون استهلاكنا من الدواء ٤,٤ مليار جنيه ! وهذه الارقام من المتوقعات الصحية للسنوات الماضية وتؤكد ان استهلاكنا بلغ ٨٨٨ مليون جنيه .

هو على هذا فنحن في حاجة الى انشاء مصنع دواء كل سنة !

● نائب رئيس مجلس ادارة احدى شركات الدواء الاستثمارية رفض ذكر اسمه كيف ننشئ مصانع اخرى ونحن نكتوى بالخسارة ووقف الانتاج وتكدس الدواء وتخزينه ونسرح العمال وامامنا ديون البنوك وفوائد الديون ! نحن نفكر في التصدير لتعويض خسائرنا .. لكن المريض المصرى اولاً .

● مدير الانتاج في احدى شركات الدواء - انتاج مشترك - رفض ذكر اسمه قال ان اسواق التصدير هي الاخرى هربت منا لعدم استقرار السياسة الدوائية .

ملف الدواء الى أين ؟

وقد ان الاوان -بعد الفراج أزمة الدواء ان تدرس وزارة الصحة المشكلة بمرمتها ، ولا تسعى لحل المشكلة جزئيا ، ان هذه الأزمة وغيرها من الازمات سوف تتكرر مرة اخرى ، لان قضية الدواء ، وملف الدواء ، ينبغي ان تفتحه الوزارة الان ، وتبحث عن محترريه . ان مشكلة الدواء في مصر ليست الاسعار وحدها .. لكنها مشكلة متنسعة تضم الخامات الدوائية ، والاشكال الدوائية ، والدعم ، والتسعيه ، والاستيراد ، والتصدير ، والانتاج المحل ، والقطاع الوطني والاستثماري والانتاج المشترك والاجنبي والمكاتب العلمية .. حتى لا يختنق السوق من قلة الدواء .. ولا تهدد صناعة استراتيجية هامة تضم الكفاءات الوطنية المخلصة ..



د . مدحت القطان

هل يخفف الاطباء من الأزمة ؟

وينبغي هنا أن نطرح سؤالاً هاماً مفاده ان اعضاء محارلهم دورهم في التخفيف من أزمة السوق السوداء للدواء ، لان الاطباء يعملون جيداً ، ان هناك العديد من بدائل الدواء ، ولاداعر للاصرار على دواء بعينه ، وبسببه موجود ، ويؤدي نفس مفعول الدواء المستورد الناقص ، ان شركات القطاع العام ، بأسعارها التي في متناول المريض المصري ، تمكن قدر الاكتفاء من الدواء المطلوب ، ويساعد الاطباء المريض ، ويساعدوا ايضا الصيدلي ، وهيئة الدواء .. بان يكتبوا - قدر الامكان - الدواء المطلوب لشفاء ائهم الطبية منعاً لاشتداد الأزمة

**• الادوية ناقصة ..
والمخازن مكدمة
بالدواء .. والبنوك
تطالب
بالقوائد
والمريض محتار !**

رئيس احدى الهيئات الدوائية اعلن في المؤتمر ... ان المشكلة خلقت سرقاً سوداء للدواء ان الدواء اصبح يباع في السوق السوداء خلف الصيدليات لانقاذ المريض تماماً كل ما يحدث عند اختفاء اى سلعة تمرينية ومابالك بالدواء ..

الأهرام

مركز الأهرام لتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٨٨



د . راجب دويدار



د . عبده سلام



د . حلمي الحديدي



د . تروت باسيل

الاهرام
قاعة الاجتماعات الكبرى ،
تحتشد باعداد كبيرة من صناع
الدواء في مصر ، جامعا وقد حملوا على
اكتافهم خيرة ٣٠ عاما في الدواء .
وقفوا كلهم متريصين للمناقشة والحوار ، وقد
غاب وزير صحة مصر عن الاجتماع ، واناب عنه
د . مدحت القطان رئيس هيئة الدواء المصرية
فجر د . عبده سلام الاب الروحي لصرح الدواء
المصري المشكلة وقد بدأ مشواره مع الدواء منذ
عام ١٩٥٤ عندما كان عضوا في مجلس الانتاج
القومي حتى وضع بنية مؤسسة الادوية عام
١٩٦٢ والآن هو رئيس هيئة اكدية الصناعة
الدواء وهي هيئة تضم ١٢ شركة لانتاج الدواء
ومستلزمات الدواء والعبرات والاشكال الدوائية
والصناعة الدوائية وهي شركات استثمارية :

اننا كالذين ، رقصوا على السلم ، فلا الدولة سمحت بتدبير العملة لشراء الدواء ولا الدولة تولت هي استيراد الخامات الدوائية او الدواء المصنع لكي تتولى هي توزيعه ولا افرجت عن الدواء المحبوس في مخازن شركات الدواء .. لأن بيعه بهذه الاسعار خسارة كبيرة لكل من يحاول ان يتعامل بهذه الاسعار

الدولار المجنون هو السبب

والحكاية ببساطة تقول انه زمان كان تدبير الخامات الدوائية يتم بتوفير العملة الصعبة وتدبير الدولارات وبسعر ١٣٥ قرشا للدولار و يوم وليلة قفز الدولار الى ٢٢٥ قرشا حسب السعر المتعين بينما هو في السوق السوداء التي تشتري منها عادة الشركات اكثر من ٢٣٠ قرشا ومعنى

حتى لا اتهم بالجنون

فجرد ، عبده سلام مشكلة الدواء وقال ا سمعنى احد وانا اطالب برفع سعر الدواء لكي يكون متوافرا سوف يتهموننى بالجنون .. وهذه حقيقة . لاني منذ نسكرت في صناعة الدواء .. وحتى غادرت كرسى وزارة الصحة في عام ١٩٧١ .. وانا اذاع عن ارتفاع سعر الدواء ولكن الحال تبدل والخامات الدوائية تشتريها بسعر الدولار ٢٢٥ قرشا ، واصبح من المستحيل ان يبقى الدواء على ما هو عليه ولا بد وان نفكر في رفع سعر الدواء او ما تراء الدولة ولكن ينبغي ان توفر الدواء اولاً وتعود الماكينات الى الدوران وتبدأ عتابر الانتاج في اخراج الدواء وتفتح المخازن للدواء الحيوى المخزون والذي كان موعدا انتهاء صلاحيته على الانتهاء ، والبنوك تطالب بالانقضاء وفوائد الدين ، ونحن لانطالب الدولة بشيء ولكننا نطالب بتوفير الدواء فلتسترد الدولة الخامات الدوائية ، ولتتول الدولة استيراد الدواء ، وتتولى الدولة توزيع الدواء .. رحمة بالمرضى .

وزير الصحة

وعد منذ ٨ شهور

بتوفير

الدواء ..

والمذكورة

امام

رئيس الوزراء

هذا ان الاسعار الثابتة للدواء لم تعد تمثل التكلفة الحقيقية مع هامش الربح .. ومن هنا فان انتاج الدواء وبيعه يمثل خسارة ضخمة للشركات وهان على الشركات تخزينه .

والنتيجة !!

- بعض الشركات بدأت تعمل بوردية واحدة
- بعض الشركات ولدت ٥٠٪ من العمل
- بعض الشركات قررت القيام باجلازة اجبارية لمدة شهر للعاملين .
- بعض الشركات اوقفت الانتاج تماما لحين صدور اشعار آخر .
- بعض الشركات قررت الانتاج وطرحه في الاسواق وبسعر التكلفة مع هامش ربح ضاربه بالتسعيرة عرض الحائط متعرضة لخطر مخالفة التسعيرة وخطورة اغلاق المصنع مع حبس رئيس مجلس الادارة والمسؤولين عن المصنع اما شركات القطاع العام فقد اوقفت انتاج الادوية التي تحتاج الى استلزمات وخامات دوائية من الخارج وبالعلة الصعبة حتى تخفف من الخسارة

٦٧ مليون جنيه خسائر القطاع العام

- د . عبد السلام رئيس هيئة اكديةا للدواء يقول .. لن يضير المريض ان يتحمل قسوس زائدة في سبيل توافر دوائه ان سياسة الاملالة سوف تدفع صناعة الدواء لابلد وان نكون عقاء بان تتحرك الاسعار بما يتناسب مع التكلفة حعاية للمريض ان الشركات على وشك الافلاس وصناعة الدواء تحتضر ان شركات القطاع العام خسائرهما بلغت ٦٧ مليون جنيه ارفعوا سعر الدواء الحيوي بما يتماشى مع المعاملة الاقتصادية السليمة مع تحقيق هامش ربح لايزيد عن ١٠ حشر لايجاسبنا الشعب عن اعمال الصناعة

وحشى الدواء يُنْتَظَرُ

سوف يظل الدواء .. محور اهتمامنا وقضية حيوية مطروحة للمناقشة .. مادام اختفاء الدواء .. ظاهرة لا نستطيع انكارها .. فى الصيدليات .. كما ان سعر الدواء .. سوف يظل مشكلة فى منتهى الحساسية .. مثل سعر الرغيف .. الاقتراب منها لابد ان يتم بحذر شديد .. ولكن لا مفر من الاقتراب .. خاصة اذا كانت كل الدراسات والمناقشات .. التى تمت فى الفترة الاخيرة .. توضح حقيقة هامة وهى .. ان سعر الدواء .. الحالى .. يعتبر عقبة امام توافر الدواء .. بكميات تواجه الاستهلاك المتزايد .. وفى الوقت المناسب ..

كما انه من غير المعقول .. ان تتحمل الدولة دعم توفير الدواء بسعر رخيص .. للقاهر .. ولغير القاهر .. للمصرى ولغير المصرى ..

واذا كانت تسعيرة الدواء .. الحالية لم تنجر منذ عام ١٩٦٦ .. إلا باستثناء أسعار ٣٠ نواة تغيرت منذ عام ٧١ .. وذلك من ٢٤٠٠ نواة يتم انتاجها فى مصر .. فان : سعر الدواء .. قضية حيوية .. يمكن ان نقرب منها .. ونناقشها بعقل مفتوح .. فالمناقشة .. تفيد .. ولا تضر ..

□ في البداية ... يوضح بعض المسؤولين عن الدواء ... في
□ حكاية الصيف □

مصر ... ملاحظة هامة ... وهي ان نقص الانوية ... من السوق ... يظهر بوضوح في فترة الصيف ... من شهر يوليو - التي الى شهر سبتمبر ... وهذه الفترة كما يقول الدكتور حيدر غالب رئيس اللجنة العليا للدواء ... هي فترة عودة المصريين العاملين بالخارج ... الى مصر ... حيث ان اسعار الدواء مرتفعة ... بالخارج مقارنة بمصر ... ومن هنا ... يحصل المصري على كافة احتياجاته السنوية من الدواء ... اى تمويته كما يقولون ... من مصر ... قبل السفر - واذا كان هناك حوالي ٢ مليون مصري يعملون بالخارج ... يعود معظمهم في اجازة الصيف ... لتركنا مدى الاستهلاك غير الطبيعي الذي يتم في هذه الفترة ... ويضيف د . حيدر : ان اهم نوعيات الانوية التي يأخذها المصريون هي : المهضومات والفوارات والانزيمات المهضمة بالإضافة الى الانسولينات والهرمونات ... واقراص منع الحمل ... ومن هنا يحدث نقص شديد في المعروض من الدواء ... يمكن وصفه بأنه • نقص موسمي •

□ اسباب اخرى □

ويقول د . حيدر لكن ... بالتأكيد ... ليس تلك السبب الوحيد ... لتفسير نقص الدواء فهناك اسباب اخرى ... اساسية ... وهي :
● أولا : زيادة السكان ... وبالتالي زيادة معدل الاستهلاك ...

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٨٨

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

وإذا كان معدل الاستهلاك .. الذي يتم حالياً حسابه على أساس زيادة ١٢٪ سنوياً .. فهناك دراسة لى .. أجريتها أوضحت .. أن معدل الزيادة السنوية للاستهلاك سوف يقفز الى ١٧٪ و ١٨٪ ..

● ثانياً : الدواء .. ليس فقط سلعة كيميائية تعبأ .. إنما هو أيضاً سلعة قيمة لها مشاكلها .. فهناك اختناقات في الزجاج .. خاصة وأن العبوات الزجاجية يزداد استهلاكها .. ونتاجنا من الزجاج لا يلاحق هذا الاستهلاك المتزايد ..

● ثالثاً : خطوط إنتاج الدواء .. في مصر .. ساءت محدودة .. كما أن بعضها قديم .. وقد تمت تجديدها لبعض الخطوط .. ورغم أن المصانع تعمل ٢٤ ساعة .. إلا أنها غير قادرة على ملاحقة .. الاستهلاك المتزايد .. والحل هو بالطبع زيادة عدد المصانع .. وهناك بالفعل عدة مصانع جديدة حصلت على تصاريح للإنتاج .. سوف تبدأ إنتاجها .. سنة ١٩٨٥ .. ويضيف د . حيدر : أن الوزارة رأت أن تقوم الشركات الجديدة .. بإنتاج الأدوية التقليدية التي تعاني السوق .. من نقصها ..

المبالغة .. والاستهلاك □

□ قلت للدكتور حيدر : فهل تعتقد .. أن هناك مبالغة في استهلاك الدواء في مصر .. مع أنه من المعروف طبقاً للإحصاءات الدولية .. أن نصيب المصري من الدواء يقل عن ١١ دولاراً في السنة .. مع أنه يجب ألا يقل عن ١٢ دولاراً .. وهو الحد الأدنى المفروض بوليا ..

قال : لابد أن أوضح .. أن الرقم المعلن وهو ١١ دولاراً .. أي ما يوازي .. حوالي ٩ جنيهات .. في تقديري طبقاً لأسعار الدواء في مصر .. وهي أسعار رخيصة مقارنة بالأسعار المرتفعة في الخارج .. ومع ذلك .. فمن الملاحظ .. أن هناك سوء استعمال لبعض نوعيات الأدوية .. خاصة مثل الفيتامينات .. والمهضومات .. وغيرها .. قلت .. ما تقديرك .. لرقم الاستهلاك ..

قال : هذا العام .. لن يقل عن ٣٢٠ مليون جنيه .. (السنة الماضية حوالي ٢٧٠ مليون جنيه) .. وفي السنة القادمة لن يقل عن ٣٦٠ مليون جنيه .. وفي تصوري أن نسبة الزيادة لن تقل عن ١٧٪ في السنة .. وذلك خلافاً للنسبة المعلن عنها حالياً وهي حوالي ١٢٪ ..

ويضيف د . حيدر : أن ٨٠٪ من الدواء المستهلك يتم إنتاجه في مصر .. و ٢٠٪ يتم استيراده .. منها ١٢٪ يتم استيرادها عن طريق الدولة .. عن طريق الشركة المصرية لتجارة الأدوية وهي شركة قطاع عام .. و ٨٪ عن طريق القطاع الخاص .. ولكن نسبة القطاع الخاص بدأت تقل بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد .. وارتفاع سعر الدولار في الفترة الأخيرة ..

□ نزيف الخسائر □

وكما يقول المسئولون بقطاع الدواء .. ان انتاج واستيراد الدواء .. أصبح يحقق خسائر .. لا يمكن للشركات المنتجة الاستمرار في تحملها .. كما انها اثرت على الشركة المستوردة .. وتهدد بالتوقف .. بل اوقفت القطاع الخاص عن الاستيراد .. ومن هنا تأتي ضرورة مناقشة قضية سعر الدواء .. ولكن .. ما هي طبيعة هذه الخسائر ..

□ تكلفة الاستيراد □

في قطاع الاستيراد .. أدى ارتفاع سعر الدولار إلى حوالى جنيه .. إلى زيادة تكلفة الاستيراد .. كما يقول د . ثروت باسبلى نائب رئيس اتحاد المستوردين .. في حين ان تكلفة الاستيراد التي حدها وزير الصحة في القرار ٢٣٩ لسنة ٧٨ تنم على أساس ان الدولار ٧٠ قرشا .. واليوم الدولار جنيه .. من يتحمل هذا الفرق .. المستورد .. بالطبع لا .. ومن هنا .. فقد أدى ذلك إلى انكماش حجم الاستيراد عن طريق القطاع الخاص .. وانخفض عدد المستوردين من ٥٥ إلى حوالى ٥ مستوردين حالياً .. والمطلوب .. إعادة النظر في القرار الوزاري بتعديل التكلفة .. وبالتالي تعديل أسعار الأدوية المستوردة .. طبقاً للتكلفة الجديدة .. وفي الشركة المصرية لتجارة الأدوية .. وهي شركة قطاع عام تتولى استيراد حوالى ١٢٪ من اجمالي استهلاكنا .. من الأدوية يقول رئيس مجلس الادارة المحاسب محمد القاضى .. ان الشركة تحقق خسائر متتالية منذ عام ١٩٧٧ بدأت ١٢ مليون جنيه .. ثم تزايدت مع ارتفاع الاسعار العالمية إلى ١٤ مليون جنيه سنة ٧٨ ، إلى ١٦ مليون جنيه سنة ٧٩ إلى ٢٣ مليون جنيه سنة ٨١ .. من هذه الخسائر المتوقعة ١١ مليون و ٧٠٠ ألف جنيه لاستيراد البان الاطفال ، ٢.٥ مليون جنيه للانسولين ، ٩ ملايين جنيه للأدوية المنقذة للحياة وهي الأدوية الخاصة بالسرطان والعيون والقلب ..

□ الدواء والغذاء □

ويضيف رئيس مجلس الادارة .. ان خسائر الشركة ستتزايد مع ارتفاع الاسعار العالمية .. وهناك مقترحات عديدة لذلك وهي
اولاً : ان يتم استيراد الأدوية سواء تامة الصنع .. او

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٨٨

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

الخامات ومستلزمات الانتاج عن طريق مجمع النقد الاجنبى بالبنك وتنفيذ هذا الاقتراح سيوفر ما نسبته ٢٠٪ من سعر العملة .. التى يتم الاستيراد بها .. واعتقد ان الدواء لا يقل اهمية عن السلع الغذائية التى تستورد عن طريق البنك المركزى .

ثانيا : اعفاء جميع الانوية المستوردة .. والخامات والمستلزمات الانتاجية من الرسوم الجمركية .. ويصل عدد هذه الانوية حوالى ٦٥٠ نواء تام الصنع وحوالى ٢٠٠٠ صنف من الخامات .. اما الرسوم الجمركية التى تحصل على الانوية تامة الصنع فتصل الى حوالى ٢٣٪ ، وعلى غالبية الخامات ما بين ١٦٪ و ٢٣٪ إما برسوم على مستلزمات الانتاج فتصل الى ٦٠٪ و ٧٠٪ ويقول محمد القاضى .. ان عدم تنفيذ هذه الاقتراحات .. يعنى انه لا بديل عن تحريك اسعار الدواء .. هذا عن الاستيراد .

□ المجموعات المتداولة □

اما عن الانتاج المحلى .. فان المسئولين بالشركات يؤكدون .. ان كل الانوية التى تم تسعيرها قبل عام ٧٩ .. تسفل في جدول الخسارة المستمرة .. اما بعد ذلك .. فهناك توازنات .. تمت في موازنات الشركة وقد اوضحت دراسة اجرتها وزارة الصحة عن اصناف الانوية المتداولة في السوق .. وخسائر الشركات .. اوضحت هذه الدراسة ان الاصناف المتداولة في السوق المصرية .. هي لمجموعات ١٥١ نواء للمضادات الحيوية ، ١٣٤ نواء للأمراض الجلدية ، ١١٦ للفصد الصماء ، ١٠٠ نواء للمسكنات ومخفضات الحرارة ، ٨٦ نواء مهندات ، ومجموعة الفيتامينات تضم ٢٤ نواء ، و ٥٦ نواء للجهاز التنفسي ، و ١٥ نواء متنوعات ..

ويقول المسئولون بقطاع الدواء .. ان معظم الانوية قد تم تسعيرها منذ عام ٦١ ولم يتغير سعرها باستثناء ٣٠ نواء فقط تم تعديل اسعارها منذ عام ٧١ وذلك من ٢٤٠٠ نواء يتم انتاجها .. ايضا .. فان اسعار بعض الانوية التى زادت زادت بنسبة بسيطة لا تتناسب مع التكلفة المتزايدة .. مثلاً : زجاجة نقط الانف ، تولوكزان ، .. سعرها كان منذ ٣٠ سنة ١٠ قروش .. سعرها حالياً ١٣ قرشا .. حقن البنسلين التى تباع للجمهور ب ٣,٥ قرش تكلف الدولة ١٤ قرشا .. وهذا ما ينطبق ايضا على الفوارات التى تستخدم الان لرخص اسعارها بديلاً عن السفن اب المرتفع السعر .. كذلك فان البعض يطحن اقراص الانتريوبيو فورم للحصول على المادة الفعالة به وهى « داي ايوبو هين روكس كينولين .. والقرص .. بقرش واحد .. في حين ان المادة الفعالة اقل من قرش .

□ توفيراً لنوعى الدواء اللذين يمنعان طرد الجسم للكلى المزروعة .. وزير الصحة يقرر :



د. راجي موبدار

- استيراد ٣٣٠٠ زجاجة فسورا .. وتوزيع ٣٣٠٠ زجاجة متوافرة حالياً
- خفض ثمن الزجاجة من « شراب ساندويز » ١٥٠ جنيهات دفعة واحدة
- استمرار دعم « أقراص أميوران » بـ ٣٧ جنيهاً للمبوبة وتحديد النقص مبكراً



أبدى الدكتور محمد راجي موبدار وزير الصحة - الذي عرفته إنساناً قبل أن يكون مسئولاً - القدر الكبير من الاهتمام الذي تولعته منه .. فور إطلاعه صباح الجمعة الماضي على المأساة التي يعيشها يومياً ٧٠٠ إنسان زدعت لهم الكلى إلى مصر منذ بدء هذه الجراحة في بلادنا في عام ١٩٧٦ .. وأصبحوا يتأرجحون مع كل صبح جديد بين الأمل في استقرار الحياة .. وبين اليأس من البقاء ليوم آخر على قيد الحياة .. بسبب افتقارهم لنوعى الدواء اللذين يمنعان طرد الجسم للكلى المزروعة أقراص أميوران الذي تبلغ العتبة منه بـ ١٨ جنيهاً .. وشراب ساندويز الذي تبلغ العتبة منه بـ ٦٠٠ جنيه .. تلقت - في صورة قرارات محددة أصدرها وزير الصحة - الاستجابة الفورية بما طلبته به وأكثر لانتهاء هذه المأساة الإنسانية على الفور

لمضاعفة الارصدة الثلاثة
- حذر لدينا ١٧٠٠ زجاجة من
القراص اميوران اضيفت اليها
٥٠٠ زجاجة وصلت بالأمس
وتعجلنا وصول ٥٠٠٠ زجاجة
اخرى آخر الشهر الحالي ولقاء
بالاعتماد النقدي الذي لفتح
بالفعل منذ خمسة اشهر
هذا ما يكفي تماما لعدة اشهر
- ولكن لدينا ٦٠ زجاجة من
شراب ساندميون اضيفت اليها
٢٣٠٠ زجاجة اول امس
وابرقنا اخيرا نطلب سرعة
توريد ٢٣٠٠ زجاجة اخرى مع
تعهد بفتح الاعتماد النقدي
اللازم لها في القرب وقت
وقد اعطى الدكتور محمد
راغب دويدار تفسيراً مقنعاً
لعدم طرح هذين النوعين من
الدواء في الصيدليات بأنه تنتشر
في البلاد ١٦ ألف صيدلية
ويستحيل بالارصدة المتوافرة
والقادمة من نوعي الدواء أن
يخص كل صيدلية ولا زجاجة

مفلوشت اخيراً مع الشركة
الاجنبية الموردة للدواء لخفض
سعره .. وانقرت هذه الاجراءات
التي بضمن البيع للمستهلك
من ٦٠٠ جنيه الى ٤٩٥ جنيه
وهو مليمعنى توفير ١٠٥ جنيهه ..
في الزجاجة الواحدة .. ونعني
القرار الأخير بإلغاء العمولة
تماماً لخفض ثمن هذا الدواء بما
لا يقل عن ٣٠ جنيهه
□ وقرر الوزير تشكيل جهاز
مخصص تكون مهمته مراقبة
اليومية الميدانية لدى بواخر أو
نقص نوعيات الادوية الحيوية
في الصيدليات وفي كافة مراكز
العلاج الطبي واعداد تقارير
فورية عنها لسد النقص أولاً
بأول قبل أن يصل الى حدود
الازمة
وعن الارصدة الحالية
والمتوقعة في وقت قريب من
نوعى الدواء اميوران
وساندميون .. طماننا وزير
الصحة إلى سرعة تحركه

□ اصدر قراراً لشركة القطاع
العلم المستوردة لنوعى الدواء -
اميوران - وساندميون - يلزمها
بضمن توفيرهما في كل وقت بون
إنقطاع لأي سبب كان ..
□ وطلب في قراره استمرار دعم
بواء الاميوران لكي يظل موفراً
للمرضى بسعر ١٨ جنيهه للعلبة
رغم أن تكلفة إستيرادها تصل
إلى ٤٥ جنيهه
□ كما أمر في قرار ثان بإلغاء
العمولة التي تحصلها الشركة
عن الدواء الثاني - شراب
ساندميون - وتبلغ حالياً نسبة ٥
في المائة وكانت ١٥ في المائة قبل
أن تخفضها الشركة المستوردة
منذ عام بنسبة ١٠ في المائة
واضافة الى ذلك فقد جرت

توفير الدواء ودعم أسعاره باعتباره حقاً لكل مواطن وقد بلغ ما خصصته لذلك في الموازنة الأخيرة ٧٠ مليون دولار يقدمها البنك المركزي بسعر ٧٠ قرشاً للدولار وتخصصها وزارة الصحة لتوفير ودعم أسعار الأدوية السرطان والسكر والضغط والبن الأطفال وزراعة الكلى.

□ ثانيتهما أن الدولة تنظر إلى مهمة الـ ١١ شركة للأدوية في القطاع العام على أنها مهمة استراتيجية وليست تجارية ومن ثم لا يصبح مطلوباً منها تحقيق أرباح إلا بالقدر المحدود جداً للاحلال والتجديد وفي هذا الإطار ولعدم إهدار مكاسب العمل تصرف الحوافز لكل هذه الشركات بصرف النظر تماماً عن النتائج المالية لنشاطها في توفير الدواء فالهم هو تحقيق الخطة وتوفير الدواء

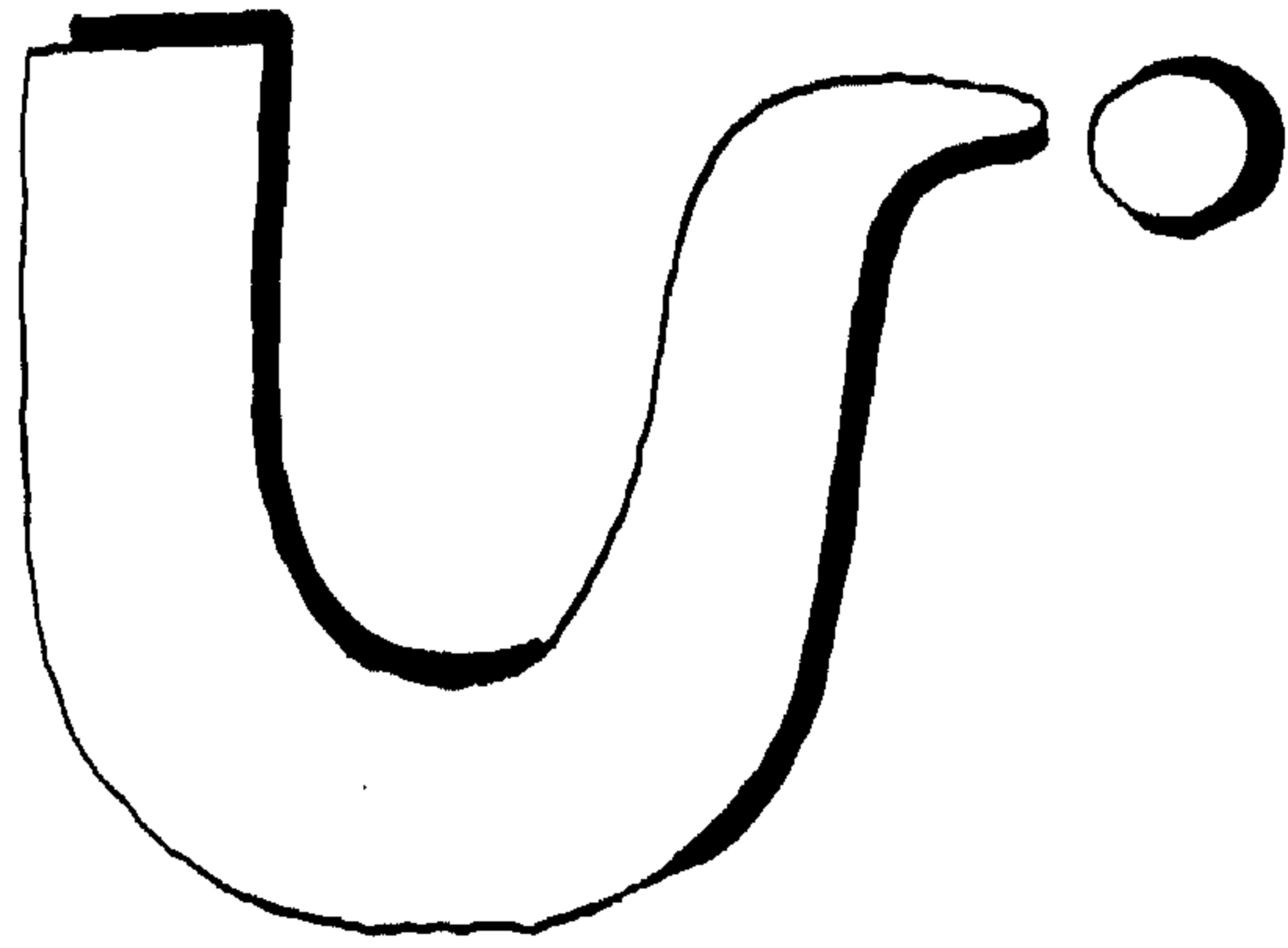
واحدة فضلاً عن أن الأسب والاحدى أن يوزع هذا الدواء - كما هو حادث حالياً - على مراكز زرع الكلى والكلى التشكوى التابعة لوزارة الصحة فهذا الإجراء يضمن الحصول عليه أسرع وبالسعر المحدد.

على أن وزير الصحة يعقب على بعض مراكز زرع الكلى - وأراه على حق في عثله - أنها لاتخطر في وقت مبكر باحتياجاتها من نوعي الدواء المانع من طرد الجسم للكل المزروعة وتصرخ هذه المراكز فجأة من نقص أحد النوعين أو كليهما بينما يعرف المسئولون بها جيداً أن إجراءات الاستيراد وفتح الاعتمادات وتوريد الكميات المطلوبة لا يستغرق أقل من ثلاثة أشهر.

وثمة حقيقتان جوهريتان يهم الدكتور محمد راغب دويدار أن يؤكد عليهما أخيراً

□ أولاهما أن الدولة لاتبخل في

التي تتعاونوا



● مهندس سليمان منبول مهندس
بوزارة الري



● مهندس ماهر أباطة مهندس كهرباء



● مهندس محمد عبد الوهاب سعة ثانية
هندسة



● د. عادل عثمان سعة ثانية حقوق

إبراهيم عياد المرافي



● د. محمد علي محجوب كان عمره ١٣ سنة

القيمة اتر تخفيف قيمة الاسترليني وكر
الاستثمار الخارجى الفردى في مصر
ضئلا .

منذ الحرب العالمية ومعظم مايعتبره
كتاب الغرب استثمارا اجنبيا يمثل في
الواقع استثمارا من اجانب استوطنوا مصر
منذ فترة طويلة او مشروعات يشرف عليها
اجانب بينما تمويلها البنوك من السودان
المحلية ولم يلعب الاستثمار الخارجى



● مهندس حسب الله الكفراوي سنة
ثانية هندسة

عصمت عبد المجيد عمره ٢٩ عاما وكان
يعمل في وزارة الخارجية وكان الدكتور
كمال الجنزوري عمره ١٩ عاما والدكتور
امال عثمان بالنسبة الثانية بكلية الحقوق
جامعة القاهرة والمهندس حسب الله
الكفراوي بالنسبة الثانية بكلية الهندسة
مدني وكان المهندس سليمان متولي يعمل
مهندسا بوزارة الري (الاشتغال) ثم عمل
بسلاح المهندسين .

والمهندس ماهر اباطة يعمل مهندسا
بقسم كهرباء المياه بوزارة الاشتغال
أما المهندس عصام راضي فكان
مهندسا بوزارة الري بعد ان تخرج عام
١٩٥١ وكان المهندس محمد عبد
الوهاب في السنة الثانية بكلية الهندسة .
وكان الدكتور احمد سلامة قد تخرج
منذ عام من كلية الحقوق

أما الاستاذ مزار سلطان فكان قد
تخرج من كلية التجارة قبل الثورة بعام
وكان الدكتور جلال ابو السذهب قد
حصل في ذات العام على بكالوريوس
الزراعة جامعة القاهرة اما الدكتور مورييس
مكرم الله فكان قد تخرج وسافر للحصول
على الدكتوراة في العلوم الاقتصادية من
جامعة باريس حيث حصل عليها عام
١٩٥٥ وأصبح الوزراء الآن كان يوم الثورة
عمره حوالي ١٣ عاما وهما الدكتور محمد
محجوب ، والاستاذ عاصم عبد الحق حيث
كانا لا يزالان في بداية المرحلة الثانوية



● دكتور احمد سلامة تخرج من الحقوق

الفردى دورا مذكورا بعد الثورة برغم
تشجيعه بوسائل تقليدية ان ينص قاسون
الشركات عام ٥٤ على تخصيص ٤٩ . من
رأسمال الشركات الجديدة للمصريين
في عام ١٩٥٢ كان مثلا الدكتور عاطف
صدقي عمر ٢٢ عاما وكان قد حصل على
دبلوم الدراسات العليا في القانون العام من
جامعة باريس عام ١٩٥٢ . وكان المشير
بوغزالة عمره ٢٢ . ٥ عام وكان الدكتور



العلاج ليس اقتصاديا والحل ليس حاليا

مديونية تساوي تقريبا ٤٠ من مديونية البرازيل مع اختلاف حجمنا بالمقارنة بحجم البرازيل البرازيل ايضا لها وضع خاص فعندما توقفت عن السداد لم يحدث شيء بل هي تحدد الآن شروط السداد بالشكل الذي يلائمها ولا يرهقها بينما اذا توقفنا نحن عن السداد سيكون هناك وضع اخر نفس الشيء بعض المتحدثين ذكروا الخديوي اسماعيل الخديوي اسماعيل في عصره لم يتوقف عن السداد والخديوي اسماعيل نتهمه عادة بالسفاهة بينما هو عمل السكة الحديد والتلفراف واشياء كثيرة مازالنا نستفيد بها اذا بنقيم الاستدانة التي حدثت فلا بد ان نقيد ايسر ذهبت هذه الاموال بمعنى لا يمكن مناقش مديونية بهذا الحجم وارتفاع الدين ١ مليار سنة ١٩٧٤ لعتير

د . على عبد العزيز سليمان

العلاج ليس اقتصاديا والحل ليس حاليا
لا شك ان العلاج لن يكون علاجا اقتصادية
فحسب او علاجا حاليا وانما هناك استلثة
سياسية واجتماعية لابد ان ننظر اليها ونحن
نعالج هذا البعيع الذي وصل بنا الى

حديثون.. الداء والدواء !

ما زال الحوار حول المديونية مدققا والجدل يكشف عن نقاط التقاء كما يكشف عن نقاط اختلاف غير أنها أيضا - تنطلق من الحوض الوطني في الجزء الثاني من الدعوة يضع الدكتور على عبد العزيز سليمان إيدينا عن نقوب لا تلتئم في الاقتصاد القومي ويرى أنه ليس بالتنشيف يكون الخروج من الأزمة بينما يذهب الدكتور إبراهيم الدسوقي أباطة مقرر اللجنة

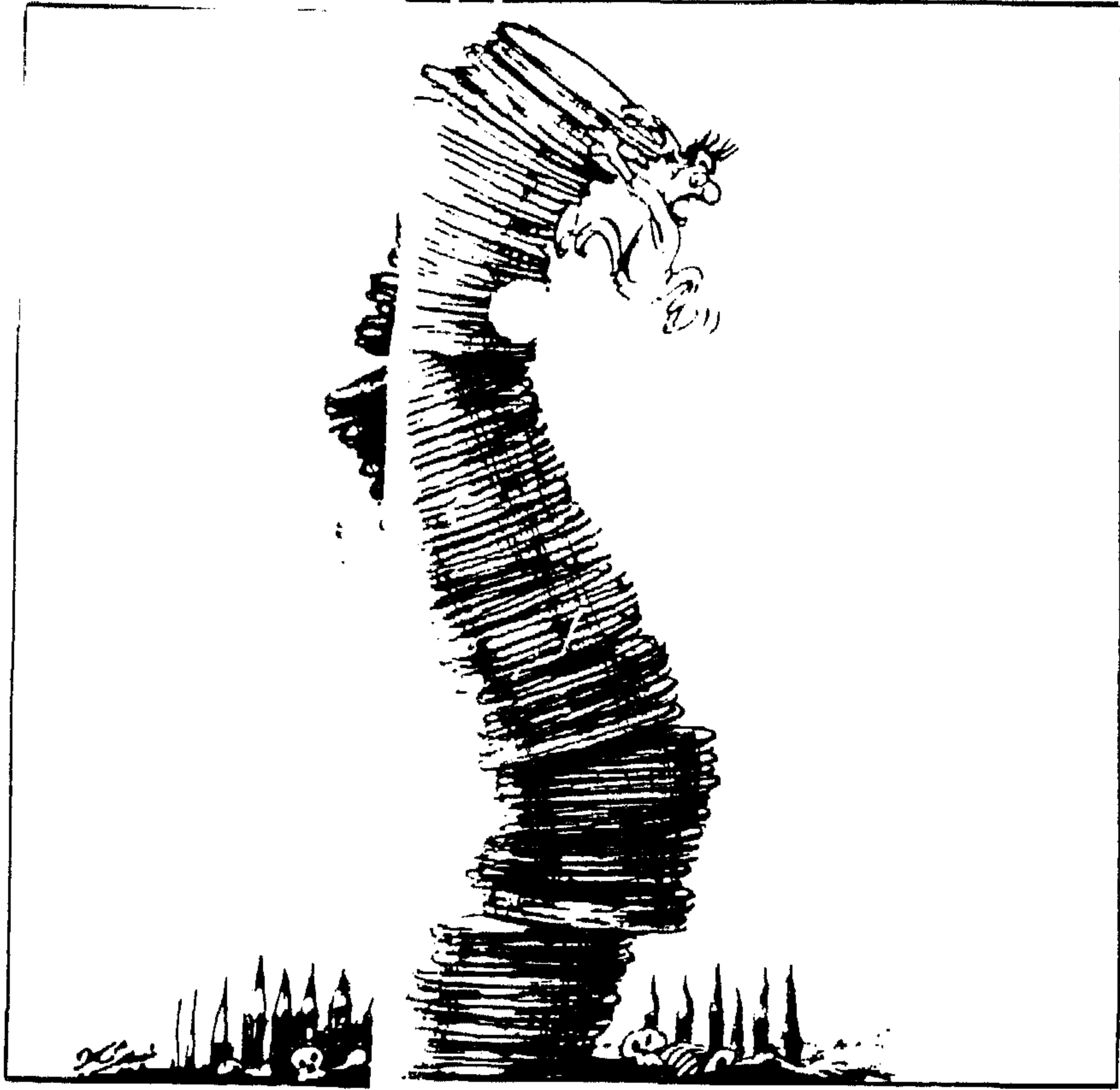
الاقتصادية والمالية بحزب الوفد
أما الدكتور عبد العزيز حجازي فيطالب بهيكل تنظيمي للدولة
والدكتور جوده عبد الخالق يطرح تصورا إضافيا إلى جانب ما طرحه

أما الدكتور على الدين هلال فيطالب بأن يكون العلاج في إطار مستقبل وما زال الحوار ممتدا

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١ أغسطس ١٩٨٨



● الدكتور **مبد العزيز حجازي** :
رئيس الوزراء الأسبق

● الدكتور **احمد ابواسماعيل** :
وزير المالية الأسبق
ورئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بحزب الوفد

● **فتح الله رفعت** :
رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب

● الدكتور **احمد الفندور** :
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

● الدكتور **على الدين هلال** :
مدير مركز البحوث والدراسات السياسية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

● **السفير سعد الفرارجي** :
مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية

● الدكتور **جوده عبد الخالق** :
الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
وعضو المكتب الاقتصادي بحزب التجمع

● الدكتور **على عبد العزيز سليمان** :
خبير اقتصادي

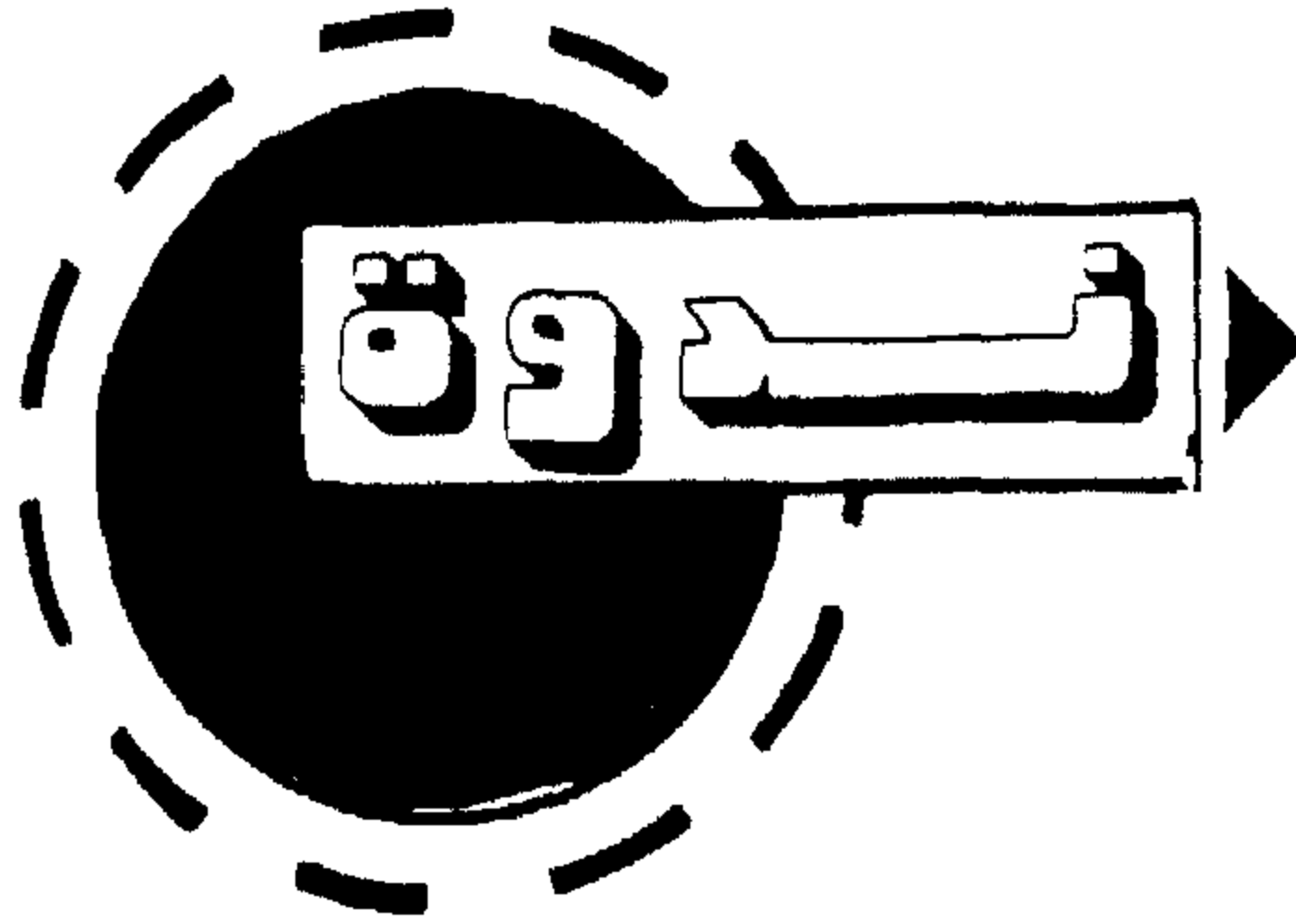
● الدكتور **ابراهيم الدسوقي اباقفة** :
مقرر اللجنة الاقتصادية والمالية بحزب الوفد

ومن الأهرام الاقتصادي :

مصام رفعت
جمال فاضل

تصوير

انطون البير



امثال ذلك لابد ان نعلم ان ذهبت هذه الاموال والدروس التي نستخلصها في تلافى هذه الازمة في المستقبل لابد ان نعترف اذا كنا نتكلم في السياسة والاجتماع انه تفتت ما قد يسمى عقلية القروض اننا لفترة بعد فوات الازمة بدانا نتكلم عن النجاح في تخصيص القروض وبعض الناس تكلموا عن النجاح في الحصول على قروض كمالوا انهم لن تسدد ابدا وهناك من يقول دعنا نستدين الان وعندما يجيء وقت السداد ربما نجاها فعقلية الاقتراض كانت متفانية بتكلم غريب رارتبط بها ايضا عقلية ربما اسحبها بعقلية التورط في المديونية لاننا التزمنا بمديونيات كثيرة جدا لم يكن لها واع وبعضها كان يخدم مصالح الدول المقرضة في انشاء مشروعات تخدم المقاولين والموردين من ناحية . من ناحية اخرى قد يكون هناك رغبة في توريثها في المديونية حتى يزيد اعتمادك عليهم وهناك امثلة في التورط كوز الدولة تسمح باستيراد الموز بينما تسعر الموز المحلي هذا معناه بتفضل المنتج الاجنبي على المحلي انك تصرف ٩٠ مليون جنيه على دراسة مجارى اسكندرية وفي النهاية لا تصل لشيء مرتبطة بسياسة التورط في المديونية ايضا هذه القروض تفرض شروطا تعظم من استخدام المدخل الاجنبي في القروض وتخدم مستثمرين اجانب منها ان تشتري معدات ولا تناقش في الاسعار كل هذه المشاكل مرتبطة بعقلية الاقتراض

الخروج من الازمة ليس بالتقشف

فعملية الخروج من الازمة مرتبطة بمبادئ ليست مبادئ تقشف فقط ولكن مبادئ لازمة لاحداث نوع من التنمية كيف نتبنى ولدينا مفهوم العمل والعمل المنتج غائب كيف ننمى وعندنا التليفزيون في محطات وساعات ارسال اكثر من عديد من الدول التي تسبقنا في التقدم كيف ننمى وعندنا اسعار الكهرباء

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : أغسطس ١٩٨٨

ان يكون هناك نسبي طائد بحر في حالة أزمة مصر في
البحر انما كان عددا ازمة سداه وابها سرات
القروض المستحقة عليهم من ١٢ مليار ٢٠٠ مليون
سوات احيرا رقتوا ورير الداية لانه تدارس مع
التر تحصل على احسن شروط اسد اسود لا اسد اسود
يتنى ان دولة من الكتلة الشرقية تقترض مكيف بحر
تتداول وتاخذ قروض بدر اي محاسة لانه ان يكون
هناك نوع من الرقابة على السحب وعى شروط الاقتراض



في انما ان اقل من اسعار الكهرباء في المصانع في وقت
مصر كانت الجمارك على سخانات الكهرباء اقل من الجمارك
على سخانات البوتجاز معناه تشجيع استهلاك الكهرباء
وهكذا ... فكر هذه مرتبطة بقيم العمل وقيم التنمية كيف
نسمى وعندما هذا العدد الفضيح من سيارات المرسيديس
الدكتور ابو اسماعيل قال رغم مهم وهو ان خدمة السدين
السنوية حوالي ٥, ٥ مليار دولار كيف نستطيع ان تسدد
المديونيات بينما تصرف في السنة على الاقل ٢ مليار جنيه
على المخدرات بكافة انواعها لابد ان يكون هناك اولويات
اجتماعية الاهم والاقل أهمية

هناك نقطة مهمة انما لا يجب ان نعطي سلطة اتخاذ قرار
الصرف للمستفيد منه فلا تعطى سلطة اتخاذ قرار
الاقتراض للمستفيد منه لان المستفيد من الاقتراض في
معظم الجهات هو الموظفين الحكوميين الذين يحصلون
على القرض ... انا مثلا باشتغل في بنك الجيزة وزارة الري
لها فرع ... وزارة الري امامها عربات حديثة مستوردة تحت
كل انواع القروض لاستخدام الصرف الصحي وتحسين
وسائل الري وما يحدث ان القرض يعنى بالنسبة لسكتيرين
جدا سواء استاذ في الجامعة او موظف حكومة فحرص رائعة
في السفر والحصول على سيارة تستخدم في العمل وتكفي
للمكتب ورحلات وفي النهاية هو المستفيد وهو لا يدفع فبذه
الامور لابد ان تأخذها في الاعتبار كما قال الدكتور احمد ان
لابد ان يكون هناك متابعة وقيل المتابعة لابد ان يكون هناك
رقابة على انحاء هذه القرارات طبعا مجلس الشعب يراقب
الاتفاقيات كل على حدة ولكن الحكومة لا تتقدم بتقرير
سنوى عن الاقتراض لمجلس الشعب ... لابد كما يفعل
الكونجرس الامريكى ان يكون هناك رقابة للاقتراض
السنوى لابد ايضا من دراسة شروط القرض فقد تقتنع
بأولوية معينة اولوية قد تكون في الغذاء او الامن القومي او
الاسلحة انما الاشكال في الشروط التي يتد التعاقد بها لو
اقتراضنا ١٢ ... بعد ٥ سنوات حائبقى ١٧٦ ... من اصل
القرض لو اقتراضنا بسعر ١ ... زيادة اصل القرض بزيادة
١٠ ... خلال ٥ سنوات وأيضا بعض القروض كما سمعنا
عقد عليها بعملة قابلة للزيادة وبالتالي في النهاية ندفع مبالغ
ضخمة جدا بعض القروض تم التعاقد عليها بسعر فائدة
ثابت ١٦ / بينما سعر الفائدة ٧ / سيدفع مع القرض لابد

د. إبراهيم الدسوقي أباطة

بعد ان سبق السيف العزل

بحرسي ان يتدفق الحور وبحر في سبيلنا
وليس لنا تيب وقد سعت بالرفقة في كتيب الكثير
جوده وحركته وانما اقراء الكثيرين بوضع حرب نصية
الدين بعد التي عتيرها حصار نصية كوحدة حصر دار
واويفد قلة الدكتور احمد بن سديف في تصويره غير
نصية الدين العدم والتي عن الترميد الذي تعصر به الكثير
حجاري واستعلق بالهيكرك لاقتصادى ونصية بزيروى
لا بد من الربط بين هيكرك الاقتصادى المصري وبين موضوع
القرص العادم وافقر الشاء بها لا تعرف بحسنة الدين
العادم الذي استمر فترة طويلة والذي لا بد بعبئة حصى
اليوم عن الرغد من الارقة التي تقدم بها بعض المرملاء
وهذه نقطة سيئة تقودنا الى نقطة التي تيب والتي
سأعرضها فابغى اننا لا نعرف عن وحدة سبيلنا ونصية
الحجد الاجمالي للدين العادم المصري سبيلنا المصري
بالجنية المصري وبالدولار سواء حجد الدين المصري
وحجد الدين العسكري تحجد الدين المصري
وحجد الدين المدني الخارجي وحجد الدين العسكري
الداخلي وحجد الدين العادم العسكري الى اخرى بحس في
جباله كماله ولكني اقول واعمالا يداور في كمة الدكتور
جودة ان عدم احترام ما يسمى بحد الحصر والقدرة
الاستيعابية للاقتصاد المصري هو الذي قدس في الدرع
التي عرضتموها باستفاضة والتي كبدت دور حصر التوقف
عن الدرع انما في حالة توقف عن الدرع وتعتبر في الدرع
بصدد بحث نصايا الجدولة وهذه النصية ملحت بسوحر
وبدأت الجرائد تتكلم عما يسمى بـ "ريفر غيد" في
الآن في وضع متغير انما ما احذر وبه العسر في الاختصار
اعرض نقاط اساسية سيق ان خصصت فيها في بعض
الكتابات وبعض الكلمات مضطرب سياسة عامة لسفروجر



سجد فيه أولا الجهات صاحبة الاختصاص في عقد القرض
لأنها اعتادت على القرض بالنسبة للاقتراض كن وزير يرض
ويرجع بقرض ويقرر في الصحف أنه جاء من الخارج ونسك
من عقد قرض فلا بد من تحديد الجهات التي لها حق
القرض قاصر بوضع ويحدد الجهات التي لها حق
القرض

أي في مجلس الشعب وهذا وقف - أرجو أن إن
يتفق معي فيها الدكتور حجارى - قضية الدستور في هذه
النقطة بالذات فالمعنى أن لا يحدد الدستور بدقة مسألة
الاجراءات التي تتخذ قبل المجلس لعرض القرض

والدستور ناقص ومعيب من هذه الزاوية والممارسة
أكثر عيبا لأنه يعرض على أعضاء المجلس فجأة في
مشروع اتفاقية قرض في ساعة وحضرت حضرت التجربة
دي إن وصل الصباح لكن نائب ملف ضخم يشمل مشروعات
اتفاقيات القروض ثم في ظرف ساعتين وللمح البصريون
إن يتمكن نائب واحد من قراءة صفتين من هذه
المشروعات وافقوا عليها جميعا فالمعنى

ثم تعالوا نبحث في صرف القروض ... هل يعقل أن يوجد
برلمان أعلى سلطة تشريعية في البلاد لا تملك حق تعديل
الميزانية بندا بندا أو بابا بابا ... دستورنا ينص على أنه إذا
ماردت أن تعترض على الميزانية فأنت عليك أن تعترض
عليها ككل أو تقبلها ككل إذا اعترضت عليها ككل ضمن حق
رئيس الدولة أنه يحل البرلمان ويستفتى الشعب عن
الميزانية وكان الشعب خبير بهذه الأمور ... إذن في الواقع
أقول لو كان هناك دستور واضح ينظم هذه المسائل لما كان
من الميسور أن يذهب بنا الحال إلى هذا التسيب وهذا
التراكم في الاستيراد الذي أدى بنا إلى ما انتهينا إليه
اليوم

ومسألة التعديل الدستوري اعتبرها جوهريه جدا وأول
صدامات بين الشعوب والحكومات كانت بسبب مسائل
مالية . كيف يعقل ونحن في الربع الأخير من القرن العشرين
ولا نملك حق مناقشة الميزانية وحق التعديل وحق الإلغاء

فتح الله رفعت

د . ابراهيم الدسوقي اباطة

لوحث تعديل تعود للحكومة لكي تراجع مامسى قبلها كلها أو رفضها كلها .

ادن قضية تعديل الدستور قضية مهمة جدا . وأعطى مثال من بين امثلة عديدة على الرابطة الحيوية والعضوية بين قضية القروض وقضية الاصلاح الاقتصادى والاصلاح السياسى اساسية وهذه مسألة تنظيمية تقتصر منا أن نجمع كل مايتعلق بالقروض في كود واحد .

كما أن مسألة مواجهة هذه القروض كما قال الدكتور حجازى اصلاح هيكل الاقتصاد المصرى . واصلاح هيكل الانتاج . بمعنى أدق . واصلاح هيكل المبرانية بمعنى آخر . والدكتور احمد ابو اسماعيل اعطى امثلة كثيرة واقلامنا تعبت من كثرة ترديد هذا الكلام حيث اصبح الانسان يتجنب اعادة ترديد ما ترده آلاف المرات والحكومة يجب ان تخوض حريا ضروس ضد الانفاق الحكومى . كذلك بالنسبة لزيادة الانتاج اسكتور حجازى والدكتور احمد أبو اسماعيل والسفير سعد الغمراحي والدكتور على سليمان فقد سبقونى في الكلام عنها . اما قضية وهى تفكك جهاز الدولة الادارى ومرحلة ومردة الاساسى للسياسة الاقتصادية عموما وجواب تقاضية وجواب قيمية لكن على اى حال نحن امام ادارة مهلهلة لا اقول اننا نواجه الادارة كلها لان هذا لن يكون خلال ٦ شهور أو سنة . لكن من الممكن ان اواجه هذه الادارة الفاسدة واعيد تنظيم قنوات الاستثمار الاساسية كما يجب ان نحدد اهدافنا من الاستثمار .

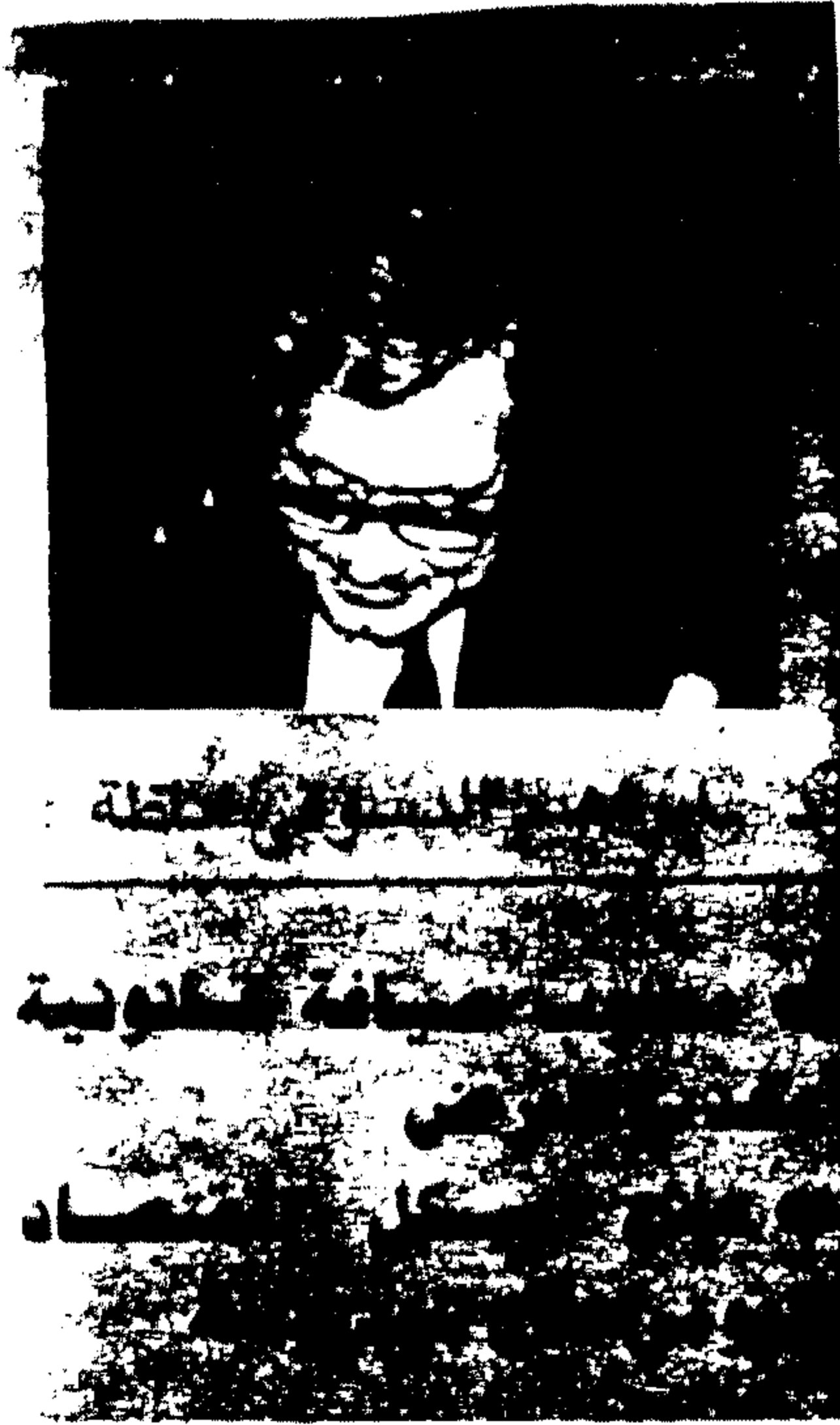
هل تريد مصر تصنع زراعى أم تريد صناعة أم تريد ان تكون بلدا سياحية . . بمعنى ان الهدف الرئيسى لجهدنا غير واضح .

فالامور هذه كلها لابد من مواجهتها واقول ان الهجوم يجب ان يبدأ من هيكل سياسى جديد وقادر على المواجهة واقول ان مصر بلد غنى والثراء فيها نسبى والفقر نسبى كما ان لديها من الامكانيات مايسمح لها بان تتقدم بخطى واسعة لو اننا بدأنا بالمداخل الطبيعى لاصلاح الاقتصادى . لابد من مناخ جديد . ولن يبنى لهذا المناخ الجديد الا اصلاح سياسى . أما الاسلوب بهذا الشكل فلن يسودى الى بعيد .

د . عبد العزيز حجازي

ليس لدينا كورس عن هيكل تنظيمي للدولة كل وزير يلعب
بالوزارة ويعدل ويبطل مرّة بضم ومرّة بفصل بمعنى
التنظيم الإداري للدولة غير موجود . وباعتبار أن إدارة
المجتمع المصري هي رقعة واحدة فيسر أن التكد عن
استراتيجية دولة . ولابد من تحديد أهدافنا ووضع
التنظيم الذي يكفل تحقيق مثل هذه الأهداف . وهذا غير
موجود





د. علي الدين هلال

فليكن العلاج في إطار مستقبلي

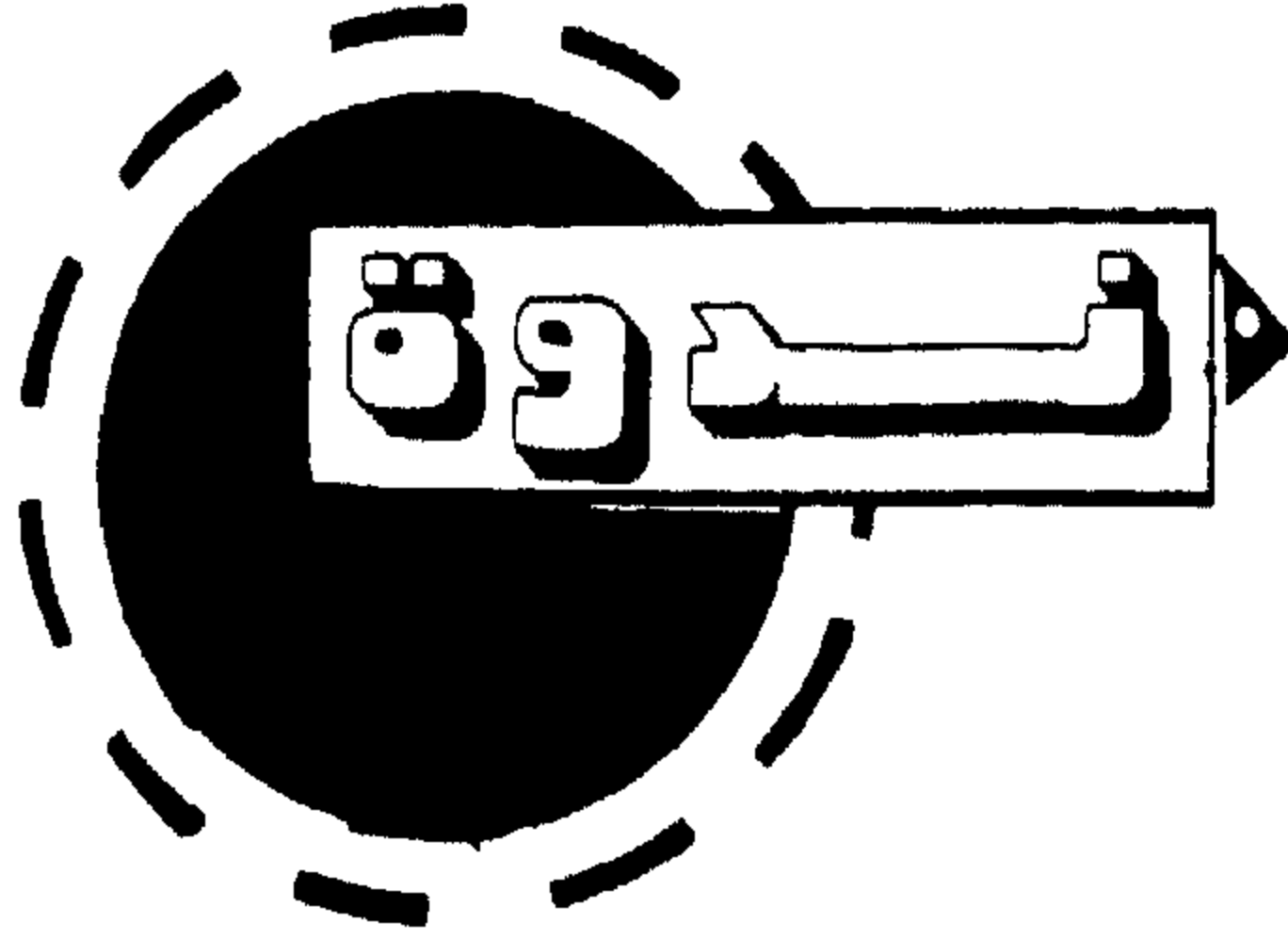
بعد ذكر ما قيل سالتحدث عن عدة زوايا
ويبدو أن مسار المناقشة في تناول قضية الديون قادنا
إلى تناول قضية الاقتصاد المصري في محله ثم قادنا إلى
مشكلة المجتمع والدولة المصرية في محله باعتبار أن
الديون قضية قومية في المقام الأول وقضية سياسية أبداً
في المقام الآخر. ويبدو أن هذا قد بدأ أيضاً في مسائلي

● الأول : ان معالجة قضية الدين لا بد ان تكون في إطار رؤية متكاملة للمستقبل وان الحديث اكثر من مرة اشار الى غياب ما يمكن ان نسميه باستراتيجية متكاملة او سيطرة شاملة سواء على مستوى السياسات الاقتصادية المختلفة على مستوى علاقة السياسة الاقتصادية بمجمل سياسات الدولة ككل

و غياب الرؤية الشاملة أو في غياب التصور المتكامل يصبح من الطبيعي ان كل قطاع أو كل هيئة أو كل وزارة أو كل وزير يضع لنفسه ما يعتقد انه الأهداف الأفضلى او الترتيبات الأفضل فيما يعتقد ومن هذا في قضية نسق بالرؤية ... بالتصور ... بالفكر ... بالنظرية

● الثانية وتعلق بتنظيم الدولة المصرية والحديث عن ان الهياكل التنظيمية والادارية والقانونية التي ورتتها من الأريج انها غير قادرة في شكلها الراهل على مواجهة المبادى والتحديات والمسئوليات التي تتولاها الان بعبارة اخرى ربما بالضرورة انها ليست جيدة وكانت جيدة انما كانت جيدة لمجتمع عدد سكانه ١٨ مليون اقتصاده متوازن ولكن مع تغير أوضاع هذا المجتمع . تغير عدد السكان ومع تغير الالتزامات الدولية ونتائج المعارك السياسية التي دخلها واعباء الضغط السكاني ثم الثورة العلمية والتكنولوجية في العالم ككل .

وهذا القرض يحدد أيضا اجراءات عقد القروض والضوابط الواجب توافرها في عقده . كذلك يحدد السلطة المكلفة بالمرافقة على القرض . طبعاً معروف ان السلطة دى هي أعلى سلطة في البلاد .



تفتت النظرة الشاملة

وهذه التغيرات التي تفرضها كل هذه الأمور أنصبر
إنها تعيد طرح قضية إعادة تنظيم الدولة أو إدارة ليس فقط
الاقتصاد القومي لكن إدارة الدولة المصرية وبناء الأجهزة
أو التنظيمات القادرة على هذا . ربما . أنا لست من أنصار
لا الوقوف أمام الاطلال ولا البكاء على اللبن المسكوب .
والحديث يعني أن هذه قضية تاريخية قد يكون من
الضروري الحديث عنها أو التأمل في كيف تمت هذه الديون
ومن كان المسئول هنا وهناك وإنما ما يوازئها أهمية أن لم
يكن عنها أن نوقف هذا الأمر وأن لم نفكر في كيف
التعامل معه في المستقبل يعني أدانة سياسة ما أو شخص
ما أو مسئول ما لا بأس لكن لن يغير من المشكلة شيء كبير
ولن يحل مشكلة كبيرة بقدر ما يكون المطلوب الأكثر كيف
نواجه الحاضر والمستقبل في هذا السياق تصبح السديون
مسألة سياسية . وربما يسمح لي الدكتور أباطة أن يختلف
معه ليس في توجهه العام إنما في جانب منها وهو الخاص
بربط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي وتعديل
الدستور يعني لو نتأمل الدول التي نجحت في بعض هذه
المسائل تايوان ، سنغافورة .. كوريا الجنوبية .. الصين
الشعبية أو غيرها ربما ليس لديها حجم الحريات العامة أو
ليس لديها الأمر الدستورية التي تسمح بالرقابة بنفس
الشكل الموجود لدينا بعبارة أخرى أقول قضية الدفاع عن
الإصلاح السياسي مطلوبة واردة وأشاركه الرأي فيها .
وإنما ليس من الصحيح أن الإصلاح الاقتصادي رهين
به بعبارة أخرى أن بعض المسائل مثل تعديل الدستور
ربما بيننا وبينها عقبات وعقبات الآن فإن نعلق حل بعض
المسائل الاقتصادية على أحداث تعديلات جذرية في
الدستور ربما لا يكون أسلوباً مناسباً بعبارة أخرى القضية
الديمقراطية يدافع عنها الحقوق الديمقراطية للناس وتعرض
كجزء من إصلاح الوضع السياسي في البلاد إنما هناك
مسائل أخرى قضايا رقابية قضايا الكود السدي تحدث
عنه .. قضايا إعادة تنظيم بعض الأجهزة الرقابية للدولة .
هذه أمور يمكن أن تتم في إطار الوضع السياسي والدستور
القائم .

وأتصور أنه لابد من مواجهة شجاعة . لابد من الاعلان الصريح عن التزامات الدولة والمجتمع وان أى حل يجب أن يصبى على الكبير قبل الصغير الحاكم قبل المحكوم والغنى قبل الفقير وبدون أن يتصدر الغنى والكبير الحاكم أتصور ان المعالجات أو الحلول تعوزها الجدية . أتصور انه من هذا المنطلق ورقة وطرح الدكتور جودة مسألة مهمة لكن كيف نواجه الوضع القائم كيف نوقف هذا السبيل . كيف نسد بعض الثغرات الموجودة التى ربما لن تحل قضية الديون في مجملها التراكمات الماضية انما على الأقل سنوقف مزيد من التراكمات وربما تصعد في موقف أفضل للتعامل مع الديون الجديدة ولذ هنى هنا معنى واضح جدا ان لابد من التمييز بين توزيع العمل أو توزيع الاختصاصات المرتبط بأى عملية إدارية أو تقنية وبين وحدة صنع القرار . من المفهوم ان هناك وزارة خارجية تقوم بدور معين وان هناك وزارة مالية تقوم بدور معين وان هناك بنك مركزي يقوم بدور معين . هذا نوع من تقسيم العمل المرتبط بالتخصصات ولكن ما تفتقده الهيئة المركزية التى تمتلك النظرة الشاملة والتى يصبح لها حق اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بتقدير الاحتياجات وفيما يتعلق بأولوية هذه الاحتياجات انه من المتصور ان هناك احتياجات عديدة ولكن هذه الاحتياجات لا يكون لها نفس الدرجة من الأولوية أو من الانحاح . ومن هنا أتصور ان موضوع وجود هيئة مركزية وهيئة عليا تسكر عن أعلى مستوى في السلطة في المجتمع أو في تنظيم الدولة لكي تقوم بهذا الدور . في تنظيم الدولة لكي تقوم بهذا الدور . في هذا السياق اعتقد ان هذه الندوة اثارت موضوعات وادعو الاخ عصام رفعت أنه في المستقبل يتم مناقشة موضوع البطالة أحد موضوعات المستقبل ففيما أتصور لأول مرة منذ البطالة يظهر في تعداد سنة ٨٦ لجنة ظهر ومع تزايد السكان ومع الوضع التنظيمي والإداري والانتاحي لسدونة هذا العمود يتزايد . لا أرى للحديث عن الآثار الاجتماعية أو السياسية لهذا الأمر في مجتمع مكتظ وأتصور ان موضوع البطالة سيكون على جدول أعمال المجتمع المصري في السنوات القادمة وحسن ثم وان من المفروض على اصحاب الفكر واصحاب الرأي ان ينظروا الى ما هو أكثر مما تحت اقدامهم ان يتأملوا في هذا الموضوع من الآن أما وقد ذهبنا الى نادي باريس ماذا يمكن أن يفعل بعض النظر عما اذا كان الذهاب صحيحا أو غير صحيح . اما وقد ذهبنا وقد ارتبطنا كيف نتعامل مع هذا الموضوع .

د . ابراهيم الدسوقي اباضة

النقطة التي اتاهنا عن الدين هلل كيف نعالج
الحاضر دون تحليل الماضي من خلال تجربتي نحل الماضي
لكي نعرف المواجه أو العزل ومن المهم دراسة الماضي لكي
ستخلص الدروس كذلك اؤكد على صلة الإصلاح السياسي
والدستوري بالإصلاح الاقتصادي ومواجهة المشاكل
الاقتصادية



د . علي الدين هلال اعلم ركنين أن المقصد
عدم دراسة المصالح بقدر استبعاد العسرة ولكن دور
يشغلنا عن قضايا المستقبل ودور أن يكون الهدف وتوزيع
الثروة والمسؤوليات الأمر الثاني الساكنات الإصلاح
السياسي ضروري كجزء من الحقوق الديمقراطية ولكن
الفاعلية ليست لتنظيم الديمقراطية العسرة وقصص بهذا
الدفاع ضرورة الإصلاح الاقتصادية وعدم تعقيد أو عدم
تعقيد البدء فيه عن أمور أخرى . والأمور كلها مترابطة
ومتشابكة

د . احمد الغندور

نحتاج نظرة واقعية

و تصوري أن ما قصد د . علي الدين هلال هو أن
المسألة ليست تتابع حلقات أو سباق تتابع . بمعنى أن
نترك المشكلة الاقتصادية وأن نبدأ بالإصلاح السياسي ثم
نبدأ في الإصلاح الاقتصادي هناك هذا التداخل واعتقد أن
العلاقة بينهما متبادلة فأي إصلاح اقتصادي قد يساعد في
الإصلاح السياسي وينتج ما اراده الدكتور باطية . اعتقد
وصلنا المرحلة مهمتي هنا أن أحاول الحصن .
واقول استطعنا في هذا الحوار أن نجسد الأصول
العامة التي تحكم المشكلة والتي تحكم حلولها من حيث
الأصول العامة التي تحكم ظروف هذه الروشة أولها أن
هذا الحوار قد يبدد بعض الآمال التي يحسبها الضمان ماء

فإنه جاءها لاجدها شيئا الذي هو الخارجي تمتح حضوره
معينة بالنسبة لمسار الاقتصاد المصري . علينا ان
نستبعد ان يقل النظام الاقتصادي المعاشي شريعة او عربة
اي نقاش بالنسبة لاعفاء مصر أو الدول الدمية عنوما من
هذه القروض دول أمريكا اللاتينية بالرغم من علاقاتها
السياسية القوية مع النظام الرأسمالي العالمي تدفع الار
من هذه القروض ولمدة معينة مايعادل ٦ - ٨ مس دخلها
القومي وهو مايسارى فانصر ميراثها التجاري لكي تدفع
القروض وهذا اكبر من الفانصر في التميزان التجاري
الياباني الذي يمثل ٢ أو ٣ - معينا الانصر في الأمل من
حيث اعفاء او تخفيف جذري في الدين سواء من العالم
الشرقي او العالم الغربي والدكتور ابو اسماعيل وكان في
الشرف الاشتراكي معه في محادثات جدولة الديون مع
الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٧٥ المسألة كانت واضحة على
مائدة المفاوضات وهي واضحة الآن في نادي باريس نادي
باريس ذهبنا اليه واختلف مع الدكتور حجازي اعتقد ان
خطا الحكومة اذا كان هناك نمة خطأ في انها تأخرت في
الذهاب الى نادي باريس لانا توقفنا عن الدفع قبل ذلك
المشكلة تفاقمت مجرد وجودي على مائدة المفاوضات لن
يسىء من وضعي لانه قبل الجلوس على مائدة المفاوضات
انا اعامل فعلا كدولة غير قادرة على سداد ديونها .

والمشكلة الثانية تتعلق بحل المشكلة مشكلة الديون
الخارجية لمصر ليست المشكلة الخطيرة الوحيدة التي
تواجه الاقتصاد المصري ولكنها إحدى المشكلات
الخطيرة التي تواجه حل هذه المشكلة او رسم الطريق

لحلها يساعد في حل المشكلات الأخرى لكن بقاء المشكلات الأخرى دون حل يؤخر حل مشكلة التسمية يبقى إذن لابد من النظر إلى مسألة الديون نظرة شاملة . هناك مشكلة البطالة أصبحت واضحة . هناك مشكلة الأوتويات الصناعية والزراعية وأصبحت واضحة . هناك مشكلة الري ونضوب وأصبحت واضحة . هناك مشكلة الموازنة العامة وهي واضحة . هناك مشكلة ميزان المدفوعات وهي واضحة يبقى نحن إذن لابد أن نبحث عن شئ من الحل للمشكلات الاقتصادية هنا الحوار ابرز أهمية أن تمثل مشكلة الديون مع المشكلات الأخرى صلب الخطة الاقتصادية . إلى الآن لا نستطيع أن نقول أن الخطة الاقتصادية قد قدمت لنا حلاً لمشكلة الديون وحلاً موازياً للمشكلات الأخرى وبيان للترابط بين حل مشكلة الديون وحل المشكلات الأخرى

إذا نظرنا إلى ما انتهى إليه الحوار بالنسبة لتفضيلات الحل الشامل للمشكلات الاقتصادية المصرية وهو ليس فقط حل الديون نستطيع أن نقرر أن الوجه السلبي لهذا الحل الشامل هو ترشيد الانفاق القومي ويجب ألا نخلط بين ترشيد الانفاق القومي وترشيد الانفاق الحكومي لأن الانفاق الحكومي جزء من الانفاق القومي لقد تعدينا مرحلة حل المشكلة عن طريق مجرد خفض الانفاق الحكومي أصبح علينا أن نرشد الانفاق القومي . إذا وصلنا للنقطة ترشيد الانفاق القومي فعلياً أن نراجع كل بنود الانفاق سواء تناولت الاستهلاك أو الاستثمار علينا أن نرشد انفاقنا ابتداءً من الأبرة إلى الطاقة مروراً بالتليفزيون مروراً بالاداعة ... وبقدر الورق الذي نستهلكه سنوياً ... وبقدر الطريق التي نقيمها سنوياً الخ ... نحن أصبحنا في أمس الحاجة إلى ترشيد الانفاق القومي وترشيد يترتب عملية علاج الموازنة العامة ... يترتب عليه علاج ميزان المدفوعات ... يترتب عليه فتح الفرص للتصدير وفتح الفرص لخفض الواردات ... يترتب عليه اقامة الفرصة لاستثمارات جديدة يستطيع الاقتصاد القومي أن يستخدمها لتحقيق معدل معقول ومتواضع للنمو الجانب السلبي للمشكلة هو ترشيد الانفاق القومي بلا مجاملة لاي بند من بنود الانفاق وهذا برنامج ضخم ويحتاج إلى برنامج سياسي هناك الجانب الايجابي للحل الشامل هنا تأتي مشكلة الاولويات القومية في الاستهلاك والانفاق وهنا يجب التنبيه إلى أن القيود الاجتماعية تمثل قيداً أساسياً على أي تحرك سواء من ناحية ترشيد الانفاق القومي أو من حيث تحديد الاولويات القومية بالنسبة للاستثمار .

المسألة الثالثة ... في هذا الحل اننا لم نستبعد الى الان جميع وسائل الادخار الوطني افسد الادخار الوطني ليس المحلي فقصصنا بالعملة الاجنبية او بالعملة المحلية من مقيمين في الداخل او مقيمين في الخارج هناك فرص ضخمة لتحسين اعتمادنا على الادخارات القومية بالعملة المحلية وبالعملة الاجنبية . هنا نقطة اساسية ابرزها الحوار هو اننا لم نعد نستطيع ان نتحمل رفاهه رفض مناقشة حل من الحلول لاستطيع ان نرفض الان مشكلة تخفيض القطاع العام ولا بد ان نناقشها ... لم نعد نستطيع رفض مناقشة كيف نستخدم اموالنا على نحو يحقق الاهداف القومية وهناك حلول كثيرة ... هل افضل ان تتركها كما هي تضارب على كل شيء عن كل الاصول القومية وتغرق في الحلول الممكنة للمشكلة الاقتصادية ام نختار لها فرص استثمار معينة وقد يكون هذا الحل مرتبطا بجزء تخصص في القطاع العام .

ما اركز عليه أنه لم يعد من حق احد ان يرفض بشعارات معينة مناقشة حل من هذا .

وهناك مسألة رابعة وهي مسألة سياسية واعتقد اننا ابرزتها الى حد ما ان على الساحة العامة في مصر افكار كثيرة وافكار قيادات كثيرة ولكن علينا ان نعرف ان هذه القيادات ارتبطت بما من معين وان دفاعها عن هذا الماضي جزء من وجودها لا يمكن ان اتصور ان يقبل ميتران بتساوية الاشتراكي الضخم التعارن مع شيراك في تخفيض القطاع العام في فرنسا ولا تقبل بعض الشخصيات التي تدعى نسبتها الى التيار الاشتراكي مجرد مناقشة هذا الموضوع . هذا امر في واقع الامر ويجب ان نقف امامه . والنقطة الاخيرة التي ابرزتها هذه المناقشة ان هذه المشكلات الضخمة وهذه الحلول الصعبة المعقدة المتشعبة تحتاج الى اطار اداري واطار مؤسسي سواء كانت المؤسسات منتحية الى الجانب الاداري من المجتمع او الجانب السياسي المصري اطار مختلف للغاية ويجب تعديله ... لا يمكن ان نقبل ان دولة الامارات الان تناقش تقييم بنين النظام الاداري فيها ومصر مع كل ما تشعر به لم يخطر بها الى الان مسألة مثل هذه المسائل .

القضايا القومية الست

ومن الضروري أن نعود إلى بعض القضايا التي تبنيناها منذ ٦ سنوات في بداية عهد الرئيس مبارك قلنا نذكر



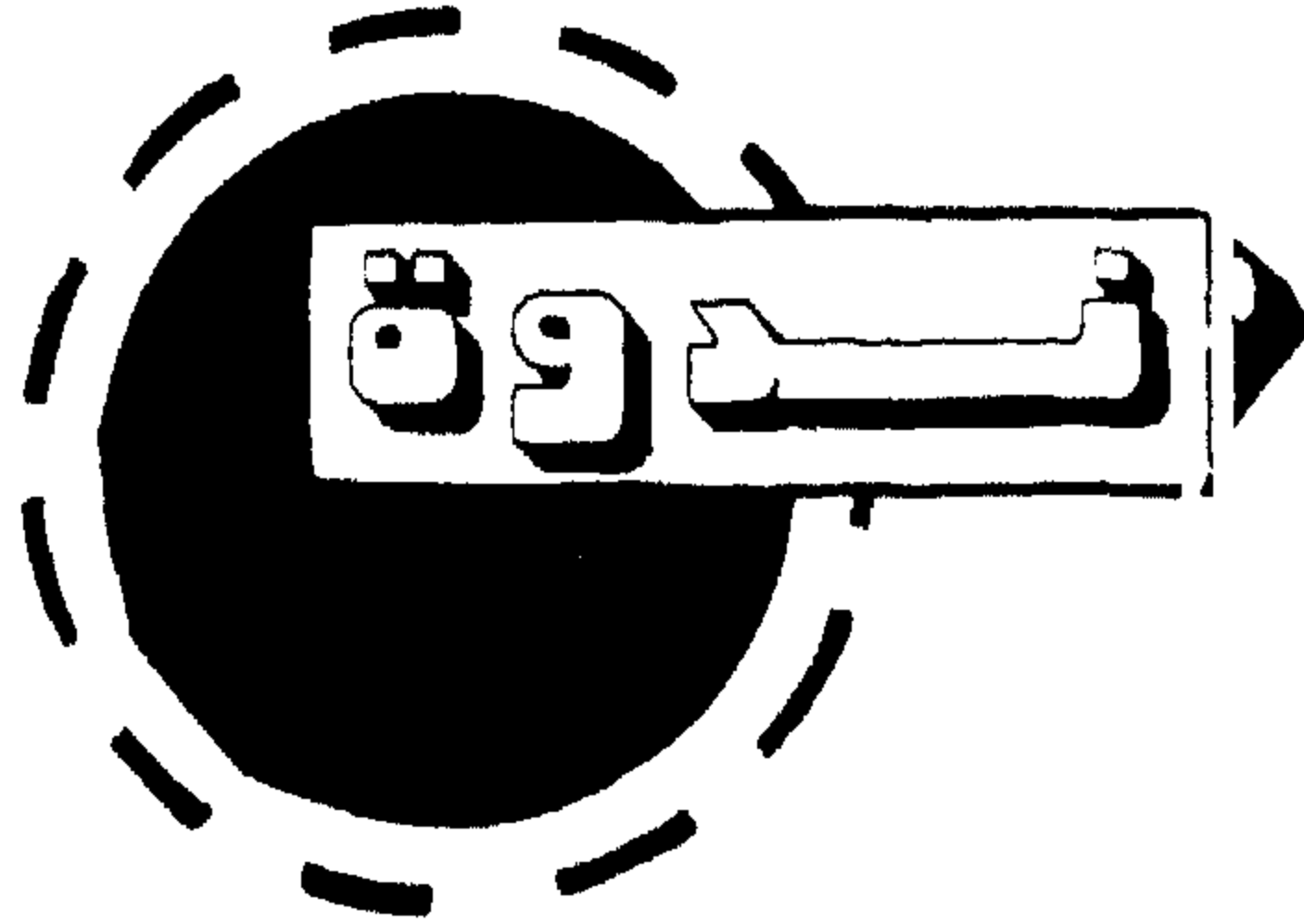
د. علي عبد العزيز سليمان :

مقالات المديونية عشرة مقالات في ٧٤ فانتشرت مقالات في مقالات في

القضايا الست كانت أحد هذه القضايا الست وكنت أذكر أن مشكلة التدريب كانت أحد هذه القضايا الست . مشكلة التدريب في مصر الآن لم تكن المشكلات القومية لم تعد مسألة هامشية ولكنها أصبحت مسألة نيلانية عليا . ان تقارن بين برامج التدريب في مصر وبرامج التدريب في كوريا عند بداية الحرب الكورية وارتباط نظام التدريب بنظام التحصيل . نحن نحتاج الآن في مصر الى تخرج مئات الآلاف سنويا من المربين وهذا النوع من الحلول الذي ينفذ الى كل المشكلات بصفة افقية . المشكلة الثانية هي تغيير مضمون الخطة بحيث يكون محورها الاساسي هو قطاع الري وقطاع الزراعة لاننا نواجه مشكلة اخرى . تزيد مشكلاتنا . القروض . هذا المحور الجديد من . ان يكون اساسا للتزود صناعية ولتقوية زراعية في مصر بما يقتضيه من بناء سدود نظرة جديدة الى القطاع الزراعي وجهود تشبه جهود محمد علي وجهود الخديوي اسماعيل في القطاع الزراعي لم يعد القطاع الزراعي وقطاع اىرى يحتل الفضل عليه ببعض بنود الاتفاق

د . جودة عبد الخالق

مستعت في الاستماع الى اساتذتي وزملائي والاستقاء فتح الله رفعت وبالنات تعقيبا على بعض ما ورد في حديثه القصد من الندوة كان تحديدا ان ندرس ونتبادر وجهات النظر كمصريين رغم اختلاف مواقفنا على الساحة في امير نعتبر عن رأس قائمة الامور القومية في هذا المجتمع وهو يتجاوز موقعي كنتم سياسي في هذا الاتجاه وموقعي رميل اخرى منتمى سياسيا لهذا الاتجاه . هذه المسألة يجب



من مؤكده بداية المسألة الثانية هو ان لا يجب ان
يأخذ موقف الدفاع من البداية لأن كما قال رسالاً
والشديد الدكتور ابراهيم سوقي ان يجب ان تتعاطى
الشريح ولا يمكن ضيق اهدار دروسه والذي يمكن ان نعلم
الآن لأن نتج هذا الحشد الذي يجب ان نتعاطى معه
لكن أيضا يجب استيعاب الدروس التي يمكن استيعابها
من هذا ويمكن هذا التطبيق على مداخله عن دور
تعبية عن ابراهيم والقضية في تصويري الآن ليست
اختلاف بين أنظمة ونكر الفارق بين نظام ولا نظام هذه هي
القضية فاسي اعتقد وبأمانة وأعرف ان هذا المنبر ان
يحيى من شيء الا في مجالات محددة جدا يمكن ان يسلط
على مصر المصرية هناك في الواقع اكثر من دولة بمعنى
تتدرج اختصاصات وصلاحيات في اتخاذ القرار فاعتقد ان
هذا هو مسألة وهذا كان الحاضر لعقد هذه الندوة
وبالتحديد ان كيف تتدهور هذه العملية والاستاذ فتح الله
رفعت في اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب اطلقت على
عديد من نصوص الاتفاقات وتقارير اللجنة الاقتصادية
وهذا ليس مفاجئاً ان اقرر السواق فالتقرير عبارة
ما يتضمن فقرة تقول انه بما ان البلاد تعاني وان هذا
القرص فان اللجنة توصي بالقبول أقول بشكر عام
ونيس في كل حالة هذه هي المسألة بدليل هناك شروط
في البداية كانت اللجنة الاقتصادية تصب عندها جميع
الاتفاقيات المختلفة وكانت تتابع وتقدم تفسير وتقول
الحكومة اسي كذا وكذا الآن ومنذ سنوات لا
يذهب للجنة الا الاتفاقيات الخاصة بالوزارات التي
حصلت للجنة الاقتصادية في وزارة الاقتصاد فجميع
الاتفاقيات الخاصة بالمواصلات تذهب للجنة
المواصلات الزراعة والري تذهب للزراعة والري
الدولة تذهب للخطة والموازنة وهكذا
المسألة هامة لأن حديثي كان في الوقت الذي كان
اللجنة الاقتصادية هي الجهة الوحيدة

هناك إدارة للمتابعة وإن كل المسائل بنصب فيها لكن البنك المركزي يعاني من هزال مهني وهذا رأي كالاقتصادى ويمكن واحد من البنك المركزى يقول هذا ليس صحيحا ... انما امام اكثر من ١٠٠ بنك يكون هذه مقبولا .

واذا كنا سنعود الى فكرة السيادة ففكرة السيادة يجب ان تتجسد اقتصاديا كما تتجسد سياسيا واذا كان البنك المركزى هو السلطة القوامة فى المجال النقدى وهو السلطة - ايضا - القوامة - فى مجال التعاون مع العالم الخارجى فيجب ان نقر هذا فعلا وهذا ، يقتضى تدعيم البنك المركزى مهنيا بحيث يستطيع القيام بالدور المنوط به .

التعاون الدولى .. الاقتصاد .. الخارجية .. المالية .
والبنك المركزى هو مركز تجميع ما يتعلق بالارقام والتحقيق منها ولديه الادارة التى قال عليها الدكتور احمد ابو اسماعيل

آخر نقطة .. اوافق مع الدكتور الغندور فى انه لا بد من ترشيد الانفاق . واضيف لما قلته نقطة مهمة جدا فى رأى لنجاعة هذا العلاج وهو ضرورة تحقيق ام مراعاة العدالة فى تحمل الاعباء الاجتماعية ، وارجو ان يتمخض الجدل فى هذه الندوة والحوار حول ان الحاجة اصبحت مساسة ولا تحتل التأجيل .

الى اقامة كيان يرفع قضية الاستدانة من كافة جوانبها من البداية الى النهاية بحيث يقتضى هذا ايضا فيما يتعلق اذا كان اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب او البنك المركزى وكنقطة معلومات اتكلم بالنسبة للبنك المركزى لان الصحيح كما اشار الدكتور احمد ابو اسماعيل ان اصبغ

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٨٨

مستحضرات مصرية لعلاج

الانيميا من الأعشاب الطبية

نجح علماء التغذية بالمركز القومي للبحوث في إنتاج مستحضرات جديدة لعلاج الانيميا الناتجة عن نقص الحديد ، والتي تعد أكثر أنواع الانيميا انتشارا في مصر ، إذ تبلغ نسبتها في الأطفال ما بين ٦ الى ١٢ سنة فقط خاصة بالريف ٣٨٪ .

وصرح الدكتور فوزى الشوبكى ، استاذ التغذية ورئيس الفريق البحثي بأن المستحضرات الجديدة تتميز بقدرتها على مضاعفة امتصاص الفضل عناصر الحديد بالأمعاء ، وتم تعفيرها من مجموعة من الأعشاب الطبية المتوافرة بالسوق المحلية ومنها النعناع والينسون والكراوية والعرقسوس . وتجري حاليا الاتصالات بشركات الادوية في مصر لإنتاج هذا المركب الجديد على المستوى الصناعي لطرحه في الأسواق في شكل شراب .

مرکز الاہرام للتنظیم والمیکروفيلم

المصدر : اكنو
التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٨٨

Y Y

أمراض الدم والتحليلات الطبية أن هناك
انعدام ثقة بين الأطباء والأدوية المحلية
الموجودة في السوق ، وهناك مشكلة
الاستيراد للدواء لعدم الانتاج في مصر ،
وهذا يتطلب توافر عملة صعبة وفتح باب
الاستيراد .. وهناك مشكلة خطيرة وهي
الأدوية التي تحضر في الصيدليات بدون
رقابة من أى جهة .. ومشكلة الدواء
البديل تسبب قلقا عند طلب أدوية
المستشفيات التي تكون الرعاية الصحية
فيها بالمجان .. فغالبا ما يتم الحصول على
الأدوية المطلوبة عن طريق عمل
« مناقصات أو عطاءات » تتقدم إليها
الشركات الدوائية المصنعة للصنف
الدوائي المطلوب .. وغالبا ما يتم قبول
العطاء اعتمادا على رخص سعر الصنف ،
وذلك توفيراً للعمال وحسب الميزانية !!
مادامت كل الاصناف المعروضة متكافئة
كيميائيا دون مراعاة لتكافؤها العلاجي
أو ربما قد يتسبب ذلك في إعطاء دواء
غير فعال لعلاج حالة مرضية حرجية ،
وبذلك تكون الدولة قد خسرت ثمن
الدواء وصحة المريض وأيضا تعطيل
الانتاج عن طريق إجازات المريض
■ د. يسرية بسيوني مديرة عيادة
الفراغة للتأمين الصحى تقول إننا في

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٨٨

محمد الكيلاني

تصوير : أحمد بدوي

المريض بنفس المعدل والمقدار ..
وإمتصاص الدواء وظهوره في الدم يعتبر
مقياسا لفعاليته العلاجية ..
وهناك الدواء المتكافئ « العلاجى »
وهو الدواء الذى يعطى التأثير العلاجى
المتوقع والذي ينجح في شفاء المريض ..
والمشكلة هنا أن الابحاث العلمية خلال
فترة ربع القرن الماضية أثبتت أن التكافؤ
الكيميائى للدواء ليس بالضرورة ضمانا
للتكافؤ البيولوجى أو العلاجى .. ومن
هنا نعلم أن الدواء البديل قد يكون
أكذوبة ولا يحقق الغرض الطبى
المرجو ..

وجهة نظر الطبيب

■ يقول د . نبيل هاشم أستاذ جراحة
المخ والأعصاب وعضو مجلس نقابة
الاطباء عن غرب الدلتا والوجه البحرى
ورئيس نادى هيئة التدريس بجامعة
الاسكندرية : إن الأطباء لا يحبذون
استخدام ما يسمى « بالدواء البديل » ،
ويعصرون على أن يحصل مرضاهم على
الدواء الموصوف في التذكرة الطبية لأن
الأطباء عن خبرة يعلمون أن البديل
لا يعطى النتائج العلاجية المرجوة ..

هيئة مصرية للمراقبة الدوائية

كتب - أبو العجاج حافظ :
يتم خلال أغسطس الحالي إنشاء
الهيئة المصرية للمراقبة الدوائية لتحل
محل هيئة البحوث والمراقبة الحالية .
صرح بذلك . راجح نويدار وزير
الصحة وقال ان الهيئة ستضم نخبة
من الخبراء والاختصاصيين
المصريين .. وستقوم بمراقبة كل
هواء ينزل للسوق صوله مصر أو
مستوردا .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٨٨

٦,٥ مليون دولار قرض كويتي لتطوير شركة ممفيس للألوية

صرح الدكتور جمال غراب رئيس شركة
ممفيس للألوية بأنه تم الحصول على ٦,٥
مليون دولار من صندوق التنمية الكويتي
كقرض لتطوير شركة ممفيس للألوية .
سيستلم القرض الجديد في انشاء
ممفيس الجديدة والمزمع افتتاحها في أعياد
أكتوبر لإنتاج ١٠ ملايين عبوة عدا ثلاثة
أرباع المليار من الأكراس .

الدواء المهمل بالجمارك .. كيف يمكن إنقاذه؟! مطلوب مخازن للسبلع ذات المواصفات الخاصة .. بدلاً من مخزن المهمل

كتب - عادل البغدادي :

قررت مصلحة الجمارك تسليم رسائل الأدوية والعينات التي لا يقوم أصحابها بسداد الرسوم الجمركية المستحقة عنها إلى وزارة الصحة لتوزيعها مجاناً على الوحدات الصحية .

قرار مصلحة الجمارك يأتي بناء على توصية اللجنة العليا للسياسات بعد أن تعرضت أدوية قيمتها ٦٠٠ ألف جنيه لتلف جزء كبير منها نتيجة تخزينها في مخازن الجمارك منذ عام ١٩٨٢ دون أن يقوم أصحابها بتسليمها لرخصهم سداد الرسوم الجمركية المستحقة عنها .. مما جعل مصلحة الجمارك توالي عمليات اعدام أجزاء منها بين فترة وأخرى حتى تقرر مؤخراً تسليم الجزء المتبقى لوزارة الصحة لتسلمه بالمجان للوحدات الصحية والمستشفيات .

● مصدر مسئول بمصلحة الجمارك قال أنه تم فحص الأدوية اعتماداً على تاريخ الصلاحية قرين كل منها .. وأعدام ما انتهى تاريخ صلاحيتها وتسليم الباقي لوزارة الصحة .

● وهذا مايرفضه المسؤولون بشركات الأدوية "قطاع عام" والصيادلة ويعتقدون أنه لا سبيل أمام دواء تم تخزينه تحت إشراف غير صيدلي سوى الإعدام مهما كانت قيمته على أساس أن الحفاظ على صحة الإنسان أهم من ثمن الدواء .. وعلى أساس أيضاً أن تحليل الدواء لمعرفة صلاحيته يتكلف أكثر من قيمته .



الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٨٨

وقال رئيس إحدى شركات الأدوية
« قطاع عام ، مادام الدواء خرج من
مخازنه الطبيعية - الصيدليات - فلا
يمكنني قبوله حتى لو كان تاريخ
الصلاحية لا يزال ساريا فتاريخ
الصلاحية ليس هو المهم بل طريقة
التخزين .. وبالتالي فتسليمها لوزارة
الصحة يعد خطأ فنيا وإنسانيا خاصة
ان هذه الادوية لم تتكلف الدولة شيئا
بشأنها .. وان معظمها عينات من دواء
لم يتم تسجيله بعد .
وجهة النظر تلك يؤيدها مصدر
مسئول بهيئة الدواء حين يقول ان لكل
دواء دورة حياة وتاريخ صلاحية
تعتمدان على شروط التخزين والرطوبة
والحرارة ولما كانت تلك الادوية قد تم
تخزينها في مخازن « مهمل » الجمارك في
ظروف غير صيدلية منذ عام ١٩٨٢
وحتى الآن .. فلا بد من تحليلا كـ

الرسائل واجراء مراجعة شاملة لكل
الاصناف واخذ عينات منها للتحليل
خصوصا الاصناف التي تحتاج في
تخزينها لشروط معينة كنسبة الحرارة
والرطوبة بجميع انواعها البيولوجية
والكيمياوية .
كذلك لابد من مراجعة الشكل
الخارجي للدواء والتحقق من مدى
التحمل حيث ان الصناديق عادة
تتوضع فوق بعضها .
ويقول مصدر مسئول بمصلحة
الجمارك انه يمكن تلال عمليات فساد
الادوية عند تخزينها بمهمل الجمارك عن
طريق انشاء جناح جديد بها يتم تزويدها
بالاجهزة اللازمة لحفظ « الرسائل »
التي تحتاج الى شروط تخزينية
كالادوية وغيرها .. على ان يكون
اشراف متخصصين .. بدلا من
الرسائل التي يتم تحويلها الى
مهمل الجمارك للتلف .

توفير ٢٨ دواء في الأسواق منها أدوية القلب والمضادات وبنج الأسنان كتب - فاروق عبد المجيد :

تقرر توفير ٢٨ دواء بالأسواق كانت ناقصة في الشهر الماضي وهي أدوية القلب وبنج الأسنان والمضادات الحيوية وأدوية الحموضة وغيرها

وكانت لجنة نواقص الأدوية قد عقدت اجتماعها الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور مصطفى إبراهيم وكيل الوزارة بهيئة الأدوية لمتابعة الموقف الدوائي بالأسواق خاصة الأدوية الأساسية والحساسية وذات الاستعمال الدائم ، والعمل على توفير البدائل .

وأكد وكيل الوزارة أن اللجنة تقوم باستقصاء ميداني عن مدى توافر الأدوية بالصيديات وشكوى المرضى وأراء النقابات الطبية وما يحصل لها من تقرير وفي ضوء ذلك تتم متابعة الموقف الدوائي بالبلاد ، كما تعقد اللجنة اجتماعا أسبوعيا مع المكاتب العلمية لشركات الأدوية لمتابعة إنتاجها وطرحه بالأسواق وتوفير الخسائر الدوائية للشركات وتبادلها بين شركة وأخرى وتقدر التركيز على توفير الأدوية في المناطق النائية وذات الكثافة السكانية المرتفعة وتدعيم العمل بصيديات الخدمة الليلية ، كما تقدر أن تتولى اللجنة متابعة قرارات اللجان العلمية بهيئة الأدوية والخاصة بوقف إنتاج بعض الأصناف لظهور أنواع أخرى منها وأثبت عدم فاعليتها واضطر الأطباء بالصيادلة بديلاتها للخدمة .

المصدر : الأهرام-----رام
التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٨٨

١٧ / مصر / كبسولات دوائية
القاهرة في ١٨ أغسطس / واخ / نجح العلماء المصريون لأول مرة في العالم في
استخلاص المواد الفعالة لانتاج الكبسولات الدوائية الجلوتينية المطلوبة والرخوة من
الابكار المصرية .
وقد بدأت التجارب الانتاجية لهذه الكبسولات في اول مصنع مصرى عربى
مشارك في منطقة العامرية بالاسكندرية .
ويشهد هذه التجارب الخبراء الامريكيون العالميون .
وقد تم تركيب الخطوط الانتاجية بايدى مصريه ١٠٠ / ٠ .

نجح العلماء المصريون في إنتاج الكبسولات الدوائية الجيلاتينية من البقر بدلا من الخنزير

لأول مرة في العالم



د. راغب بوبدار

منذ حوالي عشر سنوات وأنا اجلس اليه في معمله وسط قنايب الاختبار وزجاجات المعاليم والكيمائيات المختلفة ومئات المجلات الضخمة استمعت منه إلى مايجيش في صدره من أمنية علمية جديدة تراوده ويحاول أن يقتصر فيها وأن يطوع العلم الذي حصل على ارفع درجاته العلمية في خدمة تحقيق هذا الهدف الحضاري الكبير ..

قال لي العالم الكبير الدكتور ولحقه عبد الله قائد فريق البحث العلمي المتميز في كبرى شركات الدواء المصرية أن أمنيته أن يصل إلى تركيبة صحية جديدة من مصدر طبيعي آمن لإنتاج الكابسولات الجيلاتينية سواء الرخوة أو الصلبة المستخدمة في صناعة الدواء الذي بدأت مصر وقطاعها العام في تلك الوقت يحتل المكانة العلمية العالمية الرائدة بقيادة هذا الوطني المخلص الدكتور عبده محمود سلام وزير الصحة الأسبق والذي اختارته ١٤ دولة عربية بالاجماع لقيادة مسيرة انشاء اول صرح دولي عربي مشترك يتمثل الآن في ١٢ شركة دواء ومستلزمات عملاقة ...



د. عبده سلام

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٨٨

تحقيق بقلم : أبو الحجاج حافظ



العالم المصري الدكتور وفيق عبد الله
في مصانع الشركة الجديدة

لقد بدأت التجارب الانتاجية فعلا
وبصفة أولية مع هذه المناسبة
السعيدة على خطى انتاج سريع لانتاج
اول كابسول جيلاتيني صلب من البقر
وليس من الخنزير ولأول مرة في
العالم كله ...

لقد استجاب الله تعالى لدعائنا
وتوج الايمان والهدى والعطاء ...
وكانت الاخبار التالية :

● ستبدأ التجارب الأولية كذلك لأربع
خطوط انتاج عادية خلال هذه
الأيام ...



فرحة العاملين ببدء الانتاج في الشركة
العربية للمنتجات الجيلاتينية الدوائية

وكنتم اعرف تماما شدة ايمان
الرجل وشدة إخلاصه وتمكنه من
علمه واصراره مما يؤكد لى انتصاره
ونجاحه

وتابعت خطواته ...

وعهد اليه الدكتور عبده سلام
مسئولية قيادة العمل لاتشاء اول
شركة عربية لانتاج الكابسولات
الجيلاتينية والمنتجات الدوائية
المماثلة ...

وتسلمها أرضا صحراوية في منطقة
الناصرية بالعامة بمحافظة
الاسكندرية

وابدأ العمل الجاد المضنى ...

سنوات مشقة بالكفاح والهدى
والعطاء .. ٦ لىالى من المعاناة
والصبر والفكر المتحضر والايمان
العميق

وكنتم اتابع العمل ... وكثيرا ماكان
الرجال يضعون ايديهم على قلوبهم
خوفا أو تحزنا لعقبة أو مشكلة تنود
هنا أو هناك

... وفي بداية هذا الصيف

.... وفي بداية هذا الصيف زرت
المواقع لا فاجأ بما يشبه الحلم
المصانع تم بناؤها ... الماكينات
الضخمة تم تركيبها تقريبا .. المرافق
والأقسام التالية يجرى العمل فيها لىل
نهار

وعدت لاهنىء الرجل ... لا شد
على يد العالم المصري الكبير الدكتور
وفيق عبد الله رئيس مجلس ادارة
الشركة العربية للمنتجات الجيلاتينية
الدوائية ...

الخبر السعيد

وأمن .. ومع مطلع العام الهجرى
الجديد تلقت الخبر السعيد لى ..
ولمصر ولعلمائها ولأمتنا العربية
والاسلامية ..

لقد نجح العلماء المصريون فى
استخلاص المادة الجيلاتينية من
الابكار المصرية !!!

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٨٨

ورجاء للصديق الكبير الدكتور محمد
زاهب دويدار وزير الصحة الذي يلود
القطاع الصحي والدوائي في مصر من
نصر الى نصر بإيمان وأصرار ووعي
وفلسفة مصرية انسانية واسعة
لقد وجدوا منه على البعد كل التأييد
وكل الامكانيات لأقامة هذه الصناعة
الحضارية لأول مرة فوق الارض
العربية أن يجدوه بينهم ليشاهد ثمره
تشجيعه وليحمل عنهم رجاء وامل الى
الرئيس القائد محمد حسني مبارك
ليشهد هذا الاعجاز العلمي الذي حققه
ولم يعهده ابناء مصر وعلمائها !

● الخبرات العالمية بعد نجاح
التجربة المصرية جاءت لتشيد النصر
المصري العلمي الحضاري الجديد
وتطلب المشاركة بخبراتها
وتكنولوجياتها ...

● وكانت اخرها الخبرة الامريكية
المتفئة في شركة « ليجي » وشركة
« شيربوريل »

● استطاعت الشركة العربية
للمنتجات الجيلاتينية ان توفر لمصر
العملة الصعبة التي كانت تستخدم
بالملايين في استيراد الجيلاتين
المطلوب لمصانع الدواء المصرية

● الانتاج يلبي احتياجات مصر
بل وستقوم المصانع المصرية للعربية
الجديدة بالتصدير اعتبارا من بدء
العام القادم ١٩٨٩ بمشيلة الله
تعالى

● سجل ابناء مصر .. مهندسين
وكيماويين وصيادلة وعاملين
بفكرهم من للمصري وسواهم
المصرية هم تركيب خطوط الانتاج
السنة وبطريقة تستخدم لأول مرة في
العالم ... وهنا نذكر المهندس
المصري احمد رءوف المدير الفني
الذي قاد هذا العمل الذي يعد لخطين
جديدين للانتاج لتصل الطاقة الى ٨
خطوط

٥٠ ألف متر مربع

وفوق ٥٠ ألف متر مربع في
العامرية ترتفع الآن الى عنان السماء
اصوات هدير الآلات وتهليلات
العاملين الذين صبروا وثابروا ليقيموا
هذا الصرح الحضاري المصري
العظيم ... ويبلغ رأس المال ١٠
مليون جنيه والاستثمارات ٢٦ مليون
جنيه تساهم الشركة العربية « اكديا »
بنسبة ٦٥ في المائة وشركات القطاع
العام الدوائي - الجمهورية والعربية
والنيل والنصر والقاهرة بالباقي ...

امل ورجاء

ومن هؤلاء الرجال اجمل امل

علوم

يقدمه

صلاح جلال



أ. د. يحيى مصطفى بسولي

مشكلات الرقابة على

الأنوية في دراسة مصرية

لمعهد الإنماء العربي

□ □ بمناسبة ما كتبه بس من
تأمل البحث العلمي في صناعة
الدواء مع العاملين في هذا المجال
من الصيادلة والكيميائيين تلقت
دراسة علمية للاستاذ الدكتور يحيى
مصطفى بسولي عن الرقابة
النوعية على الأنوية ومشكلاتها
التقنية ، وهو موسوعة رائعة في
٧٧٤ صفحة وجهد علمي وتنظيمي
ممتاز ، وأصدره معهد الإنماء
العربي في بيروت ، وهو أول مرجع
في المكتبة العربية في هذا المجال
الحيوي .

□ □ أن هذه الدراسة تفتح الباب
أمام المهتمين العربي لإنتاج أنوية
ذات جودة عالية تكون أكثر فائدة
للمريض العربي كمدخل لرفع
المستوى الصحي والتنمية
السليمة .

□ □ ويطلب الدكتور يحيى مصطفى بسولي ضرورة تدريس
التحليل الصيدلاني والرقابة النوعية على إنتاج الدواء تصنيعاً
وتركيباً في كليات الصيدلة ، وهذا طلب هام وأساسي وضروري
بعد أن توسعت صناعة الدواء العربي وتقدمت .

الزجاج الدوائى المصرى يصدر للعراق والدول العربية

كتب - أبو الحجاج حافظ :

اجتمع الدكتور عبده سلام رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للصناعات الدوائية بالمحاسب إبراهيم أبو الوفا رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للزجاج الدوائى « ايجكو » لاستعراض الخطوات الناجحة التى قامت بها الشركة لتصدير إنتاجها للدول العربية وخاصة مصانع الدواء بالعراق الشقيق .



د . إبراهيم أبو الوفا



د . عبده سلام

صرح لى المحاسب إبراهيم أبو الوفا بأن الشركة تقوم بإنتاج الزجاج العلى فى صورة زجاجات شراب

وقطرة وبرطمانات والزجاج الابيض فى صورة زجاجات محاليل طبية ومضادات حيوية وبرطمانات وزجاجات أشربة دوائية مختلفة

ونوعيات أخرى عديدة بأحدث أساليب التكنولوجيا المطبقة فى الإنتاج ويتم الخلط على أعلى مستوى فى بالكمبيوتر كما يتم التشكيل عن طريق

ماكينات أوتوماتيكية تتحكم فى الوزن والطول والمقاس والسعة وبصورة منتظمة ويتم الفحص والمعالجة طبقا لأحدث الاسس العلمية والتكنولوجية

مع مراعاة ضمان عدم التلوث والنظافة وتحقيق الصلابة العالية للزجاج المستعمل فى الابوية والمواد الكيماوية .

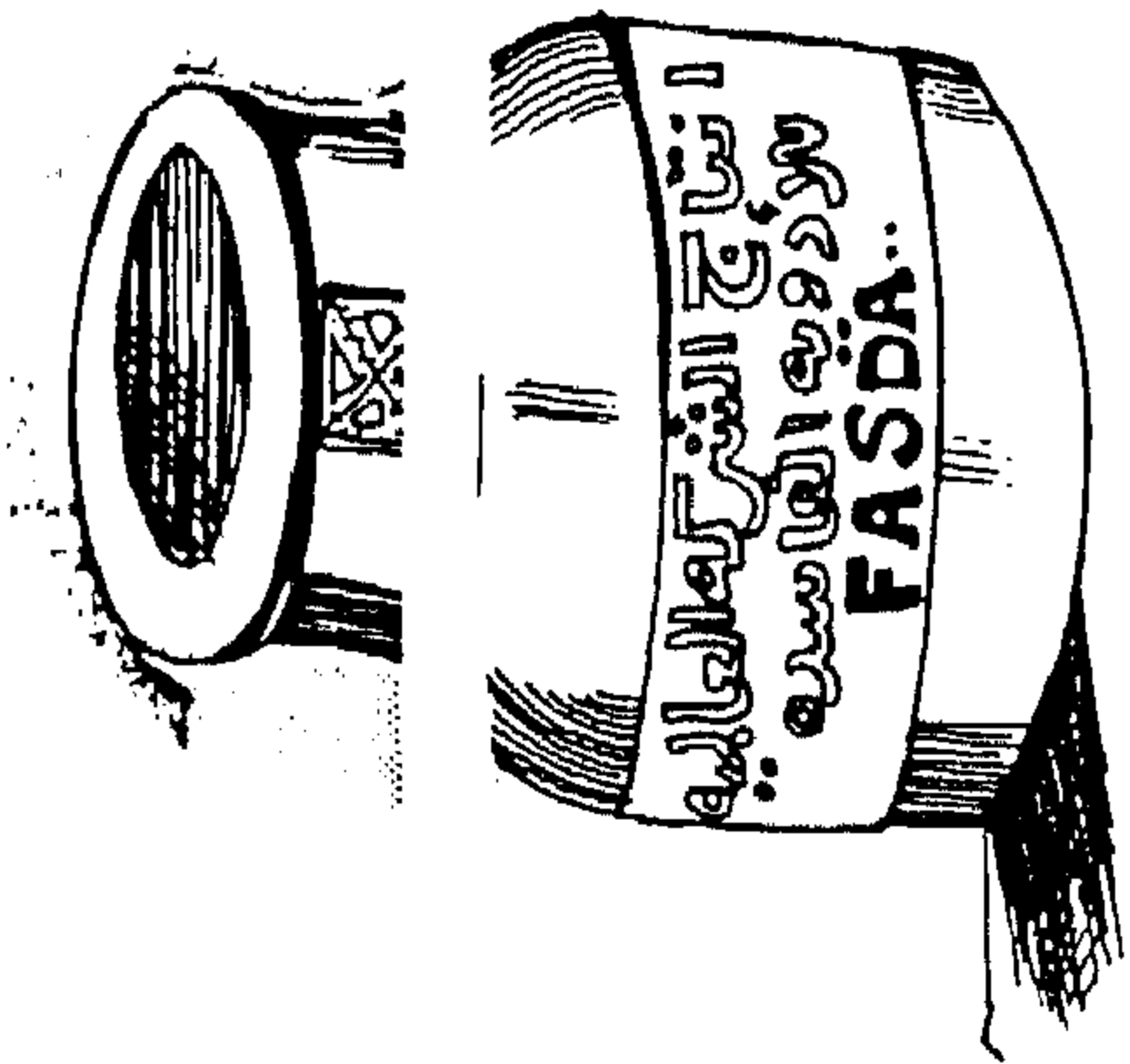
وصرح المحاسب إبراهيم أبو الوفا أن المساعدات التى قدمها الدكتور عبده سلام من جهده وخبرته وتجاربه وإنصالاته العالمية فى مجالات الدواء والمستلزمات والعبوات ستظل القوة الدافعة دائما للرجال الذين أقاموا هذا

الصرح الحضارى فى محافظة السويس بمنطقة جبل عتاقة حيث يسجلون فى كل يوم نصرا جديدا لمصرنا الغالية وأمتنا العربية الخالدة .

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

تدابير الرقابة بفساد الأدوية تصل بعد انتهاء بيعها للمرضى !

سحب الدواء من السوق الفجائية للوجبة المروحية للأدوية الفاسدة



عاصمة الادوية الفاسدة!

هناك أدوية فاسدة في الصيدليات !!
لدينا اسمائها .. وفواتير شرائها .. واملكن نواجهها ايضاً ..
لكننا على ثقة تامة ان شيئاً لن يحدث .. وان احداً لن
يعاقب .. كل ما يمكن ان يحدث فقط هو ان تتحرك الاجهزة
المعنية لجمع هذه الادوية من الصيدليات بعد ان يتم بيعها
للمرضى !
والسبب هو ان القانون لا يعاقب مروجي الادوية الفاسدة .
ولذلك لن يتم توجيه اى اتهام للشركة المنتجة للدواء الفاسد
او الموزعة له .. والا هم لن يتوقف إنتاجها .. والنتيجة استمرار
توزيع وترويج هذه الادوية الفاسدة ! .. واستمرار تعاطي
المرضى لهذه الادوية !

اكتشف سبب انتشار هذا المرض ..
لقد كان دواء اسمه
« هستاجلوبين » .. هذا الدواء يستخدم
لعلاج مرض « ضعف المناعة الذي
يسببه نقص كرات الدم البيضاء ،
ومرض الحساسية !!

وهذا الدواء هو احد مشتقات
« الدم » !

دواء « هستاجلوبين » كانت توزعه
الشركة المصرية للأدوية ، والتشفيلة
رقم « ٩١٥ » ، هي التي ثبت فيها وجود
« الايدز » ..

اسرعت الشركة بجمع الدواء من

هذا هو ما تؤكد اقوال الشهود
التي جمعناها في القضية الخطيرة ..
قضية الادوية الفاسدة ..

شهادات عديدة

في ديسمبر ١٩٨٧ .. وفي مدينة
الاسكندرية الجميلة تم اكتشاف عدة
حالات محدودة للايدز (فقد المناعة) .

وارتفعت درجات البحث عن سبب
هذا المرض الخطير .. في المستشفيات
« بنوك الدم » ، القادمين من الخارج .. في
كل مكان ..

وبعد صراع مضم مع الوقت تم

تحقيق :

ابراهيم عيسى - لؤى محمود

« bolics التي تستخدم لتكاثر الخلايا ثبت علمياً انها تسبب حدوث السرطان ، ومازالت من اكثر الادوية استعمالاً في السوق المصرية .

(مجموعة توقيعات لبعض الصيدالة)

● ● ●
على مسئولية د . يوسف عز الدين عميد كلية صيدلة الاسكندرية ونقيب الصيدالة بعض تشفيلات هذه الادوية التي تباع الآن بنجاح ساحق في الصيدليات المصرية غير مطابقة للمواصفات العلمية تبعاً للتحاليل التي قامت بها صيدلة الاسكندرية ، وهي لبيوزيل ، انثروكين ، ميبينكول ، سالكس !

● ● ●
وصل خطاب عاجل مكتوب بخط اليد إلى وزير الصحة د . راغب دويدار وإلى نقيب الصيدالة (يحمل تاريخ ١٩٨٨/٨/٣ ، ورقم الوارد للنقابة ٩٥١) وموقع من الدكتور رافت نجيب مندوب مبيعات بشركة امون . يقول فيه :

« تقوم شركة امون للادوية ببيع اصناف من الادوية انتهى تاريخ صلاحيتها وتقوم بتحميلها على اصناف « رواتنكس ، رواكول ، الفلاديموتربين ، وهذه الادوية التي انتهت صلاحيتها هي « اسي جيل ، « سولتزين كريم ،

الاسواق ، لكن بعد ان كان قد وزع بالفعل .. وكنا ساعته في اوانل ١٩٨٨ .

التوقيع
(د . محمد عبد المقصود - صيدلي)

● ● ●
تصدر مصرف قنطرة ، بريزولين ، للعين لإحدى الدول العربية ، كدواء شهير هناك وصناعته المصرية لها سمعة ذائعة الصيت .. لكن الدولة الشقيقة اعلنت الدواء لمصر .. حيث اثبتت معاملها ان القطرة ملوثة !! وما كان من شركة الادوية إلا ان جمعت كل مرتجعات التصدير ووزعوها على الصيدليات في مصر كلها !! وقد تم بيعها للمرضى المصريين .. غير ان صحف هذه الدولة العربية قامت بنشر القصة وحذروا المصريين من استخدامها !!

التوقيع
د . علي الرئيس
عضو نقابة الصيدالة

● ● ●
ادوية الفيستل والفيستالينال وهي مطروحة في الاسواق المصرية الآن قد ثبتت خطورتها على صحة الإنسان وتم إلغاء استعمالها في الخارج .. كذلك مجموعة حقن ، انابوليكس ، « Ana- »

المصدر : روز اليوم
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

أقراص مرض السكر في علب التوفالجين
ومشروب حلبة في زجاجات المضاد الحيوي
وزجاجات دواء الإسهال تنفجر أثناء فتحها!
● الدواء الفاسد جلب الايدز للأسكندرية!
● بيع دواء فاسد للمصريين بعد إعادته من التصدير!

وعلى سبيل المثال وليس الحصر .

فانورة رقم ١٠٨٦٩ في ١٩٨٨/٧/٢٢

صادر لصيدلية ، ، ، ، ، بالقاهرة .

فانورة رقم ١٠٨٧٠ ، ١٠٨٧١ في

٨٨/٧/٢٢ صيدلية ، ، ، ، ، حلوان ..

وتتركز هذه الظاهرة في مناطق حلوان

- إمبابة - الإسماعيلية خاصة وبالقى

الجمهورية عامة ..

كما تقوم الشركة ببيع صنف

، ريبتران ، أقراص لصيدليات معينة

بسعر البيع للجمهور بدون تحرير

فواتير نهائياً وهذا الصنف غير موجود

بفروع البيع بالشركة ولكن مصدره

طرف الاستلا ، ، ، ، ، بمدينة

السلام بالقاهرة برجاء من سيادتكم

سرعة التحقيق ،

تحريراً في ١٩٨٨/٧/٢٥ .

ذهبنا للدكتور احمد شوقي جنيدي

مدير هيئة الرقابة الدوائية ووجهنا له

السؤال التالي .

● هل لديكم علم بهذه الشكوى .

وبوجود هذه الادوية الفاسدة في

الصيدليات ؟

- اجاب . ليس لي اى علم بهذه

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

الشكوى .. واعتقد ان هذه الشكوى مجرد إشاعة !!
للادوية .. تنتجها ٢٢ شركة بالقطاع
الدوائى منها ١٣ شركة استثمارية ..
تعمل ما بين التصنيع .. والاستيراد ..
والتوزيع ..

تشجيع الفساد

يوجد في مصر الآن ٢٨٠٠ صنف
فلى علم ١٩٧٥ تم إلغاء القرار الذي



المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

صدر عام ١٩٦٠ ويقضى بقصر استيراد
الأدوية على الهيئة العليا للأدوية
(قطاع علم) وبذلك فتح الباب أمام
الجميع لاستيراد الدواء من الخارج .
وقد تطور إنتاج الدواء من ٣١.٩
مليون جنيه قيمة إنتاج القطاع العلم
٧ ملايين جنيه قيمة إنتاج القطاع
الخاص في سنة ١٩٧١/٧٠ حتى وصل
في سنة ٨٧/٨٦ إلى ٣٤٣.٩ مليون جنيه
للقطاع العلم و٢٢٩.٣ للقطاع الخاص
مع ملاحظة شديدة الأهمية وهي أن
شركات الأدوية الخاصة لم تصنع دواء
واحداً جديداً واقتصرت على البدائل
المستوردة !

من ناحية أخرى تطور نصيب الفرد
عام ٧١/٧٠ حيث كان متوسط استهلاك
المواطن المصري من الدواء الذي ينفقه
على صحته العليلة ١٥٥ قرشاً فقط
ارتفع عام ٨٧/٨٦ إلى ١٥ جنيهاً دفعة
واحدة !

بينما كان يستهلك الجمهور من
الأدوية المحلية عام ٧١/٧٠ ما قيمته
٤٤.٥ مليون جنيه ومن المستورد
٧.٢ مليون جنيه أصبح يستهلك من
المحل في عام ٨٧/٨٦ ما قيمته ٧٥١.٦٨
مليون جنيه بينما يستهلك من المستورد
١٣٥.٨٧ مليون جنيه .. طبناً
لإحصاءات هيئة الأدوية ..

السوق أصبحت مكتظة .. بأدوية
بديلة .. والاستهلاك أصبح هائلاً ..
فكيف يتم حماية المواطن ، المريض ،
من زحف الفساد على ٢٨٠٠ صنف
للدواء و٢٢ شركة للأدوية ، يحكم

بعضها قانون الربح وحده .. ولا شيء
غيره .. حتى ولو صحة الإنسان !!

رقابة مغلولة اليد

الحل في الرقابة .. او وجود رقابة على
الادوية ..

وهي موجودة في مصر بالفعل وتحمل
اسماً وطنياً خالصاً ، الهيئة القومية
للمراقبة والبحوث الدوائية ، ولكن هذه
الهيئة مغلولة اليد تماماً وبحكم
القانون .

فعندما تنتج اية شركة ادوية او
تستورد دواء لعلاج مرض من الامراض
يصبح امامها مهمة التاكيد من
صلاحيتها !

وهناك ٤ مراحل للمراقبة على هذا
الدواء المنتج ابتداء من الخامة
المستوردة ثم معمل داخل الشركة نفسها
يتأكد من التركيبية وصلاحيتها .. ثم
هيئة الرقابة الدوائية التي ترسل لها
الشركة عينة لوضع تقرير عن الدواء
الجديد ! ثم إدارة الصيدلة التي تتولى
الرقابة عند بيعها للمستهلك !

وعندما يوقع مدير المعمل داخل
الشركة بصلاحية الدواء (بالمناسبة هو
مجرد موظف عند صاحب الشركة) تعد
الشركة الدواء للنزول في الاسواق قبل
الحصول على اية ورقة من هيئة
الرقابة !!

تضع الدواء في ، العلبة ،
و ، الزجاجات ، و ، المصنعات ذات

الطباعة الفاخرة ، .. وتلقبه على ظهور
السيارات ، وينطلق مندوبوها إلى
الصيدليات في جميع انحاء مصر ، معهم
الفواتير والإيصالات !

وكعادة يدخل المندوب ضلحاً
بحقيبته الدبلوماسية السوداء (في
الغالب) ويتبادل اخر التكت مع
الصيدلي .. ثم يعطيه الكميات التي
يطلبها من الدواء ..

هل يسأل الصيدلي هنا عن اية ورقة
من الرقابة او من الشركة حول صلاحية
الدواء ؟ !

الإجابة بالنفي القاطع ..
اما إذا خرج تقرير هيئة الرقابة يقول
إن الدواء غير صالح ، فإن مفتش
الرقابة يذهبون إلى الصيدليات لضبط
وتحريم الدواء ، ولكنهم غالباً يفاجئون
بان الدواء قد نفذ من السوق !
وعند هذا الحد تنتهي مهمة هيئة
الرقابة !

ولكن هناك إدارة الصيدلة في الوزارة
للتفتيش عن الادوية .. ، يذهب المفتش
إلى الصيدلية ويأخذ اية عينة من اى
دواء يريده ، ثم يذهب إلى المعامل
المركزية بوزارة الصحة .. الذي يرسل
لهيئة الرقابة بالعينات ، ثم تحللها ،
وترسل للوزارة تقريراً بها .
(بصلاحيتها او عدمها) ثم يذهب
مفتش الوزارة للصيدلة بعد ان تكون قد
تخلصت من الدواء الفاسد بالبيع
للمرضى ايضاً ..
قد يسألنا احد :

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

سكرتير النقابة :

سبب رواج الأدوية الفاسدة
القيادات الفاسدة !



- إنتي متأكدة إن كل ده حصل من دوا الزكام اللي
أنا كتبت لك عليه ؟

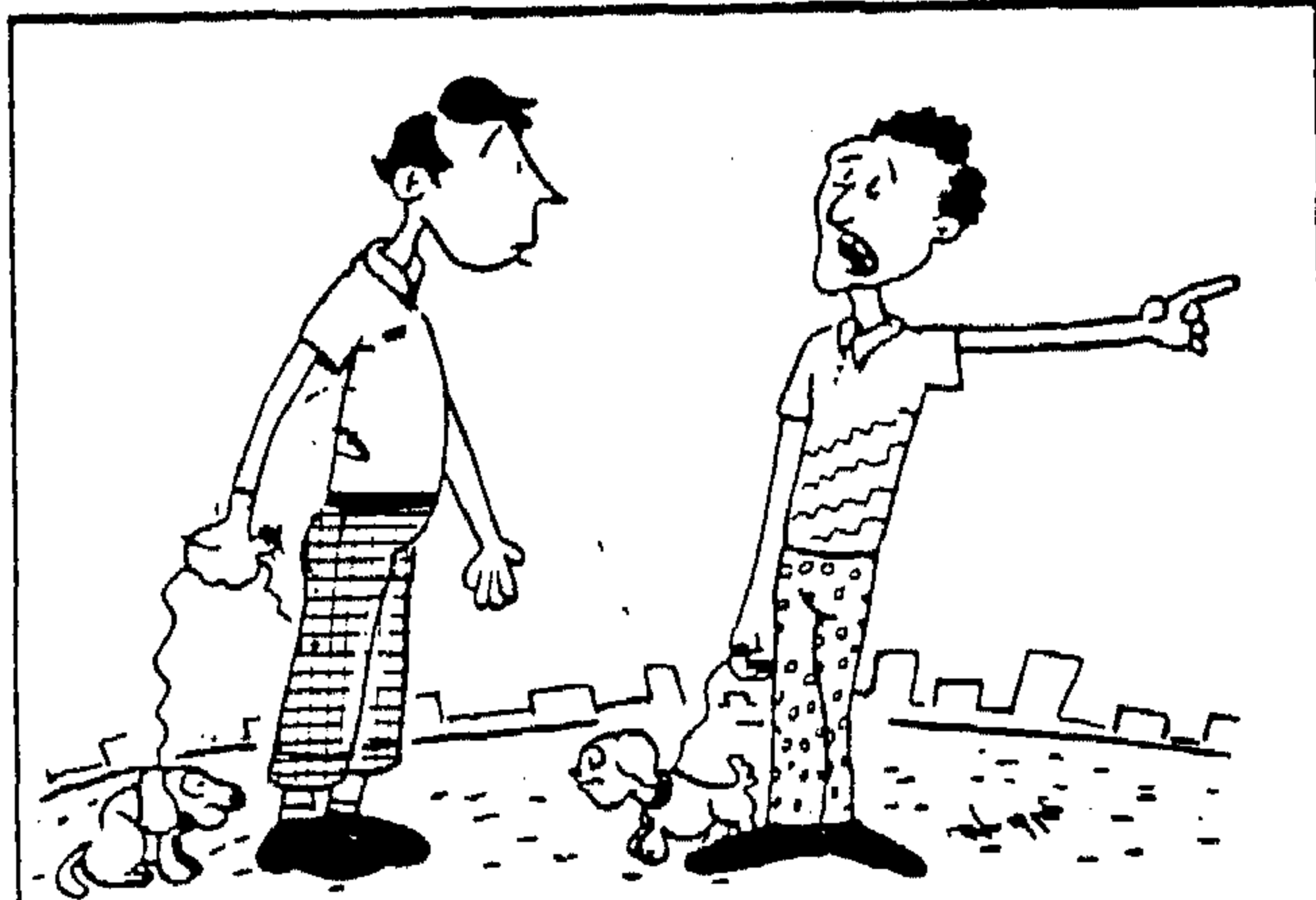
المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨



المصدر : روز اليوم
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

كلام صيادلة

إذا ثبت أن الدواء غير صالح وغير مطابق وفاسد تماماً فعلاً سيحدث للشركة ؟
نجيبه ونحن غير مرتاحي الضمير :
— ولا حاجة .. فالقانون ينص فقط على جمع الدواء من الصيدليات ..
وخلص !
د . كمال حسين صليح صيدلية بالمعادي يقول :
— هل يتخيل أحد أنه قد تم ضبط وتحريم عينة دواء في صيدلاني بمعرفة مفتشة الصيدلة منذ ثلاث سنوات



— أجرى بسرعة إلحق لك قزازة .. شامبو الكلاب
أبو ١٩ جنيه هناك في الإجزاء على أنه دوا كحة بـ
٣ جنيه و ٧٥ قرش بس !!

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

لقب الضادلة :

لا توجد رقابة على الأدوية في مصر

لتحليلها ، وحتى الآن لم تصلني نتيجة التحليل حتى يمكنني ان انصرف في الدواء الموجود لدى من هذا الصنف . ابينه ام لا ؟
إن من أكبر أخطاء سوق الدواء أنه يتم طرح بعض تشغيلات الدواء المصنعة في الصيدليات قبل أن تقرر هيئة الرقابة صلاحية هذا الصنف للاستخدام من عدمه . ثم يتم جمع هذه التشغيلة من السوق إذا ثبت فسادها . وعدم صلاحيتها وبالطبع يكون قد تم تداول ، جزء ، أو ، كل ، من الدواء وتعاطيه .

وفي الواقع فإن الرقابة الوحيدة في مصر الآن هي الأطباء ، حيث يصر الطبيب على دواء معين دون مثيله الذي له نفس التركيب وهذا دليل على أن أحدهما فعال دون الآخر .

د . محمد نصر صاحب صيدلية بالمعصرة يضع امثلة صارخة امام اعيننا ..

— لقد طرح شراب انتروكين لعلاج الإسهال وكان مثل زجاجات « المولونوف » ، يتفجر ويحدث دويًا هائلًا عند فتح الزجاجات .

وقد حدث أيضاً ان شركة هوكست قامت بتعبئة « راستينون » ، وهو دواء السكر في عبوات مكتوب عليها « نوكالين » ، وهو مسكن وخافض للحرارة وتم طرحها في السوق .

ومن الامثلة الطريفة ، المفزعة ، أيضاً ان إحدى الشركات قامت بتوريد شراب « سيجاميسين » ، (مضاد حيوي) لإحدى الجهات الرسمية في مصر التي اكتشفت معاملها ان هذه الزجاجات لا تحتوي شراب سيجاميسين ، وإنما تحتوي على مشروب ، الحلبة ، بدلاً منه !!

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

استجواب الرقابة

د . احمد شوقي جنيدي رئيس هيئة
الرقابة الدوائية ..
س : إذا قدمت لك دواء وقلت لكم في
الرقابة إنه فاسد .. فلماذا يحدث ؟
ج : إذا جاءت شكوى من أى مواطن
بهذا المعنى فلن أبال بها على الإطلاق ..
كذلك أية كلمة في الصحف عن وجود
دواء فاسد .. طالما لم يصلنى هذا بشكل
رسمى وعبر الخطوات الرسمية
المعروفة والمتبعة فانا لا املك تحليل أى
دواء إلا بعد إحالته لى من وزارة الصحة
وانا أقدمه بالتالى إليها وعليها
التصرف .

س : وإذا أخذت هذه الشكوى
وقدمتها لقسم الشرطة ؟
ج : سترسل النيابة إلى وزارة
الصحة التى سترسل فى فاعبدها إلى
الوزارة بتقرير واف ثم ترسله الوزارة
للنيابة ..

س : ساعتها يكون الدواء قد انتهى
من السوق ؟
ج : انا لا استطيع التفتيش على أى
دواء فهى ليست مهمتى انا فقط احل
واعطى تقريرى للوزارة !
س : إذا ثبت ان هناك دواء فاسداً ..
هل تتم معاقبة الشركة المنتجة او
المستوردة ؟

ج : مجرد تحرير وضبط الكمية
وسحبها من الاسواق .

ورأى النقابة

د . يوسف عز الدين عميد صيدلة
الاسكندرية ونقيب الصيدلة يتحدث
منفعلاً بكل قطرة من كيانه في هذا
الموضوع .. قل لنا وهو يخطب على
زجاج مكتبه بعنف !
● في الحقيقة موضوع الرقابة
الدوائية اهم واخطر خطوات صناعة
الدواء على الإطلاق .. واؤكد انه

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

عقوبات شديدة ورادعة على أية شركة
دواء تطرح دواء فاسداً في السوق حتى
لا يتكرر ذلك ولا نكتفى بمصادرة الدواء
فقط !

ود . محمود عبد المقصود سكرتير
عام نقابة الصيدلة يؤكد أن هناك
مجموعة من القيادات الفاسدة تتحكم في
شركات الأدوية ، وتقوم بتوزيع انفسها
على الشركات الاستثمارية ، في نفس
الوقت الذي يتولون فيه مناصبهم
الحكومية المسئولة ! - ووصلت هذه
النملاذج الصارخة إلى هيئة الأدوية
المنوط بها صناعة وتخطيط الدواء
المصري ..

انتهت إشارة د . عبد المقصود ..
ولم ينته التحقيق !!

إبراهيم عيسى - لؤى محمود

لا توجد أية رقابة دوائية في مصر ..
وهي منعدمة تملأ ولا تؤدي دورها
كحصن وسد منيع للمريض ضد هساد
الأدوية ! ورغم الجهود الحالية التي
ي بذلها د . احمد شوقي رئيس الهيئة
الجديد إلا أن أمامها الكثير ، فلقد
انشئت هيئة الرقابة لتؤدي دوراً شبيهاً
بهيئة F.D.A الأمريكية الشهيرة
التي تراقب كل ما يتعلق بالدواء
والغذاء في السوق الأمريكية والتي
تملك من السلطات والإمكانات مما يجعل
فرائض كبريات شركات الدواء العالمية
ترتعد خوفاً واهلاً منها فإنه يمكنها ان
تفلقه في ملح البصر أياً من مصانع هذه
الشركات في حالة ارتكابها لأبسط
المخالفات ، فلا تهلون ولا مجاملة فيما
يتعلق بصحة المواطن .

لذا يجب علينا في مصر ان نوقع

المكرمون من هيئة الدواء في حفل دار التحرير

كتب - أبو الحجاج حافظ :



- السيد الدكتور/محمد تيسير
الصاوي .

ومن العاملين السادة :

- سعيد حسن سليمان

- محمود أحمد حاليه

- محمود حسين حميدو

رشتت هيئة الدواء ستة من
العاملين بها للتكريم في حفل دار
التحرير للطبع والنشر تحت رعاية
الدكتور محمد راغب بوبدار وزير
الصحة مساء الاحد ٣٠ أكتوبر
لتفوقهم في عملهم وذلك بتكريم درع
وشهادة تكدير وميدالية الدار تلقينا
رسالة من الدكتور مدحت القطان
رئيس هيئة الدواء بهذا الترشيع الذي
ضم ثلاثة من رؤساء القطاعات هم :

- السيدة الدكتورة/سعاد مصطفى

داود

- السيدة الدكتورة/أميرة حسن

بدر

مليار جنيه قيمة استهلاكنا من الدواء هذا العام

تصل قيمة استهلاك الدواء في نهاية العام الحال الى اكثر من مليار جنيه تغطي الصناعة الدوائية الوطنية ٨٥ ٪ منها وقد تم خلال هذا العام تصدير ما قيمته ٢٦,٤ مليون جنيه ادوية للدول العربية والافريقية بالاضافة الى ما يتم تصديره من الخامات الدوائية لكل من المانيا وفرنسا وسويسرا مما يؤكد الثقة في جودة الصناعة الدوائية في مصر بالمقارنة بالمستوى العالمى صرح بذلك الدكتور يوسف عز الدين نقيب الصيادلة .

ومن ناحية اخرى وتاكيدا لاستمرار النجاح في هذا المجال ارسى الهيئة القومية للرقابة على الدواء بعد اعادة تشكيلها عدة قواعد للتشديد على الرقابة وجودة الانتاج في هذا المجال .

واكد نقيب الصيادلة سلامة الدواء المصرى وسمعته الطيبة التى اكتسبها داخليا وخارجيا على مدار السنين .

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٨٨

التأمين الصحى يوفر الدواء الموصوف
الذى يكتبه أطباء التأمين الصحى
للمرضى وإذا لم يتوافر فنعطى له الدواء
المثيل وهو غير الدواء البديل وهو الذى
يحتوى على نفس المفعول الكيميائى
والبيولوجى والعلاجى وذلك لامكانيات
التأمين الصحى واستراتيجيته فى
العلاج .. وتطالب بضرورة وضع
استراتيجية لشركات الدواء فى مصر ..
فلماذا تنتج شركات الدواء المصرية
أنواعا محددة ولعلاج نفس الأمراض ..
ويجب أن تتولى كل شركة دواء انتاج
أدوية مختلفة عن الشركات الأخرى حتى
تتوافر الأدوية والجودة فى سوق الدواء
المصرية ..

نقيب الصيادلة يفتح النار

□ د. يوسف عز الدين حمودة نقيب
الصيادلة يقول أنا ضد الصيدلى الذى
يبيع الدواء البديل والأطباء فى بعض
الاحيان لهم الحق فى تسمية الاسم
التجارى لدواء بعينه لأنه يعلم أن فيه
شفاء المريض .. والمريض هو ضحية
اخطاء شركات الأدوية وأجهزة الرقابة
الدوائية بمواصفات دستور الدواء ..
والحل فى مشكلة الدواء البديل هو ألا
نسمح بنزول دواء للتداول فى السوق
المصرية إلا إذا كان مطابقا للمواصفات
« دساتير الدواء » . وتقوم بالفحص
هيئات الرقابة التى أصبحت قاصرة عن
القيام بهذا المطلب . فالهيئة القومية

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

للمراقبة والبحوث الدوائية أصبحت هيئة أكاديمية ذات كادر جامعي وخرجت عن السياسة التي أنشئت من أجلها لحماية صناعة الدواء في مصر ووضع استراتيجية لها .. وحل المشكلة هو التأكد من الأدوية المطروحة في الأسواق وان تكون كلها متكافئة بيولوجيا وعلاجيا وهو حل يأتي على المدى البعيد عندما يشترط على أى شركة تطلب تسجيل دواء أن تقدم دراسات تؤكد فعاليته العلاجية ، وسرفض طلب التسجيل في حالة عدم التقدم بمثل هذه الدراسة ولا بد من تشديد الرقابة على مراكز البحوث في شركات الأدوية التي أصبحت الآن لاتقوم بعملها .. والحل على المدى القصير هو أن تقوم شركات الأدوية بعمل دراسات تؤكد أن مستحضراتها المطروحة في الأسواق ، متكافئة علاجيا ، وبيولوجيا وكيميائيا ، وتعطى شهادة بذلك من اللجان المختصة ، ويذكر ذلك بوضوح على علبة الدواء من الخارج حتى يطمئن كل من الطبيب والمريض على ان الدواء الذى كان يسمى بالدواء « البديل » هو دواء « مثيل » فى كل شئ ، وبذلك تنتهى المشكلة بين الطبيب والصيدلى وتنتهى أيضا حيرة المريض !! ويبقى الحل فى خطوات جريئة لابد أن تقوم بها وزارة الصحة لبعث الروح والحياة فى أجهزة هيئة الأدوية وهيئات الرقابة الدوائية فى الشركات وفى الوزارة نفسها !! □

ليسوا موظفين!

الفنية لمواجهة مكاتب الخبرة الأجنبية

علمية لمصر

للعمل كاستاذ متفرغ . كذلك الشعب
ورؤساء الشعب المختلفة في مراكز
البحوث لحنوا وضعهم .

يقول الدكتور عادل عز : المجتمع
دائما يتعجل الأمور وأنا مع المجتمع
لذلك .. قسمنا البحث العلمي إلى بحوث
متوسطة الأجل ، وأخرى طويلة
الأجل .. وقد صدر قرار وزاري بتشكيل
اللجان العلمية ، حوالى ١٢ مجلسا .
ضمت مجلس للبحوث الاقتصادية ،
والادارية ، ومجلسا لبحوث الصناعة ،
ومجلسا لبحوث البيئة ، وتضع الدولة
ميزانية خطة سنوية ، حوالى ١١٥
مليون جنيه لمدة خمس سنوات وهذه
المجالس تضم علماء مصر ، وهم ليسوا
موظفين في وزارة البحث العلمي -
ر هم استاذة - في الجامعات أو خبراء
في الوزارات أو مراكز البحث العلمي
المختلفة وهم يقومون بدراسة
المشروعات البحثية التطبيقية ، اللازمة
للخطة وعلى ضوء هذه النتائج - توضع
الخطة الخمسية وتعلن عن هذه
البحوث وتنتدس الجامعات ومراكز
البحث العلمي الآن للحصول على هذه
الابحاث وهؤلاء العلماء متطوعون ..
وياخذون اجرا بسيطا . بدل الجلسات
التي يحضرونها .

لكن وزير البحث العلمي يتساءل ؟
الستم معي في ان جميع الشركات
والوزارات عندها مشكل فنية

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٨٨

وتكنولوجية واقتصادية ولن هذه الشركات تلجأ إلى بيوت الخبرة الأجنبية وغيرها لحل مشكلاتها؟ نو للتعليم بأعمال استشارية تأخذ الغلب الأحيان سنة أو أكثر.. وأنا اعتبر أن كل هذا يدخل في إطار الاستشارات العلمية. لذلك قامت وزارة البحث العلمي بإنشاء صندوق الاستشارات الفنية والتكنولوجية. ويتم التعاقد بين الصندوق وهذه الشركات والوزارات مباشرة، وقد أسس هذا الصندوق منذ شهور قليلة جداً.. وله أعمال يومية ويعتمد صندوق الاستشارات في أداء خدماته على الرصيد القومي الكبير من الموارد المتاحة في مراكز البحث العلمي والجامعات ويستعين عند الضرورة بالخبرات الأجنبية اللازمة لسد الثغرات. ويؤدي الصندوق خدماته للغير من خلال تعاقد بمقابل يسير يحسب على أساس التكاليف التي يتطلبها نوع وحجم الخدمة المؤداة.

وتشمل خدمات الصندوق على تقديم المشورة الفنية فيما يختص بمشاكل الإنتاج والإنتاجية، ودراسة السوق ودراسات ما قبل الاستثمار شاملة دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وتطوير التكنولوجيا عملياً.. كما يقدم الصندوق بإعداد الدراسات والتصميمات الهندسية - وإيضاً - يقدم خدماته في مجال الهندسة البيئية

ومعالجة واسترجاع المخلفات ودراسة نظم الأمن الصناعي وتقييم المخاطر.. أما موارد الصندوق فتأتي من المبالغ التي تؤدي له مقابل الاستشارات والدراسات والبحوث والمعونات المحلية والأجنبية وإيضاً الهبات والتبرعات التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق. ويتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يرأسه وزير الدولة للبحث العلمي ورئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ويضم مديري مراكز البحث العلمي المختلفة ورؤساء أكاديميات البحث العلمي وممثلين عن الجامعات يختارهم وزير التعليم وقد طلبت وزارة السبلحة من الصندوق دراسة تأثير الخصائص المشعة والعلاجية للبيئة الطبيعية في أسوان، وسيناء، حملات فرعون، والبحر الأحمر.

كذلك عهدت وزارة الصناعة إلى صندوق الاستشارات العلمية بدراسة الصعوبات التي تواجه شركات الفوسفات بالحراروين بهدف تحسين جودة الإنتاج. وتخليصه من الشوائب.

كذلك طلبت هيئة التمدين والحراريات دراسة جدوى مشروع إنتاج ٦٠ طناً من السماد البوتاسي السلل المر بملاحات المكس - وإيضاً طلب وزارة الداخلية من الصندوق

حوار : فائزة سعد

دراسة حالة الأرض ومنشآت معسكر إدارة قوات أمن الاسكندرية بمنطقة رغم نتيجة تسرب الصرف الصحي .. إلى داخل المعسكر من خلال الملاحات المحيطة به وارتفاع منسوب المياه في مختلف أنحاء المعسكر كذلك من الأعمال التي يقوم بها الصندوق طلب من محافظة القليوبية لإعداد دراسة لوضع الضوابط والمعايير والتصميمات اللازمة لمعالجة المشكل الناجمة عن تشغيل مسابك صهر الحديد والرمال التي اقيمت بطرق بدائية . بدائرة شبرا الخيمة . وبصفة خاصة الأضرار التي تسببها لشبكة الجهد العالي وعوارض الكهرباء . ومحطة كهرباء المدينة . ويقول الدكتور عادل عز وزير الدولة للبحث العلمي إنه قد استصدر قراراً من مجلس الوزراء لقيام وزارة البحث العلمي بتكليف لوائح الخريجين من الكليات المختلفة والجامعات منذ عام ١٩٨٢ .. والذين لم يعينوا معيدين في هذه الجامعات في التخصصات العلمية المختلفة وستقوم وزارة البحث العلمي برعايتهم وتدريبهم للحصول على درجة الماجستير والدكتوراة ليكونوا علماء المستقبل . وقد أرسل الوزير إلى هيئة التنظيم والإدارة .. لإمداده بالكشوف اللازمة . والتي تضم هؤلاء الخريجين كان هذا أحد الموضوعات الهامة والكثيرة التي شغلت وزير البحث العلمي منذ أن تولى مسئولية البحث العلمي في مصر .

كما يقول : كان هناك سؤال ملح منذ ان توليت مسئولية وزارة البحث العلمي وهو اين اوائل الخريجين في التخصصات العلمية المختلفة ، وكيف اترك شبلها حاصل على مرتبة الشرف او تقدير جيد جداً .. وهم في اعتقادي كريمة ، المجتمع في الشوارع بدون عمل .. وبالقنات اضطرت للسير في خطين - الاول انني ارسلت لهيئة التنظيم والادارة لتكليف هؤلاء الخريجين بالبحث العلمي ، قراراً من مجلس الوزراء وإلا اكون قد حكمت على مراكز البحث العلمي بالجمود .

الثاني طلبت من مراكز البحث العلمي المختلفة ان تعمل خطة وتحدد في الأعداد المطلوبة لاستكمال الفرق البحث العلمي على مستوى الجمهورية ، المعامل يمكن اشترائها في اي وقت وكذلك المباني استطيع انشاءها اما الكوادر البشرية فهي المشكلة الرئيسية ونحن الآن بصدد تكليف اوائل الخريجين حتى الآن .

المنافسة مستمرة حول الأدوية الفاسدة:

رئيس هيئة القطاع العام للأدوية:

لا دواء فاسد الآن في الصيدليات والرقابة صارمة على الشركات

نال موضوع (الأدوية الفاسدة) الذي نشر في العدد الماضي اهتماماً واسعاً وردود فعل عديدة ..
فقد جاءنا من الدكتور مدحت عزمي القطان رئيس هيئة القطاع العام للأدوية رسالة يؤكد فيها أنه قام بدراسة وقلع التحقيق بالاشتراك مع رئيس هيئة الرقابة والبحوث الدوائية والمسؤولين بقطاع الدواء .
واسفرت الدراسة عن بعض الأمثلة تتصل بأحداث قديمة وعمل سبيل المثال .

● فيما يتعلق بدواء الراسبتون واستبداله بأقراص نوفالجين . فقد نعت الشركة المنتجة هذه الواقعة تماماً وذلك فضلاً عن أن الأجهزة الرقابية على المستحضرات بعد طرحها للتداول لم تتلق أو تكتشف أية واقعة في هذا الشأن .

● فيما يتعلق بالفستال والفيسيتال والانبوليك من حيث أنها ممنوع استعمالها في العالم لخطورتها على صحة الإنسان . فإن هذه الأدوية ومثيلاتها لمزالت مستخدمة في معظم دول العالم ولم يصدر أى بيان علمي من

● فيما يتعلق بموضوع عقار السيجمابيسين والذي استبدلت فيه المادة الفعالة بالحلبة . فإن هذا الموضوع حدث في الستينيات وقامت به عصابة لغش الدواء ، واتخذ في شأنها الإجراءات القانونية في حينه

● فيما يخص البرزولين والذي رفضته إحدى الدول العربية منذ عدة سنوات (سنة ١٩٨٥) فقد تم إعدامه في الدولة المصدر إليها ولم يسترجع لمصر . وبالتالي فإنه لم يتم توزيعه على الصيدليات . وقد اتخذ في هذا الصدد قرار وزاري فوري بحل مجلس إدارة الشركة المنتجة .

● وفيما يخص بختنر بمستحضر السبتوسيد المطهر الخارجى للجلد وتعبئته في زجاجات نوفلسيد ، نقط أطفال ، فهو أمر لم يحدث ، وإن سبتوسيد المطهر يتم إنتاجه وتعبئته بمعمل الشركة بأسبوط ، في حين أن نوفلسيد ، نقط الأطفال ، يتم إنتاجه وتعبئته بمعامل نفس الشركة بالجيزة

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٨٨

الدواء المصرى قبل ان يصل إلى يد المريض يخضع لإجراءات رقابية صارمة

على عدة مراحل ضماناً لتأكيد جودته وفعاليتها وسلامته وتتم على مراحل الرقابة أثناء تصنيع

المستحضر، والرقابة على المنتج النهائي من قبل الشركة، وأخيراً الرقابة الحكومية، وتضطلع بها الهيئة

القومية للرقابة والبحوث الدوائية والتي تقوم بإجراء التحاليل اللازمة على العينات طبقاً لنظام عالمي للتأكد من

مطابقة الأدوية للمواصفات وسلامتها وفعاليتها

وقد قامت وزارة الصحة في شهر أبريل الماضى (٨٨) بإحداث تغييرات جذرية في الأنشطة وكفاءة الهيئة ونتيجة لذلك كثفت الهيئة جهودها في دراسة فاعلية وسلامة الأدوية الهامة المتاحة في الأسواق مثل أدوية القلب، السكر، والأدوية المدرة للبول، وتأكدت بالفعل فاعليتها وسلامتها

وصناعة الدواء في مصر تغطي ٨٦٪ من احتياجات الشعب المصري وتضاعفت صادراتها للدول العربية والأفريقية والأوروبية والوزارة ترحب بكل رأى صادق ..

دكتور مدحت عزمى القطان
رئيس هيئة القطاع العام للأدوية

جهة رسمية أو دولية بهدف حظر تداول هذه الأدوية .

● فيما يتعلق بموضوع الهوساجلوبين ووجود أجسام مضادة لمرض الإيدز بها، فقد ثبت بواسطة اللجان العلمية أن وجود هذه الأجسام لا يعنى وجود فيروس الإيدز وانها لا تسبب المرض إطلاقاً .. ورغم ذلك أصدرت الوزارة قراراً بسحب هذه الأدوية من السوق حفاظاً للحالة النفسية كما اشترطت خلو هذه المواد عند الاستيراد من أى أجسام مضادة على أن يثبت ذلك بواسطة معامل التحليل المصرية .

● أما فيما يتعلق باستلام بعض الصيدليات لأدوية انتهى تاريخ صلاحيتها .. فإننا نرجو أن نتلقى بياناً باسماء هذه الصيدليات وأصحابها لاتخاذ الإجراءات القانونية المتبعة حيال مثل هذا الموضوع .

ويهمنا أن نوضح للرأى العام بأن

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٨٨

ورد من النقيب

وجاءنا من د. يوسف عز الدين
رسالة أخرى يقول فيها إن ما جاء
الرقابة على الدواء التركزت على منح
الدرجات العلمية مما حدا بالدكتور
راغب بوبدار مشكوراً بإعادة تشكيلها
على لسانه بشأن الرقابة الحكومية على
الدواء كان ينصب أساساً على هيئة
لتؤدى وظيفتها التي قامت من أجلها
وهي الآن على الطريق السليم "

ما فيا استيراد الدواء

عام ١٩٧٧ شهد مجلس الشعب جلسة خاصة لمناقشة السياسة الدوائية . لم تكن الجلسة هادئة . بل كانت عنيفة وحادة .. بدأت بهجمات ومقاطعات للمتحدثين .. ثم حلق فوقها التوتر والتحفز .. خاصة بعد أن تكررت صيحات الاستكسار للوزير المتحدث ..
الدواء ناقص .. الدواء فاسد .. الرقابة

غائبة .. والوزارة نائمة ..
تساءل الوزير .. أى دواء ناقص ؟
أجاب أحد الأعضاء .. مسميا قائمة من الأدوية ..
هنا فجر الدكتور إبراهيم بدران وزير الصحة انذاك قلبته التي لم تتكرر من قبل ..
أو من بعد .. !!

قال : ايها السادة الاعضاء ..
أنا على يقين أن هذا العضو المحترم غررت به أطراف المافيا .. التي كانت في زيارتي أمس ..
التي اعترف أمامك أن ممثلي شركات الأدوية في مصر .. عرضوا رشوتى صراحة .. لكننى اكنفت بطردهم .. وكان فى إمكانى إقناعهم إلى القضاء .. !!

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٨٨

تحقيق : حسن عامر

الأكثر من ذلك .. أضاف الدكتور
أيمن أنور إسماعيل رئيس جمعية
الأطباء الشبان ، أن بعض الشركات
المنتجة للأدوية جهزت معامل حديثة
لإنتاج الخامات الدوائية .. لكنها
متوقفة عن الإنتاج خوفا من لعبة
التشهير .. أو الضغوط أو مداخلات
المافيا .. منها مثلا شركة تنمية
الصناعات الكيماوية « إيه . بي . اى »
□ هل هذه معلومات مؤكدة ؟

●● أجاب : مؤكدة ومؤكدة ومؤكدة
بالصوت .. لقد علقنا في العام الماضي
مؤتمرا علميا عن الصناعات الدوائية
في مصر . اشترك في المؤتمر ممثلا
للشركة الدكتور فوزى بهارى . وقدم
ثلاثة دراسات عن أسباب توقف إنتاج
الخامات الدوائية وعرض علينا
الاساليب والضغوط المختلفة التي
تمارس ضد أى شركة تحاول الإفلات
من الخطوط الاحتكارات الدوائية
الدولية .. التي تسيطر عليها ١٥
شركة متعددة الجنسيات . وتتخذ من
زورخ مركزا لها ..

المحاضرة محفوظة لدينا بالنص
المكتوب .. كما انها مسجلة بشريط
فيديو ..

المنافسة بالخبرات الجديدة ..
بدأت الشركة بعرض خدماتها ..
ووقعت بالفعل عددا من اتفاقيات
التشغيل ..

إحدى الاتفاقيات وقعتها مع
« سويس فارما » ، لإنتاج خامات
أدوية « الحزن الرنوي » .. بمد
التصنيع والفحص المعمل والتأكد من
الصلاحية والجسدي .. رفضت
« سويس فارما » المنتج المصري ..
تفسير الرفض لا يحتاج إلى قدر
كبير من الاجتهاد ..

إن سويس فارما - كما تقول
مصادر شركة النصر - مؤسسة
أجنبية ، وليس من مصلحة الشركة
الأم أن تتوقف عن الاستيراد .. لأن
أرباح الخامات أفضل بكثير من أرباح
الأدوية الكاملة الصنع ..

يضاف إلى ذلك .. إن لعبة التشهير
من المباريات الشائعة في السوق تبدأ
اللعبة بأن تكلف أحدا بإنتاج شيء .. ثم
ترفض استلامه بدعوى عدم الجودة ..
صحيح أنك تغسر المقدم النقي
للتشغيل .. لكنك تكسب في المقابل
فرصة التشهير بالغير ..

هذه اللعبة تتعرض لها شركة
النصر ..

إن المحاولة الجارية الآن تستهدف
قطع رزق الشركة منذ البداية .. وحتى
يتردد العملاء الجدد أمام التعامل معها
مستقبلا .. !!



الدكتور أيمن أنور إسماعيل
شهادة بالصوت والصورة

خامات دوائية سنويا .. قابلة للزيادة
إلى ٢٢٠ مليون هذا العام ..
وإذا كانت الاحتكارات الدوائية
فرطت في عمليات التصنيع فإنها لن
تفرط بسهولة في عمليات تصنيع
الخامات ..

ومع ذلك نحاول ونتحدى ..
لدينا شركتان لتصنيع الخامات .
الأولى « النصر » قطاع عام . والثانية
« اكوفارما » قطاع استثماري يساهم
فيه القطاع العام ومسا زالت تحت
الإنشاء ..

الشركة الأولى ظلت تنتج خامات
محدودة منذ تأسيسها ، لكنها دخلت
منذ سنوات مرحلة الإحلال والتجديد ..
وزودت بتجهيزات تكنولوجية متقدمة
من اليابان .. وأصبحت قادرة على

«الجمهورية» تواصل كشف أسرار .. الحرب الخفية بين المنتجين والمستوردين

تواصلت «الجمهورية» في كشف أسرار الحرب الخفية بين المنتجين والمستوردين، حيث كشفت عن أسرار منة الله، مع كل حلف جديد تزج منه الستار عن أسرار منة الله، لولا يهرق في السوق المصرية من الأحوب...

تواصلت «الجمهورية» في كشف أسرار الحرب الخفية بين المنتجين والمستوردين، حيث كشفت عن أسرار منة الله، مع كل حلف جديد تزج منه الستار عن أسرار منة الله، لولا يهرق في السوق المصرية من الأحوب...



الدكتور إبراهيم إبراهيم
حاولوا رشوته



زكريا جاد
أسباب استقالته

الزبالة .. شطارة

وباريت الخامات الدوائية تأتيها من الخارج سليمة .. وعلى درجة عالية من الجودة ..

بالمعنى .. يرد بعضها مضبوطة .. والبعض فالفصلية زمنية .. أو يقترب من ذلك .. البعض الآخر لا يخضع لشروط التخزين والتعبئة السليمة ..

وبهذه المناسبة يتذكر مجتمع الصيالة نقاشاً عادداً جرى في أحد المؤتمرات الدولية بين الدكتور عبد القادر سيد أحمد عميد صيالة القاهرة .. وبين أحد ممثلي شركة إحتكارية للخامات الدوائية ..

قال الدكتور عبد القادر إن لديه وثائق ومستندات تكشف بوضوح أن شركات الأدوية متعددة الجنسية تعتمد تصدير « زبانتها » من الخامات إلى انعام الثالث ..

رد عليه ممثل الشركة قائلا : « هذه شطارة .. المهم عليكم أن

تكتشفوا « الزبالة » وتمنعوا دخولها إلى بلادكم أتم مسئولون أولاً .. وأخيراً .. !!

هكذا تخلص الأمور لدى الشركات .. تصدير الزبالة شطارة .. وليس مهماً كم عدد القبر الذين يضارون صحياً عند تغليل الزبالة .. لو استخدمها كعلاج ..

الأخبار للكانية

□ هل مضى ذلك أن معركة التصنيع إنتهت .. وأن الدواء المصري لا يواجه بأي منافسة أجنبية ؟ ..

●● أجاب الدكتور عبد العزيز السيد : كيف ؟! المعركة ما زالت قائمة .. لكن أقل حدة من حكاية الخامات ..

هذه مثلاً .. منذ عامين تقريباً شهد السوق المصري معركة حادة حول دواء تم تصنيعه محلياً لعلاج القلب .. دواء مصري ١٠٠٪ .. وليس إنتاجاً مصرياً بترخيص أجنبي ..

كان المنتج الأجنبي يعرض في السوق باسم « أبلات » .. ويستورد بنحو ١١ ماركة ألماني ، ويبيع مدهوماً للجمهور بـ ٢٧٥ قرشاً ..

عندما أنتجناه محلياً قمناه للسوق باسم « أبلات » وبسعر ٢٧٥ قرشاً .. وبذلك وفرنا تكاليف الاستيراد بالمئات المارة .. وفرنا للخزينة تكاليف الدعم ..

لكن المسألة لم تمر بسلام .. أنكر أننا تعرضنا لشهور طويلة من المضادة والضغط العنيفة .. والمؤسف أن بعض الضغوط صدرت عن الصحف بحسن أو بسوء نية ..

بدأت المعركة بأخبار مفروضة تقول مثلاً : إن أجهزة الرقابة الدوائية أوقفت تشغيل الدواء الجديد .. غير أن خبراً آخر ادعى أن مريضاً مات بمجرد أن استخدم العلاج الجديد .. خبر ثالث ادعى تحويل عدد من الأطباء الذين ينصحون باستخدام المنتج المصري إلى التأييد .. وتحويل بعض الصيالة بأسماء مجهولة إلى النيابة العامة لاتهام بعضهم ببيع دواء غير صالح للاستخدام الأسمى .. وهكذا ..

بعد أن أثبت الدواء فاعليته بشهادة صيليات القوات المسلحة تغيرت

الضغوط .. تحولت إلى عروض بالرشوة .. بالمباشرة .. أو بالرشوة الخفية .. مثل الدعوة لمؤتمرات دولية للصيالي وعلته .. لكننا صينا والحمد لله .. !!

الكابوس مستمر

دواء آخر أنتجناه لعلاج البلهارسيا باسم « نيسوسيد » .. كان المستورد الأجنبي يباع في السوق بسعر ١٥ جنيه للجرعة .. الإنتاج المصري معروض الآن بسعر جنهيات فقط .. ولما تأكدت وزارة الصحة من فاعلية المنتج المصري تعالفت عليه لبرنامج مكافحة البلهارسيا .. وقمناه بالفعل للوزارة بسعر ٣,٥ جنيه للجرعة .. هذا يعني أننا نبيع المنتج المحلي بنحو ٢٢٪ من سعر المنتج الأجنبي ..

لكننا لم نحقق هذه النتائج بسهولة أيضاً .. بالعكس تعرضنا للفس الكابوس ..

ومع ذلك لم تنته المعركة بعد .. فقد خلضت الشركة الأجنبية سعر الدواء الأجنبي إلى ٩ جنيهات بفارق ٦ جنيهات دفعة واحدة عن الأسعار الأولى ..

استقالة رئيس شركة

لكن الإنتاج الوطني لا ينتصر في كل المعارك .. بل أحياناً يتعرض لهزيمة ثقيلة ، لأن المنافسين له يتمتعون بالقرات واتصالات غير هادئة ..

وما زال مجتمع الصيالة يذكر قضية استقالة الدكتور زكريا جاد من رئاسة شركة النيل للدوية ..

تقول الوقائع - والعهد هنا هي الراوي - إن هيئة الرقابة على الدواء رفضت إنتاجاً للشركة باسم حقن الهيبارين بدعوى عدم صلاحيتها .. الأمر الذي دفع رئيس الشركة إلى عرض الإنتاج على منظمة الصحة العالمية للمحس جودته وجنواه .. وجاء قرار المنظمة بأن الحقن سليمة ومطابقة للمواصفات .. وأكبت معامل كلية الصيالة جامعة القاهرة تقرير المنظمة الدولية ..

ورغم ذلك استمر رفض الهيئات المعنية بالرقابة الدوائية .. واضطر الدكتور زكريا جاد إلى تقديم استقالته إزاء عناد أو سوء نية الجهاز الرقابية ..

نفسى الانتاج الوطنى

وكما ان الخامات الدوائية المستوردة بعضها مغشوش فإن الاموية المستوردة الكثير منها مغشوش أيضا ، يشهد على ذلك الدكتور الصبلى فاروق المسيرى عضو مجلس الشعب السابق ..

ويؤكد أن معظم المغالطات التى يعاقب عليها الصيانة تكون بسبب الاموية المستوردة .. التى تجاوزت صلاحيتها أحيانا . أو الممنوعة من التداول أحيانا أخرى .

ويضيف إن الدواء المستورد يتم ترويجه عن طريق شبكة منظمة من الاطباء يرتبطون بعلاقة ما بالمكاتب العنمية .. للشركات الاجنبية . ومكاتب الدهاية الخاصة بها ..

ويتم الترويج فى المرحلة الاولى عن طريق تقديم عينات دوائية لتجريبها على المرضى .. وملاحظة آثارها الطبية . وكتابة تقرير حول الدواء ..

بعض التقارير يكتبها كبار الاطباء ومشاهير أساتذة الطب بالجامعات المصرية ..

هذه التقارير تستخدم عادة فى المرحلة الثانية لترويج الدواء .. أى العرض على الجمهور من خلال الصيدليات .

والتقارير لا تكتب مجانا .. كل شيء مدفوع الاجر .. فى شكل أتعاب مباشرة .. أو أتعاب هدية ..

شهادة الدكتور فاروق المسيرى .. تؤكد شهادته هاتمة أخرى .. منها مثلا تقرير إدارة الاغذية والاموية الامريكية .. وهى إدارة فدرالية رسمية تقول : إنه بفحص ١٠٨٧ دواء اتضح أن ٢,٤ ٪ تمثل علاجاً حقيقياً ، ٨,٤ ٪ تعطى نتائج متوسطة . والباقي ٨٩,٢ ٪ له تأثير علاجى ضئيل ..

وهناك من يؤكد أن شركات الاموية لا تصدر لدول العالم الثالث .. ومن بينها مصر .. إلا منتجات الدرجة الثالثة .. ومع ذلك تنافس الانتاج المصرى الذى أكتسب التجارب كفاءته .. ولا تقتل بالمناصفة بل تحاول اغتياله . ونلوه من السوق تماما . !!

وجهة نظر

حكاية دواء !

قال صديقي الصيدلي : لسف . لا يوجد دواء واحد من هذه الروشتة !
قلت : ولكنني جئت إليك لتسعفني . أمل صاحبني إزاي القدر مررت على عدة
صيدليات وخرجت منها بخيبة المتعوس !
قال متنهدا : الأدوية غير متوافرة . ولن تجدوها فهي مقطوعة منذ شهرين !
قلت : ولكنها سبعة أدوية ! طب دعيس مشان خاطري يمكن تلاقى ولو نص
طبة !
قال : برضه لسف . ولست وحده الشكوى . الأطباء يصرون على كتابة هذه
الأدوية لأنها حيوية جداً لمرضى الضغط والذبحة والقلب والسكر . وهم
جالاتل ! إضافة إلى حقيقة أخرى من الأمراض غير الشعبية !! والأطباء أنفسهم
يشكون لأنه لا توجد بدائل بذات الفعالية لهذه الأدوية . الصيدلية يشكون
أيضا لأن الشركات لا تسعفهم بالكميات اللازمة . والشركات أيضا تشكو لتزايد
أسعار التكلفة مما يضطرها لتعديل الأسعار كل حين . وهنا يدخل ما تعرفه من
عنصر التخزين والمتاجرة من جانب البعض لأن الدواء سلعة ككل السلع !
قلت : والمرضى أيضا يشكون بالطبع من اختفاء الأدوية كل حين . ويهجمون
عليها عندما تتوافر لتخزينها إذا استطاعوا ذلك تحسبا للشهور العجاف ! من
الذي لا يشكو إذن ؟
قال : الذي لا يشكو طبعا هم الأصحاء إلى أن يبتليهم الله بالمرض !
قلت حائرا : وآخر كلام ؟
قال : ساعدك بالبحث ولكنه مجرد وعد . لطمانتك فقط حتى تتعلق ببعض
الآمل إلى أن تنفج الأزمة والآمل كما تعلم من العناصر الفعالة في الشفاء بإذن
الله !
قلت : يعني كله ماليش ؟
قال : حكذب عليك ؟
قلت : إنك تذكرني ولا مؤاخذه بالبقالين التعاونيين عندما كانت أيدي الناس
ترتفع اليهم بالبطاقات لصرف الحصص التموينية فكانوا معنورين - يشوحن
لهم بعد نفاذ بضاعتهم قائلين : ماعدش فيه . بح ! خلاص !
قال : الأمر لله !
قلت : طب مادام كله ماليش . ليني بقى واحد اسبرين وكبالية مية ساقعة !
بس اتوصى !!

أحمد عادل

ندوة علمية في القاهرة عن اعداد وتعبئة وتحضير الدواء

تقوم الجمعية المصرية لتطوير
التعبئة والتغليف بتنظيم ندوة دولية
في القاهرة عن اعداد وتحضير ونتاج
وتعبئة وتجارة المستحضرات الطبية
البشرية والبيطرية ، بفندق الميريديان
في ٣ ديسمبر القادم ولمدة ثلاثة ايام ..
ومرح المهندس محمد
المصطفى : مدير ادارة
الشركة المصرية للتعبئة والتغليف
وامين علم الجمعية والمؤتمر .. بأن
المؤتمر يحمل اسم « فلرما بك » أي
تعبئة الادوية ، وهذه هي الندوة
الدولية السادسة والعشرون وقد
وجهت الدعوة لحضور هذه الندوة
الى ١٨ هيئة ومؤسسة في الدول
العربية والافريقية ، ووزارة الصحة
والصناعة والزراعة والاقتصاد
والتأمين وهيئة الرقابة على الدواء
وكليات الطب والصيدلة والطب
البيطري وهيئة القطاع العلم للدواء
وشركات تصنيع الدواء ونقلات
الصيدلة وهيئة التأمين الصحي
والمستشفيات التعليمية واتحادات
الصناعات والفرف التجارية

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٨

جامعتنا المنرفية وقطر تكتشفان دواء لعلاج امراض الدم والقلب

نجحت الابحاث الطبية والعلمية التي قامت بها جامعة المنوفية بالاشتراك مع جامعة قطر في اكتشاف دواء جديد مستخلص من نبات مشابه لنبات « حلف بر » الذي ينمو في اسوان ونبات « اسفبر » الذي ينمو في قطر .

وصرح الدكتور حيدر غالب نائب رئيس جامعة المنوفية والمشرف على فريق البحث ان من اهم خواص الدواء الجديد علاج ضغط الدم المرتفع وعلاج ارتفاع مضخة القلب ، وتوسيع الشرايين التاجية ، وعلاج الذبحة الصدرية ، كما يستخدم في طرد حصوة الكلى وأشار الى انه تم الان اجراء التجارب على المتطوعين من ارضى بكل من مصر وقطر .

تزوير فى أوراق رسمية | رئيس مجلس إدارة شركة أدوية

يطرح أدوية فاسدة بالأسواق بعد أن رفضتها المعامل

بتاريخ ٣٠ أغسطس الماضى لاحتوائها على ميكروبات خفيفة ضارة ، وثبت بالتحليل أن العينات غير مطابقة للمواصفات الفنية ، التى تضعها وزارة الصحة ، وبعد ضغوط رئيس مجلس الإدارة وافق رئيس القسم على طرح الكميات الفاسدة بالأسواق . وقد استخرج رئيس القسم إيصالات أخرى تثبت إمكانية طرح القطرة الفاسدة بالأسواق بتاريخ ١ سبتمبر الحالى . وعلمت «الوفد» أن رئيس مجلس الإدارة اتخذ هذا القرار لتغطية الخسائر الكبيرة التى تشهدها الشركة ، بعد تدهور إنتاج الأدوية بالشركة وتراكم الأدوية الفاسدة ، وسوء الإدارة . كما أمر رئيس مجلس الإدارة رئيس قطاع الإنتاج بكتابة ١٠ آلاف زجاجة فلون فى جدول إنتاج العلم الحالى ، رغم عدم إنتاج الزجاجات بالفعل ، وكتابة ١٧ تشغيلة اريثروسين لحسابها على إنتاج شهر أغسطس ، رغم عدم وجودها بالمخازن ، لتغطية سوء الإدارة وعدم الإنتاج ، وقلم رئيس مجلس الإدارة بصرف حوافز إنتاج ١١٠٪ عن الإنتاج التى كان مقرر الانتهاء منها خلال شهر أغسطس ، رغم عدم إنتاجها بالفعل .

كتب عادل صبرى :
أمر رئيس مجلس إدارة شركة أدوية تابعة للقطاع العلم رئيس قسم الميكروبيولوجى بعدم الاعتراض على إنتاج كميات ضخمة من قطرة البريزولين الفاسدة وطرحها بالأسواق . وكان رئيس قسم الميكروبيولوجى رفض طرح التشغيلة رقم ٨٨٢٢٧٦



نقيب الصيدلة



د . راغب دويدار ،

التحذير من استخدام المضادات

قبل استشارة الطبيب المختص

طالب المؤتمر الطبي للمضادات الحيوية الذي تنظمه الجمعية الطبية للتنمية الحضارية بالاشتراك مع قسم الامراض الباطنية بكلية الطب بجامعة الاسكندرية ضرورة عدم استخدام المضادات الحيوية الا في المراحلتها بعد استشارة الطبيب المختص .
واوصى المؤتمر على تنظيم كصفه بالمس
بضرورة الالتزام بالتعليمات المحددة من حيث الجرعة والمدة بناء على ارشادات الطبيب والوصى بالاثار الجانبية للمضادات المستخدمة واستشارة الطبيب عند حدوثها .
كما طالب اعضاء المؤتمر الصيادلة بعدم صرف المضادات الحيوية الا بناء على تذكرة طبية ومراعاة حسن تخزين المضادات الحيوية وتاريخ صلاحيتها وضرورة التزام المرضى بعدم الانراط في استخدام هذه المضادات الا في الضرورة القصوى .

□ بيان لوزير الصحة يؤكد :

تلوث الأدوية غير صحيح والدواء المصرى يخضع للرقابة قبل تداوله

أكد الدكتور راجب دويدار وزير الصحة أن منشور بلدى المجلات الاسبوعية للتشكيك في سلامة الدواء المصرى غير صحيح ، وكذلك منشور بلدى الجرائد اليومية حول تلوث حقن ، أنتى - آر - اتش ، بمرض الايدز ، وقال : ان النيابة العامة ونقيب الصيادلة والمعمل المحلية والاجنبية أكدت فاعلية الدواء المصرى وسلامته ، ونفت تلوث الادوية المصرية لأنها تخضع لرقابة فعالة قبل السماح بتداولها .

واضاف وزير الصحة في بيان امس : ان الدواء المصرى يتميز بفاعليته وقدرته على المنافسة الى جانب رخص اسعاره مقارنة بمثيله الاجنبى وهو يغطى نحو ٨٥٪ من استهلاكنا واحتياجنا ، وعلى كل من يتصدى لمثل هذه الموضوعات ان يتحرى الدقة القامة ، والاصول العلمية قبل النشر .

وقال الدكتور دويدار : ان التحقيق الصحفى الذى نشر في مجلة اسبوعية وتضمن تصريحاً لنقيب الصيادلة يشكك في سلامة الدواء قد تم نفيه بالكامل ، كما نشر نقيب الصيادلة تكذيباً له واعلن ثقته بسلامة الدواء المصرى ، كما نشرت المجلة نفسها في عددها الاخير مايفيد التاكيد على صلاحية الدواء المصرى ، وذكرت ان الشائعات التى نشرت كانت بسبب المنافسة غير الشريفة بين بعض المنتجين للسيطرة على سوق الدواء .

واضاف الوزير ان منشور عن تلوث حقن ال ، أنتى - آر - اتش ، بمرض الايدز كان بسبب تصرف غير مسئول من احدى الطبييات بالمنصورة ، ادعت ذلك بناء على تحليلات اجرتها ولم تستخدم فيها الاصول العلمية السليمة ، وقد حسم هذا الموضوع التحقيق الذى اجرت النيابة العامة وقررت فيه سلامة هذه الحقن وعدم تلوثها بمرض الايدز وذلك بناء على التحليلات التى اجرتها في معامل التحليل المصرية والاجنبية .

الرئيس يفتتح أحدث مصنع لانتاج الادوية في أكتوبر

يفتح الرئيس حسنى مبارك خلال اعياد أكتوبر القادم ، أحدث مصنع لانتاج الادوية بالاميرية تكلف ٤٥ مليون جنيه ويتبع شركة « ممفيس » وينتج الغلاصات الدوائية والمبوات والمراهم بمختلف انواعها .

صرح بذلك الدكتور راجب دويدار وزير الصحة و اضاف : إن المرحلة الاولى من المصنع التى يفتتحها الرئيس تؤكد تكثيف دور الرقابة على المنتجات الدوائية ، وإن المرحلة الثانية تستغرق ١٨ شهرا وتتكلف ١٤ مليون جنيه .

إلا انه يشترط لنجاح أى من هذه الأسلحة المختلفة في مستوياتها الثلاثة إن يتم التدخل في خلال الفترة مابين انسداد الشريان وحدوث الجلطة بعضلة القلب وهي فترة لا تزيد على ٦ ساعات وقد تقل قليلا في بعض الاحيان فاذا تم التدخل وإزالة الانسداد في حدود هذه الفترة تشفى العضلة المصابة بالجلطة ويتمسن المريض وتعليقا على الأسلحة الجديدة لمنع تكون جلطات القلب يقول الدكتور جلال السعيد استاذ القلب بطب قصر العيني ان لانسداد شرايين القلب عوامل كثيرة بعضها معروف مثل ارتفاع ضغط الدم والتدخين والسكر وارتفاع مستوى الدهون في الدم والعامل الوراثي والبعض الآخر غير معروف . ويزداد ضيق الشرايين بمرور الوقت طالما استمرت العوامل المؤدية إليه مع المريض حتى يصل الى مرحلة تقليل موارد الدم المغذى لعضلة القلب وعندئذ يصاب المريض بالذبحة الصدرية وهي الشعور بالألم حادة في الصدر عند القيام بأي مجهود إلا ان هذه الآلام تختفى اثناء فترات الراحة والاسترخاء حيث يكون الدم المغذى للعضلات كافيا وقد

مطلوب تصحيح الموقف وانقاذ سمعة الدواء المصري

نصف الحقيقة .. كذب كامل

ان بعض مايجرى على الساحة العامة .. يبدو أحيانا مجهول الأسباب .. او في الأعم لأسباب قد تكون حزبية او شخصية .. أو حتى - والعياذ بالله - تخريبية .. ولنترك التعميم إلى التخصيص .. ففي ميدان الدواء حيث تبلغ القضية الذروة .. فلو - لأقدر الله - انهارت صناعة الدواء في مصر ... والتي يبلغ إنتاجها مليار جنيه سنويا .. لتكبدت الدولة أربعة مليارات من الدولارات لتعوض هذه الخسارة .. ولتعد للوقائع المجردة وبتركيز شديد ..

فقد نشرت إحدى المجلات الأسبوعية المصرية .. مقالا يهاجم صناعة الدواء .. ويدعي أنها صناعة غير سليمة .. بدون ذكر أية تفاصيل دقيقة .. وحاول المقال انتزاع بيانات ناقصة من نقيب الصيدلة .. وسكرتير النقابة .. وذلك بذكر أحداث فردية مضى عليها من ١٢ إلى ٢٠ سنة وهي في مجملها لاتعيب الصناعة .. وقد ارسل الكثيرون إلى المجلة العديد من الردود .. ولكنها - فنشر منها شيئا ..

وكذلك بدأت حملة شرسة في جريدة حزبية .. إثر تنحية أحد المسؤولين في شركة القاهرة للأدوية .. وهو إجراء من حق رئيس مجلس الإدارة وتناثرت الاتهامات بدون تحفظ أو وجه حق فاتهمت الجريدة رئيس مجلس الإدارة بأنه يسمح بنزول أدوية فاسدة للسوق ..

أما النتيجة من هاتين الحملتين .. فهي فادحة .. تتلخص في هدم الخبراء في الصناعة الصيدلانية .. وإجبارهم على هجر الصناعة الصيدلانية إلى خارج مصر .. أو إلى مجالات أخرى .. فتدهور الصناعة المصرية .. والمرير أنه رغم افتقار الحملتين إلى الحقائق والأسانيد العلمية والموضوعية .. فإن حكومة عربية أصدرت قرارا بسحب الأدوية المصرية من أسواقها وزادت بيان حظرت أخراج الأدوية المصرية من الموانئ .. وانتهت إلى تضييق استيراد الأدوية المصرية ..

وتبدو جليلة أهداف بعيدة وغريبة .. ونتائج خطيرة .. ربما تكون غير محسوبة - لهذه الحملة .. وهي تخريب سمعة الدواء المصري ومنع تصديره .. وحرمان مصر من مورد

بقلم الدكتور

عبد القادر سيد احمد

هام للعمليات الصعبة .. والقضاء على
صناعة متطورة وفتت في وجه
التحديات .. وأثبتت للاخصائيين
والعلماء والعمال المصريين القدرة
على التفوق والاجادة ..

ولعل فيما يجرى الآن في ميدان
الواقع .. ما يبهر ويبهر خطورة
الموقف وضرورة العمل على وضع
الامور في موضعها الصحيح وتبليور
المطالب في بساطة ووضوح ..
وأهمها : -

- انقاذ سمعة الدواء المصري ..
الذي وصل الى مستوى عال جدا في
الجودة .. مما جعل ١٢٠ شركة دواء
اجنبية تقوم بتصنيع منتجاتها في
مصر برضاء ..

- عقد لجنة استماع .. يدعى لها
الخبراء لطرح الحقائق وتأكيداتها
والرد على الأكاذيب والاشاعات
المفرضة ..

- تصحيح الموقف بأسلوب علمي
وموضوعي في وسائل الاعلام ..
تشكيل لجنة تقصي حقائق على الفور
تتولى التفتيش على معامل الرقابة
والانتاج .. ثم اصدار كتاب ابيض عن
الدواء المصري ..

العمل على منع نشر انصاف
الحقائق التي تضر ولا تفيد .. وجعل
المحكمة تتحرى الدقة وذكر المصادر
بوضوح خاصة في الحالات التي تهدد
سمعة صناعتنا .. وتؤثر على
الاستيراد ..

● كاتب المقال عميد كلية
الصيدلة بجامعة القاهرة ورئيس
الجمعية الصيدلانية المصرية

■ نقابة الصيادلة وجمعية الصيدلة يؤكدان : ثقة كاملة في صناعة الدواء المحلى شهادة صلاحية قبل تصديره كتب - فاروق عبد المجيد :

أكدت النقابة العامة للصيادلة وجمعية الصيدلة المصرية في الاجتماع الموسع الذى عقد أمس الثقة الكاملة في صناعة الدواء المحلى التى تسعى دائما الى تطويره .
واكد الاجتماع ان كل دواء معد للتصدير يتم تحليله ، وتصدر به شهادة صلاحية خاصة تعتمد عليها الجهات المسئولة بوزارة الصحة قبل الافراج عن الدواء وتصديره ، ويتم تحليله مرة اخرى في معامل الدول المستوردة قبل الافراج عن الدواء من الجمارك هناك .
واشار الاجتماع الى ان صناعة الدواء المصرية تتبع النظم العلمية السليمة منذ بدء تطويرها عام ٦٢ ، وان أجهزة الرقابة داخل شركات الأدوية على مستوى علمى جيد ، ولا يفرج عن أى دواء منتج من الشركات الا بعد تحليله وثبوت كفاءته وتأثيره الفعال ، ويتم ذلك من خلال وثائق رسمية تصدر بها ، شهادات صلاحية تعتمد عليها وزارة الصحة ، ويتم التفتيش عليها حسب الأصول العالمية داخل الشركات والصيدليات اثناء تداولها ، كما ان مستوى القائمين على الانتاج والرقابة يرتفع باستمرار بفضل الدورات الدراسية التدريبية .

واكد الاجتماع - الذى ضم اساتذة من كليات الصيدلة ومجلس نقابة صيادلة القاهرة ونقيب صيادلة الجيزة - انه ليس هناك أى سبيل للتشكيك في الدواء المتداول في مصر والذى تقدر قيمته بأكثر من مليار جنيه ، يتم انتاجه محليا وقد ثبت بالدليل القاطع ان الصناعة الدوائية انقذت مصر خلال أكثر من ربع قرن من كثير من الأزمات .
وأكدت النقابة العامة للصيادلة والجمعية الصيدلانية المصرية الثقة في صناعة الدواء المصرية التى تسعى دائما الى تطوير الدواء المصرى ورفع مستوى الخدمة الصيدلانية بالعمل العلمى الدؤوب .

صرف الأدوية المسكنة

لمدة بين شهر و٦ أشهر بتذكرة طبية

كتب - فاروق عبد المجيد :

قررت وزارة الصحة صرف الادوية المسكنة للألم والمهدنة اللازمة للعلاج الطويل كالسرطن والمؤثرة على الحالة النفسية للمريض ، لمدة تتراوح بين شهر و ٦ أشهر بتذكرة طبية واحدة حسب نوعية المرض ، وذلك لتيسير على المرضى والأطباء .

صرحت بذلك الدكتورة مرفت سالم وكيل الوزارة للشئون الصيدلية ، وأكدت-ضرورة توافر هذه الادوية لمرضى الحالات المزمنة التي تحتاج علاجاً لفترة طويلة دون اساءة استخدامها ، والاسراف في استعمالها كما أكدت ان تجاوز الجرعة الواحدة والمدة اللازمة للعلاج بمعرفه الطبيب المعالج يؤدي الى آثار مدمرة على الصحة العامة والتعود عليها ومخاطر ادمانها والذي تؤكد هيته الصحة العالمية وهيئة الرقابة على المخدرات التابعة للأمم المتحدة . □

شركة ادوية مصرية تسجل براءة اختراع لمستحضرات طبية من المسواك

طبيعة المواد الفعالة والقائلة للميكروبات في المسواك (جذور شجرة الاراك) وديناميكية عملها في الفم وتطلق التركيبات المبتكرة في الفم على الفور لحظة الاستعمال العناصر الطبيعية للمسواك في صورة مركزة ونشيطة ويؤدي هذا الجمع الفريد من المواد الفعالة الى ميزة التأثير الطبي المتعدد ضد الميكروبات والفطريات والتهابات اللثة والبلان وتسوس الاسنان والام الجذور.

البروتينية بالفم مما يعطى بعداً جديداً لمستحضرات الاسنان والفم وقد حقق فريق الباحثين بالشركة بالتعاون مع فريق من الباحثين المتخصصين في التكنولوجيا والصيدلة وطب الاسنان والذي يضم الدكتورة محفوظ قاسم وباسم المنشاوى ومحمد حسنى مصطفى بالمركز القومى للبحوث سبقا علميا على مستوى العالم في التعرف على

نجحت احدى شركات الدواء المصرية في الحصول على براءة اختراع لتصنيع مستحضرات طبية مبتكرة من مستخلصات ومركبات المسواك لوقاية وعلاج الفم والاسنان على شكل معجون اسنان وغسول للفم واقرص استحلاب وقد اثبتت الابحاث استمرار مفعول هذه المستحضرات في الفم لمدة ٨ الى ١٢ ساعة بعد الاستعمال لاتصلق المواد الفعالة بالطبقة

التوسع في تصنيع الدواء محليا الاقبال من الأصناف المتشابهة

كتب - فاروق عبدالمجيد :

اعلن الدكتور على الشرقاوى رئيس هيئة الادوية بالقنينة انه تقرر التوسع في إنتاج الكيمولويات الدوائية محليا لتغطية احتياجات شركات الادوية ، والاعتماد على الخامات المحلية لإنتاج الكيمولويات الدوائية لتوفير ٤٠ ٪ من جملة الاحتياجات ، بالإضافة إلى التوسع في إنتاج مستحضرات جديدة بديلة للمستورد ، كما تقرر قصر إستيراد الادوية على النوعيات التى يتطلب إنتاجها ظروفًا وامكانيات خاصة .

جاء ذلك في الندوة التى نظمتها أمس النقابة العامة للصيدلة عن السياسة الدوائية والتى شهدها عدد كبير من المتخصصين وأساتذة كليات الصيدلة ورؤساء شركات الادوية .

وقالت الدكتورة مرفت سالم وكيل وزارة الصحة أن المرحلة القادمة تعتمد على الإقلال من الأصناف المتشابهة ، وإن يكون في الأسواق أكثر من ٤ بدائل تعمل نفس التركيب العلمى

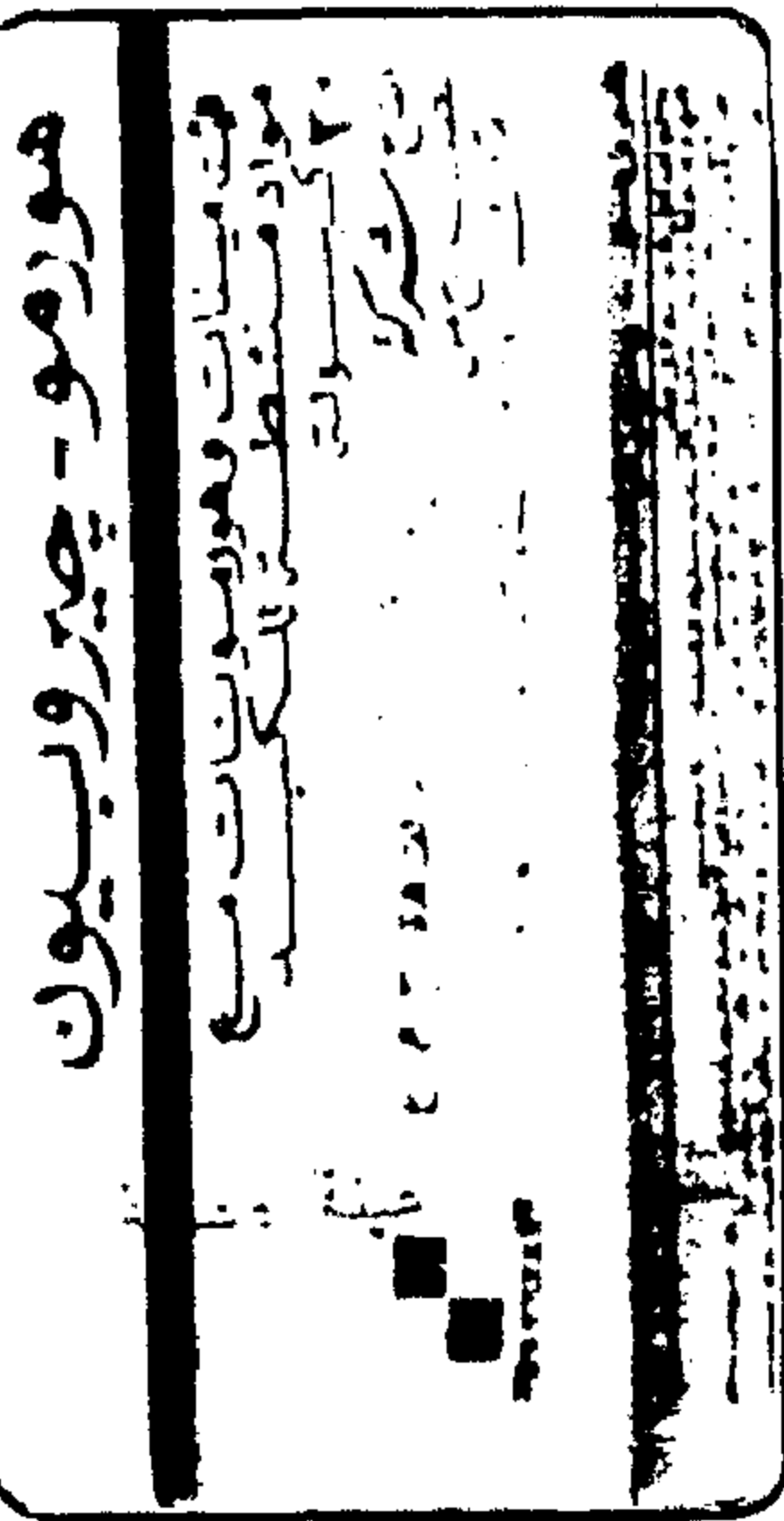
وأعلن الدكتور أحمد شوقى جندى رئيس الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية أنه يوجد في شركات الدواء المصرية أجهزة رقابية وتكنولوجية صناعية متقدمة تماثل الموجودة في أكبر شركات الادوية العالمية ، وأن قطاع الدواء يتجه نحو سياسة تصنيع الخامات الدوائية محليا

وقال الدكتور يوسف عز الدين نقيب الصيدلة أن ما نستورده سنويا من خامات دوائية يصل إلى حوالى ٤٠٠ مليون جنيه ونحو ٢٠٠٠ مليون في سنوات الخطة الخمسية وطالب بالتركيز على قيام الشركات الاستثمارية بالتخصص في إنتاج الادوية البديلة المستوردة .

وقال الدكتور مصطفى إبراهيم وكيل الوزارة بهيئة الادوية أن الخطة تقوم على تصدير ٥ ٪ من جملة الانتاج الدوائى وفتح أسواق جديدة للدواء المصرى ، والاهتمام بالسوق العربى والافريقى ، وبأن يغطى الانتاج المحلى ٨٨ ٪ من الاستهلاك في الخطة الخمسية .

فضيحة كبرى في إحدى شركات الأدوية : اختفاء ١٦ لقر أليسون في ظروف غامضة !.. الجهات الرقابية تطالب بإحالة المخالفات إلى نيابة المخابرات

الى الذين يتسلطون لهذا نطلب بوضع ضوابط للمصالح العام، وحماية المال العام من السرقة والتهريب... الى من يفعلون عن سر انفراد شركات القطاع العام دون غيرها بتعطيل اطل معدلات الخسائر... نعم لهم احدى صور التسيب... واستيلاء المال العام بالسبب...
العلل... احدى شركات الادوية
الزمن... خلال الشهور الماضية.
اللقضية... اختفاء ١٦ لقر من خلاصة الايون السائل، ونصف كيلو من مادة الفينوبيلتون، المخدرة، وتلصق باللقضية بأكمل بين ايدي السلطة المستولن لعل وعسى.
ولفت جرائم كبرى ومنصدة الجوانب، بلحدى شركات الادوية تحت سجع وجسر المستولن، بفقيرة دون في لحرك سلقا تستر بعض اللاتين على هذه الجرائم دون خضية من احد... ونحن ننشر هذه الحقائق ومصلحتها من مخالفات جسيمة يتجنب لها الوالدان، فلا تم اختفاء ١٦ لقر من خلاصة الايون، وللم رئيس الشركة بمحاولات لتزوير المحاضر الرسمية لحسن الحقائق التي تثبت سرقة المواد المخدرة... ونصف الجهاز المركزي للمسابقات والرقابة الادارية، عن اختفاء المخدرات من مخازن الشركة، وطلبا تحويل القضية إلى الشؤون القانونية وأعطت الشؤون المحاضر الرسمية التي ثبتت اختفاء المواد المخدرة !.



المصدر : الوفاء
التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٨٨

تحقيق :
محمد مهلود

حكاية الخطاب ١١١

والغز الجلة رقم ٣٧٧



عاطف
هدقي

● في أثناء عملية جرد التسليم بمخزن المخدرات ، وبمقرنته بالجرد السنوي ، الذي تم في ٦/٣٠ ، اكتشف مدير التفتيش الحال وجود نقص كبير في المواد المخدرة من اصناف خلاصة الافيون السائلة .. و «الفيو بربيتون» ، وصلت الى ١٦ لترا من خلاصة الافيون ، ونصف كلويجرام من مادة «الفيو بربيتون» ، وكان هذا النقص بعد اسبوع واحد فقط من الجرد السنوي ، والذي لم يثبت فيه اي عجز في كميات المواد المخدرة أو خلاصاتها في مخازن المخدرات .

وقام مدير التفتيش ، ورئيس لجنة التفتيش على الفور بإبلاغ رئيس هيئة الانوية ، الذي طلب على الفور التحقيق في سرقة المواد المخدرة بالمخزن .

وعندما علم رئيس شركة الانوية المختب ، بالمحضر المقيت فيه نقص المواد المخدرة ، ثر وهدد أعضاء اللجنة ، وطلب تعديل تاريخ الجرد من ٨٨/٧/٧ ، وهو موعد قيام لجنة الجرد السنوي بعملها الى ٨٨/٦/٣٠ ، وعلى تسلس اعتبار المواد الناقصة مواداً عادية ، وبها نسبة فقد سنوي ، وليست مواداً مخدرة ! فقامت اللجنة بتعديل الجرد ، تحت ضغط

ولم تفل مخلفات الشركة عند هذا الحد . فقد اثبتت معامل الشركة خلو بعض التركيبات الدوائية من المواد المخدرة التي تدخل اسفها في تركيب الدواء . وخالف رئيس الشركة قرار الدكتور راجب بويدار وزير الصحة بمنع سفر صغار الموظفين الى ألمانيا الغربية ، وتعهد رئيس الشركة السفر في رحلة سبلحية ، وتعاقد بمفرده وبشكل ودي - على حق تصنيع مستحضر موافق ، وتحليل لتقنين الإتفاق الودي . واكتفت الدراسات التي تقدم بها بعض أعضاء مجلس ادارة الشركة ، أن هذا الدواء لو قلته بولة المتشا منذ سنتين لأنه يسبب بعض الأمراض .

الخطاب رقم ١١١ .. ؟

● اصدر قطاع الرقابة ، بإحدى شركات الانوية خطباً بتسليم بعض الاصناف المخدرة من مخازن الكماليات العلوية ، الى مخزن المخدرات بالشركة . ويحمل الخطاب رقم (١١١) بتاريخ السبع من مايو الماضي ، وتم التسليم الى مسئول مخزن المخدرات ، دون إجراء عملية جرد حسب نص الخطاب ، وكان المفروض أن تقوم لجنة في تلك الوقت لجرد المخزن قبل عملية التسليم ، وأهم الخطاب رقم ١١١ .

وفي لواخر شهر يونيو - أثناء انشغال الجهات الرقابية المسؤولة عن الجرد بالشركة - قامت لجنة لجرد الجرد لمخزن المخدرات ، بناء على الخطاب الذي وجهه قطاع الرقابة في مايو الماضي تحت رقم ١١١

الكبسولات التي أوقفها دولة المنشأ
بسبب بعض الأمراض واشترت
الشركة حق انتاجها .

صفقات ودية . ومخولة تقنينها بعد رحلة
سيلاجية على حسب النولة .

● لقد اصدر الدكتور رابع بويدار
وزير الصحة قراراً بمنع سفر رئيس شركة
الادوية مع وفد من صغار الموظفين الى
المنيا الغربية . لزيارة معرض الآلات
والمعدات . وجاء هذا القرار للظروف
الاقتصادية للبلاد . إلا ان رئيس الشركة
ضرب بقرار وزير الصحة عرض الحائط .
وتحدى القرار الوزاري . وتحليل عليه
وسافر الى المنيا مع لجنة من صغار
الموظفين . بحجة انها رحلة سيلاجية
وتكلفت الرحلة لربيعين ألف جنيه . وقام
رئيس الشركة بمقابلة ائلاف ودي مع شركة
(. مرك الألمانية . على حق تصنيع
مستحضر «هورمو - جيروبيون» . مقابل
دفع ١٢٥ ألف مارك ألماني . وكان لابد من
إعطاء هذا الائلاف الصفة الشرعية .
فحاول الحصول على موافقة رئيس هيئة
الادوية . وقدم له دراسة اقتصادية من
لجنة تم تصديقها بمعرفة الشخصية .
وجاءت الدراسة لتفيد بان المستحضر يحقق
لربحها تصل الى ٧٠٪ فقط .

وقد قدم رئيس القطاع المال . وعضو
مجلس الإدارة . دراسة أثبتت فيها ان
المستحضر سوف يخسر جنيها لكل حبة
بواء .

الجريمة العظمى ..

● مر هذا الائلاف دون مناقشة على
طريقة مجلس الشعب .. مواطنون ..
بقرغم من ان رئيس قطاع التخطيط . قدم
تقريراً يفيد بان مستحضر «هورمو -
جيروبيون» . تم الغلاء منذ سنتين في دولة
المنيا (المنيا الغربية) . وقدم الدليل
والمراسلات الخاصة بهذا المستحضر
لمجلس الإدارة . وهي الآن حبيسة
الأراج . كما قدم مدير القسم الطبي
وعضو مجلس الإدارة المنتخب بدراسة
تفيد بان بواء «هورمو - جيروبيون» .
يسبب بعض الأمراض ولذلك لوقفته دولة
المنيا .. ولقد رئيس قطاع الأبحاث بان
هناك مستحضرا تحت التسجيل بالشركة
مثل هذا البواء تماماً . بدون المواد التي
تسبب أمراض .

وكل هذا سجل على شرائط كاسيت
بالجلسة التاريخية رقم ٣١٧ . التي
عقدتها مجلس إدارة شركة

والبود . تضع هذه الحقائق
والمخالفات الخطيرة تحت انظار الدكتور
عاطف صدقي رئيس الوزراء والدكتور
راغب بويدار وزير الصحة وكل من
يهمه الامر ..

وتهديدات رئيس الشركة المنتدب ..

● حاولت ادارة الشركة للمرة الثانية
طمس الحقائق والتزوير في المحاضر
الرسمية الذي أثبتت فيها سرقة ١٦ لترا
من خلاصة الافيون ونصف كلبيوجرام من
مادة «الفينو باريون» . بعد ان اكتشفها
الجهاز المركزي والرقابة الادارية . وحاول
رئيس الشركة بالضغط والتهديد والتكيد
مرة ثانية على عضو الرقابة المالية
بالشركة لتزوير المحاضر . وشكل لجنة
على هواه ..! وشكل لجنة جرد ثالثة
بتاريخ ٥ سبتمبر الحالي . أثبتت فيه
سرقة المواد المخدرة . وعند تحويل
القضية الى القطاع القانوني بالشركة
للتحقيق في سرقة مواد مخدرة افعل تماما
المحاضر الرسمية . واهمية المواد
المخدرة . وان العجز قد تم في سبعة ايلم
لفظ من تاريخ الجرد السنوي في ٣٠
يونية . فاصدرت الرقابة القانونية
بالشركة تفسيراً أكثر غرابية من افعل
التحقيقات والمحاضر . وسرقة المواد
المخدرة قالت فيه : إنه أثناء عملية الجرد
في ٨٨/٩/٥ لوحظ اختلاف حسابية
الموازين التي بالمخزن . وصعوبة تقدير
وزن العبوة البلاستيكية . وبها خلاصة
الافيون وان الشركة المنتجة لخلاصة
الافيون لم تراعى طبيعة المواد الكمالية
عند التعبئة في عبوات محكمة ..!!

التركيبية حذف منها المخدر

● وننتقل الآن بعد اثبات سرقة المواد
المخدرة من مخزن شركة الادوية الى
مخالفات لا تقل خطورة عن سرقة الافيون
و«الفينو باريون» .
في التفتيشات التي تمت في الأشهر
الماضية . حذفت من التركيبية المواد
المخدرة . مثل «الكودايين» و«الكافيين»
و«الفينو باريون» . وتصديدا في
التفتيشية رقم (٢٠٦) تحت المكنترول رقم
(٣٣٦) . مستحضر «اسكونال» . أثبتت
معمل الشركة خلو المستحضر من مادتي
«الكودايين» و«الفينو باريون» . اللتين
تمثلان عنصرين رئيسيين في بواء
«اسكونال» . والغريب في الامر ان الشركة
أعطت تصريحها بتداول المستحضر . رغم
خلوه من المواد الاساسية ..!! وايضا في
التفتيشية رقم (٦١٠) تحت المكنترول رقم
(٩١١) . بتاريخ ٨٨/٦/٧ . ثبت خلوها
من الكودايين المادة الاساسية في تكوين
«الاسكونال» . وصرح بتداولها في
الاسواق ..!!

لم تقل مخالفات الشركة عند هذا
الحد . امتدت الى إهدار المال العام . وعقد

المصدر : الأهرام - هـ
التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٨٨

١٠ ملايين دينار لتطوير شركات الأدوية

يتم اليوم بوزارة التعاون الدولي التوقيع على اتفاقية الاقراض لمشروع تطوير شركات الادوية حيث يقدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتقديم ١٠ ملايين دينار كويتي لخمس شركات من شركات الادوية بمصر. ويوقع الاتفاقية مع الصندوق الدكتور موديس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولي.

العلم فى حياتنا

الهجمة الشرية على الدواء المصرى لمصلحة من ؟

ليس هذا الحديث دفاعا عن الدواء المصرى .. فلى اعتقدى ان الدواء الذى عالج الانسلن المصرى طوال اكثر من ٣٠ عاماً لا يحتاج الى دفاع من احد .. ولى اعتقدى ان الدواء المصرى الذى يغطى ٨٧٪ من استهلاك البشر فى مصر وتبلغ قيمة انتاجه ٨٧٠ مليون جنيه فى العام الواحد لا يحتاج الى دفاع من احد .. ولى اعتقدى ان الدواء الذى يهرب الى الخارج كسلعة جيدة ورخيصة لا منفس لها فى الاسواق الخارجية لا يحتاج الى دفاع من احد ..

هذا الحديث دفاع عن الحقيقة وعن شرف الكلمة وعن صناعة قومية لا يجب ان تواجه بمثل هذه الهجمة الشرية التى لا نعرف لمصلحة من ! قد تختلف فى الراى وقد تتضارب وجهات النظر ولكن ان تذكر الوقائع مشوهة فهما يجب ان تتسائل لمصلحة من ؟

لقد ظهرت احدى المجالات الاسبوعية تحمل تحقيقات عن الدواء المصرى جاء فيه : انه تم ضبط زجاجات « سيجما ميسين بها حلبة » وتوقف الحديث عن هذا الحد لم يقل متى وقعت الحادثة .. ومن يقرأ الكلام لابد ان يشعر ويصدق ان الزجاجات التى تم ضبطها قد حدث بالامس ولكن الحقيقة التى اخفيت - ولا اعرف بقصد او عن جهل - تقول ان هذه الواقعة قد حدثت عام ١٩٦٤ اى منذ ٢٤ عاماً مضت وهى حادثة وقعت فى محافظة الشرقية حيث تم ضبط مصنع لغش الادوية وتم القبض على العصابة ومحاكمتها .. قضية غش فى دواء لا دخل لمصانع الدواء المصرية فيها ولا دخل لجهة رسمية بل ان عملية اكتشاف المصنع والقبض على العصابة لم يستغرقا وقتاً طويلاً .. ولكن نأتى الآن ونذكر القصة وكأنها قد حدثت بالامس ونحمل صناعة الدواء وزر جرم عصابة خارجة على القانون .. ثم نأتى الى القضية الاخرى وهى قضية الحقن الملوثة بالايديز كما قلوا والقصة : ان باحثة بعلوم المنصورة قامت باجراء بحوث على حقن R H والتى تعطى للام الحامل فى الطفل الثانى لحملته من التشوهات الخلقية والتى يحتفل اصلته بها لوجود اجسام مضادة فى دمه لدم الام .. قامت الباحثة باجراء بحث فى معملها ثم اعلنت انها وجدت ما يشير مبدئياً الى اجسام مناعية للايديز فى الحقن والحقيقة العلمية تقول ان وجود اجسام مناعية لا يعنى وجود المرض فمثلاً حينما يصاب الانسان بالحصبة او يتم تحصينه بالمصل الواقى ضد الحصبة فلن جسمه يظل حاملاً لاجسام مناعية ضد المرض ولا يعنى انه مصاب به كما ان الحقائق العلمية تقول ان اكتشاف فيروس الايديز لا يتم الا بتحليلين معاً كل منهما يكمل الآخر وما قامت به الباحثة بنال التقليد العلمية لانها اولاً لم تراعى الدقة العلمية فى عملها كما انها اعلنت نتيجة مبثورة لشخص غير علمى ونشرتها على الناس وكان الواجب عليها هو اللجوء الى جهة علمية مسئولة للتأكد مما وصلت اليه .. اما مجرد الحصول على نتيجة مبدئية والاسراع باعلانها للناس فى مثل هذه الامور الخطيرة فعمل غير مسئول خصوصاً من باحثة علمية يجب مساعدتها عنه . المهم انه بعد هذه الزوبعة تم بناء على امر النيابة تحليل الحقن بالاسلوب العلمى السليم - بطريقة التحليلين معاً - وثبت خلوهما من الايديز .

ان ما حدث رغم بعده عن الحقيقة ورغم سوء النية او الجهل قد اساء الى صناعة حيوية فى مصر .. صناعة يكفى انها تتصل بحياة الانسان المصرى ..

والسؤال لمصلحة من ؟

توفير أدوية السكر والقلب إنتاج دواء محلي لعلاج الروماتيزم

كتب - فاروق عبد المجيد :

اعلن الدكتور مدحت اللطفي رئيس هيئة الأدوية ان هناك تحسنا تدريجيا في جميع فئات الأدوية ، ولا يوجد عجز في الانسولينات ، وأدوية القلب ، وغيرها من الأدوية الحساسة ذات الاستعمال الدائم وكذلك اللبن الاطفال .

وكان رئيس هيئة الادوية قد عقد لقاء امس مع رؤساء شركات الادوية بالقطاع العام لبحث الموقف الدوائي وسياسة القطاع ، واعلن انه تم التعاقد مع إحدى شركات القطاع العام الدوائي ، وإحدى الشركات العالمية للأدوية على تصنيع الخامات الدوائية محليا لانتاج دواء لعلاج الروماتيزم ، مما يوفر أكثر من ١٠ ملايين دولار سنويا .

واضاف رئيس الهيئة ان معظم الشركات العالمية للأدوية تصنع مستحضراتها شركات الأدوية المصرية بموجب عقود تصنيع ، مما يشير إلى الثقة في صناعة الدواء المصري ، وأن الشركات العالمية تتأكد من مستوى جودة هذه المنتجات قبل طرحها في الاسواق .

هيئة الرقابة على الادوية تطلب رفع الاسعار !..

ومواجهة العجز في انتاج الادوية الجديدة . حذر التقرير ، من زيادة الاعتماد على انتاج الادوية الاجنبية لقيام الشركات الاجنبية باحتكار عناصر الانتاج ، وتحصيل نسبة ٢٥٪ على الاقل من قيمة الدواء ، مقابل منح الشركات المصرية ترخيص الانتاج . طلب التقرير بزيادة اسعار الدواء المحلي ، وتشغيل شركات الادوية بطريقة اقتصادية ، وتمميم نظام التأمين الصحي ، لدعم الخلل غير القادرة على شراء الادوية .

كتب عادل صبرى
انخفضت المخصصات المالية لقطاع الأبحاث بشركات القطاع العام للأدوية ، أدى الانخفاض الى عدم قدرة شركات الادوية على انتاج انواع جديدة ، وسيطرة شركات الادوية الاجنبية على الاسواق المحلية . وكانت هيئة الرقابة الدوائية قد ارسلت تقريراً للدكتور راجب مويدار وزير الصحة ، اكدت فيه ان شركات الدواء زادت من اعتمادها على انتاج الادوية الاجنبية ، لتحقيق هامش ربح اعلى .

حدوث الانسداد ويؤكد الدكتور جلال السعيد انه لا يجب على الاصحاء اللجوء الى تناول الاسبرين من تلقاء انفسهم السعيد عقار جديد باهظ الثمن يجرى للوقاية لماله من آثار جانبية اكدتها نتائج تجربته في عدد محدود من دول العالم التجارب في معظم دول العالم فعلى الرغم من ثبات فاعليته في علاج انسداد الشرايين وخفض معدل حدوث جلطات القلب بالفعل في الحالات العلاجية إلا انه تسبب في زيادة نسبة حدوث نزيف المخ ولذا فإنه يوصى باعطائه فقط لمن تثبت أصابته بضيق او انسداد الشريان اما بالنسبة للاصحاء فيمكن اعطاؤه للفئات الأكثر عرضة للاصابة بالانسداد وضيق الشرايين كالدخنين ومرضى السكر ومن لهم تاريخ عائلي سابق للاصابة بأمراض القلب ويتمثل السلاح الثاني في انزيم استريبتوكانييز الذي يتم استخراجه من الميكروب السبحي حيث يتم اعطاؤه للمرضى بطريقة الحقن في الوريد ليقوم بتكسير الفايبرين أثناء تكون جلطة الشريان وقد ثبتت فاعليته في إزالة الجلطة في نسبة مرتفعة من المرضى اذا اعطى لهم قبل تلف العضلة او أصابته ومع ان لهذا الانزيم اضراره الجانبية مثل الحساسية إلا ان أهم اعراضه الجانبية هي قدرته على اذابة الجلطة في أي مكان بالجسم اذا ادخل المريض للعلاج قبل مرور ٦ ساعات على انسداد الشريان بالالام اما عن أحدث الاسلحة

الوراثية .
اما المستوى الثاني للعلاج فيتمثل في مواجهة حدوث انسداد الشرايين وتكون الجلطة عن طريق توسيع منطقة الضيق للحيلولة دون حدوث انسداد آخر بها ويتم ذلك بالقسطرة الشخصية وذلك اذا كان الضيق بسيطاً ولم يصلح معه العلاج بالمقايير اما اذا كان الضيق شديداً فينصح بإجراء عملية توسيع بالقسطرة ثم توسيع بالقسطرة والبالونة بعد فترة راحة معينة خوفاً من تفاقم الحالة في المستقبل اما المستوى الثالث والاخير فهو التدخل الجراحي الذي بدأت نسبة استخدامه تقتضاه حتى أصبح مقصوداً على الحالات التي لا يصلح معها العلاج الدوائي والتوسيع بالقسطرة

حاتم صدقي

خير من أمريكا وتعليق من القاهرة



د. جلال
السعيد

أدوية وأساليب جديدة لمنع تكون جلطة القلب والأصابة بالذبحه الصدرية

الآن يقوم علماء وأطباء الولايات المتحدة ولويدا بإجراء تجارب موسعة لاختبار فاعلية ادوية جديدة وقديمة ووسائل مستخدمة لعلاج ازمات القلب بما اسماه بـ"سلسلة جديدة لمنع تكون جلطات القلب بعد انسداد الشريان التاجي وبتركز عمل الاسلحة المقترحة لعلاج انسداد الشريان ومنع حدوث جلطات القلب على ثلاثة مستويات رئيسية هي العقاقير والتوسيع بالقسطرة او القسطرة والبالونة ثم التدخل الجراحي.

يتحول الضيق الى انسداد مفاجيء لجرى الدم اذا حدث انفجار في المنطقة حيث يصبح الفشاء المخاطي للمنطقة الضيق خشنا مما ينتج عنه حدوث ترسيبات من الصفائح الدموية وعوامل التجلط التي تقوم بحدوث الانسداد ويعتمد عمل السلاح الاول على إزالة الانسداد عن طريق منع الصفائح الدموية من الالتصاق ببعضها البعض أو بجدار الشرايين في أماكن تصلبها وهنا يقوم الاسبرين باضعاف وظيفه الصفائح الدموية مما يفقدها خاصية الالتصاق ببعضها أو بالجدار المارة خلاله حيث يؤثر الاسبرين سلبيا على دور الصفائح الدموية في انتاج انزيم الثرومبوكسين الذي تفرزه للمساعدة على الالتصاق وتقلص الشرايين وهو الانزيم الذي تتركز وظيفته اصلا عقب حدوث الجروح المختلفة بالجسم حيث يؤدي الى التصاق الصفائح وتقلص الشرايين لمنع النزيف وقد اثبتت التجارب التي اجريت في مختلف دول العالم على أكثر من ٢٠ ألف مريض فاعلية الاسبرين في منع حدوث انسداد الشريان بالاضافة الى دوره اثناء الحالات الحادة في حالة

لدرء الشك باليقين

السيدة عائشة باستعماله . وقد سجل علماء الغرب هذه التأثيرات المفيدة للمسواك واسمونه فرشاة الأسنان ، أو عصا المضغ ، لأن العرب يضيفون لساعات طويلة وهذا معناه استحلاب العسلورة وابتلاعها (١) . والمسواك تأثيرات طبية عديدة فقد ثبت أنه مطهر طبيعي ، ويمنع نزيف اللثة ، ومضاد للميكروبات ، ومضاد لمرض السكر ، طارد للغازات ويستخدم منقوع اللثا كمسكط وكحلول . في حالات عدم نزول الدورة الشهرية (عكس ما ذكر السيد الصيدى) وكعلاج لبدان الإنكسوما والإسكارس ومزيل للآلام المعدة وغير ذلك . وكل هذه التأثيرات الطبية مفيدة وهامة ، والقرآن لم يجد أى ذكر لما قلناه الصيدى في هذه الكتب أو المجالات العلمية للأبحاث . ولو كان هناك أى تأثير ضار للمسواك (كما يقول القارىء) لكان علماء الغرب أول من أعلن ذلك (١) ولمرة هذه الشجرة مباركة أيضا عند الأخوة المسيحيين ويطلق عليها خربل الأنجيل . ولذلك فعند نقل الاستعمال الطبى الشعبى للنباتات يجب توخى الدقة والتحقيق العلمى ومراجعة المتخصصين حتى نعلن للناس الحقائق بلا لبس أو تأويل خاصة أن بعض الاستعمالات الطبية التى يطلقها الناس بخيلة أو مسيوسة . وفى الطب الحديث فإن الدعوة قليلة وملحة إلى تشجيع مصانع الدواء على الاستفادة من النباتات الطبية كمصدر للدواء الطبيعى والفعل .

د . جميلة محمود واصل
استلا العقائير والنباتات الطبية المركز القومى للبحوث

قرأت في بريد الأهرام تعليقا لأحد السادة الصابغة على خبر ، نجاح إحدى شركات الدواء المصرية في تصنيع مستحضرات طبية من مستخلصات ومركبات نبات المسواك (الأراك) مثل غسول ومحبون أسنان والقراص للاستحلاب ، حيث اعترض على القراص الاستحلاب فقط قائلا (أنه على حد علمه فإن منقوع أو مغلى النبات كان يستعمله بعض النساء لوقف الدورة الشهرية أثناء الحج . وقد يسبب العقم) ولما كان سيادته لم يخبرنا كيف نجا إلى علمه هذا الاستعمال الغريب للمسواك ولا مصدر هذه المعلومة ، ولما كان هذا الموضوع يقع في صميم تخصصى ونكر في أحد مؤلفاتى (العلاج بالنباتات الطبية سلسلة العلم والحياة ، الهيئة المصرية للعلم للكتاب ١٩٨٨) فأننى أقرر أن هذا التأثير لم يذكر في كتب التراث ولم تكتبه الأبحاث العلمية التى تجرى للتحقق من الطب الشعبى ، وهو غير منطقي بالنظر إلى تأثيرات المسواك المثبتة طبيا ولدرء الشك باليقين فقد قمت بمراجعة ثمانية لأمهات كتب الطب العربى القديم وكذلك الكتب الأجنبية العلمية التى سجلت العلاج الشعبى من النباتات ، ومرفق صور من بعض صفحات هذه المراجع والذات منها أن جنود وسيفان المسواك تستعمل منذ فجر الحضارة الإسلامية للحفاظ على صحة الفم والأسنان وتقوية اللثة ولا يخفى علينا الحديث النبوى الشريف (لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالمسواك عند كل صلاة) أى خمس مرات يوميا ، وكان صلى الله عليه وسلم يومى

مرکز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٨٨

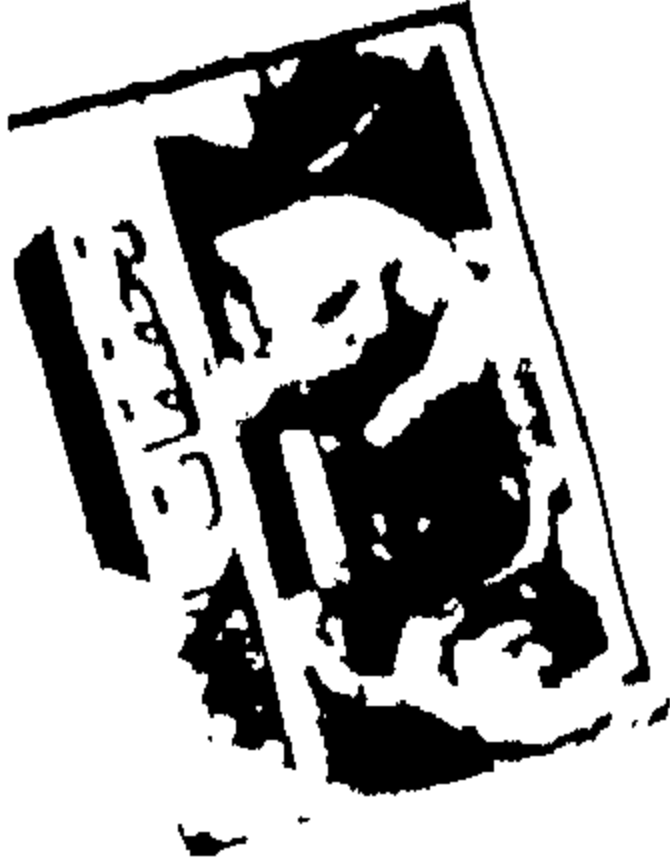
وقد ربت الشركة على هذا الموقف
بخطاب شكر للهيئة القومية للوقاية
على الدواء بل واتخذت موقفا أكثر
إيجابية وهو وقف الدواء من
أسواق بولتها .

هذه هي إحدى قصص جهل
الرافقة على البناء المصري الذي يقف
 وراء مجهوداته العظيمة ٢٥٠ خبيراً
 متخصصاً تضم الفصل الخبرات
 الفنية بجانب التعاون مع كل خبرات
 الدولة في هذا الميدان من أجل حماية
 صحة الإنسان.

ان اخذ احصلات جهاز الرقابة
الدوائية في مصر تقول انه قد تم رفض
٣٠٪ من العينات التي تقدمت بها
شركات الادوية بسبب عدم صلاحيتها
ولم تخرج ابدا الى الاسواق وقد نجح
الجهاز في حصر هذه الادوية المخالفة
بالرغم من ضخامة حجم الادوية
المتداولة في مصر والتي تبلغ ٣٥٠٠
نوع محلي ومستورد
لها هي حكاية هذا الجهاز الذي
يحمي صحة الانسان ؟

ان حكاية مصر مع الدواء حكاية
للمسحوق قدم القاريخ

ولقد برع قدامه المصريين في صناعة النواء منذ ٣٠٠٠ عام وكان الكهنة يقومون بتدريس الصيدلة في مدارس ملحقة بالمعابد في منف وطيبة وهليوبولس وسينيس وغيرها وكانت تسمى بيت الحياة يصبها الناس للنداءى ويتعلم منها الطلبة العقلاير وزراعة الاعشاب الطبية على العظم والطين المحروق والجلد والكتن والمعدن والحجر والخشب واوراق البردى وكانت هذه هي بداية دستاير الادوية او الفارماكوبيا ،



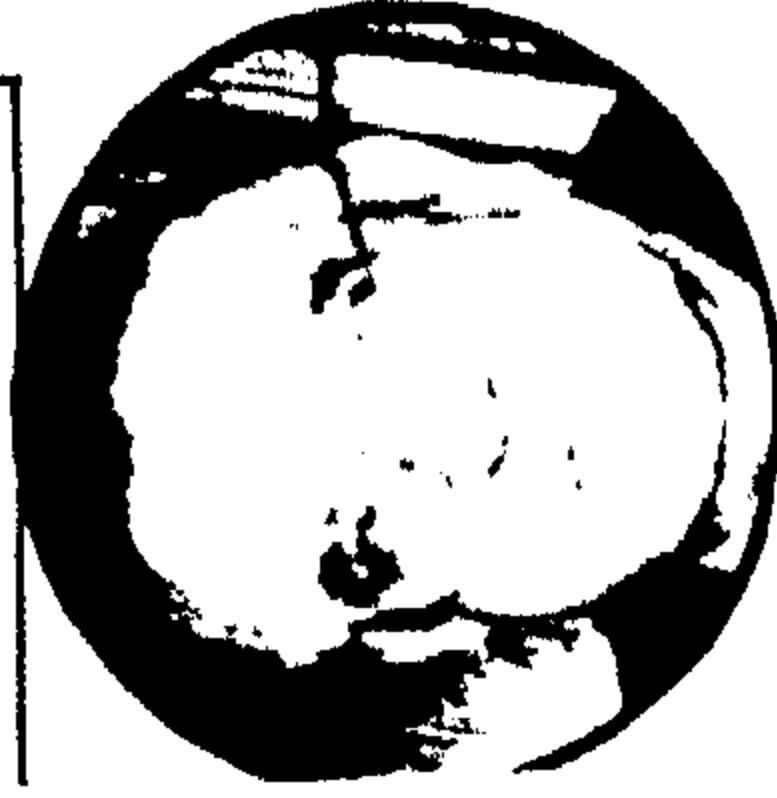
وإذا كانت صناعة الدواء في مصر قد أصبحت لها مكانتها وحظتها تقديرا كبيرا لدرجة كسب ثلاثة شركات الأدوية الأجنبية التي تقوم بتصنيع منتجاتها في مصر وهي مملكتي تيلما على سمعتها إلا أن صناعة الدواء المصري الذين لا يوقف طموحهم عند حد أنهم يبحثون الآن أخطر تطور لهذه الصناعة حتى يمكن أن تستغني تماما عن التركيبات الأجنبية ويدخل عصر تحدي تصنيع كيميائيات الأدوية وكل المواد الخام الخاصة بها - محليا لتتحول صناعة الأدوية في مصر إلى صناعة مصرية لحماية وما وحتى يأتي هذا اليوم القريب فإن جهاز الرقابة الدوائية الذي يعتبر مصانم الأمان بالنسبة لماعلية الدواء يشهد تطورا مذهلا الآن بعد استكمال معامل المعجزة فعاد يحدث هناك .

٦ آلاف عينة سنويا

الآن تقوم بتحليل أكثر من ٦٠٠٠ عينة سنويا وتشمل عينات تسجيل جديدة وأخرى تفتيشية وبالإضافة إلى أدوية التصدير - هكذا يؤكد د . أحمد شوقي رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للرقابة الدوائية حيث يتم اختبار آلاف العينات وقد يستغرق التحليل فترة طويلة حيث يتم إعادة التحليل أكثر من مرة وأحيانا لا تتلزم بعض الشركات بتوريد المواد القياسية فتتدخل عملية التحليل وتتأخر النتيجة بعض الوقت لكننا ننتظر ونتنظر حتى يتم استكمال التحليل ليظهر المنتج في الصيدليات بعد ذلك .

ثم يقول إن التحليل يتم طبقا لدراساتير الأدوية العالمية المتعارف عليها دوليا وفي حالة رفض العينة يتم إبلاغ إدارة التفتيش الصيدل لسحب الدواء من السوق إذا كان متداولاً وفي حالة عينات التسجيل يتم إبلاغ الشركة بقرار الهيئة بعدم فعالية الدواء أو ضرورة تعديل النسب مع حظر انتاج الدواء إلا بعد

٢٥٠ خبيراً
مصرياً
في مختلف
التخصصات
يراقبون
٦ آلاف
عينة
دواء
سنوياً



د . راغب دويدار

قصة الدواء الذي رفضته هيئة الرقابة الدوائية
فكرتها الشركة الأجنبية واسحبته من أسواقها

تحقيق : عبدالمحسن سلامة تصوير : شريف سنبل

عبدالمعظم مدكور الذي يقوم بالتأكد من خلوص الدواء من العوامل الحسية « بيروجين » والذي يسبب ارتفاع درجة الحرارة وأحداث رعشة في الجسم ويقول د. عبدالمعظم أننا نضطر لتكرار التجربة أكثر من مرة حتى يتم التأكد منها على أرائب التجارب وهي أرائب خاصة فلا بد أن تكون بيضاء وزن ٢ كجم من نوع بوسكت وقد تم تحليل ١٩٣٠ عينة في العام الماضي أسقطنا منها ١٢ عينة تسجيل .. وتم حظر انتاجها وعدم تداولها بعد أن أظهرت نتيجة التحليل وجود آثار جانبية لها .

ول داخل معمل آخر تشرح د. سهير عبدالباسط دور المعمل فتقول إن المعمل لديه جهاز للفصل الكروماتوغرافي وذلك لتحليل المستحضرات الطبية عن طريق فصل المادة الفعالة فيها والتأكد من التقدير الكمي لهذه المادة الفعالة ومدى ثباتها وايضا يكشف عن نقاوة المستحضر .

وحاليا يجري العمل في تحليل مستحضر Septerim Pediatric وهو عينة تسجيل لدواء أطفال لعلاج التهابات الحلق وتم تحليله مرتين وسوف يتم تحليله مرة أخرى للتأكد من فائدته وصلاحيته ويأتى إلى المعمل أكثر من ٢٠ عينة شهريا منها عينات التسجيل الجديدة والتي تستغرق وقتا طويلا نسبيا بسبب نقص المواد القياسية وعدم إرسال الشركات لها والأخرى عينات من التفتيش وهي لاتستغرق أكثر من ٣ أيام .

وتطالب د. سهير عبدالباسط بضرورة توافر المواد القياسية والمذيبات العضوية التي يتم استيرادها محليا لتجنب مشاكل الاستيراد وعوائقه فهذه المواد معظمها مواد متطايرة ومشتملة ترفض معظم شركات الطيران المجازفة بنقلها إلا بعد مشاكل عديدة مما يؤدي إلى تأخيرها نسبيا .

تحاليل دقيقة للعينات

وتقول د. سامية حسن شلبي بشعبة الاتاحة المعملية والخواص الطبيعية أننا

التأكد من التزام الشركة بقرارات الهيئة وتقوم الهيئة بالتمشيط داخل الشركات لتحليل عينات عشوائية خولها من انتاجها وتوزيعها ... أى أن جهاز الرقابة لا ينتظر خروجها للأسواق بل يراقبها داخل المصنع .

توحيد اختصاصات الرقابة

وقد وافق د. راجب بوبدار وزير الصحة على أن تعود للهيئة محلة اختصاصاتها في الرقابة على الدواء من أجل توحيد الاختصاص في مجال الدواء وتتحمل مسئوليتها وحدها في الرقابة على الدواء وهذا لن يتعارض مع الاستعانة بخدمات والمعاهد المتخصصة في الرقابة على الدواء على أن يصدر القرار النهائي من داخل الهيئة وذلك للتحكم في الرقابة من أجل صحة الناس على مصر الآن ٣٥٠٠ دواء محلي ومستورد وهو رقم هائل ورغم ذلك فإننا نقوم بحصر هذه الأدوية واستكمال ملفاتها - هكذا تؤكد د. عبدة حنا مديرة الرقابة الدوائية - وذلك لتخفيض هذه القائمة الطويلة وسحب الأدوية التي لها أكثر من بديل مما يساعد على الرقابة أكثر وأكثر .

أرائب خاصة جدا !

ول جولة داخل معامل الرقابة وداخل قسم البيولوجي كانت التجارب تجري على عينة من حقن « ديكستروز » لعلاج امراض البوليا وتسمم الدم حيث يعمل د.

كشف أخطاء المعادلات

ولمعمل القياسات الضوئية Spectroscopy يقول د. نجيب واصف ان أى مستحضر يحتاج الى درجة امتصاص ضوئى لاكتشاف دقة التركيب واخطاء المعادلات وهو ما يستغرق لفترة زمنية طويلة نسبيا حيث يتم التأكد من المعادلة بأكثر من طريقة وأكثر من مرة ويتم رصد هذه المعادلات بالكمبيوتر الذى يتأكد من دقة التركيب وصحة بيانات الملف .

ان تطوير العمل داخل جهاز الرقابة الدوائية كما يقول الدكتور احمد شوقى رئيس مجلس ادارة هيئة الرقابة الدوائية يتطلب انشاء معمل خاص بالمواد القياسية حتى لا تضطر الى الاعتماد على المواد القياسية التى ترسلها الشركات وتؤدى الى تأخير العينات وعدم ظهور الدواء الجديد بالسرعة المطلوبة ومن المقرر افتتاحه في بداية العام القادم بعد الاتفاق مع الهيئة الأمريكية للرقابة الدوائية حتى يمكن ان تكون الرقابة المصرية بانجاز كل العينات في وقت قياسى بالاضافة الى انجاز كل طلبات الدول العربية والأفريقية .

ان التدعيم المالى لجهاز الرقابة الدوائية امر قانونى وهام لمصلحة الشركة المنتجة للدواء ولمصلحة الهيئة والخبراء والأجهزة لانه يعود بالفائدة على صحة الانسان لذلك فانه من الضروري ان تلتزم شركات الادوية بتسديد قيمة الـ ٨٪ المقررة لهيئة الرقابة وذلك لتدعيم التطوير الذى يسير حثيثا بها حتى الآن ... حقيقى انها تضم افضل الخبرات الفنية بجانب الخبرات المساعدة في معامل كليات الصيدلة والمركز القومى للبحوث الا اننا نحتاج لتدعيم هذه الخبرات بالأجهزة التى نحتاج هذا المال المقرر في نسبة الـ ٨٪ لشراء جهاز قياس حجم الجزيئات في المحاليل وهو أحدث أجهزة الرقابة الدوائية في العالم وتبلغ قيمته ٢٠٠ ألف جنيه كما اننا نحتاج دائما الى حيوانات تجارب وكيمائيات وزجاج فان عينة الانسولين مثلا نحتاج الى ٢٠٠ فار تجارب حتى يتم التأكد منها وإثبات صلاحيتها . ثم قال اننا نعد الآن مشروعا لإنشاء مزارع خاصة بالهيئة لإنتاج حيوانات التجارب .

نقوم بالكشف عن المستحضرات الصيدلانية من الناحية الشكلية مثل اللون والمذاق والسيولة والخواص الطبيعية الأخرى للتأكد من ائاحة العقار من المستحضر من الأقراص والكبسولات واختبار المادة الفعالة مع بقية المواد في وسط ملائم لظروف تعاطى الدواء في الجسم . ويأتى الى المعمل شهريا حوالى ٩٠٠ عينة لتحليلها من شركات التسجيل والتفتيش والتصدير وأحراز النيابة والصيدليات وتقوم بانجاز أكثر من ٧٠٠ عينة منها ويتبقى ما هو يحتاج الى فترة اطول او اعادة تحليل حيث يتم تحليل بعض المستحضرات أكثر من ٣ مرات خاصة في حالة التصدير والتسجيل الجديد ولظروف المواد القياسية كما اننا نقوم بقياس درجة التفتت وصلابة الأقراص لسهولة الامتصاص .

لغاء حظر استخدام الأدوية المصرية بالسعودية السودان تقدر دور مصر في مواجهة كارثة الفيضانات

أعلن الدكتور محمد راغب بويدار وزير الصحة أنه تلقى أمس من السلطات السعودية مليفيد بأنها قررت رفع الحظر عن تداول الأدوية المصرية بالملكة العربية السعودية والذي كان قد تقرر بسبب ما نشر بلحدى المجلات المصرية بما يشكك في سلامة وفاعلية هذه الأدوية وقد بدأ أمس تنفيذ قرار رفع الحظر ، بعد أن تأكد خلو الأدوية المصرية من التلوث وأوضح أن النائب العام قد أكد عقب سلسلة من التحقيقات حول ما تردد عن تلوث الدواء المصري أنه سليم ١٠٠ ٪ وأن ما نشر عنه هو بعيد تماماً عن الحقيقة ، وأنه قد جرت خلال الشهر الماضي اتصالات بين وزارتي الصحة في مصر والسعودية كما أنه التقي في جنيف في الأسبوع الماضي بوزير الصحة السعودي وشرح له أبعاد الموضوع وأكد سلامة وجودة الدواء المصري وأشد بالسمعة الطبية التي اكتسبها في أسواق السعودية وغيرها من الدول العربية ، مما أدى إلى زيادة صادراتها من الأدوية إلى ما يزيد على ٢٦ مليون جنيه في العام الحالي .

أضاف أن الرئيس حسنى مبارك سيفتح قريباً مستشفى قلوب التي أقيم بالجهود الذاتية ويضم أحدث الأجهزة في إطار التوسع في إقامة المستشفيات بالمحافظات .

وكان الوزير يتحدث في اجتماع لجنة الصحة بالحزب الوطنى الذى حضره السيد ادريس البنا نائب رئيس مجلس رأس الدولة السودانى وأشاد فيه بمشاركة مصر حكومة وشعباً في عمليات اغاثة السودان لمواجهة كارثة السيول والفيضانات ، كما أشاد بالعلاقات الوطيدة بين الحزب الوطنى وحزب الأمة السودانى مؤكداً أن هذه العلاقات تجسد للعلاقات القوية التى تربط الشعبين .

وقال أن مصر تعتبر أول دولة بادرت بإرسال المعونات الطبية والغذاذية عبر الجسر الجوى الذى أقامته لنجدة السودان فور بدء الكارثة وأشار إلى أن زيارة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء للسودان قد حققت نتائج كبيرة وفتحت مجالات واسعة للتعاون بين الحكومتين .

وكانت لجنة الصحة بالحزب الوطنى قد عقدت اجتماعاً برئاسة الدكتور

أضاف أن الرئيس حسنى مبارك سيفتح قريباً مستشفى قلوب التي أقيم بالجهود الذاتية ويضم أحدث الأجهزة في إطار التوسع في إقامة المستشفيات بالمحافظات .

وكان الوزير يتحدث في اجتماع لجنة الصحة بالحزب الوطنى الذى حضره السيد ادريس البنا نائب رئيس مجلس رأس الدولة السودانى وأشاد فيه بمشاركة مصر حكومة وشعباً في عمليات اغاثة السودان لمواجهة كارثة السيول والفيضانات ، كما أشاد بالعلاقات الوطيدة بين الحزب الوطنى وحزب الأمة السودانى مؤكداً أن هذه العلاقات تجسد للعلاقات القوية التى تربط الشعبين .

وقال أن مصر تعتبر أول دولة بادرت بإرسال المعونات الطبية والغذاذية عبر الجسر الجوى الذى أقامته لنجدة السودان فور بدء الكارثة وأشار إلى أن زيارة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء للسودان قد حققت نتائج كبيرة وفتحت مجالات واسعة للتعاون بين الحكومتين .

وكانت لجنة الصحة بالحزب الوطنى قد عقدت اجتماعاً برئاسة الدكتور

متى نعطي الطفل أدوية السعال ؟

قد تخطيء الأم عندما تعتمد على خبرتها الشخصية عند علاج طفلها من أى مرض مهما كان بسيطاً ، إذ أن هناك بعض الأدوية مثل أدوية الكحة قد تكون سبباً في مشاكل صحية ، نتيجة للأثار الجانبية لبعض مكونات هذه الأدوية .

يقول د . محمد محمود البتانوني استاذ وأخصائى الصدر والحساسية والأمراض المهنية بكلية طب قصر العيني أن معظم أدوية الكحة تحتوى على مواد مضادة لمادة الهيستامين - أى ضد الحساسية ، وهذه المواد عند استعمالها قد تؤدي إلى بعض الأحيان إلى شعور بالخمول ، وعدم التركيز ، وكذلك إلى عدم تقدير المسافات ، وهذا يمكن أن يؤدي إلى وقوع حوادث السيارات إذا كان سائق السيارة تحت تأثير هذه المواد .

كما أن معظم أدوية الكحة تحتوى على مواد قابضة للأوعية الدموية بفرض تخفيف الاحتقان بالشعب الهوائية والجهاز التنفسي ، ولكن هذه المواد ضارة للمريض الذى يعانى ضغط الدم المرتفع ، أو من زيادة إفراز الغدة الدرقية وكذلك المريض الذى يعانى من تصلب شرايين القلب ، والذبحة الصدرية ، أو من جلطة بالشريان التاجي ، حيث أن هذه المواد تسبب زيادة في معدل ضربات القلب ، وضعف الدورة الدموية للشرايين . كذلك فإن بعض أدوية الكحة تحتوى على مواد تعمل على تثبيط عمل العصب الحائر حتى تتسع الشعب الهوائية ، وتهدأ الكحة ولكن هذه المواد يمكن أن تسبب احتباس البول لمريض يعانى من تضخم البروستاتا ، وكذلك يمكن أن تسبب زيادة في ضغط العين للمرضى المصابين بعمى زرقاء بالعين ، وتكون سبباً في تفاقم الحالة أيضاً بعض أدوية الكحة التى بها مواد مهدئة مثل المواد المضادة للهستامين ، لذا أعطى المريض الذى يستعمل

دواء مهدئا آخر : فلن هاتين المادتين يمكن أن تزيد كل منهما عمل الأخرى ، مما يسبب دوخة شديدة ، وعدم إتران ، ونعاس ، وعدم القدرة على الاستيقاظ أو الحركة . لذلك ينصح د . البتانوني بعدم إعطاء أطفال دون الخامسة نواء الكحة الخاف ، بالكبار ، والالتزام بأدوية الأطفال ، ذلك لأن لبوية الكبر تحتوى على مواد يمكن أن تسبب مضاعفات للأطفال ، وتؤدى إلى ظهور أعراض جانبية وإلى بعض الأحيان تكون شديدة مثل هبوط حد بالتنفس ، أو حدوث قيء وهلوسة وعدم إتران ، وهناك أطفال يدخلون العناية المركزة للعلاج من هبوط حد التنفس ناتج عن استعمال الأدوية الخاصة بالكبار . ومن ناحية أخرى يوضح الطب أن علاج الكحة ليس فقط باستعمال الدواء اللطيف لها ، ذلك لأن أسباب الكحة كثيرة ، وتتراوح بين الإصابة بفزلات البرد والنزلات الشعبية ، إلى أمراض حساسية الصدر ، والالتهابات الرئوية . وخلافه من أمراض الصدر ، وكذلك بعض أمراض القلب ، حيث أن كل هذه الأمراض تؤدى إلى ظهور كحة عند المريض ، وبناء على ذلك يجب التشخيص المبكر لسبب الكحة حتى لا تتفاقم الحالة ، ويصعب علاجها . كما أن استعمال المضادات الحيوية ليس هو العلاج لكل حالات الكحة ، لذا يجب عدم استعمالها إلا بعد استشارة الطبيب حيث أنها تفيد في بعض الأحيان ، ولكنها يمكن أن تضر في أحيان أخرى كثيرة ، وقد يؤدى استعمالها بدون وعى إلى نقص في المناعة ، والتأثير على مقاومة الجسم للأمراض . وهناك نصيحة أخيرة ، وهى أن الفضل ملطف ومهدئ للكحة هو استنشاق بخار الماء في إناء به ماء يغلى على أن يكرر هذا بضع مرات يوميا هذا مع علاج السبب بمعرفة الطبيب .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٨٨

ومسئلة

الدواء للتجارة لا ... الشفاء !

• يقول الدكتور زكريا عبدالقادر نقيب صيدلة المحلة السابق في رسالته للصفحة :
مما لا شك فيه ان سياسة الدواء هي توفير الدواء للمواطنين بأسعار معقولة ولكن شركات الادوية الاستثمارية أصبحت تبحث عن الربح السريع ولو على حساب صحة المواطن فقد اتجهت معظم هذه الشركات الى استيراد وتصنيع ادوية متوافرة في السوق وبكميات كبيرة في الوقت الذي يوجد فيه نقص كبير في الادوية الهامة مثل ادوية القلب والسكر والسرطان والنفيزف وامراض الكلى واصبح من العسير على اى مواطن ان يجد (روشتة) كاملة في صيدلية واحدة فلماذا لا تتوافر هذه الادوية في صيدليات المحافظات ؟

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٨٨

شركة مصرية اردنية للمستلزمات الطبية

عمان - ١ ش . ١ : يبحث الدكتور راغب
دويدار وزير الصحة المصري مع الدكتور زيد
حمزة وزير الصحة الاردني مشروع انشاء
شركة مشتركة بين البلدين للخامات
والمستلزمات الطبية ، لتحقيق اكتفاء ذاتي
بهذا المجال

وكان الوزير المصري قد وصل امس الى
عمان في زيارة تستغرق عدة ايام يجرى
خلالها مباحثات تتناول اوجه التعاون بين
البلدين في المجالات الصحية .

■ من الاعجاز النبوى الشريف العلم الحديث يكتشف فوائد كبرى لاستخدام « المسواك »

جاء في صحيح البخارى ان السيدة عائشة رضى الله عنها روت عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله : « ان المسواك مطهرة للفم مرضاة للرب ، وبحوى هذا الحديث على قصره وايجزله اعجازا علميا فريدا لم يدركه العلماء إلا مؤخرا حول الفوائد الصحية للمسواك وبنوره في تطهير الفم وحماية الاسنان واللثة ، وهو ما تاكد مرة اخرى من خلال سلسلة طويلة من الأبحاث والاختبارات قام بها فريق من الباحثين بإحدى شركات الدواء المصرية بالاشتراك مع اساتذة من كلية الصيدلة جامعة القاهرة والمركز القومى للبحوث ، واستطاع الفريق لأول مرة في العالم تصنيع مجموعة من المستحضرات الصيدلانية الجديدة من المسواك تضم مطهرا للفم واقراس استحلاب ومعجونا للأسنان

وقد حصلت الشركة على براءة اختراع من هيئة الغذاء والدواء الأمريكية تقر فيها بصلاحية هذه المستحضرات وفاعليتها العالية في تطهير الفم وحماية الاسنان ، كما نشرت نتائج هذه الأبحاث في العديد من الدوريات العالمية العالية والمؤتمرات الطبية الإسلامية ، واصبحت ضمن اهتمامات الكثير من مراكز البحث العلمى والجهات المهتمة بهذا المجال لتؤكد للعالم ان رسولنا الكريم لا ينطق عن الهوى ، وانه صلى الله عليه وسلم سبق العلوم الحديثة جميعا حينما اوصى باستعمال المسواك كمطهر للفم ولتقوية وحماية الاسنان .

والمسواك كان معروفا منذ زمن بعيد وبدأ ينتشر بين العرب بصورة كبيرة بعد ان اوضح الرسول صلى الله عليه وسلم فوائده واوصى باستعماله في أكثر من موضع ففي حديث رواه ابو هريرة رضى الله عنه ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال «لولا ان اشق على امتى لامرتهم بتأخير العشاء والمسواك عند كل صلاة ، كما جاء في حديث صحيح عن السيدة عائشة رضى الله عنها ان الرسول صلى الله عليه وسلم كان لا يرقد في ليل او نهار فيستيقظ الا ويتسوك قبل ان يتوضأ ، كما روى عنه صلى الله عليه وسلم ان المسواك من الفطرة أى السنة ، وكان احد الصحابة رضوان الله عليهم يضع مسواكه على اذنه بموضع اللقم من اذن الكاتب ليقوم الى صلاته الا اذا استعمل ثم رده الى موضعه .

ولكن .. لماذا نضع المسواك في اشكال صيدلية ولا نستعمله بالصورة التقليدية ؟ ان هناك عدة مبررات توجب علينا ذلك - والكلام للدكتور باسم المنشاوى الاستاذ بالمركز القومى للبحوث وعضو الفريق - فبعض المرضى لا يستطيعون تحمل الاستعمال التقليدى وخاصة مع حالات الاصابة بالتهاب في اللثة ، وبالتالي سيحرمون من الاستفادة من إمكانات المسواك ، كما ان بعض مناطق الفم قد لا يصل اليها المسواك عند الاستخدام بالطرق التقليدية ، والمسواك في اشكاله الصيدلانية يتيح للطبيب ان يعده للمريض الجرعة المناسبة والشكل المناسب حسب حالته ، هذا فضلا عن ان فاعلية المسواك وهو في صورته التقليدية تقل نتيجة التخزين والتعرض للعوامل الجوية

وللمسواك تأثيرات طبية عديدة فقد ثبت انه مطهر طبيعي ويمنع نزيف اللثة ومضاد للميكروبات ، ومضاد لمرض السكر ، وطارده للغازات ويستخدم كمنشط وكمقوٍ حالات عدم نزول الدورة الشهرية ، وكعلاج لديدان الانكلستوما والاسكارس ومزيل للام المعدة .

ويقول الدكتور محفوظ قاسم الاستاذ بصيدلية القاهرة واحد اعضاء الفريق ان

طرق التحليل والفحص المتعارف عليها لم تفلح في كشف السر وراء قيام المسواك بقتل الميكروبات بالفم وتطهيره وتقوية الاسنان ، ولم يتسن معرفة ذلك الا من خلال اتباع طريقة الرسول في الاستعمال أولا ثم فحص وتحليل اللعاب بعد ذلك بدلا من فحص المسواك نفسه ، واجريت التجربة على ٢٠ شخصا ووجد ان هناك مستخلصات باللعاب لم تكن موجودة في المسواك ، وتكونت بسبب قيام بعض الانزيمات الموجودة باللعاب بتحليل وتكسير مواد معينة من المسواك واخراجها في نفس اللحظة الى الفم عند الاستعمال ، كما ان هناك انزيمات اخرى تتفاعل معا في ظروف معينة وتتولد عنها مواد تقوم بهذا التأثير ومن هنا ثبت ان المسواك به المضرات من المواد الفعالة تخرج من مادة ام ، عند تفاعلها مع اللعاب ، وقام الفريق بتحضير « خلاصة المسواك » في صورة تحافظ على المادة الام كما هي بحيث يمكن تحضيرها في معجون او سواك مطهرة او غيره .

شركة مصرية أردنية لانتاج المستلزمات الدوائية

صرح الدكتور راجب مويدار وزير الصحة - عقب عودته من الأردن أمس - أنه أجرى مباحثات لدعم التعاون الصحي بين مصر والأردن خلال لقائه مع وزير الصحة الأردني ، وتم الاتفاق على البدء في إنشاء الشركة المصرية - الأردنية للمستلزمات الدوائية .

وأضاف أنه سيصل إلى القاهرة في منتصف الشهر القادم وفد أردني لأجراء مباحثات تتعلق بالشركة ، وتحديد المراضها ، وأجراء دراسات الجدوى اللازمة بشأنها .

افتتاح ٣ مصانع للأدوية خلال الأسابيع القادمة

كتب جعفر محمود :

تفتتح ثلاثة مصانع كبرى للدواء قبل نهاية العام .. اليوم يفتتح أكبر مصنع للدواء بالقاهرة بالإسكندرية وبعد أيام يفتتح مصنع آخر مماثل بمنطقة الأميرية بالقاهرة على مساحة ٧١ ألف متر مربع .. وقبل نهاية العام بقليل يفتتح مصنع ثالث بمدينة السلام على مساحة ٨ هكتار ونصف .. تفتتح المصانع الجديدة أدوية بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً وتوفر ما قيمته ١٢٠ مليون جنيه عملة صعبة ثمانية أدوية وكيمولويات وخامات دوائية تقوم بتصنيعها بديلة للمستورد .. وعلى أعلى مستوى من الجودة والأمان بما تطبقه الشركات الثلاث من أحدث الأساليب العلمية المتطورة في صناعة الدواء ..

مع الاهتمام بمستوى الجودة يفتتح بعد أيام أحدث مصنع للأدوية بالخلاصات في الشرق الأوسط بالأميرية .. ويتبع المصنع الجديد شركة مطبوعات الكيمياء وهي إحدى شركات القطاع العام ويتكلف المصنع ٤٥ مليون جنيه ويضم أحدث خطوط لإنتاج السوائل والمعلقات والأقراص والكبسولات والفوارات وقد صممت على أحدث تكنولوجيا عصرية توفر لها الجودة والفاعلية ولها كنترول عن طريق كمبيوتر مجهز داخل غرفة تحكم حسب أحدث النظم لضمان كفاءة التشغيل ..

وقبل نهاية العام العالي يتم افتتاح مصنع شركة الصناعات الكيماوية المتطورة في مدينة السلام وتبلغ أجمالي التكلفة الاستثمارية للشركة ٥٧,٦ مليون جنيه ويضم المصنع ٣ معامل لأبحاث تطوير الإنتاج وأربع معامل للرقابة تحتوي على أحدث الأجهزة الإلكترونية ومزود المصنع بتكييف مركزي كامل

يفتتح الدكتور محمد راغب دويدار وزير الصحة مصنع شركة الماسارية للأدوية صباح اليوم .. يحضر حفل الافتتاح المستشار سيد الجوسقي محافظ الإسكندرية والدكتور مدحت القطان رئيس هيئة الدواء ورؤساء شركات الدواء و ٧٥ من خبراء الدواء في فرنسا .. وصرح الدكتور ثروت أبو حجر نقيب صيادلة الإسكندرية بأن المصنع سيمتثل بأعلى معايير فرنسية وسيخصص في إنتاج مجموعة كبيرة من الأدوية بديلة للمستورد وخاصة أدوية شركة رونيبلان الفرنسية وهي من أكبر شركات الدواء في العالم ..

ولتحقيق المزيد من التقدم في صناعة الدواء بزيادة الإنتاج وزيادة الصادرات

■ وزير الصحة يعلن في افتتاح شركة دوائية : الدواء المصري يغطي ٨٧ ٪ من الاحتياجات زيادة صادرات الدواء إلى ٢٦ مليون جنيه كتب - فاروق عبدالمجيد :

اعلن الدكتور راجب بوبدار وزير الصحة ان انتاج الصناعات الدوائية المصرية العلم الحال بلغ نحو مليار جنيه ويغطي ٨٧ ٪ من الاحتياجات المحلية ، كما زادت قيمة الصادرات منه الى ٢٦ مليون جنيه مقابل ٤ ملايين عام ١٩٨١ .

السيد بهير هانت ومحافظ الاسكندرية المستشار السيد الجوسقى الذى أكد ان هذه الشركة الجديدة تأتي في إطار السياسة الدوائية الحكيمة بمصر لتوفير الدواء على أعلى مستوى ، كما أوضح سفير فرنسا ان المشروع يأتي في إطار التعاون المصري الفرنسي ولتطوير الانتاج الدوائى ، كما اشار الدكتور ثروت حمر رئيس الشركة إلى أن فرنسا منحت مصر ١٠٠ الف ليرة لستشفى جمال عبدالناصر . وقال ان شركة العامرية دمن بولانك للصناعات الدوائية قطاع خاص مائة في المائة . وتساهم فيها شركة دمن بولانك الفرنسية بنسبة ٢٤ ٪ ، والدكتور احمد الداخستاني من السعودية بنسبة ١٤ ٪

جاء ذلك في كلمة للوزير أمس عند افتتاح المرحلة الأولى لشركة العامرية للصناعات الدوائية بالاسكندرية والتي يبلغ رأسمالها ٣٠ مليون جنيه باستثمار مصري سعودي فرنسي ، وتشمل هذه المرحلة انتاج ٢٠٠ مليون قرص و ١٠ ملايين زجاجة شراب و ١٧ مليون عبوة دوائية . حضر الاحتفال سفير فرنسا بالقاهرة

وأضاف ان المشروع اقيم على مساحة ٦٠ الف متر مربع ، واستغرق بناؤه عامين فقط . وأكد ان انتاج الشركة من الادوية لن ينافس أى منتج محلي ويوفر الكثير من العملات الصعبة للدولة .

يجمعون الأدوية الزائدة لإعادة توزيعها على المستشفيات والمرضى



اتسع نطاق تطبيق مشروع تجمع الأدوية الزائدة بالمنازل وإعادة فرزها وتصنيفها وتوزيعها على المستشفيات ومن يحتلها ليضمحل محافظات القاهرة وبني سويف والإسماعيلية والسويس وبورسعيد والبحيرة وكفر الشيخ والمنوفية

وتقول الدكتورة ميرفت أحمد سالم وكيل وزارة الصحة لشئون الصيدلة التي تشرف على إدارات الصيدلة في هذه المحافظات في فرز وتصنيف الأدوية المجمعة مع استبعاد الزجاجات المفتحة والأشربة والمراهم والتركيز على الكبسولات والأقراص والأمبولات مع الاهتمام بتاريخ الصلاحية

الجمعيات الأهلية لا تشارك

ول القاهرة بدأ تنفيذ المشروع من خلال إدارات الصيدلة بالأحياء في بداية العام الماضي وشهد المشروع إقبالا من المواطنين خاصة في مناطق مصر الجديدة ومصر القديمة والزيتون وحلوان وشبراخيت والقاهرة ليتم جمعها في مخزن خاص بمدينة نصر لفرزها وتصنيفها ووضعها في عبوات مغلقة بها كارت مكتوب به اسم الدواء والطبيب الذي قام بفرزه واستمر الإقبال طوال العام الماضي ثم بدأ في الهبوط - كما تقول الدكتورة سعاد صالح - مدير عام الصيدلة بمديرية الشؤون الصحية بالقاهرة والتي تطلب بدفعات اعلامية للمشروع حيث ترد كميات كبيرة مع كل إشارة اعلامية سواء بالصيف او الاذاعة او التلفزيون على المشروع ورغم توجيه النداء بالتبرع الى الأفراد والأطباء والصيدليات وشركات الأدوية فان مساهمة الأفراد هي الغالبة خاصة من متوسطي الدخل - اما الأطباء فلم يتبرع منهم سوى طبيبين - كذلك لم تساهم المكاتب العلمية بدور فعال - ولم تتعاون الصيدليات بل ان بعضها سخر من المشروع ورغم وجود مئات الجمعيات الأهلية بالقاهرة فلم يتعاون أي منها معنا ونفس الصورة بالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية - كذلك لم تتصل بنا أية محافظة للتعرف على تجربتنا

أدوية نادرة ترد للمشروع

ويذكر الدكتور حسين سيد وكيل وزارة الصحة بالقاهرة بعض المستشفيات التي استغاثت من الأدوية



د. عصام العريان



د. سعاد صالح



د. عبد المنعم أبو الفتوح

الاطباء والصيادلة الاهلية غياب دور نقابة الصيادلة

أما في الجيزة فلقد أعلن عن المشروع منذ ما يقرب من عامين وتحدثت مراكز التجميع لكن المشروع تعثر. وتقول الدكتورة زينب علام مديرة قسم التفتيش الصيدلاني أن نقص عددا مفتشي الصيادلة بالجيزة من الأسباب الرئيسية لتعثر المشروع. فعلى مستوى محافظة الجيزة لا يوجد سوى خمسة مفتشين في حين يوجد ١٥٠ مفتشا بالقاهرة ولذلك لم نتمكن من فحص بترعات من الأدوية الزائدة إلى مستشفى أم المصريين أو إلى إدارة الصيدلة بمحافظات القاهرة.

ويوضح الدكتور عصام العريان عضو مجلس الشعب وعضو مجلس نقابة الأطباء أن فروع الجمعية الطبية الإسلامية الأحد عشر بالقاهرة والجيزة التي يتردد عليها حوالي مليوني مواطن سنويا تقوم بتجميع الأدوية الزائدة عن حاجة المواطنين وإعادة توزيعها على المرضى بعد إعادة تصنيفها خاصة في

عيادة الهرم وعيادة السيدة زينب. رغم أن مشروع تجميع الأدوية قد بدأ منذ سنوات في بعض المحافظات إلا أن قيامه يعود إلى مبادرات مصادرة من بعض الجمعيات أو إدارات الصيدلية دون تنسيق مع باقي الجهات التي يمكن أن توسع من فائدته. حتى وكالة وزارة الصحة للصيدلة لم يكن لها دور في بدء المشروع في المحافظات التي قامت به. ونفس الأمر بالنسبة لاتحاد المهنة الطبية. ولهذا كان سؤالنا لنقائبي الأطباء والصيادلة عن دورهم في هذا المشروع ويرد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح أمين عام نقابة الأطباء: أن هناك تنسيقا قائما حاليا بين اللجنة الاجتماعية بالنقابة برئاسة الدكتور عمر الشافعي والدكتور جمال عمران سكرتير نقابة الصيادلة المساعد لتحديد أفضل السبل لمشاركة النقائبي في هذا المشروع ونقابة الأطباء من جانبها على استعداد لتلقي أي تبرعات من الأدوية من خلال اللجنة الاجتماعية.

ويضيف الدكتور ممدوح الدسوقي أمين صندوق مساعد نقابة الصيادلة أن دراسة تنفيذ المشروع من خلال نقابة الصيادلة تحتاج بعض الوقت خاصة وقد سبق تجربة تجميع أدوية زائدة لارسالها للمجاهدين الأفغان وبذل الصيادلة فيها جهدا كبيرا لا يتناسب مع نتيجة الفرض. كما أن المشروع لا يجد قبولا لدى بعض الصيادلة ولهذا لم تبدأ مشاركة النقابة به حتى الآن.

تحقيق : ممدوح الولي

الجمعية بعد فوزها. كمستشفيات صميت وصدر العباسية والمنيرة العام والأمراض النفسية والغازندارة ودار السلام وبولاق وحلوان وشبرا ومدينة السلام ومعهد الأورام بطنطا ودار المسنين بحلوان. خاصة في أدوية القلب والضغط وتوسيع الشرايين والأقراص المنشطة. بل أن بعض الأصناف وصل سعر العلبة فيها إلى ٢٤ جنيه بالاضافة لوجود العديد من الأصناف النادرة غير الموجودة بالصيديات.

ويوضح الدكتور سعيد صيف أمين مفتش الصيديات بإدارة الصيدلة بالقاهرة أن المشروع يشترط توزيع أدويته على مرضى الأقسام المجانية بالمستشفيات لتذهب إلى محتاجيها مما يدعو لضرورة تنشيط حملات التبرع بعد أن اقتصر التبرع حاليا على إدارة الصيدلة بمديرية الصحة بالقاهرة بميدان الأوبرا.

ولى دمياط بدأ المشروع من خلال جمعية أصدقاء المرضى بالتعاون مع جمعية تنمية المجتمع بقسم أول التي يرأسها الحاج أحمد عثمان حيث خصصت شقة مستقلة لتخزين الأدوية الممنوعة وفرضها بواسطة مجموعة من الأطباء المتطوعين. وتوجه نسبة ٥٠٪ من الأدوية الممنوعة إلى المستشفيات الحكومية والبالى لروشتات المرضى. ويشير سعد زغلول عباس مدير عام الشؤون الاجتماعية بدمياط إلى إشادة الرئيس مبارك بمشروع جمع الأدوية بدمياط مما دفع محافظات أسوان وبني سويف والغربية إلى الاتصال بنا لمعرفة تفاصيل المشروع لتطبيقه لديها.

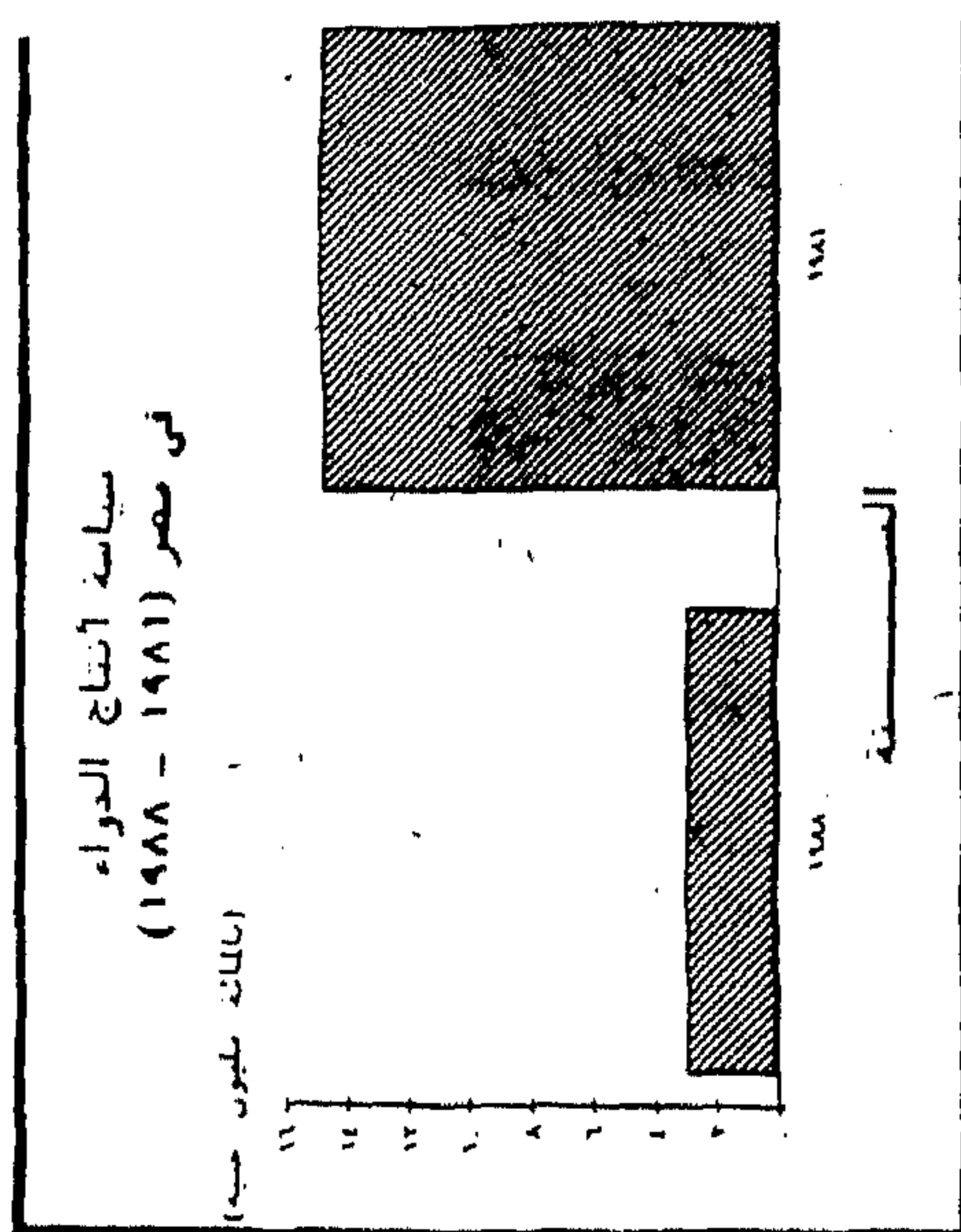
ويضيف فاروق هلال وكيل مديرية الشؤون بدمياط قائلا: أن مشروع دمياط يتميز عن باقي المحافظات في مشاركة المساجد كأماكن لتجميع الأدوية خاصة في القرى. ولأن السوريس تبنت جمعية الاتحاد النوبية مشروع جمع الأدوية وتوزيعها على المرضى المحتاجين بعد إعادة فرزها وتصنيفها.

ومنذ عامين بدأ المشروع في كفر الشيخ أيضا عندما نفذ بند الأدوية عام ٨٦ ورفضت الوزارة والمحافظة تعزيز هذا البند. قامت مديرية الشؤون الصحية بالاتصال بالأجهزة الشعبية والتنفيذية والإعلامية لتجميع الأدوية الزائدة عن الحاجة لدى المواطنين. وحيث أن الأدوية الموجودة بمبادرات

المصدر : الاهــــــــــــــــــــرام
التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٨٨

[illegible]

١٩٨٨	١٩٨١	اعوام
١٥	٣	- زيادة عدد مصانع الدواء
٨٩٨	٥٤٦	- إنتاج الدواء
مليون	مليون	
جنيه	جنيه	



المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٨٨

ادوية مصرية للسودان قيمتها ٣ ملايين دولار

الخرطوم - أ. ش. : اتصل الى
الخرطوم خلال اليومين القاسمين الدفعة
الثانية من الادوية المصرية للسودان
الشفيق والتي تقدر قيمتها بثلاثة ملايين
دولار حساسي في إطار البروتوكول
التجاري بين البلدين .

افتتاح مصنعين لإنتاج خامات الدواء لتوفير ٤٠٠ مليون جنيه سنوياً

كتب - فاروق عبد المجيد :

أعلن الدكتور محمد راجب دويدار وزير الصحة أنه مع بداية العام القادم سيتم افتتاح مصنعين جديدين لإنتاج الخامات الدوائية . وتصنيع الأدوية من الأعشاب الطبيعية . مؤكداً أن تصنيع خامات الدواء يوفر على الدولة ٤٠٠ مليون جنيه ، قيمة ما تستورده من خامات دوائية سنوياً .

الإنتاجية للدواء من ٣ مصانع عام ٥٢ لتصبح ١٥ مصنعا العام الماضي . وأوضح الوزير إن الدواء المصري اكتسب ثقة كبيرة كان لها أثرها في فتح أبواب الدول الشقيقة والصديقة ، واستطاعت الشركات أن تزيد من صادراتها التي وصلت الآن إلى ٢٦,٥ مليون جنيه . وأكد أن الوزارة تضع في أول اهتماماتها أن يكون الدواء المنتج سليماً وأمناً ، ومطابقاً للمقدرات ودرجات الدواء العالمية .

كما أكدت الدكتورة ميرفت سالم وكيل وزارة الصحة لقطاع الصيدلة أن مصر حريصة على تعميق مفهوم سياسة الأدوية الأساسية في قطاع الرعاية الصحية بالريف ، حتى تصل إلى قدر كاف ومتوازن من الأدوية لعلاج معظم الأمراض .

وأضاف وزير الصحة - في افتتاح مؤتمر مفتش الأدوية بدول شرق البحر المتوسط أمس - الذي حضرته ٩ دول إن الصناعات الدوائية في مصر تركز الآن على الصناعات التخليقية للخامات الدوائية ، وصناعة الأدوية من مصادرها باستغلال مواردها من النباتات الطبية .

وأشار الوزير إلى أن استهلاك الدواء في مصر قد تزايد في الفترة الأخيرة ، حيث وصل العام الماضي إلى ١,٣ مليار جنيه ، بعد أن كان لا يتجاوز ٨,٤ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، نتيجة الوعي الصحي لدى الجماهير ، وتمتع المزيد من المواطنين بالرعاية الصحية . وقال : إن شركات القطاع العام والخاص استطاعت تغطية حوالي ٨٧ ٪ من الاستهلاك الكلي ، إلى جانب تزايد عدد المصانع

■ في المؤتمر المصري البريطاني للصيدلة : مليار جنيه حجم إنتاج الدواء سنويا شركات الدواء العالمية تسعى للتصنيع بمصر كتب - فاروق عبد المجيد وسهيلة نظمي :

أعلن الدكتور راجب بويدار ، وزير الصحة في الكلمة التي القاها نيابة عنه الدكتور حسن الغواصبي وكيل وزارة الصحة امس بالاسكندرية ، ان إنتاج الدواء في مصر أصبح يغطي الآن ٨٧ ٪ من جملة الاستهلاك ، كما يغطي ٤٤ مجموعة بواشبة من بين ٤٨ مجموعة عالمية ، بما يعادل مليار جنيه سنويا ، وهو انجاز تعتز به مصر .

وأضاف - في المؤتمر المصري البريطاني للعلوم الصيدلانية ، بكلية صيدلة الاسكندرية وحضره ٥٠٠ صيدل عالمي لمناقشة أكثر من ١٠٠ بحث في الجديد في صناعة الدواء - ان الشركات العالمية - ثقة منها في صناعة الدواء بمصر - تسعى حاليا لاقامة مصانع لها في مصر بالاشتراك مع قطاع الدواء المصري الذي ساهم بشكل فعال في العديد من الصناعات الدوائية في العالم العربي ، وإنشاء اتحاد الصيدلة العرب كما بذلت مصر جهودا مضنية لتأسيس الاتحاد الأفريقي للنباتات الطبية ، استمرارا لدورها في الأسرة الدولية .

وزير الصحة : مصر تنتج ٤٤ مجموعة عالمية من الدواء الانتاج قيمته مليار جنيه ويغطي الاستهلاك

الإسكندرية - فاروق عبدالمعظم وجعفر محمود :

اعلن الدكتور محمد راغب دويدار وزير الصحة ان الانتاج الدوائى المصرى اصبح يغطى الآن ٤٤ مجموعة دوائية من ٤٨ مجموعة عالمية . وان هذا انجاز نعتز به حيث يغطى انتاجنا ٨٧ ٪ من الاستهلاك المحلى وبما قيمته مليار جنيه . واضاف وزير الصحة في كلمته في افتتاح المؤتمر المصرى البريطانى للعلوم الصيدلانية امس الذى بدأ امس بالإسكندرية والقاما نيابة عنه الدكتور حسن الغواصى وكيل الوزارة ان الشركات العالمية للدواء اصبحت تسعى لاقامة مصانع لها في مصر بالاشتراك مع قطاع الدواء وقلعة منها في قدرته على الانتاج الجيد .

وقال ان قطاع صناعة الدواء في مصر قد ساهم في إنشاء العديد من الصناعات الدوائية في العالم العربى . وان مصر هي التي سعت لإنشاء اتحاد الصيدلة العربى . كما أنها بذلت جهودا لتأثيث الاتحاد الاقريقى للنباتات الطبية . ويبحث المؤتمر على مدى ٢ ايام عددا من القضايا الهامة حول صناعة الدواء في كل من مصر وانجلترا . وامكانيات العودة الى استخدام الاعشاب والنباتات الطبيعية في صناعة الدواء . والطرق الحديثة للرقابة الدوائية وامكاناتها في الدول النامية . والسياسة الدوائية في تصنيع مضادات السرطان . وقد تحدث في الجلسة الافتتاحية المستشار السيد الجوسقى والدكتور سعيد عبدالفتاح رئيس جامعة الاسكندرية والدكتور يوسف عز الدين حمودة نقيب الصيدلة



د . راغب دويدار
انتاج الدواء انتاج نعتز به

توفير العلاج والدواء .. والنظرة الصائبة



د. راغب دويدار د. صلاح الحمادى

من انجح الاعلانات التى يقدمها التلفزيون الاعلان الخاص بمكافحة مرض البلهارسيا الذى يرمى في جسد ٨ ملايين مواطن مصابين به في محافظات الدلتا كما اعلن الدكتور صلاح الحمادى رئيس اللجنة الصحية بمجلس الشعب في مناقشته للخطة والموازنة امام مجلس الشعب ، وهو مرض خطير يهدد صحة البنى ادم ويصيب الكبد بالتليف والمثانة بالسرطان ويسبب الفشل الكلوى وامراضا اخرى كثيرة يعلنها الفنان محمد رضا يوميا على شاشة التلفزيون املا في الوقاية ومقاومة هذا المرض العضل ..

والغريب ان وزارة الصحة قد طلبت في موازنتها ادراج مبلغ ٨ ملايين جنيه لمكافحة البلهارسيا و ٥,٥ مليون جنيه للعلاج و ٢,٥ مليون للمكافحة وكان العجب ان نجد ان المبلغ الذى خصص لهذا القطاع هو اقل من مليوني جنيه وعلى وجه التحديد ١,٩ مليون جنيه !!

فاذا علمنا ان المبلغ الذى كانت تطلبه وزارة الصحة وقدره ٨ ملايين جنيه ، هو لعلاج ٨ ملايين مواطن ، فان نصيب الفرد من هذا المبلغ يكون جنيتها واحدا في السنة ، ومن ناحية اخرى اذا ما نظرنا للمبلغ المخصص في الموازنة وهو نحو مليوني جنيه ، فان نصيب الفرد منه يكون ٢٥ قرشا في السنة !!

ومن ناحية اخرى اذا علمنا ان تكلفة جرعة البلهارسيا الواحدة تبلغ ٧ جنيهات وان المريض يحتاج الى جرعة او جرعتين في السنة ، فلننا نجد ان المبلغ المخصص لهذا الغرض لا يسمن ولا يغنى عن جوع ، وليس ذلك لحسب بل ان ثمن بيع جرعة البلهارسيا للجمهور يزيد بمقدار ١٣٠٪ على ثمن استيراده حتى ميناء الاسكندرية !!

والدواء الخاص بعلاج البلهارسيا لا يعد من الكماليات ولذلك يجب ان يكون سعر بيع دواء البلهارسيا للمواطن الذى يشتريه من الصيدليات هو نفس سعر استيراده ، ولا بد ان نقوس في تصنيع هذا الدواء محليا من اجل توفيره وتخفيض سعره ، ولقد طلب الدكتور صلاح الحمادى رئيس لجنة الصحة بمجلس الشعب ومعه كل الحق بضرورة اتباع اسلوب جديد للعلاج يسمى العلاج بالمشاركة ، وفلسفة هذا العلاج هي ان يسهم القادرون في علاج غير القادرين .. فمن غير المعقول مثلا ان نجد بند الاجور في قطاع مثل قطاع المستشفيات التعليمية يبلغ ١٤ مليون جنيه ، بينما تبلغ المخصصات في الباب الثاني من موازنة الدولة ، وهي الخاصة باداء الخدمة الصحية ذاتها نحو ٧

ملايين جنيه فقط لهذا القطاع !! اي ان الاجور ضعف اداء الخدمة !! ويتضح الفرق الكبير في موازنة مديريات الصحة في محافظات مصر كلها فاجمالي الاجور ٣٥٥ مليون جنيه بينما تبلغ مخصصات الباب الثاني لاداء الرعاية الصحية ولتوازنها نحو خمس هذا المبلغ اي ٧٠ مليون جنيه !! اي ان الدولة تدفع اجورا خمسة اضعاف ما تدفعه للعمل ذاته !! بمعنى اننى ادفع للعمل مبلغ خمسة جنيهات في مقابل خدمة قيمتها جنيه واحد !! وهو امر غير منطقي على الاطلاق .

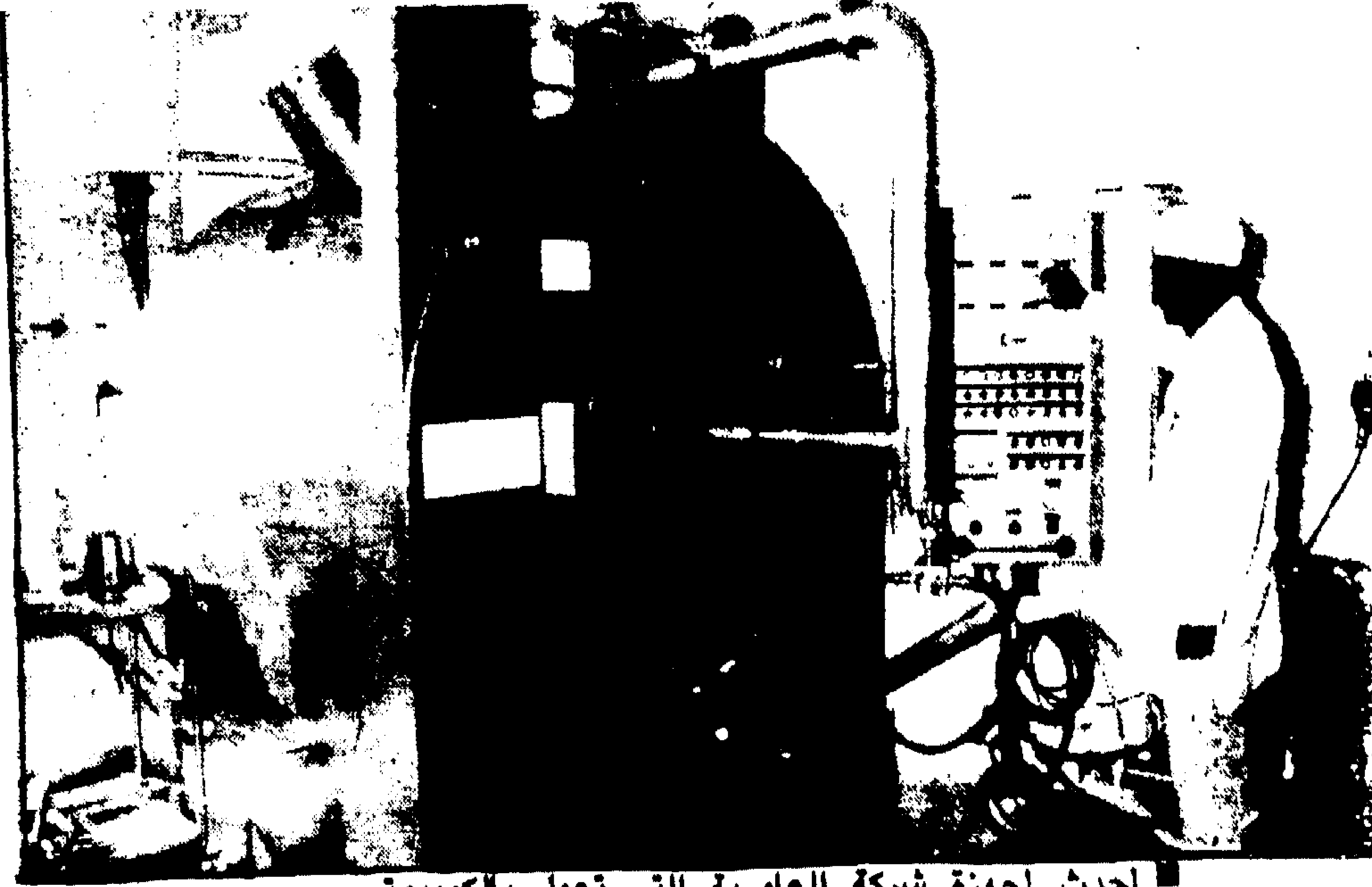
واذا كانت الدولة مجبرة على تعيين الخريجين فان الاجبار الاكثر الزاما هو ان تمنح البطالة بين العمالة في هذا القطاع بالذات ، ولا بد ان تزيد المخصصات التى تنفق على العملية الصحية ذاتها .

وحول مشكلة الدواء اعلن الدكتور صلاح الحمادى ان قطاع الدواء في مصر ينطبق عليه مثال الرجل الذى يعاني التخمّة والسمنة وهو في ذات الوقت تبنى عليه اعراض الهزال وسوء التغذية !! وهذا تناقض ، اذ لدينا اصناف كثيرة من الدواء متوافرة ولا نحتاج اليها كلها ، بينما يوجد هناك نقص معيب في كثير من الادوية الاساسية ، وبناء على ذلك فانه يلزم اعادة النظر في هذه الاصناف بين ما هو متاح وما هو مطلوب على ان يكون سعر الدواء في متناول المواطن ودون ان يحلق خسارة لشركات الادوية .

● خبرات مصرية وتعاون

عربي دولي وراء هذا المشروع

● إنتاج الشركة لا ينافس الإنتاج
المحلي ويفنى عن الاستيراد



أحدث أجهزة شبكة العمادة التي تعما بالكمبيوتر

● الدكتور رشاد سالم محمد
عضو مجلس الإدارة المنتخب
للشئون المالية والإدارية وهو
نائب مدير هيئة التأمين الصحي
السابق وواحد من أبرز الخبرات
التي ساهمت في هذا المشروع
منذ بدايته .

● والدكتور زكريا جاد عضو
مجلس الإدارة للشئون الفنية
وهو رئيس جماعة خريجي

أكتوبر العظيم حيث كان يقود
فريق العمل والبناء بون كل
بمعدل ٢٠ ساعة أحيانا في اليوم

• الدكتور محمد هلال مدير
إدارة الإنتاج .. وهو نموذج حي
للعلم المزود بالخبرة لإدارة
مواقع الإنتاج ومعه فريق مدرب
على لرقى المستويات لتقديم
مستوى رفيع يميز إنتاج
الشركة .

• الدكتور ممدوح عبد الرازق
مدير إدارة الأبحاث والرقابة
وهو موسوعة علمية تتحل
بقطرة نغمة للعمل المستمر
والمواصل للوصول الى أعلى
جودة

• الأستاذ سمير القباني المدير
المالى الذى تحمل بكفاءة عبء
الإدارة المتوازنة لمتطلبات
الإنشاء والتكوين رغم العديد
من التحديات .

• الأستاذ ممدوح عبد العزيز
مدير الحاسب الآلى وهو خبرة
علمية ذات مستوى رفيع فى
علوم الكمبيوتر التى تدار بها
مراحل العمل .

• الدكتور أحمد الكيلانى
والمهندس إبراهيم بقطر وهما
مثال رائع للعطاء والبذل فى
إنجاز هذا العمل الذى يشرف كل
مصرى وشرك معهم الدكتور
عادل صالح والدكتورة سلوى
أنسى والأستاذ طلعت لطفى .

• وتضم شركة العلمرية رون
بولانك ١٦٠ من العاملين كلهم
من خيرة الشباب وفى جو عائلى
مشرق بالحب والتفانى يعمل
الجميع كاسرة واحدة يقدمون
عرقهم وجهدهم مخلصين
ليساهموا فى دعم صناعة الدواء
وتحقيق أهداف مسيرة التنمية
لمصرنا الحبيبة فى ظل قيادة
الرئيس محمد حسنى مبارك .

المعهد القومى للإدارة العليا
ومن المع قيادات صناعة الدواء
فى مصر .

• والدكتور ماهر أبو زيد مدير
التسويق بالشركة وهو نموذج
لحملش الشباب الواعى المدعم
بالخبرة المكتسبة من أرض
الواقع

• المهندس سيد بدر مدير
الإدارة الهندسية وهو شعلة من
العمل المتفانى واحد رموز نصر

مولد صرح دوائى جديد بمنطقة العامرية بالاسكندرية شركة العامرية رون بولانك للصناعات الدوائية

■ شهدت منطقة العامرية غرب الاسكندرية في الاسبوع الماضي مولد أحدث صرح لصناعة الدواء في مصر والشرق الأوسط وهو شركة العامرية رون بولانك للصناعات الدوائية .. والذي القيم على مساحه ٦٠ ألف متر مربع وتكلف ٣٠ مليون جنيه براسمال خاص ١٠٠٪ / لإنتاج ١٠٦ مستحضر دوائى منها ٢٥ في السنة الأولى لا تعطل أية منافسة للإنتاج المحلى وإنما أضفلة اليه وتلقى بالاحتياجات المواطن المصرى من الأدوية التى كانت تستورد من الخارج .



■ الدكتور ثروت هجر رئيس مجلس ادارة شركة العامرية رون بولانك يلقى كلمته في المؤتمر الصحفي الذى عقد بمناسبة الافتتاح

● وهذا الصرح العملاق الذي يعد مفخرة للقدرات المصرية ساهم فيه مستثمرون مصريون (أطباء وصيادلة وبعض رجال الأعمال) بنسبة ٥١ ٪ وشركة رون بولانك الفرنسية بنسبة ٣٤ ٪ والمستثمر السعودي أحمد الداغستاني بنسبة ١٤ ٪ والجانب الألماني ١ ٪ وقد أظهر انشاء هذا المصنع بما يضم من أحدث المعدات والأجهزة في مجال صناعة الدواء مدى الجهد والخبرات النادرة التي تضمها أرض مصر والقادرة على إنجاز مشروعات اقتصادية على أعلى مستوى عالمي من التكنولوجيا في التنفيذ والإدارة

لقيم المصنع في عامين فقط
بارادة ودوح الفريق
قد بدأ العمل في الانشاءات في
مارس ١٩٨٦ ليتم كل شيء في شهر
أبريل ١٩٨٨ وهو إنجاز متميز بكل
المقاييس العملية لإنشاء مثل هذه
الشركات .. وقد تم تزويد المصنع

بأحدث المعدات التكنولوجية من
خطوط انتاج وتحكم التوماتيكية
ومعامل فحص واختبارات فيزيائية
وكيميائية وحيوية لضبط الجودة
ومراقبة الانتاج .. وتضم المصانع
أيضا معامل لدراسة مدى التكيف
البيولوجي بين مستحضرات الشركة
والجهاز قياس وتحليل منها جهاز
مكشع جولد سيريز لتحليل معالج
عصيات بقبعة للخلية من الأنوية وجهاز
للقياس المبشر للاستعمال اليومي
L.K.P. وغيرها من أحدث ما وصل
اليه العلم الحديث من أجهزة
ومعدات الانتاج التي تضمن انتاج
الدواء بنفس درجات الجودة والكفاءة
العالية والمرخص بانتاجها .

خبرات مصرية تعمل في صمت

إن هذا الإنجاز الحضاري العلمي
جاء ثمرة لعرق وجهد وخبرة صفة
من أبناء مصر المخلصين وللتفاعل
الصالح الواعي مع الخبرات
العالمية .. حيث قام الرجال جميعا
بالعمل في صمت لمدة عامين بذلوا
العرق والجهد في منظومة رائعة من

شكر وتقدير

تتقدم أسرة شركة العامرية رون بولانك للصناعات
الدوائية بالشكر والتقدير الى كل الشركات التي ساهمت في
انشاء الشركة .
● شركة أنظمة الانشاءات المتقدمة (لاور وشركاه)
● المكتب الهندسي الاستشاري (أبو الفضل / الحضري /
الخولي)
● شركة دايما اليكس لمعالجة المياه والتركيبات الميكانيكية .
● الشركة الشرقية للقوى الكهربائية والميكانيكية .
● شركة شاترونكس للإلكترونيات
● الشركة الهندسية للكهرباء والميكانيكا
● الشركة المصرية البريطانية لتجهيزات المخازن ومعدات
المنولة .
● شركة فلاش للتجارة والمقاولات .
● شركة العامرية للمعادن .
● والمهندس فتحي القباني - مقلول أعمال الطرق والمرافق
العامة .

المصدر : الأهرام - ٢٣ نوفمبر ١٩٨٨
التاريخ :

٣٠٠ ألف عبوة مقلدة

لأحد المراهم في صيدلية بالخليفة

أخبط قسم مكافحة جرائم الأموال العامة أكبر عملية لتقليد وتصنيع عبوات دهان « أبو فاس » المستوردة قلدها صيدلى وموظف بإحدى المؤسسات وقد ضبطت نحو ٣٠٠ ألف عبوة مقلدة بصيدلية أحد المتهمين بالخليفة وأحيل للنيابة التى تولت التحقيق .

تمت عملية الضبط اثر تحريات الرائد محسن اليماني بإشراف العميد سمير شعاعة رئيس القسم ان موظفا بإحدى المؤسسات الصحفية قد اتفق مع صاحب مطبعة بالخليفة لطبع كمية كبيرة من عبوات ورقية تحمل علامات أبو فاس وأنه انتاج سبغافورة وتم مراقبة الموظف بعد ان اكدت التحريات انه على علاقة بصيدلى بالخليفة وان الأخير يقوم بتصنيع العبوات بصيدليات وبعد مراقبات استمرت ١٥ يوما تمكن خلالها المتهمان من تخزين العبوات بصيدلية داهمها العميد جمال الجوهري وتم ضبط ٣٠٠ ألف زجاجة معبأة والعلب الورقية التى تحمل اسم « دهان أبو فاس » كثناء قيامهما بلصق التكت على الزجاجات وأحيل المتهمان للنيابة التى تولت التحقيق .

■ مؤتمر عن الالام المزمنة بالقاهرة غدا :

دواء جديد لعلاج الصداع النصفي جلسة خاصة لتنظيم صرف الادوية المخدرة

تعد صباح غد بالقاهرة جلسة المؤتمر السابع للجمعية المصرية لعلاج الالام المزمنة تحت رعاية الدكتور عدلى عز وزير البحث العلمى ... ويتناول المؤتمر بجانب الاتجاهات الحديثة لعلاج الالام المزمنة - على مستوى العالم - قضية من أخطر القضايا التى تواجه مريض الالم المزمن فى مصر وهى جهود التشريعات واللوائح الخاصة بصرف الانوية المسككة للالام التى تقع فى نطاق المخدرات وهو الأمر الذى يدفع هؤلاء المرضى نتيجة لآلامهم غير المحتملة الى اللجوء إلى تجار المخدرات وسوقهم السوداء التى تستغل هؤلاء المرضى من ناحية وتنشط تجارهم من ناحية أخرى بصورة تهدد المجتمع وبذلك تتحول اللوائح والتشريعات من وسيلة لحماية المجتمع الى محرك قوى الى اتجاه اتساع هذه التجارة

ومؤتمر هذا العام يتناول فى جوهرة -
كما يقول الدكتور عمر توفيق رئيس قسم

الذى يحضره مجموعة من الاطباء في علاج الالم من فرنسا وايطاليا وانجلترا والمانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا - أحدث اساليب علاج الالم المزمنة ومن بينها زرع قسطرة تحت الجلد في منطقة البطن حيث يوضع مليشبه الخزان المصنوع من مادة لا يلفظها الجسم يحتوي على كمية من المادة المخدرة ويصل من خلال القسطرة - الى جذور الاعصاب في النخاع الشوكي يقوم المريض بالضغط عليها لافراز كمية محددة من المخدر تسري فورا للاعصاب وبالتالي تسكن الالم ...

اما بالنسبة للأدوية فالالاتجاه الجديد هو استخدام انواع خاصة من الادوية المضادة للاكتئاب ترفع مناعة المريض للاحساس بالالم هذا بالإضافة الى فاعلية بعض ادوية الضغط

اما الصداع النصفي فيعرض الدكتور همرتوفيتش نتائج الدراسات التي اجريت بين مصر وانجلترا حول دواء جديد يعالج اسباب الصداع النصفي واساسها انهيار مقاومة الجهاز العصبي للالم وذلك من خلال دواء مصنع من احد الاحماض الامينية في الجسم يرفع تركيز المورفين الداخلى في الخلايا العصبية فيعيد الاتزان للجهاز العصبي الحسى المنهار والدواء الجديد في صورة اقراص يتناولها المريض ثلاث مرات يوميا لمدة ثلاثة شهور. □

عزة الحسينى

الالام بالمعهد القومى للأورام وسكرتير هام المؤتمر - الاتجاهات التنظيمية لعلاج الالام المزمنة وذلك من خلال تحديد نوعيتها واسبابها وعلى هذا الاساس تحديد نوعية الدواء المسكن على الوقت الذى لا يحتاج فيه مريض الالم الحاد الناتج عن سبب معين كجراحة او حادثة او غيرها الا الى مسكن وقتى للالام يساعده على اجتياز المرحلة الحرجة التى يواجهها فان مريض الالم المزمن الناتج مثلا عن الروماتيزم او الصداع النصفي او غيرها من امراض الاعصاب يحتاج لنوعية خاصة من الادوية التى تسكن الالمه ول الوقت نفسه تتيح له ممارسة حياته الطبيعية مع الحفاظ عليه من خطر الادمان ...

ولمناقشة قضية مريض الالم المزمن الناتج عن السرطان في مراحله المتقدمة والتشريعات المنظمة لتداول الادوية المخدرة التى تعوق مريض السرطان المصرى عن دوائه الوحيد - وهو المخدرات - يعقد المؤتمر جلسة خاصة يرأسها الدكتور محمود محفوظ رئيس مركز العلاج الاشعاعى بطب قصر العينى ويحضرها الدكتورة : محمود شريف محافظ الشرقية وعصيدة معهد الأورام القومى الاسبق وممدوح جبر نقيب الاطباء وحيدر غالب عضو اللجنة العليا للأدوية ومجموعة من الاطباء والخبراء المتخصصين لمناقشة الموضوع من كل جوانبه .

ومن ناحية اخرى يتناول المؤتمر -

التوسع في الأدوية المسكنة

للام مريضى السرطان

طالب الدكتور عادل عز الدين للدولة للبحث
العلمى فى مؤتمر الجمعية المصرية لعلاج
الام المزمنة بالتوسع فى استخدام الادوية
المسكنة للام مريضى السرطان وتطوير
التشريعات الخاصة بصرف الادوية المخدرة
لهؤلاء المرضى ضمانا لحصولهم عليها .
واكد الدكتور محمود حنفى مدير مركز
العلاج الاشعاعى بجامعة القاهرة ضرورة
نشر وسائل التوعية بين الاطباء المصريين
حول علاج الام المزمنة

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٨٨

الدوة حول تعبئة الدواء

المفتتحها بالاسكندرية اليوم

الاسكندرية - مكتب الأهرام - تفتتح اليوم الندوة الدولية التي تنظمها الجمعية المصرية لتطوير التعبئة والتغليف المناقشة اسس والواعد واساليب تعبئة الدواء .
وتستمر للندوة ٣ أيام ويشارك فيها عدد من الدول العربية المهتمة بصناعة الدواء وبعض الخبراء من الدول العربية .
ويلقى كلمات الافتتاح كل من المهندس حلمي عمر رئيس هيئة الصناعات الكيماوية والكيميائي طاهر بشر رئيس الجمعية والدكتور عبده سلام وزير الصحة السابق .

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٨٨

دواء يمنع قرحة المعدة

أحدث دواء يمنع حدوث قرحة
المعدة .. سي طرح في الاسواق قريبا
باسم « ساتيون تونيك » .
أعلنت ذلك أمس وزارة الاغذية
والادوية في الولايات المتحدة
الامريكية .

٣/٤ مليار جنيه استهلاكنا من الدواء إنتاجنا يوفر ٧٥٪ من العملة الصعبة كتبت - سلوى هنيى :

أعلن الدكتور محمد راجب نوبدار وزير الصحة أن الاستهلاك السنوى من الأدوية وصل إلى ثلاثة أرباع المليار جنيه ، وأنه رغم استمرار الجهود لترشيد الاستهلاك فإنه من المتوقع أن يصل إلى ٣ مليارات جنيه عام ٢٠٠٠ . كما أعلن أن إنتاج الدواء محليا يوفر ٧٥٪ من العملة الصعبة إذا ما وُردن باستيراده من الخارج .

وأضاف الدكتور عبده سلام في الكلمة التي ألقاها من وزير الصحة في ندوة تعبئة وتطوير الدواء - أن يكتفى بترشيد الاستهلاك هو الترشيح في كثير من المجموعات الدوائية مثل المضادات الحيوية والفيتامينات .

وصرح السيد عبد الملك المصطفى رئيس الشركة المصرية للتعبئة والتوزيع بأن نسبة المضاعفات في الأدوية تصل إلى ٢٢٪ بما قيمته الإجمالية ١٦٥ مليون جنيه سنوياً وقال أن حجم الإنتاج المحل وصل إلى ٨٥٪ من إجمال الاستهلاك السنوى ، وأننا في حاجة إلى مليار جنيه جهوات موائمة عام ٢٠٠٠ .

لماذا

نشتري اختراع الدواء المصري من الأجانب بملايين الدولارات سنسويا ؟

كما بدأت هذه الشركات في التعاقد مع شركات ادوية اجنبية للحصول على ترخيص لانتاج الادوية الاجنبية في مصر ، وتسويقها تحت اشراف الشركة الاجنبية ، للحصول على هامش ربح كبير نسبيا ويذكر ان اغلب شركات القطاع العام اتجهت الى هذا النشاط طلبا للربح وهربا من تسعير الدواء بأسعار رخيصة . وقد قتل هذا الوضع الخطير نشاط الابحاث في مصر ، حيث تم تخفيض ميزانيات قطاع الابحاث ، وتخصيص بنود اضافية بالموازنة للاتفاق مع شركات الادوية الاجنبية على انتاج ادويتها في مصر .

وقد اضطر عدد من الباحثين المصريين الى بيع اختراعاتهم في مجال الادوية الى شركات اجنبية ، وتقوم الشركة الاجنبية ببيع ترخيص الانتاج الى الشركات المصرية دون اعطاء الجانب المصري حق انتاج المواد الخام اللازمة للدواء الاجنبى ، لتظل الشركات المصرية سوقا مفتوحا امام انتاج الشركات الاجنبية وحكرا لها .

رفع اسعار الدواء

وقد طلبت في نهاية الحوار من رؤساء شركات الادوية وضع تصور للخروج من هذا المازق الخطير الذى يتعرض له الدواء المصري في الداخل والخارج ، فاخرج لي احدى دراستهم تم تقديمها منذ ٣ سنوات الى رئيس الوزراء ، تتضمن حولا

جوهريه للنهوض بالدواء في شركات القطاع العام . وتتلخص بنودها في :

- النظر في تسعيرة الدواء المصري ، برفع اسعار الادوية المنتجة بالقطاع العام ، لتتناسب مع ارتفاع اسعار الخامات وتكلفة الانتاج .
- توصيل الدواء المدعم للمستحقين عن طريق تعميم التأمين الصحي ، وصرف الدواء بأسعار رخيصة او بلا مقابل لذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة عن طريق البطاقات العلاجية .
- توزيع العلاج المجاني على المواطنين من خلال منافذ توزيع حكومية بالمستشفيات والعيادات العامة ، حتى لا يحصل على الدواء المدعم المحتاج وغير المحتاج .
- رفع المخصصات المالية لقطاع الابحاث بشركات الادوية لتشجيع الخبراء المصريين على ابتكار الادوية الحديثة التي تناسب البيئة المصرية واستغلال الخامات المحلية في عمليات الانتاج ، وخفض الاعتماد على الابحاث الاجنبية .
- العمل على رفع كفاءة العاملين بشركات الادوية بعقد دورات تدريبية مكثفة بالداخل والخارج ، لرفع كفاءتهم وتحسين جودة الادوية المصرية .
- طلب رؤساء مجالس شركات الادوية تكامل شركات القطاع العام في عمليات الانتاج ، للتنافس مع شركات الادوية الاجنبية كقطاع انتاجي واحد ، بدلا من حل مشكلة كل شركة على حدة .
- اكد الجميع على اهمية اسقاط ديون هذه الشركات التي تراكت بغير ارادتها ، حتى يتسنى لهذه الشركات النهوض من جديد لانتاج الادوية المصرية بكفاءة .
- اهمية مراقبة الشركات الصناعية المنتجة لخامات الدواء المصري ، حيث زادت في الفترة الاخيرة اخطاء الانتاج في خامات الادوية مثل ، النشا ، ، وعملت على زيادة فاقد الانتاج بشركات الادوية وحصول شركات الادوية على هذه الخامات في الوقت المناسب ، للمحافظة على انتاج الادوية في المواعيد المطلوبة .
- مراقبة شركات الادوية الاستثمارية والاجنبية المنتجة للادوية ، لعدم انتاج دواء بها مماثل للادوية المنتجة بالقطاع العام ، بعد انتشار ظاهرة سرقة اختراع الادوية وانتاجها تحت اسم متشابه ، وتحقيق ارباح طائلة للشركات الاستثمارية والاجنبية .

٩٠ طناً من الادوية والعقاقير

وصلت الى السودان من مصر امس

الخرطوم - ١ ش . ١ - وصلت الى مطار
الخرطوم امس ٢ طائرات مصرية تحمل
٩٠ طناً من الادوية والعقاقير الطبية لحاجة
الشعب السودانى اليها .

ويصل خلال الاسبوع الحالى ١٠ طائرات
اخرى تحمل ادوية وعقاقير طبية فى إطار
الاتفاقية المتكافئة الموقعة بين مصر
والسودان وتقدر بنحو ١٠ ملايين دولار .

من ينفق الدواء المصري من أزمته الخطيرة؟! ٣٠٠ مليون جنيه ديون شركات الأدوية ..

ولكن في الفترة الأخيرة تضاعفت عدة عوامل للقضاء على سمعة الدواء المصري في الداخل والخارج . وكانت هذه العوامل المارزا لوضع سيء عاشته شركات الأدوية المصرية طوال السنوات السابقة . من سوء أدوات الإنتاج والإدارة . والمنافسة غير المتكافئة بين القطاعين العام والخاص . وسياسة تسعير الأدوية وأسلوب تسويقها .

كما اساء العاملون في معظم هذه الشركات الى انفسهم . حيث ترك العمال المهرة اماكن عملهم ولجروا الى شركات القطاع الاستثنائي والخاص . حاملين معهم خبرتهم الطويلة . تاركين معاملهم لاتصال المتخصصين . وغير المتخصصين على الاطلاق .

جولة في شركات الادوية

قد قلت . الوفد . بجولة في عدد من شركات الادوية المصرية . للتحقق من صدق الشكوى من عدم فاعلية الادوية المصرية . وانخفاض جودتها . وقد ابدى اغلب المسئولين تعاونهم معنا للتعرف على اسباب مشاكلهم وطرحها امام الحكومة والرأي العام . واشترط جميعهم عدم ذكر المصدر . لصالحهم . وحرصا على سمعة المكان الذي يعملون فيه . ويعيشون من اجله .

بدا عدد من الصيدلة المتخصصين في انتاج الدواء عرض مشاكل شركاتهم . فقال احدهم . ان الشركة التي نعمل بها نتصارع فيها الشخصيات القبلية بالإدارة . واتجه الجميع الى الحروب الشخصية . فاهملت الرقابة على الادوية . في جميع مراحل الانتاج . مما تسبب في اطلاق العديد من التفتيشات التي كان المفروض ان تذهب الى الصيدليات في مواعيد محددة . واكد ان اطلاق هذه التفتيشات تكرر بسبب عدم مراقبة جودة المنتج في مراحله المتعددة . والاكتفاء بعمل تحليلات نهائية . تقرر صلاحية الدواء من عدمه . وفي حالة عدم صلاحيته تضاعف على الشركة الالف الجنيهات لان التفتيشة بتقرر اعدامها او اعاده تركيبها من جديد .

ويذكر صيدلي آخر ان شركات الادوية تطبق شروط جودة بدائية بالمقارنة بشروط الجودة الامريكية والانجليزية والتي يتم تطبيقها في البلاد العربية . مما



د . عاطف صدقي



راغب دويدار

ومازالت
الخسائر
مستمرة!



دراسة أمام رئيس الوزراء

منذ ٣ سنوات لانقاذ شركات

الأدوية من الانهيار ولم يتحرك أحد

يخلق أزمة أثناء تصدير هذه الشركات الدوية للبلاد العربية . وقد تسبب هذا التخلف في إعادة عدة صفقات من الادوية المصدرة للسعودية والعراق الى مصر في الفترة الاخيرة . لعدم تطبيق جودتها مع

الشروط المعلنة والمتفق عليها مع الدول المستوردة . وبعد إعادة انتاجها على هذه الاسس ، قبلتها هذه الدول ، وفتحت باب الاستيراد أمام الادوية المصرية من جديد .

ويوضح صيدلي ثالث ان خطوط الانتاج بالشركات المصرية مر عليها اكثر من ثلاثين عاما ، مما يجعلها في حاجة الى تطوير شامل ، وليس فقط الى عمليات الاحلال والتجديد . كما تختلط خطوط انتاج الادوية مع بعضها ، فيخدم المعمل الواحد اكثر من خط انتاجي ، وينتج نفس الخط اكثر من دواء يتعارضان تماما من حيث الفعالية والتركيبية وشروط الانتاج

وهذا ما تعرضت له احدى شركات الادوية عندما صنعت مادة مخدرة في خط انتاج يحتوى على بقايا مادة البنسلين ، ولولا عناية الله ، ومنع تداول الدواء وتسويقه في اخر لحظة لحدثت كارثة ، حيث كان الموت الفوري مترجما بالمريض الذي يتناول هذا الدواء .

تخلف عمليات الانتاج

ويشير احد الفنيين بشركة ادوية كبرى ، الى ان الشركة التي يعمل بها لا يوجد فيها منطقة معقمة ، وانهم ينتجون المستحضرات المعقمة كالامبول والقطرات في مكان غير معقم ، وبدون تحليل ، ويضطر المسئولون بالشركة الى تزوير التحاليل للانتهاء من كميات الانتاج في موعدها المحدد ، كما يوضح ان شركته تحصل على الماء من خزانات كبيرة للمياه ، تعلو سطح المبنى ، وقد مر على تركيبها عشرات السنين دون اجراء عملية صيانة واحدة ، حيث ينمو الزيم الاخضر ، على جانبيها ، ويزيد من خطورتها ، ان المياه تستخدم في انتاج الدواء ، وعمليات الانتاج المختلفة .

وفي جلسة طويلة مع عدد من رؤساء شركات الادوية ، طرح احد الاساتذة المتخصصين في ادارة هذه الشركات منذ فترة طويلة ، اسباب تدهور الانتاج ، فقال ان شركات القطاع العام تقوم بواجب اسلسى في توفير الدواء للمواطن المصرى

بجودة عالية ، وبوفرة وباتمن زهيدة في نفس الوقت ، وقد علنت شركات الادوية من زيادة العمالة التي تفرضها الدولة على الشركة ، مع عدم وجود ميزانيات خاصة بالتدريب ، ورفع مستوى العاملين بالمعامل والابحاث ، وقد اثر هذا الوضع على جودة الانتاج وجدوى مراقبته بحدود معينة ، تختلف من مؤسسة لآخرى ، وانتقل الى مشكلة تحديد الاسعار فاكاد ان خامات الادوية زادت اسعارها بنسب تتراوح من ١٠٠ الى ٥٠٠٪ خلال السنوات الخمس الاخيرة ، وقد ساعدت هذه الزيادة على تراكم الديون لدى شركات الادوية العامة ، التي لم تتمكن من رفع اسعار الدواء بنسب لا تتعدى ٥٠٪ في

الغلب الاحيان ، كما زادت تكاليف الصيانة والانتاج والعمالة بنسب عالية ايضا ، ومازالت اسعار الدواء رخيصة عندما تقارن باسعار مدخلات الانتاج ، وقد طلبت الشركات ان ترفع سعر الادوية لتخرج من ازمته المالية التي تعرضها لخسائر فادحة يوميا ، وناقش رؤساء الشركات العامة قضية الاسعار مع هيئة الرقابة على الادوية والدكتور راغب دويدار وزير الصحة ، واجتمع بهم الوزير عدة مرات ، ولم تسفر الاجتماعات عن شيء واضح لصالح الشركات ، سوى الوعد بدراسة الامر مع القيادة السياسية ، واكتفى الوزير بقوله ان رفع اسعار الدواء يخضع للسياسة العامة للدولة ، ومستوى الدخل والوضع الاقتصادى والاجتماعى للمواطن المصرى .

زيادة الديون

وبوضح رئيس شركة اخرى ، ان الشركات تعاني من زيادة الديون وتسييد هوائها المركبة التي تصل الى ١,٥٪ شهريا ، وبلغ اجمال ديون شركات الادوية التابعة للقطاع العام اكثر من ٣٠٠ مليون جنيه ، وقد تم الحصول على هذه السلف لتغطية نفقات الانتاج والقيام بعمليات الاحلال والتجديد ، ويؤكد ان الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس

المصدر : الوفاء
التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

الوزراء وعدهم في شهر أغسطس الماضي بدراسة اسقاط هذه الديون . لمساعدة الشركات على مواجهة الخسائر المستمرة . اسوة بما اتخذته مع منتجي الدواجن . ولكن لم يتحرك احد حتى الآن لانقاذ شركات الادوية واصبحت البنوك تطاردها للمطالبة بحقوقها . ورفضت الشركات الموردة للمواد الخام اللازمة للادوية التعامل معهم . لعدم قدرتهم على تسديد ديونهم القديمة

ويزيد من خطورة المشكلة ان الدولة شجعت على قيام شركات ادوية استثمارية تابعة للقطاعين العام والخاص . وكان الغرض منها ايجاد

مصادر جديدة

لانتاج ادوية حديثة

بمصر . الا ان هذه

الشركات قامت على

اكتشاف الشركات

القائمة بالفعل .

حيث حصل

اصحاب هذه

الشركات على افضل

الخبراء والفنيين .

الذين حصلوا على

تدريب يتعدى

العشرين عاما .

للمعمل لديهم

بما لشركات

الجديدة . وقد تم

تفريغ الشركات

العلامة من الكفاءات

والمهارات العالية في

مجال العمالة بل

والادارة ايضا . لذا

انخفضت الانتاجية

العامل . وقلت

جودة الانتاج . وقد

شجعت الدولة هذه

الشركات فتركها

تسفر منتجاتها

حسب سعر التكلفة



الادوية المصرية تتعرض لازمة في الداخل والخارج .

مع تحقيق هامش ربح

ويرضى ادارتها . فحققت هذه الشركات

ارباحا هائلة .

كما لم تضاف اغلبها ادوية جديدة او

مستحضرات مبتكرة . فاكثرت بتقليد

المنتجات القائمة . او انتاج نفس

المنتجات تحت اسم جديد . لتبيعه

باسعار مضاعفة .

وضع شاذ

ويؤكد رئيس مجلس ادارة احدى

شركات الادوية ان رفض رفع سعر الادوية

المنتجة بالقطاع العام . وتركها حرة

للقطاع الخاص والاستثماري . شجع

شركات الادوية العامة على خفض او

ايلاف بعض المنتجات بها . لتخفيض

الخسائر اليومية .

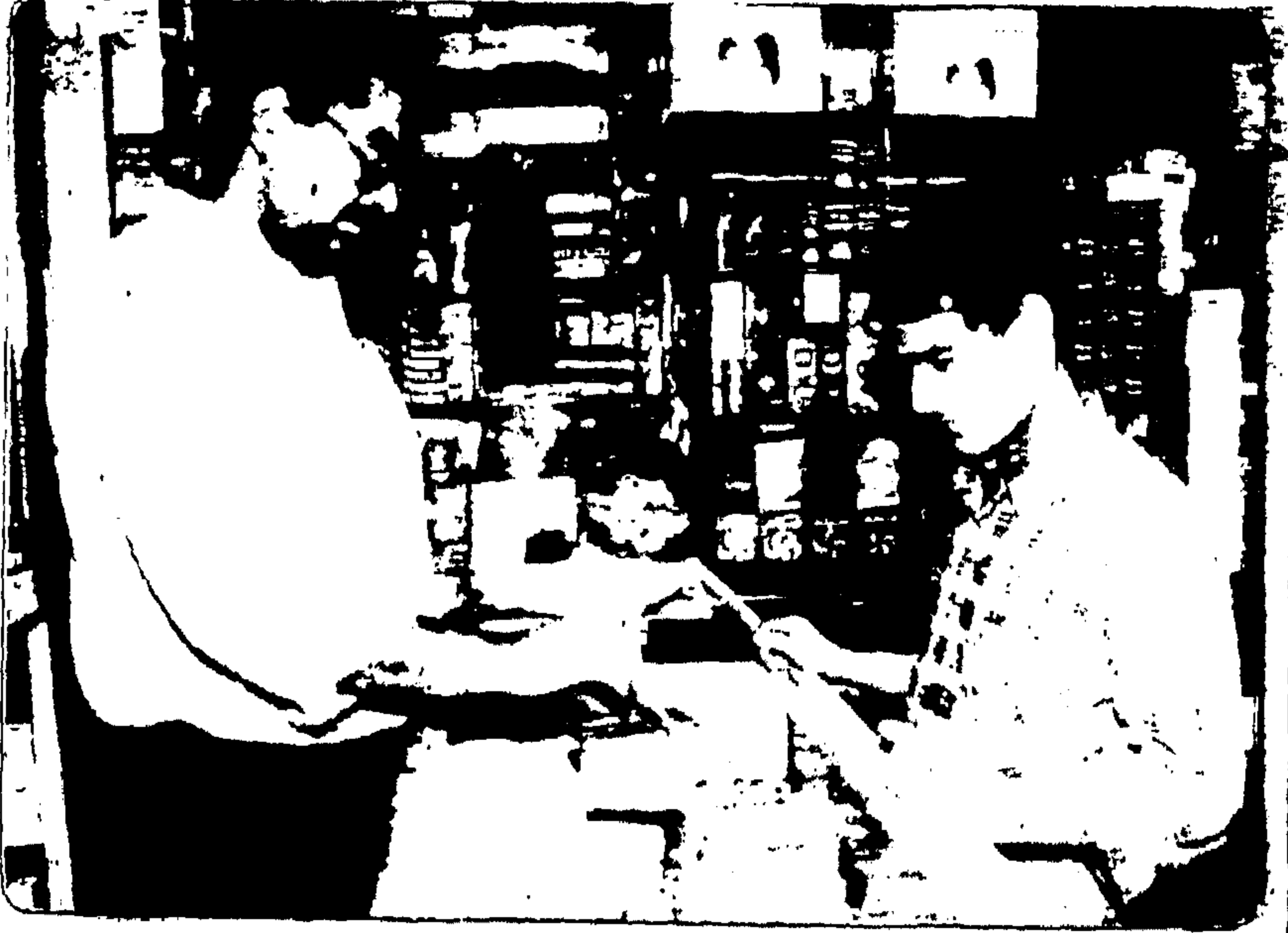


مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الوفاء
التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

تعاون بين خبراء مصر والأجانب . وشجعت الحكومة شركات القطاع العام على زيادة تصدير الأدوية المصرية الى الخارج وبخاصة الى الاسواق العربية . وعقد صفقات مع اكبر شركات الأدوية العالمية . لانتاج الأدوية الحديثة وغير الموجودة لديها . بموجب ترخيص من هذه الشركات العالمية لتوفير قدر اكبر من العملات الحرة .

شهدت مصر خلال الثلاثين عاما الماضية قيام اكثر من ١٢ مؤسسة كبرى لانتاج الدواء . ساعدت على توفير ادوية تزيد قيمتها على ملياريين من الجنيهات سنويا . يتم توزيعها على الصيدليات وهيئات التأمين الصحي . كما تأسس في الفترة الاخيرة عدد من شركات القطاع الخاص والاستثماري لانتاج الادوية غير المتوفرة بالاسواق المصرية . والتي تحتاج الى



المريض يقتنع بالدواء الاجنبي ويرفض شراء الادوية المصرية .. لماذا ؟

الشركات تطالب برفع أسعار الدواء لمنافسة الشركات الأجنبية وزيادة التصدير للخارج



العمالة المصرية في قطاع الادوية تخلت بعد هروب
العناصر المدربة للشركات الخاصة .

تحقيق :

عادل صبرى

تصوير

احمد شحاتة

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٧ ديسمبر ١٩٨٨

مشاكل الصادرات المصرية بالأسواق الخليجية؛ ندوة لمناقشتها الأحد القادم

ينظم مركز تنمية الصادرات
المصرية يوم الأحد القادم ندوة
لمناقشة المشاكل التي تعوق أنسياب
الصادرات المصرية من المنتجات
الغذائية والسوائية والهندسية
والنسجية لأسواق الخليج العربي.



صناعة

التي يهملها الإطباء... مقلد الخطر
الشركات الأجنبية والحكومات

الحكومة تتسبب في
خسارة ٢٠ مليون جنيه
تسببها لكل شركة
بعض الأطباء يروجون الدواء
الأجنبي على حساب المصري !



الدواء في مصر

أوما بعد يوم .. نحلطم قوة وخطورة .. المثلث الجهنمي .. الذي تحركه مالينا
الدواء المصرية .. الشهيرة أضلعه .. من الشركات الأجنبية .. والحكومة ..
ويخلص الأطباء .. هي صناعة الدواء في مصر .. وتجرها إلى حافة الهاوية .. التي
تقع عندها .. أن تتوكل وتشهر الماسية .. ليخلو الجو .. بعد ذلك .. للمافيا العلمية
للتحكم في سوق الدواء .. وفرض هيمنتها عليه ..
.. صناعة الدواء في مصر .. التي تعتبر في أنجح صناعة مصرية .. وتتميز
بمطالعتها العلمية بالدقة والاحكام المتناهية .. تتفادها أمواج الخطر الآن ..
الشركات الأجنبية والاستثمارية .. استطاعت في فترة الإنفتاح الاقتصادي ومع
كل المؤسسة الاقتصادية للدواء .. وهبة السباسة الدوائية القائمة استكشفت
أن تها إلى صميم صناعة الدواء في مصر .. سواء من الداخل .. باستنتاج
مستحضراتها لجل مصانع الإنتاج .. أو من الخارج .. بخصخصة المبرير ..
الذي خلفته من هائل أرباح الإستراتيجية المصرية الدوائية .. التي جعلت يندمجها
القطاع العام بتمامه وجوده عليه .. أحتضنها كل خبراء الصناعة الموضو عيين في
المعلم ..

اما الحكومة .. فقد لعبت دورا رئيسيا وحكما في مسلسل تخريب هذه الصناعة من حيث اصرارها على تغييب السياسة الدوائية الشاملة وكذا السماح للشركات الاجنبية والاستثمارية .. بانتاج اصناف مثيلة من الدواء داخل مصر بأسعار تفوق بشكل كبير اسعار القطاع العام .. وعدم سعيها الى وضع خطة شاملة للنهوض بصناعة الكيمويات .. وكذا تقاعسها عن تنظيم مهنة الطب استرشادا بما تفعله كل الدول المتقدمة المفرقة في الرأسمالية .. ووضع نظام عادل دقيق للتأمين الصحى .. اضافة الى فرضها تسعيرة جائرة على شركات القطاع العام .. الامر الذى أدى الى تكبد معظم الشركات .. خسارة سنوية وصلت الى ٢٠ مليون جنيه لكل شركة .. والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بينها وبين الشركات الاجنبية والاستثمارية ..

وكان الدور الثالث في هذا المسلسل .. كما يهمس الخبراء .. من نصيب الاطباء .. ومعنى ادق بعضهم .. ممن استهوتهم وجذبتهم الاغراءات المادية .. التى تتيحها لهم شركات الدواء الاجنبية .. والمتمثلة في السفر المجانى للخارج .. لمدد تتراوح بين شهر او شهرين في السنة .. من خلال تجاهلهم للدواء المصرى .. واصرارهم على الدواء الاجنبى .. بل اكثر من ذلك .. ترويجهم له .. الامر الذى انعدمت معه الثقة في مدى فاعلية الدواء المصرى .. لدى المرضى والاطباء الشبان .. الذين لم تتوفر لهم دراسة علم تركيب الادوية .. ومفعولها .. وتعارضها مع بعضها البعض .. مما ترتب

على ذلك ان معظم هذه الشركات .. تصنع مستحضراتها من خلال مصانع القطاع العام .. ومن أجل هذا السبب وحده .. تنشأ بين أونة وأخرى .. حملات مشبوهة هدفها الحقيقي هدم تلك القلاع التكنولوجية الوطنية .. وتخريبها .. كما تؤكد الشعب ان الهدف من ذلك هو النهوض بهذه الصناعة .. كي تأخذ مكانتها اللائقة بها .. على خارطة المنافسة العالمية ..

الانفتاح على

مافيا الدواء

في البداية تكشف لناد . ناهد يوسف النقاب عن طبيعة الاختراق .. الذي تتعرض له شركات القطاع العام الدوائى قائلا : حدثت الانتكاسة الكبرى في القطاع العام حيث صار من السهل على المافيا العالمية .. المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية .. ان تخترق القطاع العام من داخله . عندما تم السماح للشركات الاجنبية .. بانتاج أصناف مثيلة .. لما تنتجه شركات القطاع العام .. من خلال استخدامهم لمصانع القطاع العام ذاته .. أى أنهم لم يبنوا المصانع .. ولم يستخدموا أيدي عاملة .. في الوقت الذي تحول هامش الربح الحقيقي لصالح الشركات الاجنبية .. فصار ثمن المستحضر الذي ينتجه القطاع العام ١/٤ مثيله الذي تنتجه الشركات الاجنبية بتكنولوجيا القطاع العام .. كما تم السماح للشركات الاستثمارية بانتاج أصناف تباع بسعر أعلى .. مما تباع به مثيلاتها في القطاع العام .. الامر الذي ترتب عليه خسارة شركات القطاع العام .. وهروب العمالة الماهرة منها .. للعمل في دول الخليج أو كمندوبين دعابة في الشركات الاجنبية .. بسبب انخفاض مستوى الاحور ..

الانتماء لمن ؟ !

ويأخذ . محمود عبدالمقصود سكوتير عام نقابة الصيادلة .. بأطراف الحديث .. ويصرخ قائلا انها المافيا .. تتعامل مع دائرة مكونة من الاطباء والشركات الاجنبية والمسؤولين في الحكومة .. وشركات القطاع العام .. الذين يعملون كمستشارين لدى الشركات

اسعارها .. وعجز الغالبية الساحقة من المرضى عن شرائها ..

التفاوت الرهيب في الاسعار

وحول التفاوت في أسعار الدواء ..
الذى ينتجه القطاع العام .. ونفسه الذى ينتجه القطاع الخاص قال د . محمود : ان التفاوت كبير وضخم في معظم الاحيان .. على الرغم من عدم وجود اى اختلاف في التركيب أو المفعول .. وان تميز القطاع العام بالجودة فعلى سبيل المثال مستحضر [بريزولين] نقط تنتجه شركة القاهرة بسعر ٧٠ قرشا في حين تنتجه شركة أبى باسم [تريزولين] بسعر ١٢٠ قرشا .. ومستحضر [روتلس] ينتج في القطاع العام ويبيع بسعر ٤٠ قرشا هو نفسه الذى تنتجه شركة كيمي فارما تحت اسم [دافلون] وتبيعه بسعر [٨,٥] جنيهات ومستحضر [اندويثازين] تنتجه شركة مصر بسعر (١١٠) قرشا عبوة (٢٠) كبسولة .. وهو نفسه تنتجه شركة فاركو في عبوة ٢٤ كبسولة بسعر (١٤٠) قرشا .. ومستحضر [افيتون] المصرى يباع بسعر (٥٥) قرشا ويبيع بديله الاجنبى ، الذى يقل تركيزه الى النصف بسعر (١٢٠) قرشا .. ومستحضر [بيرال] المصرى

تحقيق :

سمير الطنطاوى

الاجنبية والاستثمارية .. فدخل الشركات الاجنبية بالمرتبات الضخمة .. التى تتيحها للعاملين بالقطاع العام يجعل ولاء هؤلاء الذين يرأسون الشركات متجها نحو الشركات الاجنبية والاستثمارية .. وليس للقطاع العام ..

كما اننى لا أفهم .. لماذا يسمح المسئولون في وزارة الصحة لهذه الشركات بانتاج ادوية .. ينتجها القطاع العام .. على أعلى مستوى تكنولوجى في العالم .. وتفوق تلك التى ينتجها القطاع الاستثمارى والاجنبى .. وحتى بعض المستوردين .. نظرا للخبرات الضخمة التى اكتسبها العاملون في القطاع العام على مدى اكثر من خمسين عاما .

ويضيف قائلا : ان الاطباء يتمسكون ويصرون على الادوية الاجنبية .. نسفرا لمصالح شخصية .. توفرها لهم الشركات الاجنبية .. من خلال الرحلات الى الخارج .. الهدايا الثمينة .. على الرغم من ارتفاع

يباع بعد رفع سعره بخمسين قرشا .. في حين يباع بديله الاجنبى تحت اسم [أبيمول] بسعر (١٠٠) قرش .

□ وأقول له : لابد ان الطلب على الدواء المصرى الرخيص والفائق الفاعلية كبير فيريد بهرارة : للأسف الشديد .. فان الدواء المصرى لا يسمع عنه احد .. فهو شبه ميت .. لأنه ليس له أى دعاية .. فضلا عن ان مندوبى الدعاية والبيع .. لدى شركات القطاع العام .. أصبحوا مندوبين مزدوجين .. بمعنى أنهم يعملون في الشركات الاستثمارية والاجنبية .. الى جانب عملهم في شركاتهم الاصلية .. الامر الذى جعل مجهوداتهم تتوجه بشكل اساسى الى الترويج للشركات الاستثمارية والاجنبية .. التى يستفيدون منها الارادة السياسية القوية ؟ !

وينتقل بناد : رعوف حامد الاستاذ المساعد لعلم تركيب الادوية . الى المشكلة الكبرى في مجال صناعة الدواء عندما يؤكد ان غيبة السياسة الدوائية .. هي مشكلة المشاكل في صناعة الدواء المصرى .. حيث يقول .. تفتقد السياسة الدوائية في مصر الى التخطيط الدقيق المحكم .. في مجال تسجيل الادوية .. وتسعيها .. وتوزيعها .. ومن قبل ذلك في

استيراد الخامات اللازمة لتصنيعها .. وكذا المعلومات اللازمة لمساعدة الاطباء والصيادلة والمرضى . على حسن وصف وصرف واستخدام الادوية .. كما أنها تفتقد الى عنصرى التوافق والتجانس في العمل بين القطاعات المختلفة ذات الصلة بالدواء .. مثل قطاع البتروكيماويات والكيمائيات .. وقطاع شركات الدواء .. وقطاع خدمات الرعاية الصحية على مستوى الجمهورية .. في الوقت الذى يغيب فيه عنصر الارادة السياسية القومية .. التى تحرص على تطبيق السياسة بحزم ومرونة .. حتى تحقق أهدافها ..

ويضرب د . رؤوف مثالا على ذلك .. حيث لم تلتزم معظم الشركات المنشأة حديثا بانتاج الجديد من الادوية التى لا ينتجها القطاع العام الدوائى .. بمعنى اضافة فائدة تكنولوجية جديدة .. وتوفير عملة صعبة .. حيث اتجهت معظم هذه الشركات الى انتاج أدوية مثيلة ومقلدة لادوية القطاع العام .. الامر الذى

يتناقض مع الغرض من انشاء هذه الشركات .. كما يؤثر سلبا على القطاع العام الدوائى ..

أسلوب البناء

وحول الاسلوب السليم في بناء سياسة دوائية متكاملة .. يرى د . رعوف ان المطلوب في هذه المرحلة ليس بيانات صحفية او خطب رنانة .. انما الفعل العلمى المنظم من خلال تحديد نوع المعلومات المطلوبة لتطوير السياسة الدوائية .. ثم تحديد الطريقة التى يتم بها الحصول على المعلومات والبيانات ومراجعة البيانات ثم بتحليل البيانات ثم برسم الخطط لاستكمال السياسة وتصحيحها وتطويرها وبعد ذلك يجرى التوفيق بين السياسة الدوائية المقترحة والسياسات الاخرى .. في اطار التنمية الشاملة للوطن .. اضافة الى ضرورة التركيز على انتاج مجموعة من الادوية الاساسية التى تغطى كل الامراض التى حددتها منظمة الصحة العالمية في ٢٠٠ دواء أساسى ..

□ بسبب حل المؤسسات .. الشركات الاجنبية تخترق القطاع العام من الداخل

ويقترح د. رموف حامد عدة اقتراحات للتغلب على أسعار الادوية وخاماتها المستوردة... وللوصول بالصناعة الى مزيد من النجاح قائلا : من الضروري التزام الشركات باستخدام الاسم النوعي للدواء وليس الاسم التجاري .. وكذلك ضرورة وضع نظام جيد لاستخبارات السوق الدوائية بمعنى التعرف على أحوال السوق العالمية واتجاهات الاسعار الممكنة للحصول على الادوية والخامات .. بأقل سعر ممكن .. مع الاحتفاظ بجودتها المطلوبة طبقا للمواصفات العالمية .. مثل الشراء من خلال عطاءات كبيرة الحجم بالتعاين مع السيوني سيف او الصحة العالمية ..

خسارة .. ولا .. دعم

ويلمس د. عبد القادر سيد احمد عميد صيدلة القاهرة جانبا آخر من جوانب مشكلة صناعة الدواء .. فيؤكد ان هناك خسارة سنوية في كل شركة لا تقل عن ٢٠ مليون جنيه بحكم الزام وزارة الصحة الشركات .. بأسعار خاصة .. لا تتناسب مع تكلفتها الفعلية .. حيث تتكلف بعض المستحضرات أربعة أضعاف سعر بيعها .. وهناك شركة تخسر في مستحضر واحد فقط ٢ مليون جنيه .. لأنها تبيعه بربح تكلفته .. والحكومة - مهما تدعى - لاتعوض هذه الشركات عن خسارتها .. وبالتالي .. فشركات الدواء .. شركات مجهدة .. تعانى من خسارة متتالية .. تهدد مستقبلها .. وقدرتها على تطوير معادنها أو تطوير انتاجها .. على ضوء التطورات التي يمكن ان تستجد .. ويرى د. عبد القادر ان الحل العملي لذلك الوضع الشائك .. هو رفع سعر الدواء .. وتمويض الجمهور غير القادر .. بنظام تأمين صحى عادل .. يكفل وصول دواء خاص بالتأمين الصحى .. وليست في عبوات البيع العادية .. وزيادة الادوية في

المصدر : الشعب
التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٨

المستشفيات الحكومية .. زيادة ضخمة
من نوعيات خاصة .. في عبوات كبيرة ..
بحيث توفر تكلفة العبوات .. مثلاً : عبوة
كبيرة ١٠٠٠ كبسولة في المستشفى .. لو
وزعت على العبوات الموجودة في السوق ..
تستهلك ٥٠ عبوة .. تكلفتها في بعض
الاحوال ضعف ثمن الدواء .. كما يجب
صرف أدوية التأمين الصحي بروشتة
لعبوات خاصة لكل مريض على حدة ..

مصائب تعارض الادوية

ويضيف : عبد القادر قاتلا : أتمنى
ان ينخفض استهلاك الدواء في مصر الى
٥٠٠ مليون جنيه فقط .. لان كل زيادة من
هذا الرقم .. هي زيادة سوء استهلاك ..
ليس أكثر .. وليس من المبالغة ان أقول :
ان اسوأ دولة في العالم في استهلاك الدواء
هي مصر .. فلا حدود على شراء الدواء
او استهلاكه او وصفه .. وليس هناك
حدود للمصائب التي تحدث نتيجة
لتعارض الادوية .. التي توصف دون
حساب .. لان طالب الطب لا يدرس العلوم
المتعلقة بالادوية بطريقة سليمة ..
وينظر مسئول بهيئة الادوية شاء الا
يذكر اسمه .. الى المشكلة من جانب
آخر .. حيث يرى ان ضعف مستوى
المنسوب العلمي - مندوب الدعاية - الذي

المصدر : الشعب
التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٨

يقوم بتعريف الأطباء بالجديد من الادوية ومزاياها لدى شركات القطاع العام واحد من اسباب كساد منتجات هذه الشركات .. أمام ارتفاع مستوى المندوب العلمى لدى الشركات الأجنبية والقطاع الاستثمارى حيث يتمتع المندوب العلمى فيها .. بقدرة عالية على توصيل المعلومات الفزيرة .. ويتمتع - كذلك - بمظهر لائق .. حيث يحصل على مرتب ضخم وسيارة خاصة .. الامر الذى يجعل الطبيب - فى النهاية - ينحاز الى المستحضر الذى يروج له هذا المندوب ، الشيك ، على حساب منتج القطاع العام ..

اضافة الى ذلك - يقول المسئول فان عملية تجديد المعلومات من خلال الدورات التدريبية .. التى تقام للأطباء والصيادلة .. كل سنتين على الاقل .. لمدهم بأحدث المعلومات عن الدواء .. عملية ضرورية للغاية .. يجب ان تتم بانتظام .. حتى تتلافى المشكلات التى تنشأ عن عدم معرفة الأطباء .. بالجديد فى عالم الادوية .. وتعارضاتها ..

فاعلية الرقابة الدوائية

وحول مدى فاعلية الرقابة على الدواء المصرى .. كواحدة من المراحل المهمة للتأكد من سلامة وجودة الدواء يقول د . أحمد شوقي رئيس الهيئة القومية للرقابة الدوائية : ان يكون هناك دواء جيد مالم تكن هناك رقابة حقيقية عليه .. والرقابة على الادوية .. لا تنحصر فقط فى هذه الهيئة .. بل تلازم الدواء .. منذ كان مادة خام .. بالاضافة الى المواد او الاضافات المختلفة الداخلة فى

التركيب .. وتحدث رقابة على الدواء أثناء عمليات التشغيل أو التصنيع .. تتم فيها مراقبة المنتج في جميع خطوات انتاجه .. بعد ذلك يحدث تحليل للمنتج النهائي .. وذلك في معامل الشركة المنتجة .. كل هذا يتم بعيدا عن الهيئة القومية للرقابة .. وبعد ذلك يضيف د . شوقي - تقوم الهيئة بعمل جميع التحاليل اللازمة طبقا لحدث دساتير الادوية العالمية [دستور يعنى التجارب العلمية التى يجب اتباعها لتحليل أى مستحضر فى أى شكل مسيدل ما .. كبسول - حبوب - حقن] لضمان فاعليته وسلامته .. كما تقوم الهيئة بعمل جميع التجارب اللازمة على المادة الخام .. قبل تصنيعها فى شكل مسيدل نهائى .. سواء كانت مصنعة محليا او مستوردة .. وكذا تفتيش المصانع .. وتحليل الادوية التى تأتى عن طريق النسيابة .. وهذه العينات جميعا يصل عددها من ١٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ عينة سنويا ..

٨٥٪ من الاحتياجات

ثم كان اللقاء مع د . مصطفى ابراهيم عميد صيدلية القاهرة ورئيس قطاع التصدير والاعلام بهيئة الادوية .. حول رأيه فى مشاكل هذه الصناعة .. ورده على بعض ما أثير فقال : عادة ماتكون المشاكل طارئة وتتركز اساسا فى تغطية الاعتمادات اللازمة لاحتياجات الشركات سواء كانت مادة خام او مستحضرا تام الصنع . وحول قيمة الانتاج المحلى قال : ان نسبة الانتاج المحلى الان اكثر من ٨٥٪ من الاحتياجات الفعلية .. وبخصوص الخامات فان شركة النمر للكيماويات الدوائية تصنع اكثر من ١٨ خامة .. وهدف الخطة الخمسية الثانية هو تصنيع حوالى ٤٠٪ من الاحتياجات ١٩

أخر نقطة

اذا كنا نؤكد على .. ان صناعة الدواء فى حلة الى الانقاذ .. فهناك حقيقة ينبغى على المسؤولين الاعتراف بها .. والعمل على تدارك اسبابها التى ذكرناها .. خاصة ان أكبر شركتين من الشركات الست فى القطاع الفعلى .. كما يؤكد المسؤولين فيهما .. وهما شركتى القاهرة والاسكندرية ..

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٨

تسحنة الدواء المصرى لأرمينيا الانتهاء من اعدادها وتسليمها اليوم

انتهت الهيئة العامة للأدوية من اعداد
طرود الدواء المصرى التى سيتم ارسالها الى
المناطق المنكوبة فى جمهورية أرمينيا بالاتحاد
السوفيتى والتى دمرتها الزلازل خلال
الاسبوع الماضى .
وصرح مصدر مسئول بالهيئة بأنه سيتم
تسليم الطرود اليوم استعدادا لارسالها فورا
الى منكوبى الزلازل .

■ وزير الصحة يعلن :

لا زيادة في أسعار الأدوية

صرف الأرباح والعلاوات كاملة في ١١ شركة دواء

كتب - فاروق عبد المجيد :

أعلن الدكتور محمد راغب دويدار وزير الصحة انه لا زيادة في أسعار الدواء خلال الفترة الحالية ، وان الزيادة التي تقررت منذ ٦ اشهر كلفتة لاصلاح المسار الاقتصادي لشركات الدواء ، وأكد ضرورة إنتاج الشركات للأدوية التي تحتاجها الجماهير ، حتى التي تحقق خسائر .

وأضاف وزير الصحة - خلال رئاسته أمس لبداية انعقاد الجمعيات العمومية لشركات القطاع الدوائى - إنه سيتم صرف الأرباح والعلاوات الدورية كاملة لجميع العاملين في ١١ شركة دوائية تضم ٢٧ ألف عامل .

وأكد وزير الصحة ان حقوق العاملين في تلك الشركات لن تمس ، وان ما حدث من خسائر في بعض هذه الشركات لا دخل للعاملين فيه ولكنه كان نتيجة تنفيذ خطة الدولة لتوفير الادوية الاساسية

وقال الوزير إن إنتاج القطاع الدوائى العام القادم سيرتفع لتغطية ٨٩ ٪ من جملة الاستهلاك ، والدخول في إنتاج اصناف جديدة بديلا عن المستورد

صرف الأدوية المستحدثة

للمنتفعين بالتأمين الصحي

قرر الدكتور محمد شعاعة رئيس هيئة التأمين الصحي ، صرف الأدوية المستحدثة للمنتفعين ، ولك ان قائمة الأدوية التي تصرفها الهيئة للمرضى تصل الى ١٥٠٠ دواء تمثل ٧٠ ٪ من الأدوية المتداولة في السوق ، والباقي منه ١٢ ٪ أدوية اطفال و ١٨ ٪ أدوية مكوية .

شركات القطاع العام الدوائى وفرت ٨٧٪ من الاحتياجات

رأس الدكتور محمد راجب بوبدار وزير الصحة أمس اجتماع الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام الدوائى التى تستمر أيام المناقشة والقرار فتتبع أعمال ١١ شركة لإنتاج وتوزيع الأدوية . وقد أظهرت نتائج الأعمال نجاح القطاع العام الانتاجى فى توفير ٨٧٪ من احتياجات المواطنين من الدواء والزام شركات التوزيع بعدالة توزيع الأدوية المحلية والمستوردة على جميع مناطق توزيع الدواء فى جميع أنحاء الجمهورية بما فيها المحافظات النائية .

وشرح وزير الصحة بأن القطاع العام والخاص يتضافران فى تكامل وتنسيق لتوفير الاحتياجات من الأدوية .

المصدر : الأهرام - - - - -
التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٨٨

حظر الدعاية للمستحضرات الدوائية المحظور استيرادها ومنع توزيع عيناتها

تقرر وضع ضوابط على نشاط المكاتب العلمية لشركات الأدوية ومنعها من الدعاية للمستحضرات المحظور استيرادها ، وعدم توزيع العينات الطبية منها ، مع استمرار الدعاية للأدوية المنتجة محليا .

وصرحت الدكتورة ميرفت سالم وكيل وزارة الصحة لشئون الصيدلة بأنه يلاحظ في الفترة الاخيرة استمرار المكاتب العلمية التي تتبعها هذه المستحضرات في عمل الدعاية لها لدى الأطباء رغم قرار اللجان العلمية المتخصصة بوزارة الصحة وهيئة القطاع العام الدوائى بإيقاف استيرادها مما يسبب بلبلة لدى المرضى والطلب الوهمى على هذه المستحضرات الملقاة .

الصيدلة المستقيلون من عضوية النقابة يرفضون محاولات التشكيك في صناعة الدواء بمصر

أصدر امس الصيدلة المستقيلون من مجلس النقابة العامة للصيدلة وعددهم ١٢ صيدليا بيانا أكدوا فيه أسباب لجوئهم الى الاستقالة وفي مقدمتها الاحتجاج على سلوك البعض من أعضاء المجلس بما يعد انحرافا عن مسيرة العمل النقابي وأهدافه ومشاكل الصيدلة والدخول في اهتمامات سياسية والتشكيك في صناعة الدواء المصري .

وأكد البيان انه في الوقت الذي لجأ فيه هؤلاء الى التشكيك في جودة وصلاحية الدواء المصري نجد انه يغطي أكثر من ٨٧ ٪ من الاحتياجات ويدعم الاقتصاد القومي ويحظى بتقدير الاسواق وهذا التشكيك أساء الى قيادات الصيدلة بهدف هدم المهنة في مصر وإضاف الصيدلة المستقيلون في مؤتمرهم الصحفي امس برئاسة الدكتور محمود سامي وكيل النقابة ان هذه القلة من أعضاء المجلس خططوا للاستيلاء على النقابة وتوجيه العمل النقابي لمصالحهم .

اتفاقية دولية جديدة لمنع تهريب الأدوية المخدرة

وقعت ثلاثة وأربعون دولة من بينها
مصر مؤخرًا اتفاقية جديدة لمنع تهريب
الأدوية والمواد المخدرة ومزيجها عبر
الدول الواقعة على تلك الاتفاقية .
وقد أقرت الأمم المتحدة تلك الاتفاقية
الدولية التي تتضمن مصادرة كافة
الأدوية أو المشتقات المخدرة الناتجة
عنها

ارتفاع أسعار الأدوية بنسبة تصل الى ٤٦ ٪

أكد تقرير لغرفة تجارة القاهرة ، زيادة تكلفة تنفيذ وتشغيل المشروعات الدوائية ، لارتفاع المعدلات العالمية للتضخم ، وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية ، وأسعار الآلات ومستلزمات الإنتاج . كشف التقرير عن نقص بعض الأدوية والعقاقير الخاصة بالأمراض المزمنة ، لعدم توافر النقد الأجنبي اللازم للاستيراد ، وارتفاع تكاليف الاستيراد . كما أرجع التقرير ارتفاع أسعار الأدوية لزيادة نسبة المكون الأجنبي الداخل في تصنيعها من خامات ومستلزمات إنتاج وعقاقير كيميائية . تراوحت نسبة ارتفاع الأدوية بين ١٤ و ٤٦ ٪ . وأكد التقرير عدم كفاية رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الدواء .

وأشار التقرير إلى المشاكل التي تواجه تطوير قطاع الدواء . وتتمثل في نقص الصناعات الكيميائية المتطورة ، والتي يمكن أن تخفف نسبة الاعتماد على الخارج إلى ٦٠ ٪ من قيمة التكلفة الإجمالية للمنتج النهائي ، وعدم الاهتمام بعمليات التعبئة والتغليف ، وتقلص دور الصيدليات في تركيب وتحضير بعض العقاقير الهامة ، التي لا تحتاج إلى مستويات عالية وتكنولوجيا متطورة ، بالإضافة إلى استمرار النزاع بين الصيدلة ومصنعة الضرائب . وذكر تقرير غرفة تجارة القاهرة ، أن تنفيذ المشروعات الجديدة ومشروعات التوسع والإحلال والتجديد ، أدى إلى زيادة مساهمة قطاع الأدوية في الدخل القومي ، وأوجد فرص عمل جديدة ، وزيادة الصادرات رغم المنافسة الشديدة في الأسواق الخارجية .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٠ يناير ١٩٨٩

نجحت المفاوضات

الكويت - عبدالمجيد الجمال :
نجحت المفاوضات التي أجراها وفد
مؤسسة الأدوية برئاسة الدكتور علي
الشرقاوي على مدى اليومين الماضيين مع
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية العربية .
أمكن التغلب على العقبات الاجرائية
التي كانت تحول بين استفادة المؤسسة
بقرض الصندوق الكويتي الذي يبلغ
عشرة ملايين دينار كويتي (٢٥,٥ مليون
دولار امريكي) تخصص لخطط الاحلال
والتجديد لمصانع الأدوية بشركات
القطاع العام .
وصرح الدكتور علي الشرقاوي رئيس
مؤسسة الأدوية ، للاخبار ، بأن
المؤسسة قد حصلت أمس على الدفعة
الاولى من هذا القرض وقدرها ٦٠٠ ألف
دينار كويتي

ترشيد استخدام الأدوية في ندوة علمية السبت القادم

من الأدوية مماثلة لما يتم استيراده من خامات محلية طبيعية وخاصة بعد ظهور اضرار بالغة من المستحضرات الصيدلانية المشيدة كيميائيا وكذلك التدريب على عملية اعداد وتنفيذ برامج ترشيد الاستهلاك الدوائى .

يشترك في الندوة خبراء من وزارة الصحة وكليات الطب

والصيدلة والاعلام والخدمة الاجتماعية وشركات الأدوية .

مصر ودور البحث العلمى فى الصناعة الوطنية للدواء ودور الادوية فى احداث الطفرات الوراثية وخطورتها لو املنها . والاضرار الجانبية للأدوية على انسجة الفم والأدوية المهدئة والمسكنة وسوء استخدامها بالاضافة الى

دراسة دور الاعلام فى ترشيد استخدام الدواء . ونهدف الندوة الى الحد من الاسراف فى استهلاك الدواء والتعرف على الجهود البحثية فى ايجاد نوعيات متقدمة

تنظم ادارة الاعلام بالمركز القومى للبحوث بالتعاون مع مركز النيل للاعلام بالهيئة العامة للاستعلامات فى ١٤ يناير الحالى ولمدة اربعة ايام ندوة حول الاستخدام الامثل للأدوية بهدف الترشيد .

وصرح الدكتور حسين سمير عبدالرحمن رئيس المركز القومى للبحوث بان الندوة ستناقش عدة موضوعات منها صناعة الكيماويات الدوائية فى

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٢ يناير ١٩٨٩

نجاح علماء مصر في انتاج دواء لعلاج « البهاق » وطرحه بالاسواق من أمس

تم أمس طرح دواء جديد لعلاج البهاق توصل الي انتاجه فريق من العلماء والاطباء المصريين وتم انتاجه باحدى شركات الدواء المصرية من نبات الخلطة البلدى وهو أحد النباتات الطبية التى تنمو فى الصحراء المصرية وقد اثبت الدواء الجديد فاعلية كبيرة فى علاج البهاق والذي يعتبر أحد الامراض الجلدية المستعصية .
وصرح الدكتور على عبد الفتاح عميد كلية طب عين شمس واستاذ الامراض الجلدية بها - والذي كان مسئولاً عن الجانب التطبيقي فى البحث - بأن الدواء استغرقت ابحاثه ثمانى سنوات كاملة وتم تجربته فى مراكز طبية عالمية بسويسرا والبنمسا وفرنسا وقد طرح الدواء وهو على هيئة اقراص تحت اسم « سورتنيل » واشترك فى اجراء الابحاث العلمية فريق من علماء المركز القومى للبحوث يضم الدكاترة نبيل ابو العنين ، جميلة واصل ، وباسم المنشاوى الاساتذة بوحداث الكيمياء والصيدله بالمركز .

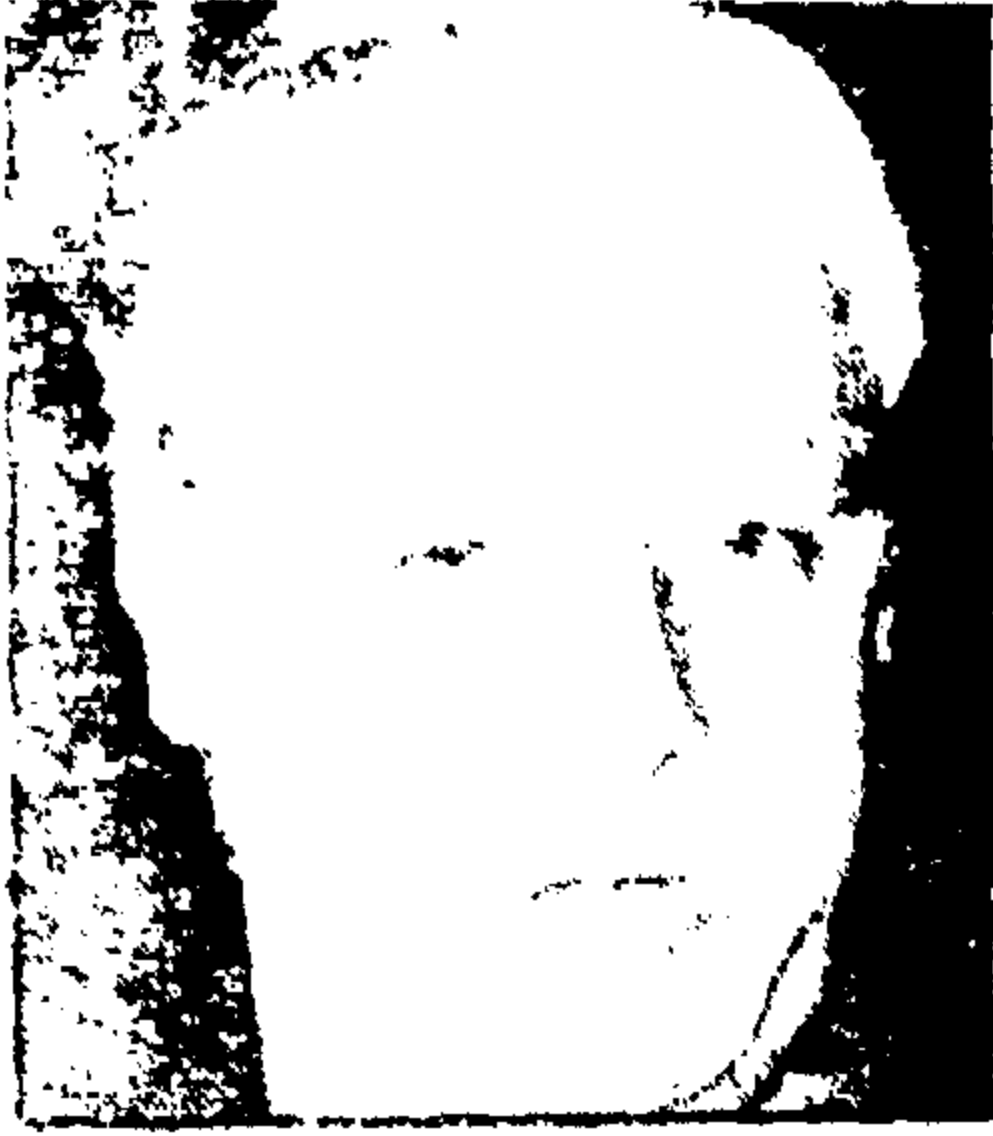
المصدر : الأهرام-----
التاريخ : ١٧ يناير ١٩٨٩

تصنيع ٤٠٪ من خامات الأدوية محليا

قررت هيئة الأدوية رفع مساهمة الإنتاج المحلي في تصنيع الخامات الدوائية لـ ٤٠٪ بدلا من ٢٠٪ للأدوية الأساسية التي يحتاجها المواطن المصري حتى نهاية خطة الخمسة الحادية

صرح بذلك الدكتور على الشرقاوي رئيس الهيئة في ندوة ترشيد الدواء ، واضلا إن الهيئة ستصدر دليلا لبدائل الأدوية التي تقل في الاسواق احيانا يضم ٤ بدائل على الأقل لكل دواء . وسيتم توزيعه على الاطباء والصيادلة .

كما تم وضع قائمة تضم ٢٠٠ دواء من الأدوية الأساسية حتى لا يحدث أي نقص أو أزمة فيها بوضعها على قائمة أولويات الهيئة



قصة الدواء الجديد لعلاج البهاق الذى توصل إليه علماء مصر من نبات مصري وتم إنتاجه محليا

اسم قصة الدواء المصري الجديد لعلاج البهاق الذي طرح بالاسواق في الاسبوع الماضي وقلم بإنتاجه فريق من العلماء
والأطباء المصريين بالتعاون مع إحدى شركات الدواء المصرية من نبات الخلة البلدى الذى ينمو بالمصحارى المصرية
وكانت فاعلية كبيرة في علاج البهاق أحد امراض الجلد المستعصية
بدأت قصة الدواء مع محاولات
بعض علماء الطب المصري
للكشف عن الكيفية التى يمكن بها

طب غير شمس والدكاترة نبيل ابو العنين وباسم المنشاوي وحيلة واصل الاسانذة بوحدة الكيمياء والمصيدة بالمركز القومي للبحوث للبحث عن بديل آمن وفعّال لأدوية البهاق الحالية والتي حذر العلماء (بختاف انحاء "عالم من مضاعفاتها واثارها الجانبية على العين والحك وبعض الاجزاء الداخلية وكانت اول المحاولات عمل مسح شامل قام به الدكاترة جميلة واصل ونبيل ابو العنين وباسم المنشاوي للدوريات والكتب العلمية المتخصصة لاعاد قوائم المركبات الكيميائية التي لها نشاط كيميائي ضوئي ضمت ١٢ مركباً بمركب يكون لها تأثير في اعادة الصبغة الطبيعية واللون الاصلي للجلد مرة اخرى ، ثم اجريت عمليات لانتاج وفهرز وفحص هذه المركبات على مدار عام كامل كان من نتيجتها اختبار عشرة مركبات فقط واستبعاد الباقي . ثم اجريت اختبارات اخرى على المركبات العشرة ، سقرت عن اختيار مادة ، الخلية ، المستخلصة من نبات الخلة اللدلى كدواء حديد للبهاق ، واستبعاد الباقي ، وتم انتاجها بالفعل ووضعها في جرعات مختلفة مع بداية عام ٨٩ حسب السن والجنس والمساحة المصابة وحدثة المرض ومكان الاصابة وطول فترة تناول الجرعة

وفي المرحلة التالية قام الدكتور على عبد الفتاح بتجربة الدواء واختبار كيميائيات على ٦ مريضاً من الحالات المستعصية واشتت النتائج ان هذا الدواء نجح في علاج ٦٦ الى ٧٧ من الحالات اما النسبة الباقية فكانت استجابتهم خفيفة ، ونشرت النتائج بالحالات بالمجلات العلمية المتخصصة كمجلة الامراض الجلدية بسويسرا في عام ١٩٨٦ . كما نشرت النتائج في الملتقى الدولي لالامراض الجلدية بطوكيو ١٩٨٦ ومؤتمرات سالبر عام ١٩٨٧

وقد احدث نشء النتائج - كما يقول الدكتور على عبد الفتاح - اهتماماً واسعاً في الاساط العلمية الدولية وأجريت عدة بحاث باشراف هذا الشخص المختص بالاختلا كفاءه عالية ، الجديد كان بروها البحث الذي أجريه مؤسسة كوري ، العلمية بفرنسا بالتعاون مع النمسا في عام ١٩٨٨ والى البحث صحة النتائج المصرية واصاب ان المادة المستخلصة من نبات الخلة ليست لها آثار ضارة اطلاقاً عن المدى الطويل ، وان المبيض يمكنه استعمالها ثم يتعرض لاشعة الشمس بعد ذلك بضعين .

وأوضحت نتائج الفريق المصري ان الاستجابة للعلاج لا تتأثر بطول فترة الإصابة بالمرض غير ان هناك اجراء من الجسم أكثر استعداداً للاستجابة من غيرها ، وأكدت النتائج انه من المفيد للمريض ان يستمر على هذا العقار لفترة طويلة لاتقل عن ستة اشهر الى سنة لضمان عدم انتكاس الحالة

وأجمعت التحاليل التي اجريت في الدواء الجديد ليست له آثار جانبية سوى ارتفاع نسبة إفراز بعض ابريمات الكبد في حوالي ٢٠٪ من الحالات وهذا الارتفاع مؤقت وينتهي بعد فترة وجيزة من وقف العلاج ويتميز الدواء بأن مآثره الفعالة ذات نشاط كيميائي ضوئي وليس لها سمية ضوئية وبالتالي لا ينتج عنها التهابات طبقة البشرة ويعلم للحك لونه الطبيعي بعكس الادوية الاخري التي كانت تعيد صبغة الحك بطور الغمر من اللون الاصلي كما يصلح للاستعمال في سن مبكرة جداً .

ويجري الآن اتصال بين فريق البحث ومركز بحوث مرض البهاق في واشنطن لتحليل دراسة العقار تمهيداً للحصول على موافقة هيئة الغذاء والدواء الامريكية عليه □

كوثر زكي

توريد أدوية للسودان قيمتها ٤٠ مليون دولار

الخرطوم - أ. ش. أ. - طلبت اللجنة الفنية السودانية المصرية المشتركة للدواء من الحكومة المصرية توريد أدوية للسودان من موازنة العام المالي القادم ٨٩ / ١٩٩٠ قيمتها أربعون مليون دولار منها ثلاثون مليوناً صفقات متكافئة للقطاع الحكومي وعشرة ملايين للقطاع الخاص . وأوصت اللجنة في ختام إجتماعاتها برئاسة الدكتور مصطفى إبراهيم وكيل وزارة الصحة المصرية والدكتور عمر طه القباني المدير العام للأدوية بوزارة الصحة السودانية بضرورة شحن الدفعة الرابعة من الادوية المصرية للسودان بقيمتها ستة ملايين دولار قبل نهاية يونيو القادم .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٩

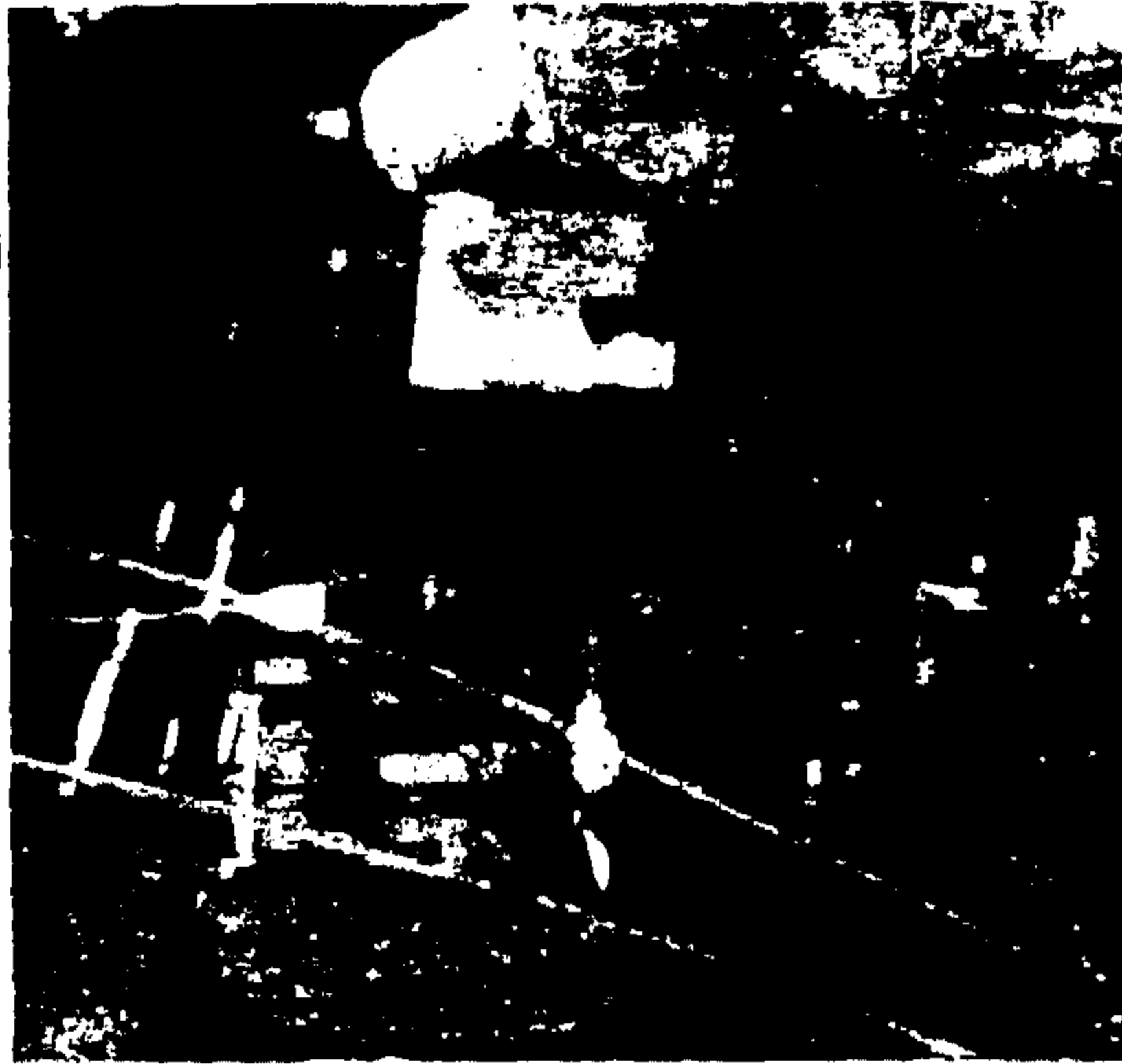
**محمد ابراهيم وكيل وزارة
لقطاع التطوير بهيئة الادوية**

صدر الدكتور محمد راغب دويدار وزير
الصحة قرارا بتعيين الدكتور محمد ابراهيم
محمد وكيلًا للوزارة بهيئة الادوية لقطاع
التطوير ، وتحسين الانتاج بالدرجة العالية .

تهدف هيئة الأدوية لتغطية ٨٨٪ من الاستهلاك الحالي خلال سنوات الخططة الخمسية ٩٦/٨٧

الدواء سلعة حساسة اعطى لها ارتباطها بحياة الإنسان ورفاهيته وقدراته والأمة بعدا انسانيا لا يقل اهمية عن البعد التكنولوجي والاقتصادي لدرجة اغلب المجتمعات تملك طويلا عند محاولة تعريضها هل هي سلعة او خدمة تباغ وتشتري ولا يحصل عليها الا القادر على الشراء ام حق من حقوق الانسان يجب ان يحصل عليها كل من يحتاج اليها فلكل مواطن الحق في الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجيا ودواء مجرد سلعة تباغ وتشتري وإنما تصبح حقا مكتوبا غير مشروط بل من مبادئ ولابد ان تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن في ظروف ميسرة والقدرة على الخدمة بالتوسع في التأمين الصحي حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين وهو الهدف الاسمي الذي يسعى قطاع الدواء بكافة تفرعاته إلى الوصول إليه بأقل تكلفة اقتصادية.

وتهدف هيئة الدواء الى زيادة الإنتاج المحلي من الأدوية ليغطي حوالي ٨٨٪ من اجمالي قيمة الاستهلاك الدوائي في نهاية الخطة الخمسية ٩٦/٨٧ وقصر الاستيراد على نوعيات الأدوية التي يتطلب انتاجها ظروفًا وامكانات خاصة وعلا على زيادة الدخل القومي.



خط من خطوط انتاج الاشربة



احد اجهزة الرقابة الحديثة المزودة بالشاشات المرئية
الشركة المصرية لتجارة الادوية

السنة	٨٠/٧٩	٨٤/٨٣	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧
محل	١٨٨,٧	٤٧٣,٣	٦٣١,٣٩	٧٥١,٦٨	٨٩٨,٥
مستورد	٣١,٦	٩٨,١	١٢٤,١	١٣٥,٨٧	١٣٦,٠
الإجمالي	٢٢٠,٣	٥٧١,٤	٧٥٥,٥٠	٨٨٧,٥٥	١٠٣٤,٥

نسبة المحل للإجمالي

٨٥,٧% ٨٢,٨% ٨٣,٦% ٨٤,٧% ٨٦,٨%

هيئة الأدوية وشركاتها :

- تتبع هيئة الأدوية إحدى عشرة شركة من شركات القطاع العام لإنتاج وتوزيع الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية كما تشرف على سبع شركات من الشركات المشتركة من القطاع العام وسبع شركات أخرى من الشركات الخاصة والاستثمارية .

أولاً : شركات القطاع العام
شركة النصر للكيماويات الدوائية
العنوان / أبو زعبل - مركز الخانكة - القليوبية



مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

المنتجات الرئيسية للشركة :
الأدوية المسكنة ومضادات الروماتيزم .
أدوية القلب والضغط والشرابين - أدوية .
الأمراض الجلدية - أدوية المعدة والهضم .
أدوية الفم والأسنان - أدوية الكحة والربو .
المهدئات / الأدوية المضادة للتقلص - أدوية الجهاز البولي .

شركة النيل للأدوية

العنوان / ميدان السواح / الاميرية
المنتجات الرئيسية للشركة :
المضادات الحيوية / المحاليل الطبية / أدوية الغدد
الصماء - أدوية الكبد - أدوية الرمد والعيون
أدوية الكحة والربو - المهدئات - أدوية الجهاز البولي .

شركة العبوات الدوائية

العنوان / شارع ٤٧ - المنطقة الصناعية بالعباسية
الأنشطة الرئيسية للشركة :
العبوات الدوائية المصنوعة من البلاستيك (علب برطمانات -
زجاجات - بدارات) العبوات الدوائية المعدنية (انابيب
الالومنيوم - علب الالومنيوم العبوات الورقية والمطبوعات
والكارتون - الغللات المنكمشة .



مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

اهداف الخطة الخمسية المستهدفة لقطاع الدواء ٩٢/٨٧

أولاً : الانتاج بسعر بيع المصنع :

دعم ومساندة الدواء ليظل الانتاج المحلى هو المصدر الاساسى لتوفير احتياجات البلاد من الادوية والمستلزمات الطبية والذى وصل حالياً ٨٨ / ٨٧ الى ٧٢٣ مليون جنيه .					
تطور قيمة الانتاج بسعر بيع المصنع : بالمليون					
السنة	٨٠/٧٩	٨٤/٨٣	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧
القطاع العام	١٠٠,١	٢٥٦,٥	٣٠٩,٨٨	٣٤٣,٩	٤٣٢
القطاع الخاص	٤١,٦	١٢٤,٠	١٨٠,٣١	٢٢٩,٣	٢٩١
الاجمالى	١٤١,٧	٣٨٠,٥	٤٩٠,١٩	٥٧٣,٢	٧٢٣

ثانياً : فى مجال إنتاج الكيماويات :

التوسع فى تصنيع الكيماويات ومستلزمات الانتاج ومواد التعبئة ليصل الى حوالى ٤٠٪ من الاحتياجات خلال الخطة الخمسية .
تم انتاج اكثر من ١٨ خامة دوائية بشركة النصر للكيماويات الدوائية .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

ثالثا : في مجال الابحاث :

تطوير اجهزة الرقابة والابحاث لانتاج مستحضرات محلية
بديلة للمستحضرات المستوردة .

رابعا : التوسع في استخدام الحاسبات الآلية :

خامسا : انشاء مركز علمي متطور للتدريب
لاعداد الكوادر الفنية والادارية ورفع مستوى
الاداء للعاملين بشركات القطاع .

سادسا : تقليل الفاقد الصناعي - استخدام
الاساليب الحديثة في الانتاج ووضع سياسة
سعرية متوازنة في ضوء التكلفة الفعلية للانتاج .
وتبعاً لذلك بلغت قيمة الاستثمارات المستهدفة
لقطاع الدواء خلال الخطة الخمسية مبلغ ٢٩٤
مليون جنيه .

سابعاً : في مجال التصدير

حاز الدواء المصرى ثقة الأوساط العلمية المحلية والعالمية مما أدى الى فتح أسواق لتصديره للدول العربية والأفريقية ومن المستهدف ان تصل قيمة التصدير خلال الأعوام القادمة الى ٥٪ من إجمالي قيمة الانتاج المستهدف .
والدول العربية التي يتم التصدير اليها هي : السعودية - الكويت - الامارات .
البحرين - اليمن - قطر - السودان - العراق - الاردن .
ومن الدول الأفريقية : الصومال - اثيوبيا - اوغندا وغيرها من دول القارة .
ومن الدول الأوروبية : فرنسا - ألمانيا .
وصل ما تم تصديره عام ٨٧ / ٨٨ إلى حوالى ٢٦ مليون جنيه

السنة	٨٠/٧٩	٨٤/٨٣	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧
قيمة	٢,٩	٧,٣	١٠,٢٤	١٢,٦	٢٦

ثانياً : في مجال التسويق :

خلق كوادر فنية مدربة على أنشطة التسويق بالداخل والخارج والعمل على خلق أسواق جديدة وتلبية كافة احتياجاتها في الوقت المناسب والمكان المناسب والجدول التالى يوضح معدلات زيادة الاستهلاك :



مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

المنتجات الرئيسية للشركة :

- إنتاج الكيماويات .
- إنتاج المستحضرات الصيدلانية - المحاليل .
- إنتاج الكيماويات المعملية والصناعية
- إنتاج محاليل الغسيل الكلوي .

شركة الاسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية

العنوان / ش جميلة بو حريد - الاسكندرية

المنتجات الرئيسية للشركة :

- ١ - المستحضرات الصيدلانية وأهمها مجموعات الأدوية الطارئة
- للديدان - أدوية التخدير الموضعي - أدوية القلب والضغط
- والشرايين - الأدوية المسكنة ومضادات الروماتيزم - أدوية
- السرطان الأشربة اللاصقة - القفازات الجراحية .

شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية

العنوان / شارع عبد الحميد الديب / ميدان فيكتوريا / شبرا /

القاهرة .



مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

شركة الجمهورية لتجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية

العنوان / المقر الرئيسى / ش السواح / الاميرية .
الأنشطة الرئيسية للشركة :

استيراد وتوزيع الكيماويات الدوائية - والأجهزة والمستلزمات
الطبية ومستلزمات تجهيز المستشفيات - ومستلزمات التعبئة
لانتاج الدواء - استيراد الآلات والخطوط الانتاجية بشركات
الدواء عدد الاصناف تتجر فيها حاليا : أكثر من ٦٠٠٠ صنف .

الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية

العنوان : ه ش المصانع بالاميرية - القاهرة
المنتجات الرئيسية للشركة :

١ - المستحضرات الصيدلانية وأهمها :
الأدوية المسكنة ومضادات الروماتيزم - أدوية الاميبا
والإسهال - أدوية الغدد الصماء - أدوية القلب - أدوية الكحة
والربو - أدوية الأمراض الجلدية .

شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد)

العنوان : ش عثمان محرم - الهرم - الجيزة .
المنتجات الرئيسية للشركة :
المضادات الحيوية - الفوارات - أدوية الكحة والربو الفيتامينات
المركبة - الأدوية المضادة للتقلص أدوية معالجة الجفاف - أدوية
تنظيم الأسرة .

شركة مصر للمستحضرات الطبية

العنوان / ٩٢ ش المطرية العمومى - القاهرة
المنتجات الرئيسية للشركة :
المضادات الحيوية - أدوية القلب والضغط والشرابين أدوية
الأمراض الجلدية - أدوية الرمد والعيون - الفيتامينات المركبة -
المعادن

شركة ممفيس الكيماوية

العنوان / ٢٠ ش واپور المياه بالزيتون - القاهرة
المنتجات الرئيسية للشركة :
١ - المستحضرات الصيدلانية وأهمها مجموعات أدوية المسالك
البولية - الأدوية المضادة للتقلصات أدوية المهبل - أدوية
الحساسية .
أدوية القلب والضغط والشرابين - الأدوية المسكنة ومضادات
الروماتيزم - أدوية الأمراض الجلدية - الخلاصات الطبية - المواد
الفعالة من النباتات الطبية .



المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

- العنوان / ١٨ شارع عدلى - القاهرة
الأنشطة الرئيسية للشركة :
- ١ - استيراد وتوزيع الأدوية والبان الأطفال بما يفي حاجة البلاد
 - ٢ - توزيع الأدوية المنتجة محليا على مستوى الجمهورية
- * عدد المجموعات الدوائية التى يشملها النشاط جميع المجموعات الدوائية .
- * عدد المستودعات والفروع :
- ٥٠ فرعا ومستودعا ٢٧ صيدلية فى خدمة توفير الدواء للمواطنين .

ثانيا : شركات مشتركة مع القطاع العام :

- المصرية الدولية للأدوية
- العربية للزجاج الدوائى
- العربية للكبسول الجيلاتينى
- العربية للنباتات الدوائية
- العربية للخامات الدوائية
- المهن الطبية للأدوية

ثالثا : شركات خاصة ومشتركة وهى :

- سويس فارما
- هوكست
- فايزر
- سكويب
- الصناعات المتطورة
- الاسلامية لصناعة الأدوية « فاركو »
- شركة العامرية للأدوية والصناعات الدوائية

الدواء المصرى يخضع لرقابة دوائية دقيقة

تقوم الادارة العامة للصيدلة باعتبارها السلطة المخولة بحكم القوانين والتشريعات الصيدلية والمعاهدات الدولية بالاشراف الفنى على جميع مراحل تسجيل وتصنيع واستيراد وتداول الدواء - بهدف وصول الدواء الى المريض فى اكمل مواصفات الفاعلية والثبات .

أولاً : تقوم الإدارة المركزية ممثلة في اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية بالتصريح النهائي لتسجيل الدواء وتداول المستحضرات الصيدلانية بعد خضوعها لإجراءات تسجيل الدواء من أبحاث فنية وعلمية وتجارب على الحيوانات وتجارب اكلينيكية ودراسات السمية طبقاً للمواصفات العالمية وطرق التحليل المختلفة .

ثانياً : تقوم الإدارة بمراقبة التفتيش على جميع مراحل التصنيع الدواء بداية من المادة الخام وخلال مراحل التصنيع المختلفة وصولاً إلى المنتج النهائي الذي يخضع لأخذ عينة منه للتحليل بمعامل الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية من المجموعات الحساسة وعينات عشوائية من باقى المجموعات وذلك ضماناً لبناء الجودة وثبات المستحضر خلال مراحل الإنتاج ثم التخزين ولا يصرح بتداول الدواء المنتج حالياً إلا بعد التأكد من مطابقته للفحوص والاختبارات المعملية والبيولوجية .

الإنجازات الحقيقية التي تميز بها عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ومنها :

- افتتاح مستشفى ناصر الذى توقف العمل به أكثر من ١٦ عاماً
- افتتاح أضخم وأكبر وأحدث مركز للحوادث ومستشفى للهلل الأحمر
- الانتهاء من إقامة أكبر وأحدث مصانع الدواء المصرية في شركة ممفيس الكيماوية والمصنع الوحيد للخلاصات في المنطقة على ٧٠ ألف متر مربع
- افتتاح مصنع للكيماويات الأساسية في مدينة الدواء
- استكمال مستشفى المطرية الذى بدأ العمل به وكان مقترحاً وتم افتتاحه مع الخطة الخمسية الأولى لعهد الرئيس مبارك .
- وضع نظام علاجى جديد يكفل تطوير الخدمات الصحية والرعاية الطبية وإنشاء مؤسسات علاجية جديدة على نمط مؤسسة محافظة القاهرة - التوسع في نظام التأمين الصحى وإدخال طلبة المدارس ضمن المستفيدين بمزاياه العديدة ليكون لكل ثلاثة آلاف طالب طبيب مقيم .
- افتتاح مستشفى ومعهد القلب الجديد والقضاء تدريجياً على قوائم الانتظار

الرعاية الصحية الأساسية :

هذا وتقوم سياسة وزارة الصحة على إعطاء الأولوية لتصميم وتطوير خدمات للرعاية الصحية الأساسية بالريف والحضر وذلك بتدعيم خدمات , ورعاية الأمومة والطفولة والرعاية المدرسية وخدمات مكاتب الصحة والأسنان بالإضافة إلى الخدمات العلاجية والإسعافية

ويتم هذا من خلال ٢١٠٨ وحدات صحية في الريف و٩٦ مركزاً صحياً عاماً و٢٥٠ مركزاً لرعاية الأمومة والطفولة و٣٧٥ مكتب صحة بالأطفال إلى ٣٠٠ وحدة صحية مدرسية تقوم برعاية ٥ ملايين تلميذ بالمدارس وسياسة الوزارة تستهدف جميع الخدمات التي تؤديها الوحدات الصحية بالحضر في مراكز صحية عامة لتوفير هذه الخدمات بمستوى جيد (مركز صحي عام لكل ٥٠ ألف نسمة) للمواطنين في أماكن تجمعاتهم بالمدن وتخفيف الضغط عن المستشفيات لتوجيه إمكاناتها لعلاج مرضى الأقسام الداخلية ورعايتهم وتعتبر الوحدات الصحية في الريف والمراكز العامة في الحضر هي خط الدفاع الأول عن الصحة العامة لذا فإن خطة القطاع الصحي تستهدف الآتي :

- توفير وحدة صحية لكل قرية يبلغ تعداد سكانها أكثر من ثلاثة آلاف نسمة وتبعد عن أقرب خدمة صحية مسافة ثلاثة كيلومترات .

توفير مركز عام لكل ٥٠ ألف نسمة يعيشون بالمدن .

- ربط هذه الوحدات الصحية بالمستويات الأعلى بوسائل النقل والاتصالات من سيارات إسعاف مجهزة ووسائل اتصال سلكية ولاسلكية لضمان حسن أداء الخدمة ورفع مستوى الأداء .

اعداد الكوادر الفنية المدربة لإدارة وتشغيل هذه الوحدات من خلال الاهتمام بتنفيذ البرامج التدريبية لهم وإيفادهم في البعثات الدراسية .

ومما لا شك فيه أن تحقيق هذه الأهداف يحتاج إلى الكثير من الجهد والمزيد من الاستثمارات ولكن وضوح الرؤية وتحديد الهدف يساعدان إلى حد كبير في الوصول إليها ولو على مراحل لأن توفير هذه الشبكة الضرورية من الوحدات ستساهم في تنفيذ البرامج الوقائية وتجعلها أكثر فاعلية مما سيكون له آثار إيجابية على المستوى الصحي العام بتكاليف منخفضة لتصل إلى أكبر عدد من المواطنين .

الخدمات الوقائية

تستهدف سياسة الوزارة في المرحلة القادمة التوسع في تنفيذ البرامج الوقائية لمنع حدوث الامراض المعدية والعمل على مكافحتها بالاكتشاف المبكر واتخاذ الاجراءات الوقائية لمنع انتشارها .

- تطوير مكاتب الصحة انشاء وتجهيزات واداء لتاكيد ثقة المواطنين فيما تقدمه من خدمات وضمان فعالية مشاركة على مستوى الجمهورية في تنفيذ البرامج الوقائية

- زيادة الاهتمام والتركيز على البرنامج الموسع للتطعيمات الدورية الاجبارية وكذلك الحملات القومية ضد بعض الامراض وتزويد الوحدات الصحية بالجمهورية بمعدات سلسلة التبريد والتوسع في انتاج الطعوم والامصال محليا .

- حماية البلاد من الامراض الوافدة باستخدام نظم واساليب الوقاية العلمية الحديثة لخدمات الحجر الصحي .

- تدعيم الهيكل الاساسى لخدمات مراقبة الاغذية بما يكفل وقاية وسلامة المواطنين

- تكثيف الاشراف على اعمال صحة البيئة كمياه الشرب والصرف الصحي والتخلص الصحي من القمامة

- توفير المعامل اللازمة لتشخيص الامراض المختلفة وتزويدها بالوسائل الحديثة للتشخيص .

- تطوير مستشفيات الحميات وفروعها من ناحية المباني والتجهيزات والعمل على رفع مستوى الاداء وتزويدها بوحدات للعناية المركزة لبعض الامراض .

- انشاء المراكز المتخصصة لدراسة الامراض المشتركة بين الانسان والحيوان لوقاية المواطنين منها .

الرعاية الطبية العاجلة :

ان العمل على توفير هذه الخدمات التي تؤدي في الظروف الصحية الحرجة الفردية او الجماعية او في حالة الطوارئ امر ضروري لان وجود هذه الخدمات في الوقت والمكان المناسبين ينقذ الكثير من الأرواح لذا فان خطة الوزارة في المجال تستهدف :

- استكمال شبكة الاتصالات اللاسلكية في ٥ محافظات وتعميم هذه الشبكات خاصة في المحافظات النائية .
- العمل على توفير سيارة اسعاف مجهزة لكل ٢٥ الف نسمة بشراء ٤٠٠ سيارة في المرحلة القادمة على ان تخصص سيارة لكل ٥ آلاف بالمناطق النائية والصحراوية وسيارة لكل نقطة اسعاف طريق لكل ٣٠ كيلو مترا .
- تدعيم اقسام الاستقبال بالتجهيزات المتطورة وانشاء وتجهيز اقسام جديدة للحروق والعناية المركزة بالمستشفيات العامة والمركزية .
- تدعيم مراكز الدم بالتجهيزات والمعدات الحديثة وتوفير العمالة الفنية المدربة لها .
- التوسع في تنفيذ حملات التبرع بالدم وادخال الوسائل العلمية الحديثة لاختبار سلامته وخلوه من الامراض وترشيد استخدامه لتوفير البلازما اللازمة لتشغيل مركز مشتقات البلازما وزيادة الكميات التي يتم جمعها لتصبح ٢٥ وحدة دم لكل الف نسمة .

العناية الصحية العلاجية :

ان السياسة الصحية في المرحلة المقبلة تؤكد على حق كل مواطن في العلاج وتعمل على توفيره بمستوى جيد بوحدة الوزارة والقطاع العام لمواجهة مغالة القطاع الخاص في تقدير اسعار تلك الخدمات والحد من نفقات العلاج بالخارج والتدرج نحو الغاء العلاج بالداخل (على نفقة الدولة) وسيتم ذلك بالوسائل التالية :

- تدعيم المستشفيات الجامعية والعامة والمراكز المتخصصة والمستشفيات التعليمية بحيث تستطيع تقديم الفحوص والتشخيص والعلاج .

- التوسع في انشاء مراكز للغسيل الكلوى بالمستشفيات العامة بجميع المحافظات وتدريب الاطباء وانشاء مصنع لانتاج المرشحات والمستلزمات بالتعاون مع المصانع الحربية وانشاء مركز لصيانة اجهزة الفشل الكلوى .

- تطوير نظام التأمين الصحى وادخال اساليب لتطبيقه والتوسع فيه ليغطى خمسة ملايين منتفع واسرهم فى نهاية الخطة الخمسية القادمة :

- زيادة الطاقة السريرية من ٩٢ الف سرير الى مائة الف لتوفير ٢ سرير الى الف من السكان المقيمين تقريبا ومعالجة الانخفاض السائد فى بعض المرافق والتي يصل فيها معدل الاسرة الى سرير لكل الف نسمة مع الأخذ فى الاعتبار الزيادة السكانية المرتقبة .

- التركيز على استكمال المستشفيات العامة والمركزية الجديدة الجارى تنفيذها بالخطة وعددها (٢٣ مستشفى) وتطوير واستكمال تطوير مائة مستشفى قائم لتضيف فى نهاية الخطة الخمسية القادمة ما يقرب من ثمانية آلاف سرير جديد .

- زيادة الاشراف على الوحدات والمستشفيات ومتابعة معدلات الاداء الفعلى (نسبة شغل الاسرة - دورة السرير - متوسط مدة الاقامة) لتحسين مستوى الخدمة ورفع مستوى الاداء .

- تطوير النظام الصحى العلاجى بحيث يكون التأمين الصحى هو النظام السائد مستقبلا وتوفير الخدمة العلاجية المجانية لغير القادرين ومشاركة القادرين على تحمل نفقات العلاج كل حسب قدرته دون تأثير على نوعية ومستوى الخدمة المقدمة .

دويدار في لجنة الصحة بالحزب الوطني وفي مؤتمر الجراحين :

الدواء المصري ينافس الأجنبي في جودته

الوزارة أوفدت ٩٠٠ جراح في بعثات إلى الخارج هذا العام

كتب - عبدالعظيم درويش وفاروق عبد المجيد

أكد الدكتور راغب دويدار وزير الصحة أن جودة الدواء المصري تتيح له الفرصة لمنافسة الدواء الأجنبي في مختلف الأسواق العالمية وقيمة صادرات مصر من الدواء بلغت ٣٠ مليون جنيه . في العام المالي الماضي بما يمثل ٢.٦ ٪ من حجم الإنتاج الذي يصل إلى مليار جنيه كما أكد أن معدل استهلاك الدواء في مصر يرتفع سنوياً بنسبة ١٥ ٪ وأنه من المتوقع أن تصل قيمة الاستهلاك إلى مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٢ . وقال الوزير أن الوزارة مهتمة اهتماماً خاصاً بالتخصصات الجراحية وتوفر أطباء اختصاصيين يتمتعون بمهارات عالية للعمل في هذه التخصصات وتزودهم بالأجهزة الحديثة وقد أرسلت هذا العام ٩٠٠ طبيب جراح في بعثات للخارج

وأضاف الوزير أن اجتماع لجنة التمديد للصحة بالحزب الوطني برئاسة الدكتور اسماعيل سلام أنه سيتم في منتصف شهر مارس القادم إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي الجديد لهيئة البحوث والرقابة الدوائية واعتمادها هيئة مستقلة لها صلاحياتها في استمرار ضمان جودة الدواء المصري ووضع مقننات تصدير الدواء والاعتماد على المعايير العلمية

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٨٩

وتجرى الوزارة حاليا دراسة تكفل تنمية
الصادرات المصرية من الادوية بما يمكن
مصانع انتاج الدواء وخاصة الجديد منها -
من العمل بكامل طاقتها الانتاجية واكد ان
عددا من شركات القطاع الخاص لانتاج
الدواء قد وقعت عقود لتصدير الدواء
المصري للخارج

واوصت بعد شبكة التأمين الصحى و
المزارعين ووضع خطة لتطوير الوحدات
الصحية باقامة مستشفيات فردية لنحو من
الصفحة على المستشفيات المركزية

وكان الوزير قد افتتح امس ناديا عن
الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء مؤتمر
الجراحين الذى تنظمه جمعية الجراحين
المصرية وجمعية الجراحين الفرنسية واتكئة
الملكية للجراحين باندرة واكد ان عدد
اجراحين العاملين في مستشفيات الوزارة
اكثر من ٦ الاف بالإضافة الى اجراحين
العاملين في المستشفيات التعليمية والخاصة
والقوات المسلحة والتأمين الصحى
والمؤسسة العلاجية

وقال ان الوزارة حريصة على ان تعدد
الخدمة الجراحية الى كافة المواطنين في مصر
كما تم تطوير العديد من اقسام الداعة في
مستشفيات ومرت مصر التدريب والتغذية
المستمر للجراحين في مصر

وبناقش المؤتمر اكثر من ٥٠ بحثا في
اجديد عن الجراحات العامة واندرة
واستقصية وبشترك فيها حوالي ٢٠٠ طبيب
من مصر وفرنسا وانجلترا وعدة البلاد
العربية ويستمر ٢ ايام

تجارة الأدوية الفرط !

قرأت في "بريد الأهرام" ، وتحت عنوان " جريمة مشتركة " ، تحذيرا من "نبيل سيد عطية ... ينبه فيه ... من خطورة استعمال " مجموعة الانفلونزا ، ويهيب بالصيدلة الامتناع عن بيع هذه " المجموعة " ، او " أى علاج " ، الا بتذكرة طبية ... واضم صوتي له ... واحب ان اضيف ... ان كثيرين من الصيدلة يعطون العلاج لأمراض أخرى كثيرة بدون تذكر طبية وعلى سبيل المثال ... الصداع ... الضغط ... الاسهال ... الامساك ... المغص ... الكحة ... النزيف ... الحقن التي تسبب الاجهاض ... ومثلت من الامراض ... او بمعنى ادق ، الاعراض المرضية ، ... وهنا الخطورة ... الحقيقية ومما يشجعهم على ذلك اولا : ان هناك جدلا قديما وموضوعا مطروحا للنقاش كما قرأت سابقا .. وكما سمعت من زملاء صيدلة ... وهو ان المفروض للطبيب ان يشخص المرض فقط ... وعلى الصيدلي ان يصف الدواء المناسب ... لذلك اطالب بحسم هذا الموضوع نهائيا ووضع الامور في مكانها الصحيح !!

ثانيا ... ان ارتفاع سعر الدواء حاليا يجعل كثيرين من المرضى يفكرون في " توفير قيمة الكشف " ، لدى الطبيب واللجوء مباشرة للصيدلي ... الذي يجد امله معظم المرضى ليس معهم تذكرة طبية واذا رفض البيع لهم ... فسيذهبون لغيره ... خاصة ان السوق " نائمة " منذ فترة ليست بالقصيرة .. والكل عايز يبيع ويخلص !! ولا تدهش اذا عرفت ان اكثر مبيعات الصيدلة في الشتاء ... هي هذه المجموعات اللعينة ،

ثالثا ... وهو اخطر ما في الموضوع ... انني سمعت ان بيع الادوية سواء " مجموعات " ، او غيرها بهذه الطريقة " الفرط " ، غالبا ما يكون من العيّنات الطبية المجانية التي يحذر بيعها وايضا لان تقسيم الادوية وبيعها بهذا الشكل مكسبه اكبر كثيرا وفي هذه النقطة بالذات لن انتظر ردا او دافعا ... من الصيدلة ... لان بيع الدواء بهذا الشكل ممنوع ... وهنا اهيب بالزملاء الصيدلة ... ان يبعدوا بانفسهم عن " الشبهات " ،

د . احمد فوزى توفيق
مدرس بطلب عين شمس

■ ندوة الاداء الصيدلى تطلب :

صرف الأدوية بالتذكرة الطبية الاستفادة من الطاقة الانتاجية المعطلة للصيادلة كتب - فاروق عبدالمجيد :

أوصت ندوة تطوير الاداء الصيدلى بصرف الادوية بموجب التذكرة الطبية . والاستفادة القصوى من الطاقة الانتاجية المعطلة للصيادلة العاملين بوحدة الخدمات الصيدلانية ، وتحسين الخدمة للمريض بالصيدليات الأهلية والحكومية بالمستشفيات والوحدات الريفية .

وصرح الدكتور محمود سامى وكيل نقابة الصيادلة بأن الندوة التى نظمها النقابة بمناسبة الاحتفال بيوم الصيدلى أوصت بضرورة إقناع الأطباء بالعودة الى الدواء التركيبى ، عن طريق إقامة الندوات والمحاضرات ، بين الأطباء والصيادلة ، لشرح جدوى هذه الطريقة ، ولتسهيل مهمة الأطباء .

كما أوصت بتوفير الامكانيات العملية لتحضير المستحضرات الطبية ، وان تتولى الصيدليات الترقية الصحية للمترددين عليها بأسس الرعاية الصحية الأولية مثل : التطعيم وطرق الوقاية من الامراض الوبائية ، وترشيد استهلاك الدواء والقيام بالاسعافات الأولية اللازمة للمصابين في دائرة عمل الصيدلية وتوجيههم الى اقرب مستشفى او مركز لاستكمال رعايتهم الصحية ، وإعطاء الاستشارات الصيدلانية الخاصة بالاستعمال الامثل للأدوية خصوصا ما يصرف منها بدون تذكرة طبية .

وأوصت الندوة بإعطاء الاستشارات الصيدلانية الخاصة بالأدوية للمرضى الذين يعانون من الامراض المزمنة مثل مرض السكر والقلب والسرطان والصرع وغيرها .

وأكدت الندوة ان العلوم التى يدرسها الصيدلى تمكنه من الرقابة بجميع انواعها الكيميائية والصيدلانية والبيولوجية على المواد الفعالة والمواد المساعدة وممارسة الصيدلة الاكلينكية استكمالا لرسالة الطبيب ومراجعة اخطاء التذكرة الطبية وتصحيحها سواء فيما يتعلق منها بالجرعات او تعليمات تعاطيها او تفاعلاتها مع انواع الغذاء المختلفة .

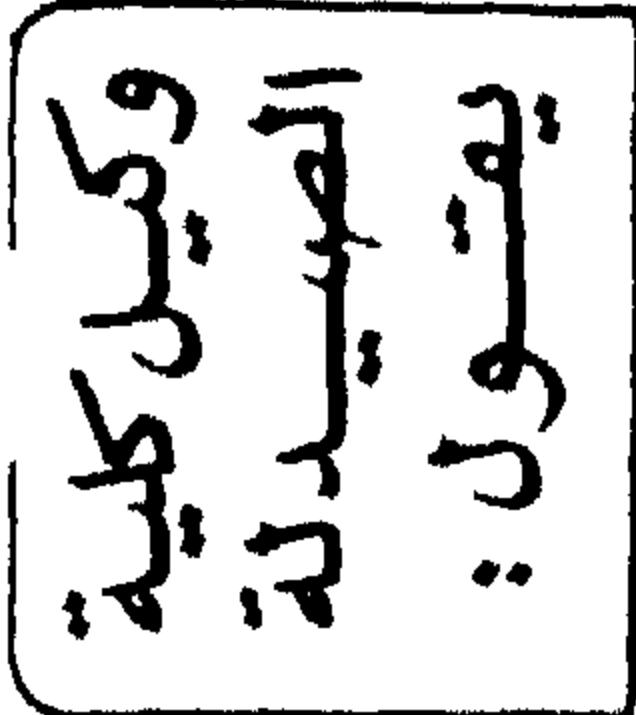
الخطوة التهريبية في عالم التهريب الدواء المصري للتعلم إلى الخارج في أخفاق الأسواق بالدواء المستورد المدراء المرضى أما الفضة أي فلمهم



• المسحة •
• وزير •
• طوبار •
• راجي •
• الدكتور •



○ السيدة ○
○ عيسى ○
○ الدين ○
○ عمر ○
○ يوسف ○
○ الدكتور ○



يقتول :
الصبيدلة
وكيل كلية

مترجم من النسخين



المصدر : الوفاء
التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٨٩

لان ارواح المرضى لا تعنى شيئا بالنسبة لاصحاب القلوب المتحجرة. الذين اعتمدتهم المصراوات الدولارات والاسرائيليين. لذلك كانت تجارة الدواء وتهريبه من والى مصر. مفتاح الدخول الى عالم الثراء. ونشطت عصابات التهريب في جمع ادوية السكر والقلب ووسائل تنظيم الاسرة وغيرها. وبطرق غير مشروعة. عبر المسافرين. ووجبت هذه الادوية سوقا رائجا في الخارج. حيث تباع باضعاف ثمنها. ثم ياخذ التهريب دورة عكسية بدخول الدواء المستورد ليشتريه القادر دون التفكير الامثلة كثيرة وتكرر يوميا عبر الموانئ والمطارات. مادام هناك سفر للخارج. ولكن ما يحتل ليس الا القليل جدا فمثلا في منتصف شهر يناير الماضي تم احباط محاولة لتهريب ادوية مدعمة عبر مطار القاهرة بلغت قيمتها ١٠٠ الف جنيه. ومثل اخر عرض احد السائحين شراء ٢٠٠ علبة ادوية من صيدلية رفض مديرها بشدة هذا العرض المفرى وهناك ايضا الادوية المستوردة التي دخلت البلاد بطرق غير مشروعة. وحول التجاهل لتهريب الدواء من والى البلاد. يقول محمد محمود مامور جمرات مطار القاهرة. انه في العلم الماضي. كان تهريب الدواء المصري الى الخارج. يمثل ظاهرة خطيرة. ولكن في هذه الايام بدأت هذه الظاهرة تقل عن معدلها السابق. بسبب تشديد الرقابة عند تفتيش المسافرين. وقال اننا نسمح بالادوية المدونة في

تحقيق : محمد راغب

الصيديات. وصاب صيدلية - الدسائير الطبية حددت انواع الادوية التي تصرف من الصيديات بدون تذكرة طبية. وهي الادوية البسيطة. ذات الاستعمال الشائع بين المواطنين. اما ما يخرج عن نوعية هذه الادوية. فخصت هذه الدسائير. على عدم صرفها الا بالطبيب المتخصص. والتشريع في الدول المتقدمة. ينص على عدم صرف اي دواء بدون تذكرة طبية. ضمن تطبيق نظام

تذكرة طبية لعلاج المسافرين. واذا كان المسافر يحمل كمية كبيرة وتثير الشك. تتخذ هذه وكالة الاجراءات القانونية. ويحذر له محضر بالواقعة. وتضبط الادوية. باعتبارها من السلع المحلية التي دعمتها الدولة. وهذه الاجراءات. كما قل مامور الجمرات. تنسحب على الادوية التي توجد مع القادمين من الخارج. بطرق غير مشروعة. الدكتور شكري بولس - سكرتير مساعد نقابة الصيادلة السابق. ورئيس شعبة

المصدر : الوفاة
التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٨٩

التأمين الصحي

كان يوجد مستشفى
تأمين صحي لكل حي من احياء المدينة .
يقوم فيه الاطباء بتوقيع الكشف الطبي
على المرضى ، على نفقة الدولة ، وبالتالي
تصرف له - فقط - الادوية التي يحتاجها
دون ان يتمكن من التصرف فيها .. وهذا
النظام غير موجود في مصر ، ويجب على
الدولة بحث تطبيق هذا النظام على
المصريين ، مع وضع الضوابط اللازمة
له ، بحيث تستخرج بطاقة صحية لكل من
مريض السكر ، ومريض القلب ، وبطاقة
لوسائل تنظيم الاسرة ، توضح مدى
حاجة صاحبها لهذه الادوية ، باعتبارها
مدعومة من الدولة ، وبالتالي لا يمكن
جمعها من الاسواق وتهريبها الى الخارج .
ويؤكد د . شكري بولس : ان سبب
تهريب الدواء المصري - وخاصة الدواء
المدعم - الى الخارج ، يرجع الى رخص
تمنه عن نظيره في جميع دول العالم ..
وهذا ادى الى ظهور عصابات من مافيا
الدواء ، تقوم بجمع الانواع الرخيصة
والمدعمة من الصيدليات بوسائل ملتوية ،
وتبحث له عن سوق تجارى في الخارج ،
حيث يتم تهريبه عن طريق الموانئ
والمطارات ، لانه يباع في الخارج بأسعار
خيالية ، وهنا تقع المسؤولية - كما يقول
د . بولس - على رجال الجمارك والامن في
هذه المنافذ ، باعتبارهم مسئولين عن
تفتيش الركاب ، ومعرفة ما اذا كانت
الادوية التي يحملونها معهم مدونة على
تذاكر طبية من عدمه ، وبكميات معقولة
ياخذها المسافر معه لدواعي العلاج .
ويرجع الدكتور شكري بولس ، قبول
بعض الصيدلة ببيع الادوية بدون تذاكر
طبية ، الى ان الصيدلي في مصر ، لا يحقق
ربحا على بيع الادوية الا في حدود ١٢ %
فقط ، يدفع منها الضرائب والتأمينات
والاجارات ومرتبات العاملين ، وغيرها
من نفقات الخدمات ، وبالتالي يشعر بانه
غير قادر على تلبية هذه المتطلبات ، الا من
خلال زيادة مبيعاته من الادوية ، في حين
ان الصيدلي في الخارج يحقق ربحا يقدر
بنحو ٣٣ % من سعر الدواء ، فيحقق
فائضا يغنيه عن بيع اى دواء بدون تذاكر
طبية ، وبذلك يحافظ على تواجد دواء
بلده بوفرة ، دون ان تستغله مافيا
تجارة الادوية ، لتهريبه خارج البلاد ،
واري انه لضبط هذه العملية ، ومنعا
لتهريب الدواء المصري الى الخارج ، فإنه
يجب ان يصرح للصيدلي ببيع الدواء
باسعار غير مدعومة ، في حالة طلبها بدون
التذكرة الطبية ، والعكس في حالة وجود
التذكرة ، وفي ذلك يمكن تضيق الفرصة
على جامعي الدواء من الصيدليات ،
وتقليل فرص تهريبه الى الخارج ، لان
سعره في هذه الحالة يقترب من سعره في
الخارج .

ويرى رئيس شعبة الصيدليات ، انه لتقليل فرص التهريب ، يمكن تمييز الادوية المدعمة ، ووضعها في عبوات غير قابلة للبيع وبحيث لا تباع الا بموجب التذكرة الطبية ، على ان يكتب فوق العبوة عبارة ، محظور بيعها في مكان آخر ، مع ضرورة وضع تشريعات بموافقة وزارة الصحة ، لتنظيم تداول الادوية ، من خلال التعاون بين نقابتي الصيدلة والاطباء ، وجواز التفتيش الدورى على الصيدليات .

ادوية من الخارج .. لماذا ؟

- اما عن تهريب ادوية من خارج مصر ، بطرق غير مشروعة وطرحها في الاسواق - فيقول د . شاكى بولس ، رئيس شعبة الصيدليات ، ان هذه العملية شبيهة الى حد ما ، بعملية التهريب الى الخارج ايضا ، فالمسافر القادم من الخارج قد يجلب معه مجموعة من الادوية ، اما لدواعى العلاج واما لاحد اصدقائه او اقاربه ، وذلك لعدم توافره في مصر ، وهذه الحالات قد تكون هي السائدة ، وتنتفى عنها شبهة التهريب والاتجار في ادوية اجنبية ، والتقدير في مثل هذه الحالات يرجع الى المسؤولين في الجمرك ، ومسئولى الدواء في المطار .

- اما اذا كانت هناك كميات كبيرة من الادوية التى يجلبها معه القادم من الخارج - فيقول د . بولس : انها لو كانت كميات كبيرة تفوق الاستخدام الشخصى او العائلى ، فان رجال الجمارك ومسئولى الدواء ، هم الذين يقررون ما اذا كانت النية تنجى للتهريب ام لا .. والحقيقة ان مثل هذه الافعال ، انما تؤدى الى إلحاق الضرر بالادوية المصرية التى لها سمعة عالمية في الجودة والسعر ، وبالتالي يلجا هؤلاء الى احضار مثل هذه الادوية ، لانها في الخارج رخيصة الثمن ، وتباع في مصر باسعار خيالية ، وقد يضطر المريض الى شرائها - على مضض - لعدم وجود او اختفاء مثيلتها في سوق الدواء المصرى . وهنا فلابد من رقابة شديدة ، من قبل وزارة الصحة ، للتفتيش الدائم على الصيدليات ، وهناك قانون في هذا الشأن ، ينص على ان كل سلعة داخل محل تجارى لابد ان يكون لها فاتورة ، ومن يخالف ذلك النص ، يتعرض للحبس لمدة ٥ سنوات ومصادرة السلعة .

- ويقول د . شاكى بولس - انه فوجئ ذات يوم بدخول احد المواطنين النيجيريين الى صيدليته ، وطلب منه ٢٠٠ غلبة حقن ، ولكنه بعد حوار مع ذلك

المصدر : الوفاء
التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٨٩

النيجيري ، رفض طلبه ، حتى لا يسهل
لمثل هذا السلخ ان يقوم بتهريب الدواء
المصري الى الخارج ..

التشريعات المعطلة

● اما الدكتور احمد عبد الباري ، وكيل
كلية الصيدلة بجامعة القاهرة ، فيقول :
- هناك ادوية في مصر ، على مستوى عال
جدا من الجودة واذا ما قورنت اسعارها
بمثيلاتها في الخارج ، فلنما تكون ارخص
ولذلك استغل البعض من ضعف النفوس
هذه الفروق ، وقاموا بتجميع كميات من
الدواء المصري سواء المدعم او غير
المدعم - وتهريبه الى خارج البلاد ، وبذلك
يحققون ارباحا خيالية ، اذا ما تكررت
العملية .. واكثر هذه الادوية او معظمها
تكون من ادوية السكر والقلب ووسائل
تنظيم الاسرة ، لانها رخيصة الثمن ، في
حين ترتفع اسعارها في الخارج ، وهذا
بالطبع يؤدي الى وجود عجز كبير في سوق
الدواء المصري ، خاصة في مثل هذه
الانواع من الادوية ، التي يعتمد عليها
معظم المرضى المصريين من الفقراء ..

وهذا يدعو - كما يقول د

احمد عبد الباري -

الى ان يتيح لمصانع

الادوية ، ان تحقق

هامش ربح معقول ،

يكون حافزا في سد

النقص والعجز في

الدواء الرخيص الذي

يحتاجه المرضى ،

خاصة ان هذا النقص

مرده ارتفاع سعر

المادة المستوردة

لتصنيع هذه

الادوية ، بالإضافة الى

الارتفاع المستمر في

الاسعار بما فيها سعر

الدولار ، وفي نفس

السوق تمنع هذه

الشركات - اذا كانت

استثمارية - من

تصنيع اي دواء له

مثيل في السوق .

- ويؤكد وكيل كلية

الصيدلة ، ان هناك

عملية تتم لتهريب

الدواء المصري

بالفعل ، رغم وجود

التشريعات العديدة ،

التي تمنع ذلك ، الا

ان معظم هذه

التشريعات لا تطبق

التطبيق السليم ،

وعليه دأبت ، مالم

التجربة في الدواء،
على جمع معظم هذه
الأدوية، بطرق
ملتوية وتهريبها إلى
الخارج عن طريق
المسافرين أو بغير
ذلك من الوسائل،
وللحد من هذه
العملية، يجب إجراء
التفتيش المستمر من
قبل وزارة الصحة على
الصيدليات، وعدم
السماح لاية صيدلية
بصرف أدوية مصرية
بدون تذكرة طبية،
أو وجود أدوية
مستوردة غير مصرح
بها، وبذلك يكون
الصيدلي مسئولاً
مسئولية كاملة
عن مخالفة هذه
التشريعات، مع
امكانية الترخيص
للصيدلي
بتركيب الأدوية في

الصيدليات، ليحقق أكبر عائد من الربح
حتى لا يتعرض لقسوة الظروف
الاقتصادية، ويتساهل في بيع أو شراء
أدوية مهربة من وإلى الخارج.

٣٥٠ مليون جنيه لدعم الأدوية

● والدكتور صبحي على سعيد - استاذ
الصيدلة الاكلينيكية بجامعة القاهرة،
وعضو اللجان المتخصصة بوزارة
الصحة - رأى يشرحه على النحو التالي
- هناك منافسة غير متكافئة بين الدواء
الاجنبي والدواء المصري، فالشركات
ومكاتب الأدوية الاجنبية، تخصص
اعتمادات مالية ضخمة للدعاية والاعلان
عن ادويتها، وهو ما لا يتوافر لدى
شركات ومكاتب القطاع العام، الذي
تحكمه ميزانية محددة وبيروقراطية
الموظفين وقيود الروتين وهذا بالطبع
يؤدي إلى زيادة الاقبال على الدواء
الاجنبي، أكثر من الاقبال على الدواء



قضية الدواء
أصبحت من
القضايا
الملحة التي
وجب البحث
عن حل لها

.. لا تطبق بأمانه

المصري ، بالرغم

من جودته ورخص

سعره ، من هنا يأتي دور الذين يجمعون هذه الادوية من السوق ، ويهربونها الى الخارج ، رغم حاجة المريض الفقير اليها ، واستطيع ان اؤكد - والكلام للدكتور صبحي علي سعيد - ان سياسة تسعير الدواء المصري ، هي السبب الرئيسي لتهربه الى الخارج . لماذا ؟ .. ببساطة .. لان دعم هذا الدواء يجعله رخيصا جدا ، في حين انه يباع في الخارج بعشرات الاضعاف ، فلو ان الوزارة اعدت النظر في تسعيرة الدواء ، مع الحفاظ على الدعم لتمكن تحجيم سرقة وتهربه الى الخارج .. ومن المعلوم ان الدولة تدعم الدواء بمقدار ٣٥٠ مليون جنيه سنويا ، بخلاف الزيادات المقررة كل عام ، بالإضافة الى زيادة سعر المواد الخام واسعار الدولار العالمية .. من هنا يمكن اعادة دراسة تسعيرة الدواء ، وطرحه للجمهور بشرط ان تكون هناك ضوابط للتفتيش والرقابة على الصيدليات ، لضمان وصول الدواء المدعوم الى المرضى

الفقراء ، بدلا

من استغلاله بواسطة ملاهي

الدواء ، وتحقيق اموال طائلة على حساب حياة الشعب .

- ويؤكد عضو اللجان المتخصصة بوزارة الصحة - ان هذه العملية ان يتم ضبطها الا من خلال التزام الصيدلة بعدم صرف اي دواء من الادوية المدعومة الا بواسطة التذكرة الطبية ، التي يحضرها طبيب متخصص ، وبناء على فحص طبي وتحويل توضيح حاجة المريض لهذه الادوية .. ومنها مثلا المضادات الحيوية ، ادوية الجلطة والسكر ، والقرحة والقولون وغيرها من الادوية الرخيصة والهامة ، ويمكن للصيدلي تكرار صرف اي من هذه الادوية ، بناء على تذكرة طبية جديدة لنفس المريض ، او اذا ما اُلغيت التذكرة القديمة بضرورة تكراره ، وخاصة

المصدر : الوثـــــــــــــــائق
التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٨٩

● ويؤكد د. يوسف عز الدين حمودة -
نقيب الصيادلة - ان تهريب الدواء
المصري الى الخارج ، يعتبر جريمة في حق
الشعب ، وهناك قرار وزاري بحرم
الشخص الذي يقوم بعملية التهريب مهما
لا يخفى على الناس ان الدواء الذي ينتج
في مصر يمتاز بجودته وبانه ارخص سعرا
عن مثيله في جميع دول العالم ، وهو ما
يفرئ بعض ضعف النفوس بمزاولة
عمليات تهريبه والتربح منه في الخارج
ونحن من خلال النقابة ، نعمل جاهدين
ضد عمليات التهريب ، التي كانت بمثابة
ظاهرة شائعة بين المسافرين وذلك قبل
صدور القرار الوزاري بتحريمه .

ويضيف : حمودة : ان تهريب الدواء المدعم الى الخارج .. هو من اهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري ، ومفروض على كل صيدى ، ان يكون واعيا متنبها لتلك الاساليب التي يلجأ اليها تجار الادوية والمهربون ، .. اتا اتا ؟
تأكد للقلبة ان هناك صيدليا معينيا قام بتسهيل بيع هذه الادوية بدون تذكرة طبية ، فلن ذلك معناه المساعدة في التهريب ، وبالتالي يتعرض للمساعدة القاتلية بواسطة القلبة .

اما جلب الادوية من الخارج بطرق غير مشروعة، فيرجعها الدكتور يوسف حمودة نقيب الصيادلة، الى انها قد تكون ملادة الوجود في مصر، وهناك حاجة ملحة لعلاج مريض، وخصوصا مريض السرطان مثلا .. اما اذا كان الغرض هو الاجار فيها، فهي بالطبع مسئولية الجمرك الموجودة في المطار، لانها سهلت دخولها .. لذلك ادعو الشركة المصرية لتجارة الادوية، لتابعة احتياجات المرضى من الادوية التي يطلبها الاختصاصيون من الاطباء اولاً بأول، والمسرعة الى توفيرها، منعا لتهريبها الى الخارج، الا ان هناك علقا امام هذه الشركة، وهو نقص الاعتمادات المفتحة لها من العملات الصعبة، وامم هذا العلق، تأتي الحاجة الى تهريب هذه الادوية من والى مصر.

تعتبر من اخص
لادوية في مصر

والغلاما في الخارج

ويوضح د. مصطفى

سعيد - ان الاستيراد

بقية المشروع يحضر
شهادة المعرفة مدى

الدواء ، ومدى حاجة

المصري إليه . وما يخرج

هذه الطرق المشروعة فكل
رجال الأمن والجمارك

توجد بمطبخ

۱. صیدلیات و مدیر علم

بـ الخارجه من مصر

الذين مقررون ما اذا

مهرية ام لا

ماہنامہ صبحی علی
بیتوں کی تعمیر

تفكيك الحركات

دواء للجمهور بأسعار

اج طبقا لاسعار المواد
والايجور...

خلال التامين الصحي

وَلَنْ نُنْصِرَ الْكَافِرَ الْبَغِيعَ

لوم بالتفتيش على

المصدر : الوفاء
التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٨٩

دخل الدواء دائرة النشاط
الاجرامى الذى يهدف الى
تحقيق الثراء السريع من خلال
سرديب ودهليز التهريب
المظلمة ، باستغلال فرق
السعر - كما يحدث في مجال
تهريب العملة تملأ - فالدواء
المصرى المدعم الذى تساهم
الدولة في جزء من تكلفته ليصل

الى المرضى الفقراء بسعر
معقول ، يتسرب الى الخارج
ليباع باضعاف ثمنه ، والدواء
الذى يبحث عنه المريض ولا
يجده في الصيدليات ، تقدمه
مخيا التهريب التى تجلب
الدواء من الخارج ، لتبيعه
داخل البلاد باضعاف ثمنه
ايضا .. وعبر هذا الطريق
المزدوج ، غير المشروع ،
تتحقق الثروات الحرام على
جسب الام المرضى الفقراء ..

■ وزير الصحة يعلن :

أدوية القلب والسكر محليا

أجهزة للمستشفيات بالتعاون مع فرنسا

كتب - فاروق عبد المجيد :

أعلن الدكتور محمد راتب دويدار وزير الصحة انه يتم حاليا انتاج ادوية القلب والسكر محليا بالتعاون مع فرنسا .
وتصنيع المواد الأولية التي تدخل في صناعة اكثر من دواء
وانتاج الامصال والظعوم ذات الاثر الفعال في نجاح صناعة
الدواء في مصر .

واضاف الوزير في كلمته خلال افتتاح المهرجان الثقال للفيلم
التكنولوجي الفرنسي في مجال الصحة - انه يجري حاليا تزويد
المستشفيات بأجهزة التشخيص الحديثة كالرنين المغناطيسي
للخلايا والتشخيص بالموجات فوق الصوتية ، كما يتم الآن انشاء
مستشفى قصر العيني الجديد بسعة ألف سرير بالتعاون مع
الجانب الفرنسي .

واشار بدور فرنسا وتعاونها الصادق في انشاء المستشفيات
العلاجية مثل مستشفى عين شمس التخصصي ، ومعهد ناصر
وقال السيد برينودليه القائم بأعمال سفارة فرنسا بالقاهرة اننا
نعمدنا بشراء أجهزة طبية لـ ١٠ مستشفيات اقليمية بمحافظات
مصر بمئحة قدرها ١٠٠ مليون فرنك فرنسي .

مشروعات إنتاج الخامات الدوائية مع العراق

لتوفير الاحتياجات العربية وتقليل الاعتماد على الاستيراد

كتب - فاروق عبد المجيد :

تم الاتفاق بين مصر والعراق على التعاون المشترك في مجال الدواء لتحقيق تكامل دوائي بين البلدين ، وتوفير احتياجات دول مجلس التعاون العربي والدول العربية من الدواء ، وفتح أسواق جديدة للتسويق للخارج ، وبدء دراسة إنشاء مشروعات لإنتاج الخامات الدوائية لتوفير الاحتياجات وتقليل الاعتماد على الاستيراد ، وتلبية احتياجات السوق العربية من الخامات ، كما اتفق على تيسير علاج الحالات المستعصية لمواطني البلدين في أي من القطرين ، وإصدار شهادة صحية معتمدة تدل على خلو المسافرين من والى أي من البلدين من مرض « الإيدز » .

جاء ذلك في الاجتماع المشترك بين الدكتور محمد راغب دويدار وزير الصحة والدكتور عبد السلام سعيد وزير الصحة العراقي أمس ، كما تم الاتفاق على امداد العراق بالأطباء المتخصصين لعلاج الحوادث

والإصابات ، واحتياجاته من الفئات الفنية المعاونة ووضع خطة مشتركة لعقد مؤتمرات علمية لبحث القضايا الصحية التي تهم البلدين بما يحقق السياسة الصحية الملائمة

لكل منهما ، وإجراء أبحاث مشتركة حول الأمراض السائدة بالمنطقة وتبادل الوفود للاطلاع الميداني على المؤسسات الصحية في البلدين لتحقيق التكامل الصحي .

علوم

بقدمه :

صلاح جلال



د. شرون حسن حبلس

تقدير عالمي لصناعة الدواء المصري ونحن نظلم أنفسنا !!

□ □ حصلت صناعة الدواء
المصري على تقدير عالمي عقد في روما
وضم ممثلين لصناعات الدواء في
الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا
والمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان
وأستراليا والارجنتين والبرازيل
وكوريا ومصر في مجال الكبسولات
الجيلاتينية الرخوة ، وهي أحدث
الاشكال الصيدلانية في العالم ، والتي
تحتكر مؤسسة شيرر الامريكية
٩٥ ٪ من انتاجها في العالم من خلال
١٢ مصنعا في أوروبا واسيا
وأستراليا والامريكتين .

□ □ ولحسن الحظ فان هذه
الشركة قامت في الاسكندرية
مصنعا مشتركا مصرية امريكية
اسمه (فاركو) واصبح الوحيد في
المشرق الاوسط وافريقيا ، وخلال

مؤتمر روما قدم الدكتور الصيدلي شيرين حسن حبلس علمي
نماذج وعينات للانتاج مع فيلم فيديو عن مستوى الصناعة
والرقابة على الجودة ، وقرر المؤتمر السماح بالتصدير الى
الخارج وبصفة خاصة لافريقيا والمشرق الاوسط مع تقديم
الميدالية التقديرية لصناعة الدواء المصري .

■ وزير الصحة يعلن :

الدواء لمرضى الأورام بأسعار مدعومة وحدات لعلاج الأورام عند الأطفال

أعلن الدكتور محمد راجب نويدار وزير الصحة أن سياسة الوزارة تتضمن توفير الدواء اللازم لعلاج مرضى الأورام بأسعار مدعومة نظرا لعدم قدرة المريض على تحمل الأسعار العالية لمثل هذه الأدوية ، وهو التزام اجتماعي من الدولة تجاه هؤلاء المرضى وخاصة وأن معظم هذه الأدوية يتم استيرادها من الخارج .

وأضاف أن الوزارة تسمى لإنشاء عدد كلف من وحدات علاج الأورام عند الأطفال بالتنسيق مع المعهد القومي للأورام . وقال - في افتتاح المؤتمر القومي الأول لأمراض الأطفال - أن الأورام عند الأطفال تشكل في الدول النامية السبب الثالث لوفيات الأطفال بعد الالتهابات والحواث والاصابات بينما تشكل في الدول الصناعية السبب الثاني بعد الحواث والاصابات .

وأكد أن الدولة توفر العلاج اللازم سواء أكلن كيميائيا أو بالأشعاع أو جراحيا وأن الوزارة تحرص على الاستفادة من كافة الامكنات المتوفرة بالمعاهد والمراكز العلاجية التابعة للجامعات والقوات المسلحة لتوفير مستوى معقول من العلاج لحالات الأورام وخاصة عند الأطفال .

قائمة تضم ٢٧٦ دواء أساسيا

تحديثها لمواجهة الجديد في علاج الأمراض

كتب - فاروق عبدالمجيد :

اعلن الدكتور راجب نويدار وزير الصحة ان هناك تحديثا مستمرا للأدوية الأساسية التي تستخدم بالمستشفيات الحكومية والوحدات الصحية لتسليح الجديد في علاج جميع الأمراض . وسوف يتم قريبا اعلان قائمة جديدة تضم ٢٧٦ دواء تغطي الاحتياجات وقد وافقت عليها منظمة الصحة العالمية .

وقال الوزير - في كلمته لمؤتمر الصيدلى الحكومى ، الذى نظمته نقابة الصيادلة وألقىها نيابة عنه الدكتورة ميرفت سالم وكيلة وزارة الصحة لشئون الصيدلة - ان يجرى الآن تطوير بعض الصيدليات بالمستشفيات العامة والمركزية ، هل ان يكون بكل محافظة صيدلية نموذجية تصبح مرجعا دوائيا للمحافظة

وقال الوزير - في المؤتمر الذى بحث كيفية الاستفادة من ٢٧ ألف صيدلى حكومى ورفع مستواهم ماديا ومهنيا وتطوير الخدمة الصيدلية وتحسين الاوضاع الوظيفية للصيادلة الحكوميين - ان الوزارة تولى مشاكل الصيادلة الحكوميين كل اهتمام .

علوم

بدمه

صلاح جلال



د. ملكس لينك

المستول عن مبيعات
١٠ آلاف مليون جنيه
أدوية سويسرية يزور القاهرة
تأكيدا على أهمية صناعة الدواء
المصرية بالاشتراك مع الشركات
العالمية ، يزور القاهرة هذا
الأسبوع ، الدكتور ملكس لينك
المستول عن قطاع الدواء في شركة
« ساندوز » العالمية ، والتي تنتج في
مصر ٣٧ مستحضرا دوائيا
سويسريا على أعلى مستويات
الجودة والرقابة ، ويبحث خلال
زيارته دعم التطور في المجال
الدوائي وزبادة الحديث من
المستحضرات الدوائية التي تناسب
السوق المحلية ، ومنها أدوية
الربو ، والعقم ، وأورام الثدي ،
والغدة النخامية ، والشلل
الرعاش ، ومقلوبة رفض الأجزاء
المزروعة في الجسم ، ودعم جهاز
المناعة

□ □ والدكتور لينك يشرف على قطاع الأدوية في هذه الشركة
ووصل معدل مبيعاتها إلى (خمسة آلاف مليون جنيه) .
ووصلت قيمة إنتاج الأدوية إلى عشرة آلاف مليون جنيه ، وفي
قطاع الكيماويات إلى ٦٠٠ مليون جنيه ، والمواد الغذائية إلى
٢٥٠٠ مليون جنيه والإنتاج الكلي في فروعها المختلفة يزيد على
٢٠ ألف مليون جنيه !! وهذه الزيارة فلتحة خير لصناعة
الدواء المصري رفيع المستوى .

الدولة تتحمل ٢٠ مليون جنيه سنويا لادوية القلب وتشجيع تصنيعها محليا

كتب - فاروق عبدالمجيد :

اعلن الدكتور راجب مويدار وزير الصحة ان الدولة تدعم ادوية القلب بحوالى ٢٠ مليون جنيه سنويا مما يجعلها في متناول المرضى وفى نفس الوقت تشجع تصنيع هذه الادوية محليا وتوفرها وقال انه تقرر تحديث القسم الرعاعية المركزة والتي اصبحت متوفرة الان فى كل المستشفيات العامة ومعظم المستشفيات المركزية ومستشفيات المؤسسات العلاجية والتأمين الصحى والمستشفيات الجامعية وانشاء مراكز لجراحة الصدر والقلب بها .

وقال الوزير انه لحماية اطفالنا من الحمى الروماتيزمية وتلاى آثارها المخرقة على القلب قامت الوزارة باجراء مسح لعصر المصابين بالمرض وافتتحت عيادات خارجية للقلب بالمستشفيات العامة والوحدات الصحية لعلاج الاطفال بجرعات البنسلين طويل المدى وعلاج امراض الحلق والتي ينتج عنها الحمى الروماتيزمية .

واكد الوزير ان جراحات القلب المفتوح تجرى الان فى مصر بكفاءة عالية بواسطة الجراحين المصريين مما يقلل من عدد الحالات التى كانت تحتاج للسفر للخارج للعلاج وازدادت ثقة المرضى فى مراكز القلب المصرية .

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ٢٤ أبريل - ١٩٨٩

نجاح تجارب انتاج المضاد الحيوى «تتراسيكلين»

نجحت التجارب المعملية التى اجريت
بالمركز القومى للبحوث فى انتاج المضاد
الحيوى «تتراسيكلين» محليا باستخدام
سلالات وراثية من الكائنات الحية الدقيقة .
بلغت انتاجيتها من هذا المضاد ٢٧٠٪ من
انتاجية السلالة الاصلية .

وشرح المهندس كمال محمد على عضو
مجموعة الوراثة التطبيقية الميكروبية بالمركز ،
بأنه تم استحداث طرق وراثية معملية جديدة
للتعامل مع هذه السلالات

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٥ مايو ١٩٨٩

• تنظم الاسكندرية المهرجان الرابع لادباء
الاسكندرية والاقليم ابتداء من ٢٤
الشهر الحالى ولمدة اسبوع يتخلل
لمهرجان اعلان اسماء الفائزين فى
المسابقة الادبية التى نظمتها جماعة
الادب العربى فى الشعر والزجل
والقصة القصيرة .

بحث زيادة تصدير الأدوية المصرية لزambia

يصل الى القاهرة خلال شهر يوليو
القادم رئيس هيئة الدواء بزambia لعمل
بعض التعاقدات مع المسئولين في قطاع
الدواء في مصر ، وأجراء المباحثات حول
امكانية زيادة صادراتنا من الأدوية إلى
افريقيا . وذلك في إطار الجهود الرامية
الى الترويج للصادرات المصرية غير
التقليدية وتنمية الطلب عليها في الاسواق
الافريقية .

ومما يذكر ان ولداً من زامبيا قد زار
القاهرة خلال شهر مارس القادم حيث تم
التعريف بالمنتجات الدوائية المصرية
وعرض عينات منها وتقديم عروض
سعرية .

ضبط دواء مقلد يصيب المواطنين بالحساسية

كتب - علاء الوكيل :

أبلغت شركة كبرى للأدوية مباحث القاهرة بأن هناك دواء مقلدا يحمل اسم الدواء الذى تنتجه الشركة وإن هذا الدواء المقلد يضر بالمواطنين ويصيبهم بحساسية بالغة .. كشف رجال المباحث أن مروج الدواء المقلد موظف بالمجمعات الاستهلاكية لحساب صاحب صيدلية بمصر الجديدة ..

وكان الدكتور صيدلى عبد الله محمد محفوظ الصيدلى بشركة فوكس للأدوية قد تقدم ببلاغ للمواء عصام نجم مدير المباحث الجنائية بمديرية أمن القاهرة قال فيه أن بعض المواطنين تقدموا بشكاوى للشركة من إصابتهم بحالة حساسية شديدة عند تناولهم دواء يحمل اسم « الكلاتوران » من إنتاج الشركة وأنه يلحظ هذا الدواء تبين أنه مقلد ومنتج خارج الشركة وأنه يضر بصحة المواطنين ..

وكشفت التحريات أن لطيف ملك مرفص الموظف بالمجمعات الاستهلاكية والمقيم بحى شبرا هو الذى يقوم بترويج الدواء المقلد وتفتيش منزله عثر فيه على ٦٠ علبة من الدواء المذكور وقرر فى التحقيق أنه يقوم بترويج هذا الدواء لصالح صيدلى صاحب صيدلية بشارع الأشجار بمصر الجديدة .

كلف مدير المباحث رجاله بضبط الصيدلى واستصدار أمر من النيابة بتفتيش الصيدلية .

□ في ندوة ترشيد استهلاك الدواء :
وصف دواء واحد لكل تذكيرة طبية
تفضيل الدواء المحلى ووصف الموجود بالسوق
كتب - فاروق عبدالمجيد :

طلبت ندوة ترشيد استهلاك الدواء بأن يقتصر الطبيب على دواء واحد أو نوعين منه في كل تذكيرة طبية ، وأن يوصف الدواء الأرخص مدام فعلا ، كما طالبت الأطباء بعدم التأثير بدعايت المكاتب العلمية بحيث يتم وصف الدواء الموجودة في الاسواق وبفضل المحل على المستورد وأكدت الندوة أن كثيرا من الأمراض يمكن علاجها بدون ادوية وأن عدد الادوية المتداولة في الاسواق وصلت الى ٣٢٥٠ تم استهلاك ما قيمته ١٢٠٠ مليون جنيه منها في العام الماضي .

وأعلن الدكتور شوقي جنى رئيس هيئة الرقابة والبحوث الدوائية أن إحدى شركات القطاع العام الدوائى بدأت في تصنيع بعض ادوية السرطان وأن المضادات الحيوية المصرية لا تقل عن مثيلها المستورد وأن عدد الادوية المتداولة في السوق المصرية كبير جدا حيث وصل الى ٣٢٥٠ دواء بينما في السويد ٧٥٠ والاتحاد السوفيتى ٣٧٦ و٢ كرويا ٣٠٠

في ندوة نقابة الأطباء لترشيح استهلاك الدواء :
الانتماء على وصف دواء واحد أو اثنين في كل تذكرة طبية
التزام الأطباء بتفصيل الدواء المحلى على المستورد ووصف الادوية الموجودة بالأسواق
في مصر ٣٢٥٠ دواء متداولاً . وفي السويد ٧٥٠ والاتحاد السوفيتي ٣٧٦ وكوبا ٢٠٠

كتب - فاروق عبد المجيد :

طالبت ندوة ترشيح استهلاك الدواء بأن يقتصر الطبيب على دواء واحد أو نوعين منه في كل تذكرة طبية . وأن يوصف الدواء المرخص
مداً فعالاً . كما طالبت الأطباء بعدم التأثير بعمليات المكاتب العلمية بحيث يتم وصف الدواء الموجودة في الأسواق ويغفل المحل على
المستورد وأكدت الندوة أن كثيراً من الأمراض يمكن علاجها بدون أدوية وأن عدد الأدوية المتداولة في الأسواق وصلت إلى ٣٢٥٠ تم
استهلاك ما يقرب من ١٢٠٠ مليون جنيه منها في العام الماضي .

المصدر : الأهرام - ١٥ مايو ١٩٨٩
التاريخ :

واعلى الدكتور شوقي حيدى رئيس هيئة الرقابة والبحوث الدوائية ان احدى شركات القطاع العام الدوائى بدأت فى تصنيع بعض ادوية السرطان وار المضادات الحيوية المصرية لاتفر عن مثيلها المستورد وان عدد الادوية المتداولة فى السوق المصرية كبير جدا

حيث وصل الى ٣٢٥٠ دواء بينما فى السويد ٧٥٠ والاتحاد السوفيتى ٣٧٦ وفى كوبا ٢٠٠ وطالب بتدريس علم تركيبات الادوية الذى الفى من كليات الطب ، والا يصرف الصيدلى الدواء البديل بل يقتصر على الطبيب فقط

وطالب الدكتور عبد الوهاب البرلى وزير التعليم العالى الاسبق باعطاء الاولوية لتوفير الادوية اللازمة لعلاج الامراض الشائعة والمتوطنة والمزمنة واعلى الدكتور مدحت القطان رئيس هيئة الادوية السابق ان قيمة الاستهلاك الدوائى بلغت فى العام الماضى ١٢٠٠ مليون جنيه منها ٩٠ / من الانتاج المحلى وان ٢٨٠٠ دواء يتم انتاجها فى مصر و ٤٤٨ دواء يتم استيرادها

وطالب الدكتور ممدوح جبر نقيب الاطباء بالالتزام بسلوكيات واداب مهنة الطب ومراعاة مصالح المرضى . وقال ان النقابة بدأت فى اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد اى طبيب يخالف هذه الاداب وان استهلاك المضادات الحيوية اصبح ضاراً وليس علاجاً .

كما طالب الدكتور حيدر غالب نائب رئيس جامعة المنوفية بضرورة توفير وسائل التشخيص السليم فى الوحدات الصحية الى خفض استهلاك الدواء ، وقال الدكتور حلمى الحيدى وزير الصحة السابق ان الجامعات الاقليمية أصبحت نمطاً للجامعات المركزية فقد خرجت عن الهدف الذى انشئت من اجله وهو خدمة المجتمع والبيئة

وقالت الدكتورة مرفت سالم وكيل وزارة الصحة انه تم انشاء ٦ مصانع لادوية التركيب ، وان هناك قوائم بالادوية الاساسية بالمستشفيات والوحدات الصحية التى تعالج جميع الامراض . .

واكدت الندوة - التى نظمتها نقابة الاطباء امس برئاسة الدكتور عبده سلام وزير الصحة الاسبق وشهدها الدكتور ممدوح جبر والمختصون بهيئات الادوية - ان استهلاك الدواء فى مصر لا يتناسب على الاطلاق مع نسبة انتشار الامراض ، وان كثرة الادوية و التذاكر الطبية ادى الى زيادة استهلاك المضادات الحيوية والفيتامينات □



دواء الانتريفيرون لعلاج التهاب الكبد الفيروسي

كشفت الأبحاث العلمية عن أسلوب جديد لعلاج التهاب الكبد الفيروسي باستخدام عقار الانتريفيرون. كما تم التعرف من ناحية أخرى على أنواع جديدة من الفيروسات المسببة لهذا المرض.

د. عبد الرحمن الزيدى

(أ) وليست له مضاعفات خطيرة إلا في بعض حالات الحمل حيث يؤدي إلى التهاب كبدى مفاجيء .
وعن طرق العلاج يقول الدكتور الزيدى أن هناك محاولات لتجربة عقار الانتريفيرون في علاج التهابات الفيروسية المزمنة الناتجة عن الفيروس (ج) بعد أن تم استخدامه في علاج الفيروسي (ب) ويشترط فى استخدام هذا العلاج أن يكون الفيروس في حالة نشاط حيث أنه لا يؤثر على الفيروس الحامل ، وتصل نسبة نجاح الانتريفيرون في علاج الفيروس B إلى ٤٠٪ وعن الوقاية من الإصابة بهذا المرض فإنه يتم حالياً استخدام نوعين من التطعيم ، تصل نسبة نجاحهما في الوقاية من المرض إلى ٩٠٪ الطعم الأول محضر من دم حامل الفيروس ، والثانى محضر باستخدام الهندسة الوراثية وهو أقل تكلفة إذ يتم تخليقه بكميات أكبر ، ولكن على الرغم من ذلك فإن تكلفته مازالت مرتفعة ولذلك ينصح باستخدامه للأشخاص الأكثر عرضة للإصابة وخاصة الأطفال المولودين لأم حامل للفيروس ومرضى الفسيل الكلوى والمرضى الذين يتطلب علاجهم عمليات نقل دم مستمرة وكذلك المخالطون لمرضى حامل الفيروس .

بيدار مذكور

طريق الفم وليست له مضاعفات خطيرة على الكبد .

والفيروس (ب) والذي تنتقل عدواه إلى الإنسان عن طريق الدم ومشتقاته والحقن الملوثة وله مضاعفات خطيرة على الكبد إذ أنه يتسبب في حوالي ١٠٪ من الحالات في إصابة الكبد بالالتهابات المزمنة والتليف وقد ينتهى الأمر إلى إصابة الكبد بالأورام السرطانية .
والنوع الثالث المعروف باسم الفيروس (لا أو لا ب) ولم يكن يعرف عنه الكثير حتى وقت قريب ، وقد تمكنت الأبحاث مؤخرًا من معرفة مزيد من التفاصيل وتم تقسيمه أيضاً إلى نوعين الأول ويسمى الفيروس (ج) الذى ينتقل إلى الإنسان عن طريق الدم ومشتقاته وأعراضه مماثلة للفيروس (ب) على الرغم من أن أعراض تكون أقل حدة إلا أن مضاعفاته الخطيرة تصيب ٥٠٪ من الحالات وهو يسبب أيضاً التهاباً كبدياً مزمنًا وتليفًا وسرطاناً كبدياً .

ويقول الدكتور الزيدى أنه تم التوصل إلى اختبار جديد لتشخيص هذا الفيروس تصل نسبة نجاحه إلى ٦٢٪ من الحالات .

أما الفيروس (هـ) وهو النوع الثانى من الفيروس ، لا أو لا ب ، فإن العدوى به تتم عن طريق الأطعمة والمشروبات الملوثة وتشابه أعراضه الحالة المرضية التى يسببها الفيروس

ويقول الدكتور عبد الرحمن الزيدى استاذ الأمراض الباطنية والجهاز الهضمى بطلب عين شمس أن الأبحاث تناولت التهابات الكبدية الفيروسية بكافة أنواعها وأحدث طرق العلاج والوقاية .

وقد كان معروفًا أن فيروسات التهابات الكبدية منقسمة إلى ثلاثة فيروسات رئيسية هي النوع (أ) الذى تنتقل العدوى فيه إلى الإنسان عن طريق الأغذية الملوثة أو بمعنى أكثر شمولاً عن

المصدر : الأهرام-----رام
التاريخ : ١٨ مايو ١٩٨٩

٢٥٩ شقة للعاملين بشركة الادوية في ١٠ رمضان

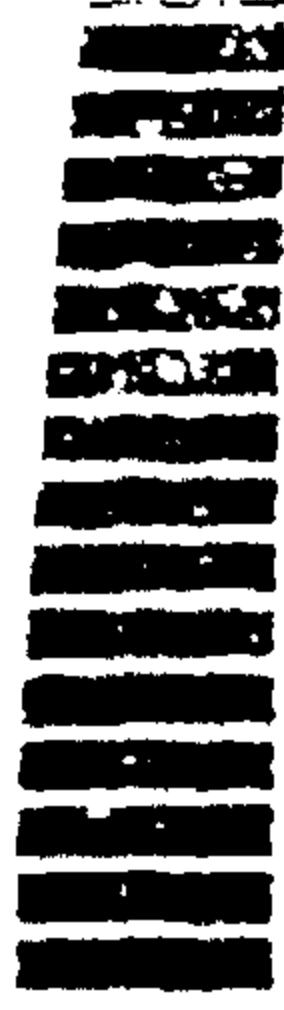
سأل الرئيس حسنى مبارك الدكتور
احمد برهان الدين اسماعيل ، رئيس
مجلس ادارة « ابيكر للادوية » عن
الحياة المعيشية للعاملين بالشركة ، فقال
انه تم بناء ٢٥٩ شقة للعاملين بها ،
تكلت ٥ ملايين من الجنيهات ،
بالاضافة الى المواصلات المجانية ،
ووجبة مجانية ، ومسايف في
شواطئ .

١٠ قرار جمهورى بإنشاء :
صندوق للعلاج الاقتصادى البيطرى
توفير العلاج والأدوية بأسعار اقتصادية
كتب - حسن سلومة :

صدر قرار جمهورى يتضمن إنشاء صندوق خاص للعلاج الاقتصادى البيطرى يكون تابعاً للهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة على أن يكون للصندوق فرع فى كل مديرية من مديريات الطب البيطرى بالمحافظات .
ويختص الصندوق بتوفير العلاج البيطرى بنفقات اقتصادية وتوفير الأدوية والمستحضرات البيطرية ووسائل علاج العقم والتلقيح الصناعى وتوفير وسائل النقل الخاصة بالخدمات البيطرية وقطع غيارها وأصلاحها .
وسوف يصرف الصندوق حوافز للعاملين فى مجال الخدمات البيطرية والأجهزة المعاونة بما لا يتجاوز ٢٥ ٪ من حصة أجور العلاج الاقتصادى .
وتتكون موارد الصندوق من حصة أجور العلاج الاقتصادى للحيوانات والدواجن والمنح والهبات والوصايا التى يقرر مجلس إدارة الهيئة قبولها لصالح الصندوق وذلك ، فيما هذا ما يدخل منها ضمن موارد الهيئة ويكون للصندوق موازنة خاصة وحساب خاص بالبنك المركزى أو أحد بنوك القطاع العام .

صناعة

أداء وأداء



قطعت صناعة الدواء المصري رحلة طويلة من التقدم حتى أصبحت تغطي ٨٦,٨ ٪ من حاجة استهلاك الدواء حيث تشير الأرقام إلى أن قيمة استهلاك الدواء في مصر تبلغ ١,٠٣ مليار جنيه في حين تبلغ قيمة الإنتاج المحلي ٨٩٨,٤ مليون جنيه ونستورد البقية بـ ١٣٦ مليون جنيه فقط وهي الأيوية الأساسية الحديثة في حين أنه تبلغ قيمة الصادرات الدوائية ٣٠ مليون جنيه ، وعلاوة الأرقام وأن كانت تدل على مؤشرات إيجابية لمصلحة صناعة الدواء المصري إلا أن العرص على ضمان استمرار نهوض صناعة الدواء المصري بقطعي ضرورة مواجهة اللجوء انحصارية في صناعة الخدمات الدوائية اللازمة لصناعة الدواء حيث أن الخدمات الدوائية في مصر لا تغطي سوى أقل من ٢٠ ٪ فقط من حجم الخدمات المطلوبة بينما تستورد سنوياً بـ ٤٠٠ مليون جنيه خدمات من دول العالم المختلفة حيث أن معظم شركات الأدوية قد هربت من مجال إنتاج الخدمات إلى الاستيراد والاتصال على التجميع النهائي ، للدواء فقط رغم أن بعض شركات الأدوية يعمل على تأسيسها على إنتاج الخدمات الدوائية .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٨٩

إن لقيم مجلس الشغلون العربى
بمنزلة طيبة لابد ان تنعكس
الترها ل مجال صناعة الادوية - كما
يقول د مصطفى ابراهيم وكيل وزارة
الصحة بهيئة الادوية وتليب صيدلة
القاهرة - لان من الصعوبة على دولة
بمفردها ان تقوم بتصنيع الخامات
الدوائية كلها فبالخامات لابد ان يتم
انتاجها بشكل التصادى وهو ما لا يتحقق
بدون سيق حارحية واسعة لها ، واذا
كانت مصر تملك الخبرة الفنية الفائقة

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٨٩

تحقيق : عبد المحسن سلامة
تصوير : محمد القيسي

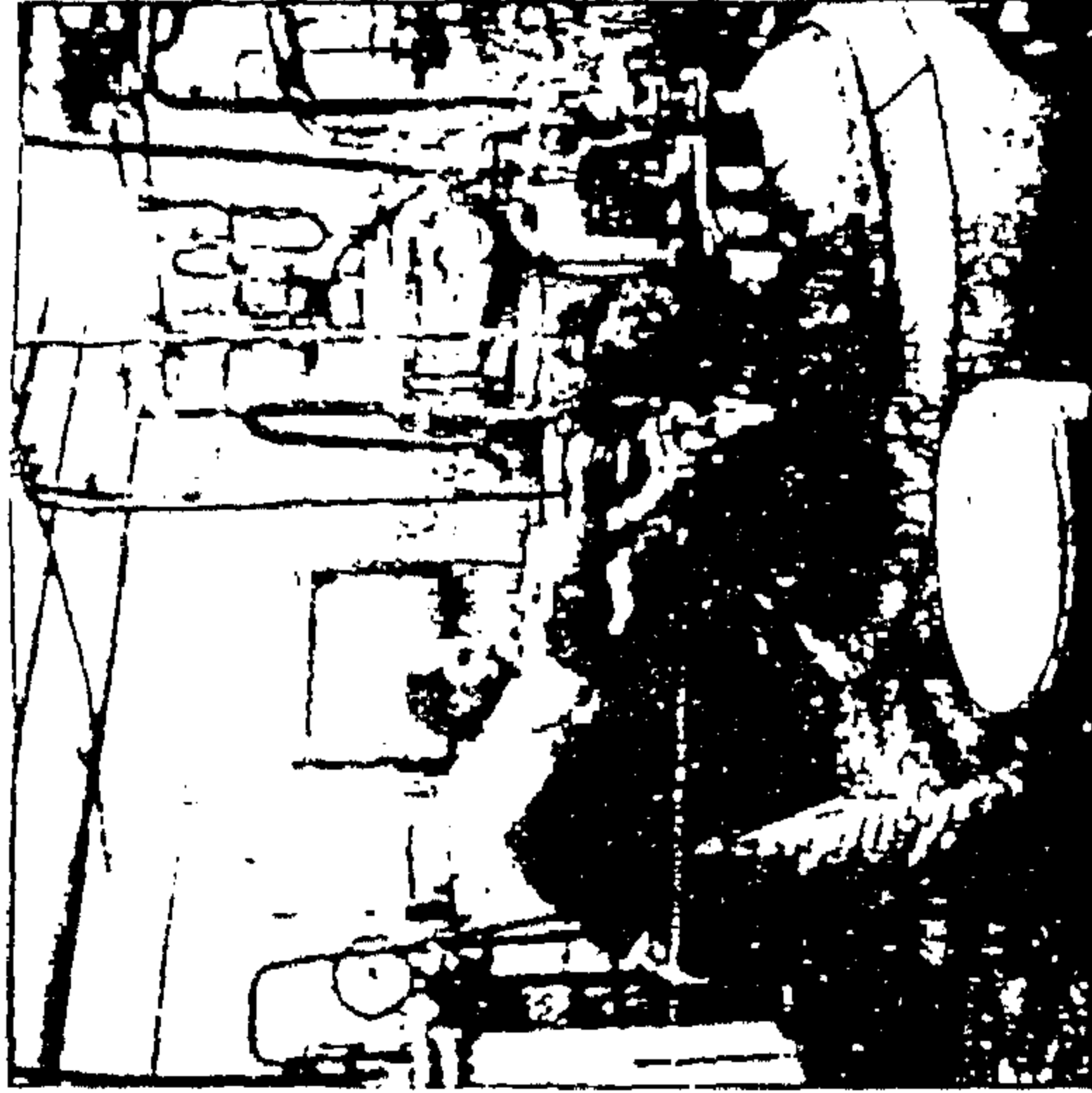
التمويل اللازم حيث ان قيام صناعة
دوائية متكاملة تبدأ من تصنيع الخامات
تحتاج الى ما يوازي ٥ مليارات دولار
كراشمل ثابت واذا نظرنا الى السوق
العربية فأننا نجد انها تستهلك ادوية
قيمتها ٢.٥ مليار دولار سنوياً لا تغطي
الصناعة العربية منها سوى ٣٠ /
فقط .

اللازمة فان صناعة الخامات الدوائية
تحتاج الى تكاتف قطاعات صناعية
معدية مثل الكيمياء ويات
والبتروكيمياويات وهي الصناعات
القائمة في جانب كبير منها على تصنيع
مشتقات البترول وتتوافر في كثير من
الدول العربية البترولية بالإضافة الى

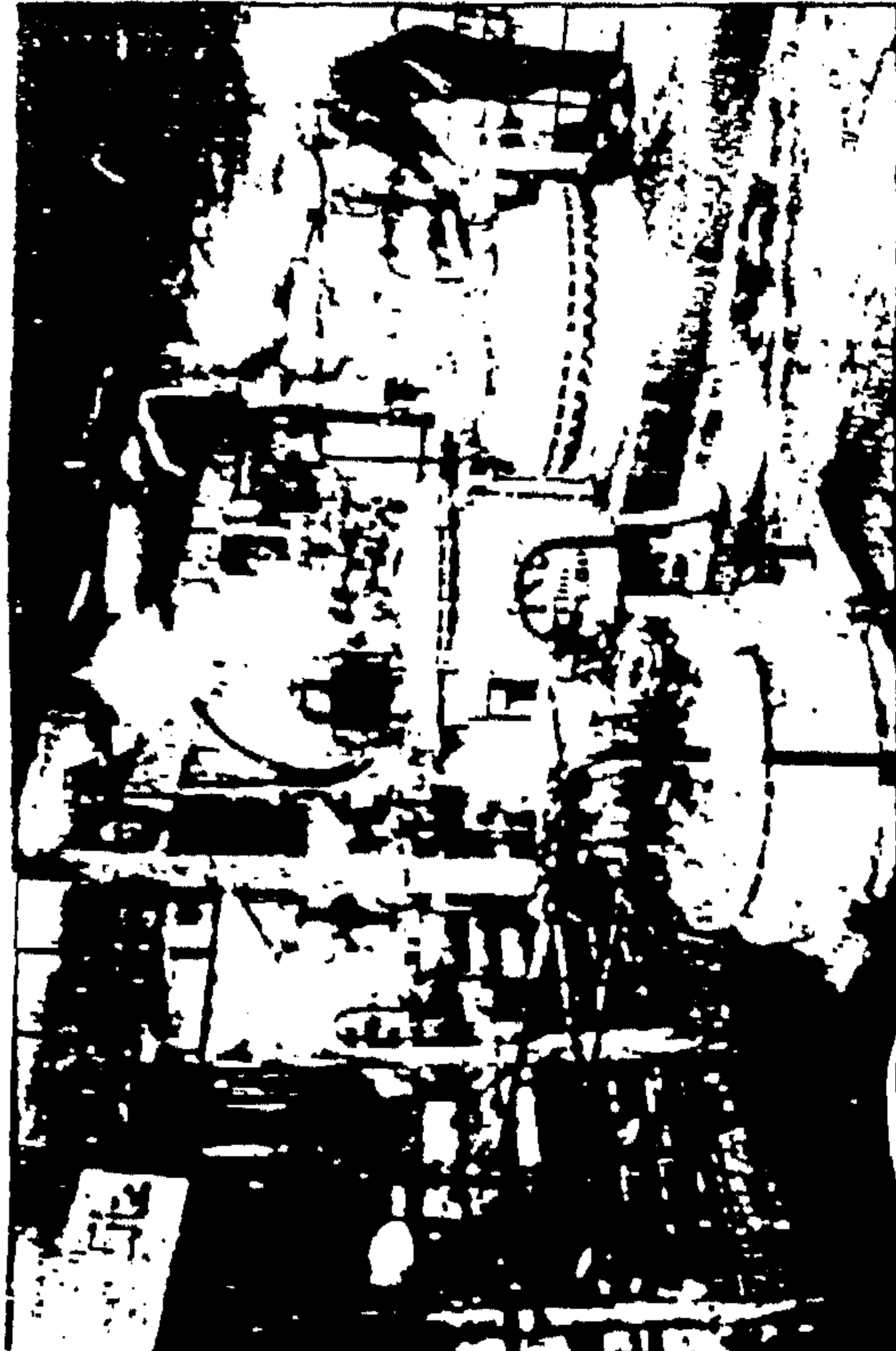
الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٨٩



١ تصنيع الكيماويات الدوائية



٢ وحدة متعددة الأهرام .. نموذج مصغر لاختبار إمكانية إنتاج الشام

- صناعة الخماسات الدوائية بدأت منذ ربع قرن
لكننا نستورد حتى الآن بأكثر من ٤٠ مليون جنيه سنويا
- العالم العربي يستهلك ٢٥ مليار دولار أدوية ينتج منها ٣٠٪ فقط
- التعاون العربي ضرورة من أجل صناعة دواء عربية حقيقية

عالم مصرى
يمرض إنتاج
٤٤ صناعة دوائية

فن التذكيرة الطبية :

ويطلب د . مصطفى ابراهيم وكيل
وزارة الصحة بهيئة الاقوية ونقيب
صيدلة القاهرة بضرورة العودة الى
التذكيرة الطبية حيث يوجد اكثر من ٨
الاف صيدلية لها معاملها الخاصة -
كما تفتقر مواصفات الصيدلية -
وكما لم يجر مستقلة واذا استطعنا ان
نعطي التذكيرة الطبية ونحضر الادوية
البسيطة في معامل الصيدليات فاننا
يمكن بذلك ان نقوم بتخليط الضغط من
مصانع الادوية حتى تتفرغ لما هو اكثر
اهمية وخطورة في مجال الدواء ولذلك
فليس من المقبول الغاء علم تحضير
الادوية بكتبات الطب وهو الاساس
لكتابة التذكيرة الطبية حتى يلزم
الصيدل بتحضيرها داخل معمله .

المجموعات الدوائية الراجعة :

ويشير د . اسماعيل سلام رئيس
لجنة الصحة بالحزب الوطني الى ان
هناك مجموعات دوائية راجعة تنتج
اليها شركات الاقوية ونفخ من لها
الكثير من خطوطها الاناجية مثل
الميتامينات وادوية الشراب وهو ما يخلق
موقعا من المصاربة والتنافس بين هذه
الشركات ويؤدي الى وجود نوع من
الركود في هذه المجموعات ، رغم معدلات
الاستهلاك المتنامي باستمرار لها ومن
الافضل الاستعانة بقدرات هذه
الشركات في انتاج خاماتها الدوائية
للتفعل من نفوذ الشركات الاجنبية التي
تقوم الشركات المصرية بتصنيع
مستحضراتها وبالتالي نرفض ان تقوم
الشركات المصرية بتصدير ادويتها وهو
ما يحتاج الى رلة خاصة في ظل نقص
الخامات الدوائية واستيرادها باحالة
الصحة رغم ماتعانه من ضيق في
الموارد في الوقت الحال .

مليسا را جنفيه ١٩٩٢

ويضيف د. اسماعيل سلام رئيس لجنة الصحة بالحزب الوطني قائلًا أن زيادة معدلات الاستهلاك بصورة سريعة تدعو لاهمية المطالبة بتشريعات استخدام الدواء وإنتاج حيوات مختلفة بجرعات علاجية متنوعة حيث أنه من المتوقع أن يصل معدل الاستهلاك عام ١٩٩٢ إلى ملياري جنيه وهو ما يلزم إنتاج عظم المصانع التي دخلت وتدخل الإنتاج رغم أنه من الضروري الارتقاء بقيمة مستحضرات الدواء إلى ٢٠٠ مليون جنيه بما يعادل ١٠٪ من حجم الإنتاج خاصة أن هناك شركات جديدة دخلت مجال إنتاج الدواء مثل شركات المهن الطبية، منيا طروما، الوجه القبلي، وشركات العشر من رمضان.

إلغاء القانون ١٣ لسنة ١٩٦٤

أنه من الضروري إلغاء القانون ١٣ لسنة ١٩٦٤ لأنه - كما يقول د. اسماعيل سلام - قد حرم الصيدليات من المشاركة في إنتاج وتصنيع بعض المستحضرات الصيدلانية مما يؤدي إلى قتل روح الابتكار عند الصيادلة، والداء هذا القانون بالإضافة إلى أنه يتيح استغلال طاقات معامل المستشفيات والصيدليات فإنه يؤدي إلى توفير خطوط إنتاجية يمكن تعديلها وتطويرها لإنتاج بعض المستحضرات الهامة والحساسة بالإضافة إلى تصنيع الفامكات الدوائية ويكفى أن نعرف أن صيدليات الدمنارك تعطر ٥٠٪ من احتياجاتها الدوائية من طريق تحضيرها بمعامل هذه الصيدليات.

لجنة بمبادرة ذاتية !!

ولا مبادرة جديدة وبطوة دعم
ذاتية تم تكوين لجنة من هيئة الرقابة
الدوائية وسرعة النصر للصيدليات
الدوائية والرقابة ، سيد ، الخليفة أهم
القطاعات في مجال إنتاج الخدمات
الدوائية حيث أن صناعة الدواء
الدوائية قد بدأت في مصر منذ
السبعينات - كما يقول د . احمد شوقي
رئيس هيئة الرقابة والبحوث
الدوائية - الا انها لم تأخذ حظها ل
الانطلاق حتى الآن واصبح إنتاج
الخامات الدوائية مقتصرا على شركة
واحدة رغم ان بعض شركات الاستثمار
قد اخذت موافقة تشغيل على اساس
إنتاج خامات دوائية وهربت الى صناعة
الدواء النهائي وتلزم الدولة بذلك
باستيراد المواد الخام بالعملة الصعبة
وتكفى من الإنتاج المستعمرات
الدوائية الجاهزة رغم ان هناك العديد
من الأبحاث الدوائية الجاهزة لتصنيع
الكيميكالات الدوائية ويكفي ان د .
محمد الكرداوى عميد صيدلة
المنصورة د . حسين محرم بهيئة
الرقابة قد تكفيا بطر من ١٥ مرة
لحام دوائية لإنتاج أدوية السرطان
كما ان هناك ٣ اسلحة تكفوا بأبحاث
تطبيقية لإنتاج الكيميكالات لدواء
الفلوئيد الذي يكلف الدولة ٢٩
مليون جنيه لاستيراد مكثه الطم .

إنتاج أدوية كاملة

ويضيف د . احمد شوقي رئيس
هيئة الرقابة الدوائية قائلا : ان هناك
أدوية يمكن انتاجها بشكل كامل مثل

ادوية الفرجة التي يمكن توفير كل
كميائياتها اللازمة محليا حيث قامت
الهيئة بعمل اختبارات لهذه المواد
وظهرت انها مطابقة للمواصفات
القياسية والدساتير الدوائية

ويجري تجهيز الهيئة بمكافآت أكثر
كفاءة تمكنها من المساهمة في قيام
صناعة دوائية نشيطة قادرة على
تطوير وتطوير الاثاحة البيولوجية
لمستحضراتها مما يرفع مكانتها في
سوق الدواء العالمية ويزيد من قدرتها
التصديرية حيث يتم انشاء مركز
دراسات الاثاحة البيولوجية بالهيئة
للناظر من نسبة المواد الذي يصل الى
الدورة الدموية من الجرعة المعطاة
وكذلك سرعة وصول الدواء الى الدورة
الدموية . كما ان هذا المركز سوف
يتيح مقارنة الكفاءة البيولوجية
للمواد الخام وللأشكال الصيدلانية
المختلفة وكذلك اختبار الشكل
الصيدلاني الأمثل للدواء

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٨٩

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

وحدات نصف صناعية معطلة :

ويقول د. أحمد البلمر رئيس مجلس إدارة شركة مسيد، أننا قد دخلنا إنتاج الحامات الدوائية منذ الستينات مثل مواد الإنفوسميد والبراميد كما أن الشركة كانت تقوم بتصنيع المواد الخام اللازمة لإنتاج دواء

الطهارسب الطرايطر قبل ظهور الأقراص ويجري الآن أحلال وتحديد لها لاستغلالها بالإضافة إلى وحدة صناعية أخرى كانت معطلة بسبب نقص بعض الكيميكالات مثل الكلور ومن المقرر أن تساهم في مجال إنتاج الكيميكالات الدوائية خلال شهرين .

١٢٠٠ طن خامات دوائية

من بعد ثلاثين كيلو مترا من



• المرحلة الأخيرة في إنتاج
الريفا مايسين

اللمهرة وداخل رمال صحراء ابو زهيل
قطعت تحقيقات « الأهرام » الرحلة
لتصل الى الشركة الوحيدة لإنتاج
الخلاصات الدوائية التي انشئت منذ
ربع قرن وكانت تقتصر على إنتاج ٨
مستحضرات كيميائية ارتفعت الآن
الى أكثر من ٢٨ مستحضرا كيميائيا
يغطي ٢٠٪ من احتياجات مصر حيث
بدأت بإنتاج ٤ اطنان عام ١٩٦٤
وصلت الآن الى ١٢٠٠ طن قيمتها ٣٤
مليون جنيه .

وشركات إنتاج الخلاصات الدوائية
تختلف - الى حد كبير في الشكل
واللمهر - عن شركات إنتاج الدواء من
حيث طبيعة المعدات وتجهيزاتها
وتختلفها فداخل الشركة تشهد مكانة في
مصنع للمعدات الثقيلة لكنه معلم
وأجراءات النظافة والرقابة صارمة
حتى الهواء فله يدخل بحساب .

ويقول د. اسامة عبد الوارث
رئيس شركة النصر للكيماويات
الدوائية ان اهتمام صناعة الدواء في
مصر على صناعة بسيطة مستوردة
بهندنا بالانقراض خاصة في ظل
التجمع الأوروبي عام ١٩٩٢ ولا بد من
التعاون العربي وتلبية الدعوة التي
وجهها امين العرب التجارية بلبنان من
أجل انشاء شركة عربية - اوروبية
لصناعة الخامات الدوائية لتحل محل
في هذا المجال .

ويضيف د. اسامة عبد الوارث
انه نتيجة لتعلم الخبرات الفنية
امكن إنتاج خلاصات دوائية بالاعتماد
على الذات وتغطية احتياج السوق
المحلية بالكامل مثل التولبيو تلسيد ،
النيكسورمين هيدروكلوريد ،
السالميسيلاميد ، انبار استيلامول
بالإضافة الى ٨ مستحضرات أخرى
أمكن تخليقها بمواصفات ترقى الى
أحدث مستلزمات الأدوية العالمية
وبطاللت تكفى السوق المحلية
وتصدير الفائض حيث تم تصدير
خلاصات دوائية في العنق الملقى به ٢,٥
مليون جنيه الى دول متعددة .

ويؤكد د. اسامة عبد الوارث
اهمية اعطاء دفعة قوية لصناعة
انطقت الدوائية حيث ان هناك اكثر
من ٣٠ خامة كيميائية جاهزة محليا
تدخل في الكيمائيات الدوائية .

علم وتجهيز : خامة دوائية

ان هناك الكثير من الكوادر العلمية
المصرية ممن لديها قدرات هائلة في
مجال انتاج الصيدلويات الدوائية
ولذلك فقد تم الاتفاق مع المركز القومي
للبحوث للاستفادة بيطرائه حيث
نجدد تجارب انتاج اربع خلطات
دوائية هي : ايزونيلايد ، جلافين ،
فروسيبيد ، نفلزولين هيدروكلوريد
وبالاضافة الى نجاح تجارب ٥ خلطات
هل مستوى التجارب نصف
الصناعية ولكن يلزم التجريد
للوصول الى مزيد من الحصيلة
الانتاجية وتحسين القمصيات
المنتج ، كما ان هناك خلطات جارية
الاعداد لتجارب الاعداد نصف
الصناعي لها .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٨٩

وكن من أبرز مساهميه الطبراء
المصريون - كما يقول د . محمد حسن
مصطفى رئيس قطاع الإحصاء
بالمشاركة - هو اسهام د . رانت سليمان
استاذ الكيمياء الصيدلانية بجامعة
الاسكندرية الذي عرض استعداداه
لتحضير ٤٤ خامة بوائيه جديدة واحضر
بالفعل ٣٠ عينة لـ ٣٠ خلية وجار
اجراء التجارب اللازمة لها .

كما قدم د . سمير بطرس بصديقه
القاهرة عيّنات لخامته اعدادها نقص
دواء لمعالج ضغط الدم والاخرى للصرع
وهما من الكيماريات التي كانت نلصنا
بشده .

الكيمبلويات والبتروكيمبلويات

داخل مصنع السلغاميكو كازول وهو احد المصانع المعنية بانتاج هذه الخدمة منذ عدة شهور فقط والذي ينتج ١٠٠ طن سنويا تقدر قيمتها بـ ١٠,٧ مليون جنيه . يقول د . عبد المنعم عبد اللطيف يوسف رئيس قطاع الانتاج الخليجي ان ضرورة تكامل الصناعات الكيمبلوية والبتروكيمبلوية واعطائها الاهتمام اللازم ضروري لتقديم صناعة الكيمبلويات الدوائية كما ان الدولة لا بد وان تكلل بكل قوتها وراء دعم هذه الصناعة بالحمية فهي من الصناعات التي تعطي علائها حل المستوى البعيد وتحتاج الى التطوير والتحسين باستمرار كما ان هناك قرارا جمهوريا يشير الى انه اذا قامت الصناعة الوطنية بانتاج خدمة تزيد في سعرها ١٥ ٪ هل الاجنبى فلا بد من حماية المنتج المحلي ولكن بعض شركات الدواء مازالت تفضل اللجوء الى الاستيراد والتعامل مع الشركات الاجنبية وهو ما يحتاج الى اعادة نظر لتتشبذ الخطوات الوطنية في المجال الداخلي لم التوسع في السوق العربية فهناك ٥ مصانع بالاردن تحتاج الى كيمبلويات دوائية وكذلك مصنع العراق ومصنع اليمن وهي دول المجموعة العربية (مجلس التعاون العربي) التي تهدف الى تكامل خليجي في كل المجالات كما ان هناك ٧ مصنع بالسودان تحتاج ايضا الى كيمبلويات دوائية هي كلها اسواق تحتاج اليها للتعاون العربي ضرورة لانجاح فيلم صناعة عربية دوائية خالصة .

■ خطة للمركز القومي للبحوث حتى عام ١٩٩٢ : انتاج ٢٥ مجموعة دوائية جديدة دراسات لزراعة القمح في الأرض الجديدة كتب - حسن فتحي :

اعلن الدكتور حسين سمير عبد الرحمن رئيس المركز القومي للبحوث في مؤتمر صحفي عقده أمس الخطة العلمية البحثية للمركز حتى عام ١٩٩٢ وتتضمن مساهمة علماء المركز في تقديم تكنولوجيا محلية لانتاج أكثر من ٢٥ مجموعة دوائية جديدة تدخل في انتاج الكثير من الأدوية مما يوفر على الدولة سنوياً نحو ٥٠ مليون دولار ، وأجراء دراسات لزراعة القمح في الأرض الجديدة واختار تكنولوجيا بسيطة يمكن أن تغير من نمط المزارع المصري في هذه الأراضي ، وكذلك المساهمة في إجراء دراسات لتوفير التكنولوجيا الخاصة بمنتجات الأغذية الخاصة بعمل الفسيل الطوى لمرضى الفشل الكلوى والتي يتم استيرادها من الخارج .

وقال انه سيتم خلال عامين على الأكثر اطلاق طرق بيولوجية في مكافحة الآفات لا تؤثر على البيئة نهائياً محل المبيدات الكيميائية في الكثير من المحاصيل الزراعية خاصة الغذائية وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة والولايات المتحدة ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا .

التلوث بالأدوية والفيتامينات ظاهرة تهدد الإنسان المصرى بأمراض الكلى والكبد

حول تلوث جسم الإنسان المصرى بالأدوية والفيتامينات والذى أصبح ظاهرة خطيرة اجتمع مؤخرا أكثر من ٢٠٠ طبيب وصيدلى فى المؤتمر السنوى للجمعية المصرية للأدوية والعلاج التجريبي وذلك لمناقشة اثار هذه الظاهرة على الاصلبة بأمراض الكبد والكلى وكذلك مناقشة دور هيئة الرقابة الدوائية فى اجلة دخول بعض الادوية المستوردة لمصر ومدى ملاءمة هذه الادوية لصحة الانسان المصرى بوجه علم

ل البداية هناك حقائق ثابتة تؤكد ان الاسراف فى تناول الفيتامينات يؤدى الى امراض الحالب والكلى فزيادة فيتامين ج عن احتياجات الانسان والتى لا تتجاوز ١٠٠ ملجم تساعد على تكوين املاح الاكسالات فى البول مما يزيد حمضيتته ويؤدى الى وجود بعض الميكروبات التى تؤدى الى التهاب المثانة وحوض الكلى . اما الاسراف فى تناول فيتامين ا الذى لا يحتاج الانسان منه سوى الف ميكروجرام يوميا فيؤدى الى احداث تغير فى طبيعة خلايا الغشاء المخاطى المبطن لحالب وحوض الكلى ويسبب الحصوات اما زيادة فيتامين ب ١ ، عن ٣ مجم يوميا فيؤدى الى تهيج الجلد والاسراع بعملية التمثيل الغذائى اكثر من اللازم مما يؤثر على الاستفادة من العناصر الغذائية .

ويقول الدكتور عصام الدين جلال رئيس الجمعية المصرية للأدوية والعلاج التجريبي ورئيس المؤتمر ان الحقل الدوائى فى تطور سريع ويدخل فيه كل يوم ادوية جديدة لها تاثيرات بعضها مفيد والبعض الآخر ضار سواء نتيجة

ل سوء استخدام الدواء بجرعات كبيرة غير محسوبة او نتيجة لتفاعل اكثر من دواء في جسم الانسان او تأثيرات ناتجة عن مدى تحمل جسم الانسان المصري الذي يختلف عن الانسان الاوروبي او الامريكي نتيجة لاختلاف الظروف البيئية والاقتصادية الامر الذي يستلزم تكثيف الدراسات والابحاث حول تأثير الادوية بمقياس مصري يضع في الاعتبار نسب الاصابة بامراض الكبد نتيجة للبلهارسيا كمرض متوطن ونتيجة لالتهاب الكبدى الوبائى وكذلك نقص البروتين في الغذاء وهى حقيقة اكدها العديد من الدراسات .

ويضيف الدكتور رفوف حامد استاذ مساعد الفارماكولوجى والاسموم والمشراف على شعبة الفارماكولوجيا والنمو بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية انه كلما كانت الادوية فعالة بيولوجيا كانت خطيرة وامكانية حدوث تلوث داخل للجسم منها سواء عن طريق زيادة الجرعة او تدخل تأثيرها مع اى دواء اخر يتناوله الانسان لذلك ولان الآثار الجانبية للادوية قد لا تظهر

فقد تناولها فيجب ان يكون هناك نوع من المتابعة للحالة الصحية للانسان ونوعية الادوية التى يتناولها وجرعاتها وفترات تناولها لان هذا من شأنه تبسيط تشخيص الامراض وفى نفس الوقت دقة تشخيصها فمثلا اجريت بمعامل الهيئة ابحاث على نوع من انواع المضادات الحيوية وثبت ان الاكثار من تناوله بدون اجراء تحاليل لكفاءة الكلى قد يؤدى الى مشاكل عديدة كذلك فان تأثيره يمتد لمراكز الاتزان في الاذن مسببا عدم الاتزان وقد تحدث هذه الاعراض بعد شهر من تناول الدواء لذلك فالاختبارات هنا مهمة .

ومن ناحية اخرى اجريت بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية ابحاث حول تأثير نقص البروتين على امتصاص الادوية فوجد ان جسم الانسان الذى يعاني نقصا في البروتين لا يتحمل الجرعات التى يتحملها الانسان العادى لذلك يستلزم في هذه الحالات تقليل جرعات الادوية كما دلت الابحاث التى اجريت على حيوانات التجارب وتأثيرها بالمهدئات والمنومات فثبت ان تأثير هذه الادوية يؤثر على نسبة الذكاء والتعلم وذلك في حالة نقص البروتين في حين لا يكون هذا التأثير واضحا في حالة عدم وجود هذا النقص ولنا ان نتصور حالة اطفال مصر وقد دلت الدراسات ان ٢٥ ٪ منهم يعانون من نقص البروتين .

ومن ناحية اخرى دلت الدراسات على ان نقص البروتين في غذاء الام الحامل اذا صاحبه تناول الام للكورتيزون في شهور الحمل الثلاثة الاولى فان هذا يؤدى الى اصابة الجنين بتشوه في سقف الحلق

وقد تناول المؤتمر كذلك تأثير الاسراف في تناول الفيتامينات في الاصابة بامراض الكلى والمثانة . ويقول الدكتور عفت هارون عميد طب المنصورة : المشكلة ان كثيرا من الناس يعتقد ان الفيتامينات في حد ذاتها مقوية ومغذية في حين انها ليست سوى عوامل مساعدة لتكوين بعض الانزيمات التي تساعد على عملية التمثيل الغذائي وتكوين الانسجة ولا تعمل الا في وجود المواد الغذائية ويعد الاسراف في تناول الفيتامينات مشكلة اقتصادية والمسئول عن ذلك شركات الادوية التي تنتج كبسولات تحتوي على اكثر من المطلوب من الفيتامين ، ومن المعروف ان الاسراف في تناول الفيتامين يصيب الانسان باضرار صحية . ومن ناحية اخرى يقول الدكتور محمود حمدي استاذ ورئيس قسم الفارماكولوجى بطب بنها وسكرتير عام المؤتمر انه يجب على مرضى ضغط الدم المرتفع الا يتناولوا الادوية المضادة للالتهاب الا تحت اشراف الطبيب حيث ان هذه الادوية تزيد من ارتفاع ضغط الدم وتؤثر على القلب اما بالنسبة لمرضى السكر والذين يتناولون ادوية للسكر بالفم فقد ثبت تعارض هذه الادوية مع بعض المضادات الحيوية مما يؤثر على امتصاصها الامر الذي يحتم عدم اللجوء الى استخدام اى مضادات حيوية الا بعد استشارة طبيب متخصص على دراية بحالة المريض الصحية . □

عزة الحسينى

مطبعة بدون ترخيص تكشف عن شركة أدوية يديرها طبيب بيطرى لانتاج أدوية مفسوثة

كتب - مصطفى الطرابيشى :

استقر ضبط ٣ مطبع تدار بدون ترخيص عن قيلم صاحبها بتقليد العلامات التجارية لبعض شركات الأدوية المصرية والأجنبية . كما تم ضبط مصنع قطاع خاص يقوم بتصنيع الأدوية وبيعها في الصيدليات دون ترخيص وتم ضبط صاحب المصنع ويعمل طبيا بيطريا وتم القبض على صاحب صيدلية كان يتسلم كمية من الأدوية المقلدة لبيعها في صيدلية في اسيوط .

المنتجات وبعرض المعلومات على اللواء احمد فؤاد عطا مدير مباحث الاموال العامة عهد الى مباحث التزوير والتزييف ضبط صاحب المطبعة فانتقل العقيد عبد الرحمن غنيمه والمقدم نجاح فوزى الى مقرها حيث عثر بها على كميات كبيرة من المطبوعات الخاصة باغلقة بعض المستلزمات الطبية والأدوية المصنوعة في ألمانيا الغربية ومطبوعات لمعجون اسنان ومطبوعات خاصة بشركة الغازات البترولية «قطاع عام» وبعض المطبوعات الخاصة بوزارة الدفاع وقد اعترف صاحب المطبعة بأنه يقوم بعمل مطبوعات الأدوية لحساب طبيب بيطرى فاصطحبه المقدم محمد شكرى والنقيب محمد حسن الى عنوان الطبيب الذى تبين انه يستغل شقة بعمارة استخدمها كشركة أدوية «قطاع خاص» يقوم بتصنيع الأدوية ووضع العلامات المقلدة عليها وتم ضبط صاحب صيدلية كان قد تعاقد على كمية منها رغم عدم خضوع تلك الأدوية لاشراف الجهات الرقابية بوزارة الصحة الامر الذى ينطوى على خطورة تعاطيها كما ضبطت اختام واكلاشبيات لمرام مصرية واجنبية فتم التحفظ على المصنع وابلاغ وزارة الصحة والقرى القبض على الطبيب البيطرى والصيدلى وكذلك شقيق صاحب المصنع الذى كان يعاونه في الطبع وتولت النيابة التحقيق .

وكان العميد فاروق عباس مدير ادارة مكافحة جرائم التزوير والتزييف قد تلقى معلومات حول انتشار ظاهرة تقليد العلامات التجارية واشارت المعلومات الى ان صاحب مطبعة بدائرة قسم عين شمس يقوم بطبع العلامات التجارية لبعض شركات الأدوية ومستلزمات الصيدليات المصنعة محليا بدون ترخيص «اضفاء الصفة الاجنبية على تلك

تصنيع الأدوية المستوردة محليا

لتوفير ٥٠ ٪ من تكاليف الاستيراد بالعملة الصعبة

كتب - فاروق عبد المجيد :

قرر الدكتور راجب بويدار وزير الصحة ، تنفيذ خطة هيئة
الأدوية للتوسع في تصنيع الأدوية المستوردة محليا ، لتوفير
٥٠ ٪ من تكاليف الاستيراد بالعملة الصعبة ، الى جانب توفير
ماتتحملة الدولة من دعم يصل الى حوالي ١٤٠ مليون جنيه ، لفرق
سعر عملة ، هذا بخلاف خسائر الشركات المستوردة ، وتبلغ
قيمة الأدوية المستوردة ١٧٠ مليون دولار سنويا ، منها ١٢٠
مليوناً للقطاع العام و ٥٠ مليوناً للقطاع الخاص .

وشرح الدكتور على الشرفاوى ، رئيس هيئة الأدوية ، بأنه تم
بالفعل تنفيذ هذه التجربة على ٣ اصناف دوائية ، تصنعها حاليا ،
احدى شركات القطاع العام مما سيوفر مليون مارك المانى ، وتقلل
خسائر الشركة المصرية لتجارة الادوية بنسبة ١٠ ٪ ، وقال ان
بعض هذه الاصناف سيتم تصنيعها لحساب الشركة المصرية
للادوية التى تقوم لى الاساس باستيرادها وبيعها للجمهور .

واضاف ان هذه الخطة ستطبق تدريجيا ، وستوفر على الدولة
٥٠ ٪ من العملة الصعبة ، وتقلل خسائر الشركة المستوردة ، كما
ستوفر حوالى ١٤٠ مليون جنيه لفرق سعر عملة ، حيث يتم استيراد
البان الاطفال وادوية اطفال وسكر وقلب وادوية سرطان بها قيمة
٧٠ مليون دولار ، بسعر ٧٠ قرشا للدولار ، وقال ان الخطة تستهدف
تشجيع الشركات الاستثمارية وشركات القطاع الخاص الدوائى
لتصنيع المستحضرات التى يستوردونها

مؤتمر طبي يناقش تأثير بعض الأدوية على الحامل والمرضع كتبت : إيناس عبد الغنى

في إطار التعليم المستمر ، وتحت رعاية الدكتور راغب دويدار وزير الصحة ، يعقد بقاعة الاجتماعات الكبرى بمبنى جامعة الدول العربية في الساعة السادسة مساء غد (الجمعة) مؤتمر علمي يناقش الأمراض الناجمة عن تعاطي بعض الأدوية وترجع الأبحاث السبب الى ثلاثة عوامل لقد يكون ذلك نتيجة لعدم إختيار الجرعة المناسبة ، أو تداخل الأدوية فيما بينها من حيث المفعول أو التأثير أو نتيجة لوجود استعداد وراثي أو خلقي لدى المريض مضاد لهذا الدواء .

وشرح د مدحت الشافعي استاذ باطنة بطب عين شمس وأمين عام المؤتمر بأن نخبة كبيرة من الأطباء والمتخصصين سوف يشاركون في هذا المؤتمر بأبحاثهم المختلفة التي تناقش مآخذ ينجم عن بعض الأدوية من الأم يعتقد خطأ أنها روماتيزمية في حين أنها غير ذلك ، أيضا هناك بعض الأدوية التي تسبب عوارض أو خللا نفسيا .

ومن الأبحاث الأخرى التي سوف يناقشها المؤتمر أبحاث حول الأدوية التي تؤثر على الجنين وهو مازال داخل رحم الأم ، والأدوية التي إذا ماتناولتها الأم يتم ترصع طفلها ، لأنها تؤذي الطفل الرضيع . وهناك أيضا الأبحاث التي تلقي الضوء على الأثر السيئ لبعض الأدوية على الكلى ، وعلى المفاصل والريثتين ، وأيضا الآثار الجانبية لبعض الأخر على الجلد .

ومن المقرر أن يطالب المؤتمر بعمل اختبارات على بعض الأدوية قبل تناولها للتأكد من عدم وجود آثار جانبية لها .

ويمثل هذا المؤتمر الجزء الأول في هذا الموضوع حيث يعقد الجزء الثاني يوم الجمعة الموافق ٢١ يوليو في نفس القاعة في الساعة السادسة مساء لمناقشة باقي الآثار الجانبية الناجمة عن الأدوية والمؤثرة على جسم الإنسان والدعوة عامة لجميع الأطباء .

مركز جديد لفحص الأدوية للتأكد من جودتها وفاعليتها وتحقيق الأمان في استخدامها تنويع مصادر استيراد الخامات الدوائية وزيادة فرص التصدير أمام الدواء المصري تشجيع الشركات الاستثمارية والخاصة لتصنيع المستحضرات الدوائية المستوردة محليا كتب - فاروق عبد المجيد :

تقرر البدء في إنشاء مركز لفحص الأدوية للتأكد من جودتها وفاعليتها . وتحقيق الأمان في استخدامها . والتلحة الفرصة أمام شركات الأدوية لتنويع مصادر استيراد الخامات الدوائية . وكذلك زيادة فرص التصدير أمام الدواء المصري . كما أن خطة هيئة الأدوية تقوم على تشجيع الشركات الاستثمارية . وشركات القطاع الخاص الدوائي . لتصنيع المستحضرات التي يتم استيرادها من الخارج . لتوفير العملات الصعبة والحد من استيراد هذه المستحضرات . وذلك في إطار التوسع في التصنيع المحلي للأدوية المستوردة .

وصرح الدكتور على الشرفاوى رئيس هيئة الأدوية بأن إنشاء المركز يأتي بناء على توجيهات الدكتور رافع دويدار - وزير الصحة . بخسرية الاستثمارية في التأكد على جودة الدواء المصري وفاعليته . وقد ساهمت شركات الدواء التابعة للهيئة بملئها جنيته لإنشاء المركز .

وأضاف أن المركز الجديد سيوفر ملايين الدولارات التي تنفق في استيراد الخامات الدوائية والتي تبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار . كما سيمثل دفعة لتصدير الدواء المصري والذي بلغ هذا العام ٢٥ مليون جنيته بزيادة ٩ ملايين عن العام الماضي .

وأكد الدكتور الشرفاوى أن خطة الهيئة تعتمد على التوسع في التصنيع المحلي للأدوية المستوردة من الخارج وبدأ بالفعل تنفيذ هذه التجربة على أصناف دوائية تقوم حاليا بتصنيعها إحدى شركات

القطاع العام الدوائي وما سيوفر مليون مارك المائى بخلاف تقليل خسائر الشركة المصرية لتجارة الأدوية في تلك الأصناف بنسبة ١٠٪ .

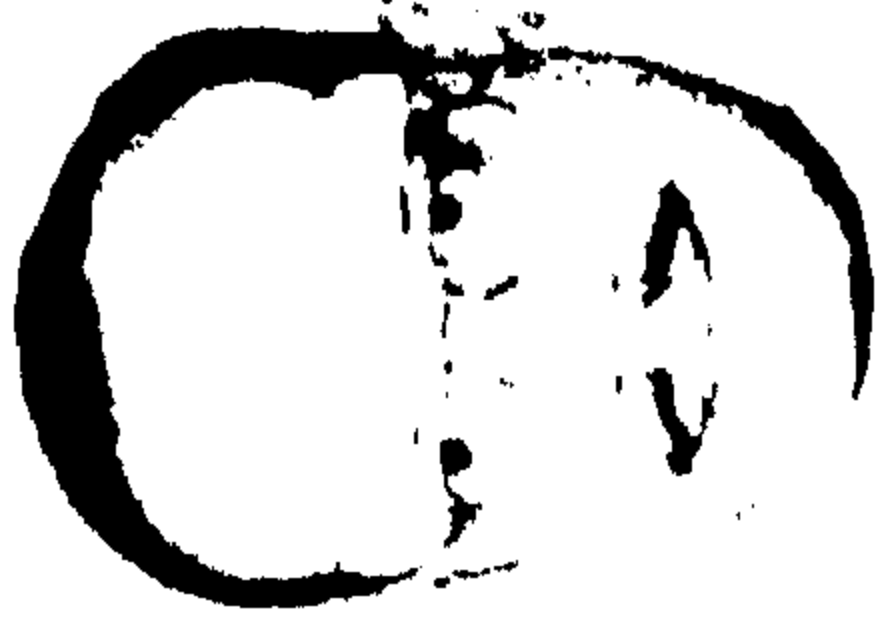
وأشار إلى أنه يتم حاليا - على سبيل المثال - استيراد أنسولين مركز لتصنيعه محليا . وهذا سيوفر حوال ٧ ملايين جنيته مصري ويقلل من خسائر الشركة المصرية . ويتم تطبيق ذلك أيضا على البان الأطفال والدوية القلب والدوية السرطان وبعض المجموعات الدوائية الأخرى .

وأكد رئيس هيئة الأدوية أن الخطة تستهدف تنظيم الأدوية التي تستورد تحت بند طليقات الأفراد والجهات التي يصل حجمها إلى ١٠ ملايين جنيته بهدف استيراد كل ما هو مطلوب فعلا على أن تعطى الأولوية للأصناف العديدة .

وزارة الصحة تطالب بإعدام أدوية فاسدة والرقابة تصر على صلاحيتها؟

تحت إيدنا تقارير هامة تشير الى وقوع تلعب خطيرة في تصنيع المستحضرات الدوائية بأحدى الشركات الكبرى المتخصصة . وهذا التلاعب لا ينعكس اثره على امدار المال العام بمبالغ باهظة لحسب . بل يمتد ايضا الى الاضرار بالصحة العامة للجمهور . كشفت هذه التقارير ان ستة انواع من الادوية الهامة . لا تصلح للاستعمال وغير مطابقة للمواصفات الدوائية . مما دعا الادارة العامة للتفتيش الصيدى بوزارة الصحة الى المطالبة باعدامها . وتشير هذه التقارير ايضا الى ان بعض المواد المستخدمة في تصنيع انواع معينة من الدواء انتهت صلاحيتها منذ

سبع سنوات " ومرة اخرى طالبت وزارة الصحة باعدام هذه الادوية : الا ان الرقابة الدوائية بالشركة اصررت على انها سليمة . رغم انها كانت قررت من قبل عدم صلاحيتها . منتهى التخطيط واللامبالاة ! ولما كانت بعض هذه الادوية يتم تصنيعها بعمود مع شركة انجليزية . فقد خالت الشركة الام على سمعتها وطالبت بوقف بيع هذه التغليفية . وفي خضم هذا التضارب والارتباك ضاعت اموال قيمتها ٣٠٠ الف جنيه على الاقل . فعاد تقول التقارير والمستندات عما يحدث في شركة القاهرة للأدوية ١٢



د . جمال نوار



المطالبة باعدام (٦) أصناف من الادوية

كشفت التقارير أن أحد أنواع الأدوية المستخدمة لقتل الديدان ، ملوث بمادة البنسلين ، وهو دواء «كيتراكس» الذي يحمل تشفيلة رقم (٨٨٣٧٨٧) وقد كان للرقابة الدوائية بالشركة ثلاثة مواقف متضاربة ، فقد أهدت الرقابة بأن هذه الأقراص ملوثة بمادة البنسلين ، ومع ذلك عادت وأجازتها للبيع للجمهور ، وعلمت بذلك الشركة الإنجليزية I.C.I. صاحبة المستحضر ، فأصدرت قراراً بوقف بيع هذه التشفيلة ، التي بلغ ثمنها بحوالى ٣٠٠ ألف جنيه ، وقد تصاعد الموقف ، وعلمت بذلك وزارة الصحة فأرسلت خطاً لشركة القاهرة تطلبها فيه بإعدام هذه التشفيلة ، ولكن الرقابة الدوائية أصرت على موقفها ، وعلى أن هذه التشفيلة سليمة .

عيبة غير شرعية !

وإلى حوار مع أحد المسؤولين بالشركة ، أكد أن أقراص «كيتراكس» المطلوب إعدامها تعتبر من الأدوية الأكثر مبيعاً على المستوى العالمى ، حيث أنها تستخدم لعلاج الديدان بكل أنواعها ، بما فيها البلهارسيا ، وما أكثر الذين يعالجون من الديدان في مصر ، وتقوم شركة القاهرة بتصنيع هذا الدواء بعد تصنيع من شركة I.C.I. الإنجليزية ، ولما شعرت الشركة الأجنبية بأن تصنيع الدواء ليس على المستوى المطلوب ، قامت بتعيين أحد الصيادلة ، ليعمل مندوباً مقيماً لها بالشركة يشرف على تصنيع منتجاتها ، بعد الناس التي نتجت عن تهالون الرقابة في الشركة . وهذا المندوب هو الدكتور سيف الإسلام ، وقد قامت الشركة بتدريبه بمصانعها بلبنجترا لمدة ستة أشهر .. لكن الرقابة ليست فرداً ولكنها جهاز متكامل .. ولذلك استمرت الأخطاء المتكررة المتلاحقة بالشركة ، حتى وصل الأمر إلى أن المختصين بالشركة فوجئوا بوجود عيب من دواء «كيتراكس» تحمل تشفيلة رقم (٨٨٣٧٨٧) واكتوا أنهم لم يقوموا بإنتاج هذه العينة وأنها غير مدرجة بدفاتر الشركة .. فمن أين جاءت هذه العينة غير الشرعية ؟ وكيف تسربت إلى داخل الشركة دون علم المسؤولين بها أو حتى علم الرقابة وهي المسئول الأول عن كل ما يحدث داخل هذه الشركة !!

الرقابة تناقض نفسها !

صورة أخرى من صور الاستهتار بصحة الناس ، وغيباب الرقابة التي قامت عنها رئاسة الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة الدكتور مبركت سالم ، أنه لولا تهالون الرقابة لما حدث تلاعب في الإنتاج !

فأثناء تحضير تشفيلة «كيتراكس» رقم (٨٨٣٧٨٧) أعلنت الرقابة أن التشفيلة سيتم تولفها بالبنسلين ، ومع ذلك أباحت الانتهاء من تحضيرها وأجازتها بتاريخ ٤ يناير الماضى ، وأثناء تحضير التشفيلة قررت الرقابة حدوث تلوث في مستحضر الديدان «كيتراكس» وتقدم ببلاغ لرئيس مجلس إدارة الشركة الذى لم يتخذ أية خطوة إيجابية ، بتاريخ ١٥ من نفس الشهر أى بعد القرار الأول بأحد عشر يوماً ، أجازت الرقابة التشفيلة وقررت عدم تولفها والعمل بها . ثم عادت وقررت بتاريخ ٢٦ مارس - أى بعد شهرين تقريباً - أن التشفيلة ملوثة وأنها تحتوى على مستحضر البنسلين ، أو B-acton ، لماذا يمكن أن نسمى ما يحدث غير أنه أهمل وتهالون واستهتار بعياة الإلاف من المرضى ؟ ومع كل هذا لم يتخذ رئيس مجلس الإدارة أية خطوة أو وقلة جلة تجاه هذا التلاعب والأهمل الواضح !

قرار بالإعدام

واستكمالاً لمسيرة أو مسلسل الأهمال الجسيم بهذه الشركة ، فقد صدر خطاب في ٢ مايو الماضى من رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية إلى رئيس مجلس إدارة الشركة ، يفطره بضرورة إعدام هذه التشفيلة وحتى هذه اللحظة لم يتخذ رئيس الشركة أى قرار إيجابى في هذا

عينه «کيتراکس» بالاسواق

تبحث عن الأب الشرعي لها ؟!

أكثر من سبلية أو لجانة تسمح الماشايح على
من واجبه الدتور / صلاح سليمان رئيس قسم
والدائرة / سماد محمد محمد الفاندة أمام
وجود هذه الاسماء أمام الدوائر
الشارية وثلى سواء بينهم أن الدوائر
الشارية في الدوائر
بحسب أن نجده بالثلاثة / ومما بدأ القرن أو الثامن
البد الدتور احصاراى من من الابع الى ١٨٥٠
ماى المستعمل امام واحد والمعلومات بالعلم ان هذا
١٠ / صلاح سليمان مدير القسم

ومن طلب الصفين من

١٠٠ / مارون عراب وزير دفاع الاسكندرية والبرية حاسر

١٠٠ / مزاج سليمان خير قسم المينورولود

٢- د. / سعد سمانى

الاعتماد على التقدير والتقدير على الاعتماد .

تسلسل المواد والاهمال بين الصيدلانين العاملات بالشركة ومخالفات اخرى

الرقابة الدوائية تجيز انتاج أدوية

ملوثة بمادة «البنسلين» !

الموضوع، ولا نعلم حتى الآن هل
التشفيقة ملوثة فعلا أم أنها سليمة،
وسوف يسمح بتداولها فيما بعد، ومن
المستلزم عن ضياع المال العام الآن، بعد

المصدر : الوفاء
التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٨٩

تحقيق :

ميرفت السيد

الجنهات من المال العلم

الضمير الغائب !

لقد وصل الاستهتار في اعمال الشركة الى حد استخدام مواد كيميائية انتهت مدة صلاحيتها منذ عدة سنوات وهذه المواد يتم استخدامها لتحديد صلاحية الادوية ، وتسمى وسط او Media وبواسطتها يتم تحديد ما اذا كانت الادوية سليمة او غير سليمة ، فكيف يمكن استخدام هذه المواد وهي في الاصل فاسدة ومنتهية المفعول منذ سنوات .

لقد كشفت احدى الحملات التفتيشية التي قامت بها الادارة المركزية بوزارة الصحة ، والتي قام بها الدكتور محمد حسن المفتش بالوزارة ، عن وجود مواد تم التحليل بها ، رغم ان تواريخها منتهية منذ خمس سنوات ، واخرى منذ اربع سنوات ، بل ومواد منتهية منذ سبع سنوات ، كما وجد ان بعض المواد التي تستعمل في التحليل ويجب ان تحفظ في الثلاجة موضوعة في دواب ، ومعروف علميا ان خروج هذه المواد من الثلاجات يجعلها غير صالحة للاستعمال ، فكيف تتم اجازة الدواء بمثل هذه المواد ؟ ليس هذا فقط مصدر الاهمال ، بل ان تقرير مفتش الصحة أكد ان الصيدليات والكيمويات اللاتي يقمن بتحليل الدواء واجازته للمرضى ، يضعن مساحيق التجميل ويطلقن اظفارهن ويصيفن بطلاء الاظفار ، مما يعد مصدرا من مصادر التلوث الخطيرة ، فكيف تقوم الصيدلية او الكيموية بالتحليل والاجازة وحيث نفسها مصدر التلوث ، والمفروض ان يتم التحليل في جو معقم حتى تكون النتائج سليمة ١٠٠٪ !!

وامام كل هذه المخالفات الخطيرة والتي تضر اضرارا مباشرا بصحة المرضى وتعرض حياتهم للخطر ، قام مفتش وزارة الصحة بتحرير محضر ، وطلب من المسؤولين بالشركة التوقيع عليه ، وهم رئيس قطاع الابحاث والرقابة بالشركة ومدير قسم الميكروبيولوجي ، ومدير الـ G. M. P. (التصنيع الجيد) وباطلاعهم على التقرير رفضوا جميعا التوقيع مما اضطر وزارة الصحة الى ارسال التقرير الى رئيس مجلس الادارة انذى لم يفعل شيئا كعادته ، رغم انه كان رئيسا لقطاع الابحاث والرقابة في شركة مصر للمستحضرات الطبية .

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٨٩

خطب من رئيس
الإدارة المركزية
للشئون
الصيدلانية الى
رئيس مجلس
إدارة شركة
القاهرة
للادوية ..
تحضر فيه
بضرورة اعدام
هذه التشغيلة

[illegible]

۱- ژله سرد و Media رنگا سفید سفید
۱- اینجی تارن صلاحیتا سول :-
۱- سمد ۲۵ Thioglycolate Media ائنی تارن صلاحیتا ۸۲/۱۲
۲- سمد ۱۰ Nutrient Agar ائنی تارن صلاحیتا ۸۰/۲
۳- سمد ۱۰۰ L-Arabin Monohydrate ائنی تارن صلاحیتا ۸۲
۴- سمد ۱۰۰ Brilliant Green Agar ائنی تارن صلاحیتا ۸۴/۱۱
۵- سمد ۱۰۰ EMP Agar Dehyd ائنی تارن صلاحیتا ۸۶/۱
۶- سمد ۱۰۰ DNA Fast Agar ائنی تارن صلاحیتا ۸۶/۱
۷- سمد ۱۰۰ Bismuth Sulphate Agar ائنی تارن صلاحیتا ۸۲/۱۲
KM= 0.4 تارن نظیر ۳۲/۱

فلسل المواد المستخدمة في انتاج الادوية منذ اكثر من خمس سنوات

لم ينته بعد ملف هذه الشركة التي
سدد بها الخلل الإداري فانعكست آثاره
على الجانب الاقتصادي والتجاري ، فهناك
العديد من المخالفات والأخطاء الجسيمة
الموثقة بالمستندات أيضا ، والتي تثبت
التعمد في الإهمال رغم تقارير الجهات
الرقابية بوزارة الصحة ورغم التقارير
الداخلية التي تحذر من الكوارث
المستقبلية إذا لم ينته المسؤولون بها
لاحراس الإنذار التي تحذر في كل مكان !

عقبات أمام استخدام القرض الكويتي للأدوية

كتب - اسماعيل بدر :
بعد ٧ شهور كاملة من التصديق على القرض الكويتي لشركات الأدوية ... بدأت الشركات في استخدامه مما تسبب في تحمل اعياء نتيجة تأخير استقدامه لهذه الفترة حيث يتم احتسابه % عمولة ارتباط اعتبارا من يوم التصديق على القرض في مجلس الشعب وتبلغ قيمة القرض ١٠ ملايين دينار كويتي بمائدة ٣.٥ / وكان قد تم التوقيع على اتفاقية هذا القرض في ٦ يناير ١٩٨٨ .. وتم التصديق على الاتفاقية في مجلس الشعب في ١٧ أكتوبر ١٩٨٨ .
لماذا تأخرت الشركات في استخدام هذا القرض ..



د . مواريس مكرم الله



د . علي الشرف كاوي

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٨٩

سبتمبر ومارس من كل عام على ان ينتهي حق هذه الشركات في سحب اى مبالغ متبقية من القرض في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ وبهذا التأخير من جانب شركات الانوية تكون الفرصة والمدة المتبقية لاستخدام كل القرض ضيقة ولا بد لهذه الشركات من الاستفادة من القرض كاملا وبذلك يكون امام هذه الشركات ١٧ شهرا فقط لاستخدام هذا القرض الميسر بدلا من البحث عن النقد الاجنبى لاستيراد المعدات والخامات ومواد الانتاج لهذا القطاع .

القرض لـ ٥ شركات
واضاف انه تم توزيع هذا القرض

وصرح الدكتور موريث مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى ان شركات الانوية قد تأخرت اكثر من ٧ شهور في استخدام القرض الكويتى لتطوير صناعة الدواء لعدم درايتها وقلة خبرتها في كيفية سحب مبالغ هذا القرض ولكنهم بدأوا استخدامه في مايو الماضى وطلبنا منهم سرعة التنفيذ حتى لاتضيع على الدولة المشروعات المدرجة بالخطه .

وصرح مصدر مسئول بوزارة التعاون الدولى ان شركات الانوية تأخرت فترة طويلة عن استخدام هذا القرض بالرغم من حاجتها الضرورية لمثل هذا القرض كما انه بفائدة بسيطة للغاية قدرها ٣,٥ ٪ سنويا ويعطى فترة سماح من السداد للاقساط مدتها ٥ سنوات تبدأ من ٦ يناير ١٩٨٨ يوم توقيع اتفاقية القرض ويتم السداد على اقساط عددها ٣٠ قسطا متساوية على ١٥ سنة بمعدل قسط كل ٦ شهور .

واضاف انه يتم احتساب ١ ٪ عن المبالغ المسحوبة من القرض لمواجهة تكاليف ادارة الصندوق للخدمات وتنفيذ الاتفاقية و ١ ٪ سنويا على الجزء غير المسحوب من القرض ويتم السداد كل ٦ شهور في اول

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٨٩

على ٥ شركات للانوية بواقع ١.٨ مليون دينار لشركة ممفيس و ١.٧ مليون دينار كويتى لشركة سيد و ١.٥ مليون دينار لشركة القاهرة و ٣.٥ ملايين دينار لشركة النصر و ١.٥ مليون دينار لشركة النيل .

وقد تضمنت اتفاقية اعادة الاقراض بالتزام شركات الانوية بنصوص اتفاقية قرض الصندوق كما لو كانت طرفا اصيلا فى هذه الاتفاقية وتلتزم باتخاذ التدابير والاجراءات التى تدخل فى نطاق اختصاصها على ان تلتزم شركات الانوية باتخاذ الاجراءات اللازمة التى تكفل قيام كل شركة بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية المشروع

وتلتزم كل شركة بأن تسدد للحكومة اصل المبلغ المسحوب من القرض بنسبة حصتها وتسمى الفائدة على الشركات بواقع ٤ ٪ سنويا لكل مبلغ من تاريخ السحب وتحتسب الفائدة والتكاليف الاخرى على اساس السنة ٣٦٠ يوما مقسمة على ١٢ شهر ويتم حساب جميع المعاملات المالية

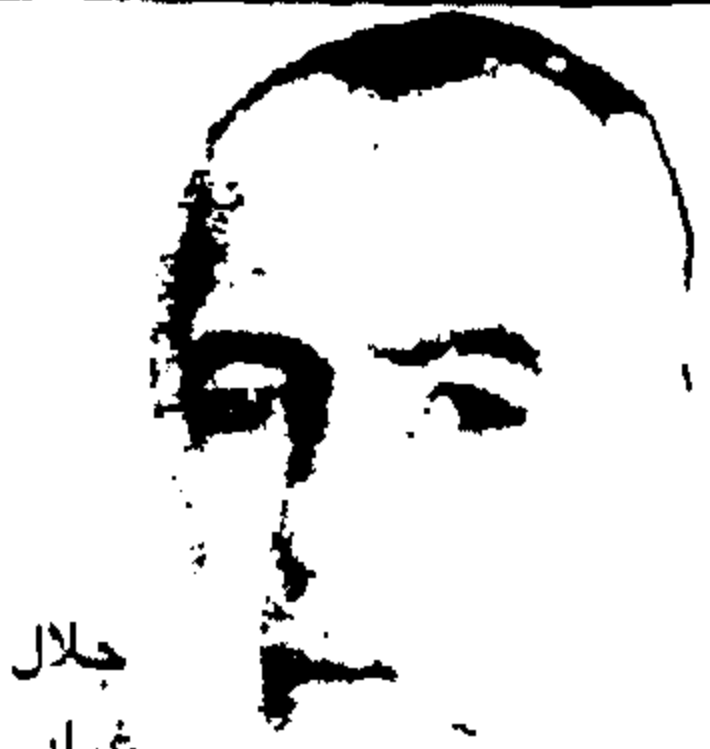
المتعلقة بالدينار الكويتى .
واضاف ان كل شركة تلتزم بالامتخدام مبالغ القرض الا لتمويل التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروعات المنصوص عليها فى اتفاقية القرض على ان تلتزم الشركات بتقديم المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التى يتطلبها الصندوق .

المصدر : الوفاء
التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٨٩



يبدو ان مشاكل صناعة الدواء ، وتوافره في الصيدليات ، لمزالت تحتاج الى جهود مكثفة ، لتصل الى حل عادل يرضى جميع الاطراف : المصنع الذي ينتج الدواء ، والصيدلية التي تقوم بتوزيعه ، والمريض الذي يبحث عنه التماسا للشفاء .. فمازالت قضية الدواء تثير صراعا حادا بين الاجهزة المسؤولة في وزارة الصحة من ناحية ، والشركات المنتجة من ناحية اخرى .. حيث تشكو هذه الشركات من تفاقم الخسائر بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج واسعار الخامات الدوائية .. ويقول المسئولون عن شركات الدواء ان نسبة المستلزمات المستوردة تصل الى نحو ٧٠٪ من الخامات المستخدمة ، بينما تصر وزارة الصحة على فرض تسعيرة جبرية للدواء لا تغطي تكاليف انتاجه .. فالامر بالنسبة لها لا يقتصر - فقط - على انعدام الربح ، بل يتعداه الى حد مواجهة الخسائر الباهظة ، حتى ان بعض شركات الدواء قامت بتغيير نشاطها .

ومازالت أزمة الدواء مستمرة !



جلال
غراب

صانعو الدواء :
وزارة الصحة تلزمنا بتسعيرة جبرية
أقل من سعر التكلفة



تم رفع أسعار بعض الأدوية بنسبة تتراوح ما بين ١٠ ، ٣٠ ٪ ومع هذا ما زالت الشكاوى من نقص الدواء مستمرة

الخسائر تجبر بعض شركات الأدوية على تغيير نشاطها

مقترحات للحل :

تشجيع القطاع الخاص على التوسع في الإنتاج
توفير الخامات للدوائية مالياً بدءاً من الاستثمارات

منهم يصرون على كتابة دواء محدد دون غيره .. ويحدث أن يوجد بديل لهذا الدواء له نفس التأثير العلاجي ولكن الأطباء المعالجين لا يلتفتون إليه بل تذكّرهم الطبيعة .. والذي يحدث أن يغيّر دواء ما ولكن بديله يكون موجوداً .. ورغم ذلك يذهب المريض إلى الصيدلية ليسأل

يستمر مسلسل نقص الأدوية ..

الأطباء هم السبب !!

● وقد أكد مسئول إعلامي بلحد قطاعات الأدوية ، أنه ليس في مصر مشكلة نواقص .. ولكن الذي يسبب هذه المشكلة هم الأطباء المعالجون حيث أن الكثيرين

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الوفاء
التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٨٩



مشكل صناعة الدواء وتوافره في الصيدليات ما زالت تحتاج الى جهود مكثفة لتصل الى حل عادل يرضى جميع الاطراف

عن هذا الدواء المحدد فيقول له الصيدلي :
لا يوجد ، فيعتقد المريض ان هناك أزمة
نواقص ، في حين ان الهيئة المصرية
العلمية للأدوية توفر الادوية المحلية
وبدائلها وبذلك فانه لا يوجد نقص اطلاقا
على مستوى المجموعات الدوائية ،
وجميع بدائل الادوية موجودة ومتوافرة ،

المصدر : الوفاء
التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٨٩

لا يوجد نقص في الدواء

●● في شركة ممفيس للأدوية التقينا بجلال غراب رئيس مجلس إدارة الشركة الذي أوضح في حديثه أن الدواء المصري أرخص نواء في العالم . وهو السلعة التي ظل سعرها ثابتا لسنوات طويلة . فبرغم ارتفاع ثمن بعض الأصناف من الأدوية ، إلا أن هذا الارتفاع لا يمثل زيادة حقيقية بحقيقة السلع الأخرى . فالزيادة في هذه الأصناف تتراوح ما بين ١٠ ، ٣٠٪ . والأدوية الأساسية لا تتعرض مطلقا لارتفاع السعر . ويقتصر إنتاج شركات الدواء بحوالي مليون جنيه بالسعر الاجتماعي ، أما بالعملة الصعبة فهو أكثر من ذلك . فشركت الأدوية ملك للشعب . ولا يوجد نقص في الأدوية . ولكن المشكلة هي تعدد أسماء الدواء التجارية . فالمريض يتمسك باسم معين ، ومن حقه أن يرفض البديل فورا فعلى سبيل المثال مادة الكولدمونيغ . وكوستن ممفيس . سودستين سيد . فنيكول مصر . كلها علاج واحد وبمسميات كثيرة ومفعولها واحد . فإنتاج الشركات المحلية يزداد وسوف تبدأ في الاتجاه للتصدير . فلن قطاع الدواء يتقدم يوما بعد يوم ، وبالرغم من زيادة استهلاك الإنتاج المحلي . فنحن نستورد غالبية الخامات التي يصنع منها الدواء .

●● مسئول بقطاع الدواء . رفض ذكر اسمه يقول : ستظل أزمة الدواء قائمة مادام استيراد الخامات الدوائية مستمرا بهذه النسبة الكبيرة التي تصل إلى ٧٠٪ ومادام هناك ارتفاع في سعر العملات الحرة مثل الدولار والمرك والفرنك حيث ارتفع سعر الدولار خلال ٣ سنوات من ١٢٠ إلى ٢٥٠ قرشا . ولمزال يأخذ طريقه في الصعود .

كل ذلك يؤدي إلى زيادة الإعباء الإضافية للشركات المنتجة للأدوية ويهددها بالتوقف لهذه الأسباب وارتفاع سعر مواد التعبئة ومستلزمات الإنتاج المحلية والأجنبية . ليس هذا لحسب بل أن شركات الأدوية التي تنتج الدواء تعاني من ارتفاع سعر تكلفة الخدمات كالمياه والكهرباء . كذلك شركات الأدوية مطالبة بتبديل احتياجاتها من السكر والجلسرين بالإسعار العالمية . فلابد من القضاء على هذه العقبات التي تقف في

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٨٩


وزير الصناعة
محمد عبدالوهاب



وزير الصحة
د. راغب دويدار



طريق صناعة الدواء حتى نحصل في النهاية على دواء متوافر ورخيص السعر .
●● واخيراً نقول ان هناك مشكلة نقص في الدواء المصري .. سواء في الادوية المحلية او الادوية المستوردة او ادوية السرطان مثل اوندوغلين .. فلوردلوراسيل . كما نعاني من نقص في ادوية السكر وكذا الانسولين .. رغم ان حوالى ٣٪ من السكان يعانون من مرض السكر هذا بالإضافة الى العديد من ادوية القلب والكبد وغيرها من الادوية اللازمة لعلاج العديد من الامراض فمشكلة نقص الدواء نتجت عن اسباب اهمها التأخر في فتح الاعتمادات المالية اللازمة لاستيراد الخامات والكيماويات لعدم توافر العملية الصعبة .. فلن العديد من الادوية رغم ارتفاع الاسعار الاخير .. مازالت في حاجة الى تحقيق هامش من الربح للشركات المنتجة حتى تقبل على انتاجه .. لانه من غير المعقول ان تنتج الشركات لتخسر .

 Bibliotheca Alexandrina



0797909